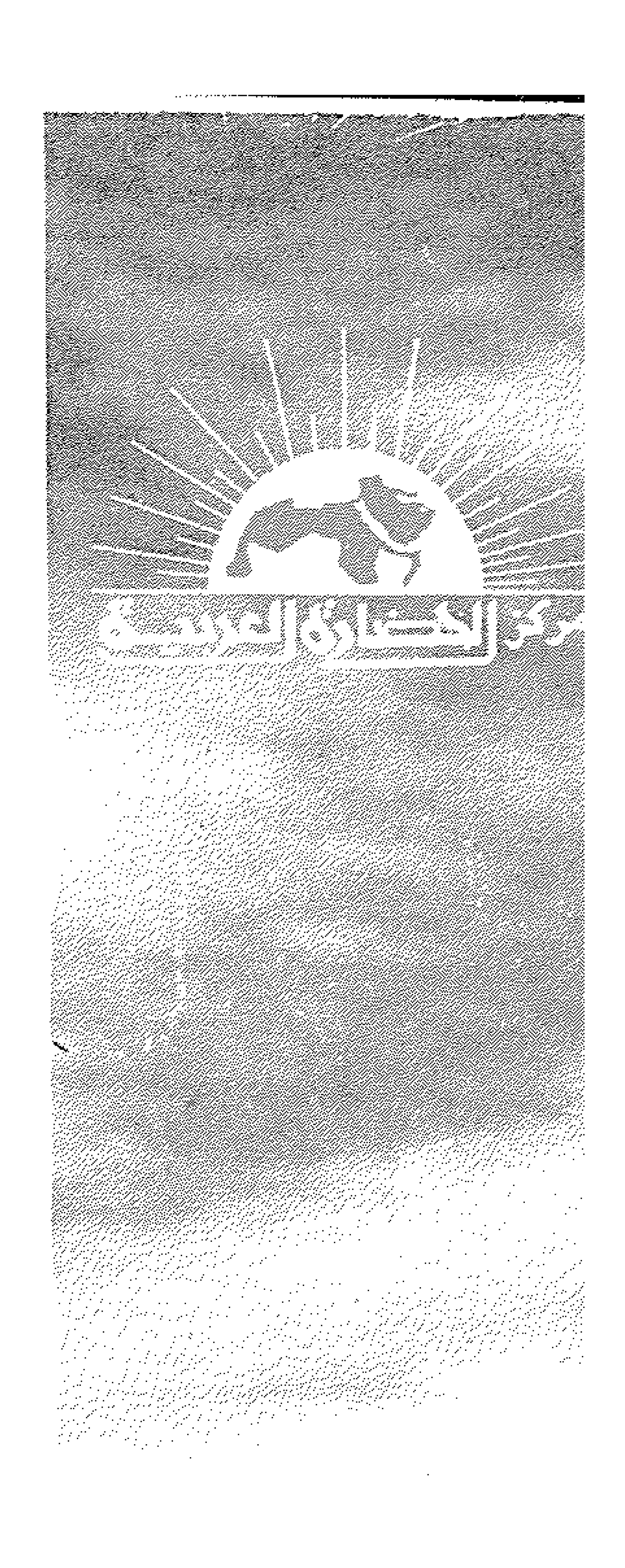


المياه العربية

بين

خطر العجز ومخاطر التبعية

(دراسة وتوثيق)

عبد الله مرسى العقالى

اهداءات ٢٠٠٢

أ.د/اسماعيل عبد الفتاح

القاهرة

المياه العربية

بيـــن

خطر العجز ومخاطر التبعية

[دراسة وتوثيق]

عبدالله مرسى العقالى





★ مركز الحضارة العربية ، مؤسسة ثقافية مستقلة ، تستهدف المشاركة فى استنهاض وتأكيد الانتماء والوعى القومى العربى ، فى إطار المشروع الحضارى العربى المستقل .

★ يتطلع مركز الحضارة العربية ، إلى التعاون والتبادل الثقافى والعلمى مع مختلف المؤسسات الثقافية والعلمية ومراكز البحث والدراسات ، والتفاعل مع كل الرؤى والاجتهادات المختلفة

★ يسعى المركز من أجل تشجيع إنتاج المفكرين والباحثين والكتاب العرب ، ونشرها وتوزيعها .

★ يرحب المركز بأية اقتراحات أو مساهمات إيجابية تساعد على تحقيق أهدافه .

★ الآراء الواردة بالإصدارات تعبر عن آراء كاتبيها ، ولا تعبر بالضرورة عن آراء أو اتجاهات يتبناها مركز الحضارة العربية .

رئيس المركز

علي عبد الحميد علي

المياه العربية

بين خطر العجز ومخاطر التبعية

المؤلف : عبد الله مرسى العقالى

الإخراج الفنى : د . يحيى عبد الظاهر

الطبعة الأولى : اكتوبر ١٩٩٦

الطبعة الثانية : إبريل ١٩٩٧

الجمع والصف الالكترونى : مركز الحضارة العربية

الناشر : مركز الحضارة العربية

٤ شارع العلمين - ميدان الكيت كات - جيزة

ت : ٣٤٤٨٣٦٨

رقم الإيداع : ٩٦/١٠٠٨٦

الترقيم الدولى : I.S.B.N. 977-5121-98-1

شــــكــر

يمثل هذا الكتاب ثمرة عامين من الجهد المتواصل فى القراءة المتأنية والمتابعة لأحدث الإصدارت العربية والأجنبية المترجمة والرصد الدقيق لماينشر عن موضوع المياه فى الصحافة المصرية والعربية ، ومعذرة أيها القارئ الكريم على تأخر صدور الكتاب لأكثر من عام لظروف السفر للخارج ولكن موضوعه حى متجدد .. وهو موضوع الساعة ..

وثمة ضرورة أراها ملحة فى هذا الموضع وهى تقديم أسمى آيات الشكر والعرفان بعد الله تعالى إلى ثلاث :

* إلى مركز الحضارة العربية ورئيسه الأستاذ/ **على عبد الحميد على** ومن خلاله رأى هذا الكتاب طريقه إلى يد القارئ الكريم .

* وإلى مكتبتىْ الهيئة العامة للإستعلامات والمجلس الأعلى للصحافة والقائمين عليهما .. ومكتبة كلية الإعلام جامعه القاهرة ... وقاعة الدوريات بهيئة الكتاب .... ودار المستقبل العربى .. ومركز الفالوجا .. بما أتاحه كل منهم من كتب وإصدارات ودراسات وصحف ومجلات ودرريات كانت ذات قيمة .

وشكر خاص أقدمه إلى أسرتى .. أمى بحبها ودعائها .. وزوجتى بصبرها ورحابة صدرها .. وإلى أبنائى **على الدين وعلا وتيسير وعبد الرحمن .**

المؤلـــــف

إهداء

إلى كل (شـــيء حـــي)
جعله الله تعالى من الماء
أهـــدي هـذا الكتــــــــاب

المؤلـــف

مقدمة

ظهر مصطلح « الأمن المائى العربى» فى الآونة الأخيرة نتيجة إحساس متزايد بأهمية نقطة المياه لاسيما مع إرتفاع نسبة الزيادة السكانية فى الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط بوجه عام وإزدياد الحاجة إلى المياه . وبرز هذا المصطلح مواكباً لتحذيرات الخبراء والمهتمين بشئون المياه من بوادر « عجز مائى» يتجه إلى التفاقم مع نهاية هذا القرن فى عدة مناطق من العالم وعلى رأسها منطقة الشرق الأوسط ..وأكد العديد من الخبراء أنه « بحلول عام ٢٠٠٠ ستصبح نقطة المياه أغلى من نقطة النفط بل ومساوية لنقطة الدم » .. وستصبح « سلعة استراتيجية » رئيسية تؤثر على اقتصاد الشعوب بل وعلى حياة الأمم والشعوب ذاتها .

ومع انعقاد المرحلة الأولى من مباحثات السلام بين العرب وإسرائيل بمدريد فى أواخر أكتوبر وأوائل نوفمبر ١٩٩١ بدا واضحاً أن قضية المياه إحدى القضايا المطروحة للبحث فى محاولة للتوصل إلى تحقيق السلام فى الشرق الأوسط وأشار بعض الباحثين إلى أن أزمة الشرق الأوسط لن تنتهى إلا « بمعاهدة الماء» فقط .. فإذا كان الماء فيما يبدو سبباً للحرب فإنه يتعين أن يندرج فى قائمة الضمانات التى سيسفر عنها إقرار السلام على حد قولهم، ونتناول هنا فى هذه الدراسة قضية المياه بوجه عام وكيف برزت ضمن الإهتمام الدولى من خلال طرحها للنقاش والبحث فى المؤتمرات والندوات التى تعقد على المستوى الدولى والإقليمى والوطنى منذ بداية الثمانينات مع محاولة تأصيل هذه القضية بالرجوع إلى كيفية تناولها فى القانون الدولى خاصة بالنسبة للأنهار الدولية .

كما نتناول العوامل الخارجية والداخلية التى تقف وراء أزمة المياه فى العالم العربى والتى تؤثر على الأمن المائى العربى ... مع معالجة أحد هذه العوامل الخارجية بل أشدها خطراً ويتمثل فى أطماع إسرائيل فى المياه العربية مع التطبيق على المياه الفلسطينية والأردنية والمياه السورية .. والمياه اللبنانية .. ثم مياه النيل ونتناول أخيراً دور إسرائيل عبر تركيا فى التأثير على مياه الفرات بما يؤثر على حصة كل من سوريا والعراق .

كما نتناول قضية ترشيد إستهلاك المياه وتنمية الموارد المائية فى مصر وفى العالم العربى فى الفصل الأخير من هذا الكتاب .

وتأتى الملاحق متضمنة إتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان (عام ١٩٥٩) والإتفاقية الأردنية - السورية لتوزيع مياه نهر اليرموك . إضافة إلى المشاريع الدولية التى طرحت حول المياه فى الخمسينات وبعض الجداول والخرائط التوضيحية .

كما نورد نص بيان مؤتمر دبلن عن « المياه والتنمية » الصادر عن المؤتمر الدولي المعنى بالمياه والبيئة الذى عقد فى إيرلندا فى الأسبوع الأخير من فبراير عام ١٩٩٢ ، والذى أكد على أن الماء « يملك قيمة إقتصادية فى جميع جوانب استخداماته وينبغى اعتباره سلعة إقتصادية » وتتضمن الملاحق «نداء دمشق حول الأمن المائى فى دول غربى أسيا الصادر فى نوفمبر ١٩٨٩» .

ونورد أيضا النص الكامل لإعلان القاهرة حول المياه الأفريقية الصادر فى يونيو ١٩٩٠.

ونركز فى هذه الدراسة على أبعاد أزمة المياه العربية وأسبابها الخارجية والداخلية مع كشف حقيقة الأطماع الإسرائيلية فى المياه العربية من خلال مشاريع المياه التى طرحت منذ الخمسينيات ويعاد طرح بعضها الآن بصورة جديدة ..

ومهما يكن من شيء فإن هذا الكتاب يمثل قطرة فى محيط هذه القضية الهامة التى لازالت فى حاجة إلى جهد العديد من الباحثين والدارسين والمهتمين بالشئون العربية والقضايا الدولية بل والإنسانية خاصة ونحن نلاحظ «أنه وإذا كانت إسرائيل لا تتورع عن شن حروبها من أجل الإستيلاء على المياه العربية ، فإنها أيضاً«تشن سلامها» وعينها على المياه» *

ومن هنا تتضح أهمية الكتاب وتميز الموضوع وخطورة القضية هذا وبالله التوفيق

عبد الله مرسي العقالي

أبوظبي - سبتمبر ١٩٩٦

---

* مجلة صامد الاقتصادي ، العدد٨٨ ، يونيو ١٩٩٢ ، ص ٨ .

تمهيد

المياه فى كتاب الله

ورد ذكر الماء والأنهار والغيث والسحاب فى العديد من آيات القرآن الكريم فقال الله تعالى فى سورة الأنبياء (آية ٣٠) :

[*] " وَجَعَلْنَا من المآء كلَّ شيءٍ حيّ "

وقال سبحانه فى سورة الملك (آية ٣٠) :

" قُلْ أرأيتم إنْ أصبح ماؤكم غوْراً فمن يأتيكم بماء معين "

وقال فى سورة الحجر (الآيتين ٢١، ٢٢) :

" وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما نُنَزِّلُهُ إلا بِقَدَرٍ معلوم (٢١) وأرسلنا الرياح لواقح فأنزلنا من السماء مآءً فأسْقَيْنَاكُمُوه وماأنتم له بخازنين (٢٢) "

وقال جل شأنه فى سورة (ق)- الآيات ٩ - ١١ :

[*] " ونزلنا من السماء ماءً مباركاً فأنبتنا به جنات وحبَّ الحصيد (٩) والنخلَ باسقاتٍ لها طلعٌ نضيد (١٠) رزقاً للعباد، وأحْيَيْنا به بلدةً مَيْتاً كذلك الخروج (١١) .

وقال سبحانه وتعالى فى سورة القمر :

[*] فدعا ربه أنى مغلوبٌ فانْتَصِرْ (١٠) ففتحنا أبواب السمآء بمآءٍ منهمر (١١) وفجّرنا الارضَ عُيونا فالتقى المآءُ على أمرٍ قدْ قُدِرْ (١٢) وَحمَلْنَاه على ذاتِ ألواحٍ وَدُسُر(١٣) .

وقال الله تعالى فى سورة نوح :

[*] وَقُلْتُ استَغْفِرُوا ربّكم إنه كان غفّاراً (١٠) يُرْسِلِ السمآءَ عَلَيْكُم مدْراراً(١١) ويُمْدِدْكمْ بأموالٍ وبنينَ ويجعل لكم جناتٍ ويجعل لكم أنهاراً (١٢).

وقال فى سورة الواقعة:

[*] أفرأيتم المآء الذى تشربون (٦٨) أأنتم أنزلتموه من المُزن أمْ نحن المُنْزِلوُن (٦٩) لو نشآء جعلناه أجَاجاً فَلَوْلاَ تَشْكُرُون (٧٠) .

وقال تعالى فى سورة الروم :

[*] " الله الذى يُرْسِلُ الرياحَ فتثير سحاباً فَيَبْسُطُه فى السمآء كيف يشاءُ ويجعَلُه كسَفاً فترى الودْق يخرج من خلاله، فإذا أصَابَ به منْ يشاء من عباده إذا هم يستبشرون (٤٨) وإنْ كانُوا من قَبْلِ أن يُنزّلَ عليهم من قبله لمُبْلِسين (٤٩) فانظر إلى آثار رحمة الله كيف يُحْيِي الأرضَ بعد مَوْتها. إن

ذلك لمحيي الموتى، وهو على كل شيء قدير (٥٠). "

وقال سبحانه في سورة الرعد :

[*] " وهو الذي مَدّ الارضَ وجعلَ فيها رواسي وأنهاراً ومن كل الثمرات جعل فيها زوجيْن اثنين، يُغْشي الليل النهار. إن في ذلك لأيات لقوم يتفكرون (٣). "

" هو الذي يُريكُمُ البرقَ خوفاً وَطمعاً ويُنْشئُ السَّحابَ الثِّقال (١٢) "

" قُلْ الله خَالق كلّ شيء وهو الواحـدُ القهّار (١٦) أنزل من السَّمَآءِ مَاءً فَسَالَتْ أوْدِيةُ بِقَدَرِهَا فاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَداً رَّابِيًا . (١٧) "

وقال جلّ شأنه في سورة (الشورى) :

[*] " وهو الذي يُنزّلُ الغَيْثَ من بَعْدِ ما قَنَطُوا وَيَنشُرُ رَحْمَتَه وَهُو الوَلِيُّ الحَمِيد (٢٨) ."

وقال تعالى في سورة (الزخرف) :

[*] " والذي نَزّل مِنَ السَّماءَ ماءً بِقَدَرٍ فَأنْشَرنا بِهِ بَلدَةً مَيْتًا . كذلك تُخْرَجُون (١١) ."

وقال جل شأنه في سورة الأنعام :

[*] " ألَمْ يَرَوْا كَمْ أهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهم من قَرْنٍ مكنّاهُم في الأرْضِ مَالَمْ نُمَكِّن لكم وأرسلنا السمـآءَ عَلَيْهم مدْرَاراً وجَعَلْنَا الأنْهَـار تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِم فَأهْلَكْنَاهُم بِذُنُوبِهم وأنْشَأنا مِنْ بعـدِهم قـرناً ءَاخَرين(٦) ."

وقال سبحانه في سورة الاعراف :

[*] " وَأوْحَيْنَا إلى موسى إذْ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أن اضْرِب بِعَصَاكَ الحَجَرَ فـانْبَجَسَت منه اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ، قد علم كلُّ أُنَاسٍ مَشْرَبَهُم . وظللنا عليهم الغمام وأَنْزَلْنَا عَلَيْهِمُ المَنّ والسَّلْوَى، كُلُوا من طَيِّبَاتِ ما رزقْنَاكم وما ظَلَمُونَا ولكن كانوا أنْفسَهُم يَظْلِمُون (١٦٠) "

ويفهم آيات القرآن الكريم التي ذكرت " الماء "والحكمة الإلهية من وجود الماء التي جعل الله منها كل شيء حي :" وجعلنا من الماء كل شيء حي "... يكون لابد للإنسان أن يحافظ على هذه النعمة ويقتصد في استهلاكها لأن الماء تحيا به الأرض وتحيا به الأنفس جميعاً . فبداية الإنسان قبل أن يكون شيئا مذكوراً كانت من الماء من «طين لازب» وحينما يخرج أي فرد للنور يحيا بالماء، ويدخل الماء في تركيب خلايا الإنسان وأنسجته وأعضائه . "

وبقدر الإحساس بأهمية المياه وضرورتها تكون طريقة التعامل العام والخاص معها سواء من جانب المؤسسات والأفراد بل والدول فالاستفادة من الماء عملية هامة، لابد أن تكون واقعية ومرتبة إلى أبلغ الحدود ." (١)

أهمية المياه أحد عناصر السلطة في الدولة :

للمياه أهمية قصوى في الحياه فهي«تدخل في كل العمليات البيولوجية والصناعية، ولا يمكن لأي

كائن حى- مهما كان شكله أو نوعه أو حجمه- أن يعيش بدون الماء . فالكائنات الحية تحتاج إلى الماء لكى تعيش ، والنباتات هى الأخرى تحتاج إليه لكى تنمو . وقد أثبت علماء الخلية أن الماء هو المكون الهام فى تركيب مادة الخلية، وهو وِحْدَة البناء فى كل كائن حى نباتاً كان ام حيواناً» .

وهذا يفسر ماذكرته الأيه الكريمة فى القرآن الكريم الذى أنزله الله على نبيه ﷺ منذ أكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان فقال سبحانه :" وجعلنا من الماء كل شىء حى".

.. ويجيىء العلم الحديث ليصدق قول كتاب الله تعالى .

فقد أثبت علماء الكيمياء الحيوية أن " الماء لازم لحدوث جميع التفاعلات والتحولات التى تتم داخل أجسام الأحياء، فهو إما وسط أو عامل مساعد أو داخل فى التفاعل أو ناتج عنه .

وأثبت علماء وظائف الأعضاء " أن الماء ضرورى لقيام كل عضو بوظائفه التى بدونها لاتتوفر له مظاهر الحياة ومقوماتها " (٢)

وعلى مستوى الدولة باعتبار أنها عضو فى المجتمع الدولى فإن " الماء هو من عناصر السلطة فى الدولة"

ولايستطيع الإنسان أن يحيا حياة طبيعية دون أن تتوفر له " عشرون لتراً من الماء يوميا " (٣)

ولكن سكان الدول الغنية يستهلكون حوالى ١٢ ضعفاً لهذا الرقم فنجد الشخص الذى يعيش فى كالفورنيا يستهلك ٢٥ ضعفاً لما يستهلكه السودانى مثلا (كاليفورنيا ١٩١الف لتراً للفرد سنويا ، فرنسا ٥٥ الفا ، الجزائر ٣٥ الفا ، السودان ٧ الاف لتراً) . وحين تنضب المياه أو لاينزل المطر فى إحدى بلاد المسلمين يهرعون إلى أداء صلاة الإستسقاء داعين الله أن يمن عليهم بنزول الغيث وحين ينزل المطر تنشر إحدى الصحف العربية نبأ هطول الأمطار فى مكان بارز بصفحتها الأولى بعنوان على ثلاثة أعمدة يقول :

" رحمة الله تعم أرجاء البلاد "

" أمطار غزيرة على معظم الولايات"

وتقول مقدمة الخبر :" شهدت ولايات السلطنة (عُمان)أمس (٩٢/٢/١١) أمطاراً غزيرة سالت على اثرها الأودية وامتلأت السدود . ويمضى الخبر ليقول : أن الأمطار أدت إلى سيلان عدد من الأودية والشعاب جعلها الله أمطار خير وبركة وعم بنفعها البلاد والعباد ... وقد فاضت المياه من أعلى سد وادى (تنوف) لكثرتها مكونة بحيرة مائية طولها حوالى ٨ كيلو مترات محتجزة البلايين من الأمتار المكعبة من المياه التى تغذى جوف الأرض .

وتشير الصحيفة إلى قيام المئات من المواطنين بزيارة السد " لمشاهدة منظر المياه المندفعة التى أفاضت بها علينا رحمة الله سبحانه وتعالى(٤) ".

وإلى عهد قريب " لم يكن للفظ (المياه) هذا الوقع الذى يثير الكثير من الهواجس، ويستحضر

كماً غير متناهٍ من التساؤلات " على نحو ما هو حاصل الآن .... وقليلاً ما جرى حديث عن "أزمة مياه" قبل النصف الثانى من الثمانينيات، من هذا القرن باستثناء فترات محدوده زمنياً "برزت فيها المياه بقوة : كإحدى مفردات الصراع العربى الإسرائيلى أو إحدى الازمات مع دول الجوار الجغرافى (تركيا واثيوبيا تحديداً) [٥].

وهكذا فإن " القنبلة النووية التى تمتلكها بعض دول الشرق الأوسط تتمثل فى الطاقة المائية، حيث تحولت الطاقة المائية فعلاً فى الشرق الاوسط إلى مصدر تهديد وسلاح فعال لتحقيق مكاسب سياسية تعجز عن تحقيقها الوسائل العسكرية، ناهيك عن ضآلة كلفتها المادية والبشرية "[٦]

ولهذا تشهد منطقة الشرق الأوسط كثيراً من الجدل حول الموارد المائية والدور الذى يمكن أن تلعبه فى إثارة صراعات بين بلدان المنطقة، سواء بتجديد وتعقيد صراعات قائمة وعرقلة الوصول إلى تسوية سلمية لها ، أو فى إثارة صراعات مكثفة حولها بعد أن اتسمت فى السابق بالمحدودية» [٧].

ولنبدأ أولاً بمحاولة للتعرف على تلك العوامل التى تؤثر فى موارد المياه .

العوامل التى تؤثر فى الموارد المائية :

تعد دراسة العوامل المؤثرة فى موارد المياه أمراً ضرورياً للباحث المهتم بشئون المياه حيث أن " هذه الموارد لم تُخلق أو تُوجد عفوياً أو عشوائياً "وإنما أوجدها الله سبحانه وهو المسبب الأعظم مستندة إلى " عوامل عديده معقدة فى خصائصها ، وذلك خلال أحقاب زمنية طويلة حتى ظهرت بشكلها الحالى ".

ومن أهم العوامل المؤثرة فى الموارد المائية فى أى منطقة من مناطق العالم نجد العوامل التالية :

١- الموقع :

ويعتبر من أهم تلك العوامل .. فموقع أية منطقة بالنسبة لدوائر العرض والمسطحات المائية وكتل اليابسة هو الذى يحدد أقاليمها المناخية عادة وخصائص هذه الأقاليم".

٢- التركيب الجيولوجى :

وهناك علاقة واضحة بين موارد مياه أية منطقة وخاصة الجوفية منها ، وتكويناتها الجيولوجية الصخرية، حيث أن الماء الجوفى المخزون، والذى تكون عبر فترات زمنية طويلة، عادة ما تحويه طبقات صخرية ذات قاعدة صلبة منتمية إلى أحقاب وعصور جيولوجية "

٣ - مظاهر السطح :

يؤ ثر تضرس أية منطقة وخصائص هذا التضرس فى شكل ونظام مواردها المائية ، فالإرتفاع عادة ما يؤدى إلى زيادة هطول الأمطار وأنواع التساقط الأخرى ، كما أن وجود الجبال يساعد على جريان المياه السطحية ، أما على شكل أنهار دائمة الجريان أو أودية موسمية ، أو سيول . كما أن وجود المنخفضات قد يخلق البحيرات العذبة أو المالحة

٤- المناخ :

تشكل خصائص مناخ أى منطقة العامل الأساسى فى تحديد مواردها المائية وخصائصها ، فالمناطق ذات المناخ الرطب عادة ماتكون مواردها المائية أغزر وأفضل حالاً من المناطق الجافة مما يجعلها لا تعانى كثيراً من شح المياه ، وخاصة العذبة منها .

٥- العامل البشرى :

تعد سياسة الإنسان - فى أى منطقة - تجاه الموارد المائية من أهم زوايا العامل البشرى وأثره على موارد المياه [٨] ....

أسباب أزمة المياه فى الشرق الاسط :

تعود الأزمة المائية المتوقعة فى منطقة الشرق إلى العديد من العوامل والأسباب أبرزها مايلى :

١- استمرار غلبة وثقل القطاع الزراعى فى دول المنطقة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ، ووجود محاصيل زراعية تتطلب كميات كبيرة من المياه كالقطن والأرز والحمضيات وبعض أنواع الخضروات ..

٢- عدم توافر الميزانيات الكافية لبناء السدود وتحديث شبكات المياه والصرف الصحى .. ذلك أن عملية توفير موازنات مائية كافية لإقامة المزيد من محطات تنقية المياة العادمة ، وترميم وتحديث وتوسيع شبكات المياه والمجارى وقنوات الرى ، وإقامة المزيد من السدود للإستفادة القصوى من مياه الأمطار وغيرها كفيل بتوفير كميات هائلة من المياه سنوياً تذهب هدراً وتبخراً »

٣- استمرار حالة اللاسلم واللاحرب فى منطقة الشرق الأوسط .. وعدم توفر علاقات حسن جوار وإتفاقيات ثنائية بين الدول المعنية لتقاسم المياه ، وهذا مما أدى إلى محاولة كل دولة من دول الشرق الأوسط السيطرة على مزيد من كميات المياه التى تشترك فيها مع دول أخرى وعلى حساب هذه الدول. [٩]

٤- عدم توافر سياسات مائية عقلانية تحدد كمية المياه الضرورية للفرد سنوياً .. فيبلغ متوسط حجم استهلاك الاسرائيلى من المياه يومياً ثلاثة أضعاف إستهلاك المواطن الفلسطينى (يبلغ متوسط حجم إستهلاك الفرد فى إسرائيل ١٨٤ لتر مياه يومياً ، ولا تتجاوز حصة الفلسطينى ٥٠ لتراً يومياً).

٥ - يلاحظ المراقبون « عدم وجود سياسة عربية خاصة بالمسألة المائية وكيفية إدارة الموارد واستغلالها ، والمحافظة عليها من التبديد »[١٠] ولم تكن مشكلة المياه ذات شأن يذكر قبل سنوات، وحتى إن كان البعض قد نظر إليها باهتمام فمرجع ذلك إلى مجرد حدود الإهتمام الزراعى أو الإقتصادى على أن تزايد وتيرة الجفاف فى العقد الأخير . « فرض مشكلة المياه كأحد الأخطار الأساسية التى تهدد مستقبل الكثير من أقطار المنطقة» وهكذا شاع استخدام تعبير « أزمة المياه »

وانتقل من دائرتى الاقتصاد والزراعة ليصبح مشكلة سياسية أو « مشكلة ستكشف كل أبعادها السياسية فى المستقبل القريب »[١١]

وإذا كانت حرب الخليج الثانية «تحرير الكويت» هى فى حقيقتها حرب النفط فإن الحروب التى سبقتها ، والتى قد تلحقها هى كلها حروب المياه » ..

ومع انتهاء العمليات العسكرية فى الخليج « بدأت حملة إعلامية غربية ترفع (فزّاعة) المياه . وتلوح بعد حملة ترهيب وترغيب بالحل الوحيد ، والممكن : « الحل الإقليمى »

وفى نفس الفترة «أعاد الإعلام أيضاً مشاريع الخمسينيات حول مياه لبنان ، ودعوة واشنطن لسوريا ولبنان وإسرائيل للتفاهم جدياً حول اقتسام واستخراج المصادر المائية » [١٢] .

الهوامش

(١) انظر سعود بن سالم العنسى، المياه ...قضيه تتزايد أهميتها عربيا وعالميا، صحيفة (عُمان) ١٠/ ١٠/ ٩٢ص٨

(٢) احمد بن على الشريانى (مدير عام البيئه بوزاره البلديات والبيئه بسلطنه عمان) ، محاضره بعنوان " المفاهيم الاساسيه حول البيئه وحمايتها "، انظر صحيفه عمان فى ٢١/٤/١٩٩٢ص٥.

(٣)حياه الحويك عطية، المياه، والتطبيع والتمويل فى الأعلام الغربى، مجلة صامد الاقتصادى، العدد٨٩ص٢٣٦و٢٢٩

(٤) صحيفة عمان ١٢/ ٢/ ١٩٩٢ .

(٥) نافذ أبو حسنة، الأبعاد السياسية لمشكلة المياه فى الشرق الاوسط، مجلة صامد، العدد ٨٩ مصدر سابق ص ٣١ .

(٦) د. عمران أبو صبيح، المياه والصراع فى الشرق الأوسط، نفس المصدر ص ٢٥ - ٢٧ .

(٧) عماد جاد، اسرائيل والموارد المائية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، مجلة صامد الاقتصادى، العدد٨٨ (يونيو ١٩٩٢) . ص ٦٧

(٨) د. محمد عبد الهادى، موارد المياه فى الضفه الغربيه وقطاع غزة، مجلة صامد الاقتصادية، (العدد٨٨) يونيو ١٩٩٢ ص ٣٢ - ٣٧ .

(٩) د . عمران أبو صبيح ، المصدر السابق .

(١٠) جمال أبو المجد، الأساس الاقتصادى لمشكلة المياه فى الشرق الأوسط، مجلة صامد الإقتصادى، العدد٨٩ ص٥٥

(١١)، (٤) غسان شهابى ، السياسة المائية للولايات المتحدة الأمريكية فى الشرق الأوسط ، مجلة صامد ، مصدر سابق، ص ١٤٢

(١٢) حياة الحويك عطية ، المياه والتطبيع والتمويل، مجلة صامد ، مصدر سابق ص ٢٢٠ و٢٣١.

الفصل الأول

مسألة المياه
بين الاهتمام العربى والدولى

أزمة المياه العربية والوضع المائى الراهن :

مرت ثلاثة أعوام من الجفاف على منطقة الشرق الأوسط فى بداية التسعينيات تبعها شتاء ممطر فى عام (١٩٩٢) لم يكف لحل مشاكل المياه التى تفاقمت خاصة مع زيادة حجم الإنفجار السكانى فى المنطقة وبجانب عوامل أخرى عديدة . . وهنا مما يدفع إلى طرح سؤال جوهرى ينبغى التعرف على إجابة واضحة له حول أسباب الأزمة . ولكن ينبغى الإشارة هنا إلى أن المتخصصين فى شئون المياه ينبهون إلى أن « الأمن المائى العربى يواجه مشكلة أساسية تتمثل فى أن الأنهار الكبرى فى الوطن العربى (النيل ، الفرات ، دجلة ، السنغال) تنبع من خارج أراضيه ، وتشاركه فيها دول أخرى » ، «كما أن هذه الأنهار تمثل ٦٠٪ من الموارد السطحية الكلية فى البلاد العربية » [١] .

ويمكن التعرف على حجم أزمة المياه التى تواجه منطقة الشرق الأوسط من خلال تأمل قول (دان زاسلووسكى) وهو أحد المسئولين الإسرائيليين عن مشكلة المياه حيث أنه طبقاً لقوله **«سيلزم أن تهطل الأمطار لمدة عشر سنوات متصلة بمنسوب أعلى من المتوسط حتى يتسنى للمنطقة أن تستعيد احتياطيها من المياه الجوفية »** [٢]

وتؤكد الدراسات أن « النقص فى الموارد المائية - فى الوطن العربى . لن يقل بأية حالة عن ١٢٧ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٠ وليرتفع عموماً إلى ١٧١ مليار متر مكعب عام٢٠١٨» [٣].

أسباب الأزمة :

ونعود إلى طرح ذلك السؤال الجوهرى : ماهى أسباب نقص المياه فى منطقة الشرق الأوسط وفى العالم بوجه عام ؟

ونجد أن هناك عدة عوامل تقف وراء أزمة المياه ونقص المياه وأهمها مايلى :

١- النمو الديموجرافى والزيادة المضطردة فى السكان .

٢- تحسين مستوى المعيشة لدى المواطنين وزيادة الإستهلاك للمياه .

٣- التقدم الصناعى والسياحى فى بلدان المنطقة .

٤- التقدم الزراعى أو (الفلاحى) بلهجة أهل المغرب . وازدياد مساحة الأراضى المستصلحة .

٥- الكوارث الطبيعية .

٦- فترات الجفاف وتوالى سنوات النقص فى كمية الأمطار .

٧- حوادث طارئة مثل انهيارات طرق أو موانع أو سدود .

٨- سوء تسيير منشأت الإنتاج وشبكات التوزيع .

٩- التبذير من جانب المستهلك للمياه سواء للزراعة أو الإستهلاك المنزلى .

١٠- تلوث مصادر المياه وازدياد نسبة ملوحة الآبار الجوفية فى بعض المناطق (غزة على سبيل المثال)[٤] .

ولقد حملت أزمة المياه وآفاقها المستقبلية الولايات المتحدة الأمريكية على الإهتمام الشديد بها وتكريس مجموعات دراسية تستقرئ دور المياه فى المستقبل فى تفجير حروب عديدة بين الدول المتنازعة على المياه » [٥] وهكذا فإن «**العنصر المائى فى الشرق الأوسط أصبح عنصراً أساسياً فى صياغة سياسة الولايات المتحدة المتعلقة بالشرق الأوسط التى تسعى أولاً - وأخيراً - إلى تأمين المصالح القومية الأمريكية**» حسب التعبير الأمريكى الشائع . وهكذا يعنى أن مسألة المياه التى قد تبدو للبعض بمثابة مسألة غير سياسية - يتم التعامل معها فى البيت الأبيض بشكل يؤمن استثمارها سياسياً وإدراجها فى إطار الإستراتيجية الأمريكية الدولية » . وتسعى هذه الإستراتيجية فى الوقت الراهن إلى تجاوز الأسباب التى تجعل الوضع فى منطقة الشرق الأوسط قلقاً وقابلاً للإنفجار ، **وذلك من خلال محاولة الولايات المتحدة العمل على «خلق تعايش بين دول المنطقة اعتماداً على مسألة المياه»** [٦]

آمال التعاون واحتمالات النزاع :

وهكذا فرضت المياه نفسها كواحدة من الموضوعات الرئيسية التى تحمل أملاً فى التعاون المستقبلى بين دول المنطقة ، أو كسبب محتمل للنزاع . ونظراً لأن المياه تعد مورداً أساسياً فإنها تشكل موضوعاً معقداً للغاية فهى كما يقول الخبير الأمريكى «توماس ناف» :

«قضية إقتصادية وسياسية وإجتماعية ، وتمتد لأن تصبح موضوعاً قانونياً ورمزياً وبيئياً ، وتتحول القضية فى المنطقة تدريجياً لأن تصبح مصدراً محتملاً للصراع وهو مايجعلها ذات بعد عسكرى كذلك ، حيث يشتد الصراع بين الدول الفاعلة الرئيسية فى المنطقة بما يسمح بأدوار متزايدة للقوى الدولية » [٧]

ولكن ماهى طبيعة العلاقة بين المياه والسلام ؟

وفقاً لوجهة النظر الإسرائيلية نجد «أن السلام الإقليمى سيسمح بمعالجة وضع القطاعات المائية لدول المنطقة ، أو أنه سيسمح بتحسين هذا الوضع وستمتاز الحلول السلمية بأنها ستمنح جميع المشاركين فيها فوائد من دون الإضرار بالآخرين وسيجلب التعاون بين دولتين أو بين عدة دول إلى المنطقة فوائد تتمثل فى :

- إقامة مشاريع إقليمية مفيدة ، كانت قد تعذرت إقامتها حتى الآن بسبب عوائق الحدود الأقليمية !
- نقل المياه من دول وأماكن قيمتها فيها ضئيلة لأماكن لها فيها قيمة كبيرة !
- يشكل التعاون - فى مجال المياه - أساساً يدعم السلام ويقويه . وبناء على ذلك فمن المعقول

أن يحظى بمساعدة خارجية وخاصة التمويل» . .

وهكذا تبدو طروحات خبير المياه الإسرائيلي إليشع كالي كأنها مثالية وكأن الأمور بهذه الدرجة من البساطة والسطحية وهو يضرب مثالين متناقضين حدث أحدهما في أوائل الستينيات والأخر في نهاية السبعينيات . مشيراً إلى أن « الترابط الوثيق بين «المياه» و «السلام» يستحق الإهتمام كله سواء في فترة التخطيط لتحويل مجرى نهر الأردن على يد عبد الناصر منذ عام ١٩٦٣ أو في فترة اقتراح السادات نقل مياه النيل إلى إسرائيل (١٩٧٩) » (٨)

وكان رئيس حكومة إسرائيل اسحق شامير قد أعلن في مارس ١٩٩١ أنه على استعداد لتوقيع معاهدة حظر أسلحة الدمار الشامل وقبول التفتيش على مواقعه النووية مقابل اشتراكه في إتفاقية لإعادة توزيع المياه في المنطقة » . . !! (٩)

ويذكر البعض أن مؤتمر السلام – الذي بدأت وقائعه في مدريد (٣٠ أكتوبر ١٩٩١) «أثبتت وقائعه (صحة التوقعات التي سبقته من أنه سيكون «مؤتمر الاتفاقيات الإقتصادية قبل وبعد كل شئ» (١٠). وهم يشيرون بذلك إلى تشكيل لجنة خاصة بدراسة مسألة المياه في المحادثات المتعددة الأطراف » وقد عقدت عدة اجتماعات في أكثر من عاصمة وقاطعتها سوريا ولبنان حتى الآن . .

ويؤكد الدكتور مهندس منذر حدادين (*) في تقديمه للترجمة العربية لكتاب « المياه والسلام . . وجهة نظر إسرائيلية » أن هناك « ارتباطاً وثيقاً بين السلام والمياه لكون المياه من مستلزمات الحياة ومكوناتها » وإذا كان التوجه نحو السلام قد أخذ منحىً جديداً « فإن للمياه دوراً يماثل طبيعتها ، فهي المادة التي يستعين بها الإنسان لإطفاء الحرائق لا لإشعالها »

ويشير حدادين إلى أن « التوطئة لدورها (المياه) تتمثل في الإفراج عما اغتصبته إسرائيل من نصيب كل من الأردن وفلسطين وسورية ولبنان من مياه نهر الأردن ونهر اليرموك ، وفي الإفراج عن حقوق الفلسطينيين الطبيعية في إستغلال موارد بلادهم المائية من دون روادع سوى ما تمليه ضرورة المحافظة عليها » .

قدم الإهتمام بقضية المياه :

كانت حقوق الشعوب في مياه الأنهار موضع اهتمام الجماعة الدولية منذ فجر التاريخ ، وكما يقول (الدكتور طلعت الغنيم) أحد أساتذة القانون الدولي :

« لا أغالي إذا قلت أن قيام الدول يجد أصله الأصيل في الحقوق المائية ، فحول أحواض الأنهار قامت حضارات ، وشيدت مدن ، وتذوق الإنسان لذة الاستقرار » . وعلى الرغم من قدم الاهتمام بقضية المياه تاريخياً كموضوع حيوي إلا أن أحكام القانون الدولي بشأن إستخدام مياه الأنهار الدولية والإنتفاع بها تعتبر حديثة نسبياً فقد كان الإهتمام مقصوراً على موضوع الملاحة في الأنهار الدولية ،

وهنا يمكن ملاحظته فيما يلي :

المياه والقانون الدولي :

أ - في القرن التاسع عشر :

ساد مبدأ « السيادة المطلقة » منذ أوئل القرن الـ١٩ وحتى نهايته ويقوم على اعتبار أن «سيادة الدولة مطلقة» وتجيز لها التصرف المطلق في مياه النهر الدولي المار بأراضيها .. ومع التطور الطبيعي للقانون الدولي تطور هذا المبدأ حيث بدأ التفكير يتجة إلى وجود حقوق وواجبات لتحد من تصرف هذه الدول إزاء النهر الدولي ، ومع نهاية القرن التاسع عشر ظهرت الحاجة إلى « صياغة القواعد التفصيلية التي تحكم موضوع الأنهار » .

ب - تقنين استغلال مياه الأنهار :

بدأ معهد القانون الدولي سنة ١٩١٠ دراسة موضوع تقنين إستغلال مياه الأنهار الدولية بالنسبة للزراعة (الري) ، والصناعة وغيرها من الأغراض فيما عدا أغراض الملاحة ، واستمرت الدراسات على فترات متقطعة لمدة نصف قرن حتى انتهت عام ١٩٦١ إلى بعض مبادئ أساسية تنظم الحقوق والواجبات التي يجب أن تحترمها الدول الواقعة على نهر مشترك.

- وظهر شبه إجماع بين شراح القانون الدولي المعاصر على أن الأحكام العامة للقانون الدولي في الوقت الحاضر تشمل مبدءاً رئيسياً يقضي بأنه « **لايجوز لدولة ما أن تغير الوضع الطبيعي لإقليمها تغييراً من شأنه المساس بالوضع الطبيعي لإقليم دولة مجاورة لها** » ويترتب على ذلك أنه « ليس للدولة أن توقف أو تغير مجرى النهر الدولي ، كما يمتنع على الدولة أن تستغل مياه النهر على النحو الذي يهدد احتياجات دولة نهرية أخرى أو يحول دون إستغلالها لمياه النهر على النحو الملائم .

جـ - المبادئ الدولية التي تنظم حقوق الدول الواقعة على نهر مشترك :

يمكن توضيح أهم تلك المبادئ فيما يلي . :

* العدالة في توزيع المياه والإنتفاع المشترك بمياه النهر الدولي .
* عدم إجراء أي تحويل في مجرى النهر أو إقامة سدود تنقص من كمية المياه التي تصل للدول النهرية الأخرى دون اتفاق مسبق وتشاور مع الأطراف الأخرى .
* التعاون في تنمية موارد النهر والإنتفاع من النهر كوحدة بين هذه الدول النهرية .
* احترام الحقوق المكتسبة التي تقوم على أساس مراعاة حاجة الدولة للنهر ومدى اعتمادها عليه.
* التعويض في حالة الضرر .

وقد شهد النظام القانوني لإستثمار مياه النهر الدولي تطوراً ملحوظاً خلال القرن العشرين «ففي عام ١٩١١ تبنى معهد القانوني الدولي «إعلان مدريد» لتنظيم إستغلال مياه الأنهار الدولية»[١١] . وجاء في أبرز بنود هذا الأعلان أنه « ليس لأيه دولة من الدول المشاركة في حوض النهر أن تحدث تغييراً في طبيعة مياه الحوض من شأنه أن يلحق ضرراً بالدولة الأخرى.

كما يمتنع على أية دولة إحداث تغيير فى مجرى النهر أو التصرف فى مياهه أو حجزها إلى درجة تؤدى إلى إنخفاض منسوب المياه الذى يصل فى الدول الأخرى إلا بموافقة هذه الدولة .

د - **النهر الوطنى والنهر الدولى :** يقصد بالنهر فى القانون الدولى « وحدة مائية System Of waters تتكون من كل مجارى المياه والبحيرات التى تتصل فيما بينها وتسير فى منطقة تكون حوضاً واحداً Drainage Basin - River Basin وينتهى حوض النهر فى البحر أو فى بحيرة داخلية لا تتصل بالبحر ويدخل فى حوض النهر كذلك مجارى المياه التى تسير تحت الأرض وتكون متصلة بالنهر .

ويسمى النهر نهراً وطنياً إذا كان حوض النهر واقعاً برمته فى إقليم دولة واحدة وبالتالى يخضع لسيادة تلك الدولة ولكل دولة الحق فى تنظيم استغلال موارد نهرها الوطنى وفى أن تقصر الملاحة فيه على بواخرها وحدها .

أما إذا كان حوض النهر يمر فى أقاليم دول مختلفة ، أو يفصل بين إقليم دولتين أصبح له حكم مختلف وسمى نهراً دولياً ، فكل دوله تباشر سيادتها على ما يمر فى إقليمها من النهر أو ما يجاوره من مجراه ولكنها تتقيد بأن تراعى مصالح الدول الأخرى التى يمر بها حوض النهر وبصفة خاصة فيما يتعلق بالإنتفاع المشترك بمياه النهر لأغراض الزراعة والصناعة وبالملاحة النهرية الدولية (١٢) .

وقد استقر العرف الدولى على « أنه مع الاعتراف للدولة بالسيادة على ذلك الجزء من النهر الذى يمر فى إقليمها تلتزم الدول عند ممارستها لسيادتها بعدم المساس بالأوضاع الطبيعية والجغرافية والتاريخية للنهر ، وبالحقوق التى تتمتع بها الدول الأخرى فى مياه النهر » .

وتنكر قواعد القانون الدولى على أية دوله إكتساب أى حقوق فى مياه الأنهار الدولية عن طريق إستخدام القوة أو التلويح بإستخدامها ، وهى نفس المبادئ التى تنطبق على أقاليم وأراضى الغير ، وأن « اللجوء إلى هذه الوسيلة لا يمنح أيه دولة حقوقاً مشروعة ومعترف بها فى المياه .... أو مصادرها التى تستولى عليها »(١٣) .

هـ - الحاجة إلى تطوير قواعد القانون الدولى بشأن المياه :

اهتمت لجنة القانون الدولى التابعة لهيئة الأمم المتحدة بدراسة القواعد المتعلقة بإستخدام المجارى المائية الدولية فى الأغراض غير الملاحية وأدرجت هذا الموضوع على برنامج عملها العام للدورة الثالثة والعشرين التى عقدت فى عام ١٩٧١ وما زالت اللجنة بصدد إعداد « قانون لإستخدام مياه المجارى المائية الدولية فى الأغراض غير الملاحية » وهو المشروع الذى تتم مناقشته فى كل دورة وحتى الآن لم يتم التوصل إلى إتفاق نهائى بصدده .. **ولم تحدد مبادئ القانون الدولى الخاصة بالأنهار الدولية فى شكل إتفاقية شاملة** وهكذا يمكن ملاحظة مايلى :

* عدم وجود قواعد قانونية دولية واضحة ومحددة لتسوية مشكلات المياه بصورة حاسمة .

* ضعف أجهزة الأمم المتحدة فى مواجهة مشكلة المياه المتصاعدة نتيجة عدم وجود إتفاقية شاملة.

* عدم احترام بعض الدول لقواعد القانون الدولى المعمول بها حالياً.

* لاتوجد مؤسسة دولية للأخذ بالأعراف والتقاليد والتشريع لإقتسام المياه وضمان التقيد بها[١٤].

* يرى بعض الباحثين أن « المبادئ العامة فى إستثمار الأنهار الدولية واضحة .. وأن هناك «أعرافاً وتقاليد فى إقتسام المياه ولو أنها غير ملزمة» .

* **تتمثل أعلى مراتب الإلتزام المعترف بها دولياً لتقاسم الموارد المائية » فى الإتفاقيات المعقودة بين الدول المشتركة فى مصدر مائى معين والتى بينها علاقات جوار تاريخية وطبيعية.**

وتبقى الحاجة قائمة رغم كل ماسبق ، إلى تطوير قواعد قانونية لحل مشكلات المياه بين الدول المختلفة وفى العادة تحمى الإتفاقيات الدولية دول المصب من اعتداءات دول المنبع التى تتحكم فى تدفق مياه النهر .

النظريات التى تحكم إستخدامات الأنهار الدولية :

- تختلف آراء فقهاء القانون الدولى المعاصر فى مجال الأنهار الدولية ذات الإستخدامات الإقتصادية حول المبادئ أو النظريات التى تحكم إستخدامات تلك الأنهار ، ويلخص أحد أساتذة القانون الدولى تلك الإتجاهات مبيناً لأحكام النظريات الإسلامية بشأن هذه المبادئ فيما يلى :

أ- **نظرية السيادة** : وترى أن إستقلال الدول يكشف عن ذاته فى إستخدام مياه الأنهار استخداماً حراً إنفرادياً إلى أكمل حد ، وهذا يواجه بالرفض . من جانب المفاهيم الإسلامية لأنها نظرية فوضوية أما النظريات الإسلامية فتنطلق من قول رسول الله ﷺ :

« الناس شركاء فى ثلاث : الماء والكلأ والنار» .

ب - نظرية التكامل الإقليمى المطلق :

تنظر هذه النظرية إلى النهر على أنه وحدة إقليمية لاتجزئها الحدود السياسية ، وتتفق مع روح النظرية الإسلامية ، بيد أنها تختلف عنها فى أن التكامل عندها يشمل النهر مجرى ومياه ، أما التكامل فى النظرية الإسلامية فهو تكامل فى المياه فحسب ويظل المجرى خاضعاً لسيادة الدولة المعنية وجزءاً من إقليمها .

جـ - نظرية الملكية المشتركة :

ومؤداها أن النهر الذى يجرى فى أقاليم عدة دول يعتبر ملكاً مشتركاً بينها فالنهر مجرى طبيعى يُضفى بجانب تسهيلات الملاحة حقوقاً ومزايا تبعية مثل الصيد واستخدام المياه للرى أو إستخراج الطاقة ومن ثم فلا تملك دوله من الدول الشاطئية أن تحرم باقى الدول من هذه الحقوق والمزايا ، فمنح

الطبيعة هي لخير الإنسانية وليس لدولة أن تمارس حقوقها على نحو يحرم الدول الأخرى من حقوق معادلة وتتفق هذه النظرية مع منظور ومفهوم النظرية الإسلامية مع الفارق وهو أن الأخذ بهذه النظرية يحتاج طبقاً لقواعد القانون الدولي المعاصر إلى إبرام إتفاق بين الدول المعنية ولكنه لايحتاج إلى ذلك في مفهوم النظرية الإسلامية .

وقد طالب الدكتور طلعت الغنيمي بأن تقوم الدول الإسلامية الثلاث المشتركة في نهر الفرات -تركيا والعراق وسورية- وهي من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بإبرام إتفاقية دولية تنظم أحكام إستخدام نهر الفرات فيما بينها .

وذلك على هدى من أحكام النظرية الإسلامية فتكون تلك الإتفاقية مثلاً يحتذى به في مجال أحكام القانون الدولي بشأن الأنهار والمجاري المائية الدولية غير أن هذه الدول لم تتوصل بعد إلى اتفاقية من هذا النوع .

وتعتبر نظرية الملكية المشتركة هي ذاتها نظرية الإقتسام المعقول أو العادل ومفادها « أن يكون لكل دول النهر حق في انتفاع معقول وعادل بالمياه تبعاً لحقيقة الواقع التي تتقرر في كل حالة على حدة على ضوء العوامل المختلفة »[١٥] .

ولا يكون تطبيق العدالة والمعقولية في العلاقات الدولية إلا بإتفاق مباشر بين الدول فإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق فلا سبيل إلى تطبيقها إلا بالوسائل القضائية الدولية التي مازالت بدورها تعتمد على إتفاق الأطراف المعنية وعلى ذلك فلا تعتبر قاعدة المعقولية من القواعد الإلزامية في القانون الدولي .

و - أحكام هلسنكي عام ١٩٦٦[١٦]

- بعد دراسة استمرت ١٥ عاماً تقريباً وضعت جماعة القانون الدولي في الاجتماع الذي عقد في هلسنكي عام ١٩٦٦ أحكاماً لاستغلال الأنهار الدولية التي عرفت بأحكام هلسنكي **يمكن الإسترشاد بها في حالة عدم وجود اتفاق خاص أو عرف سائد بين الدول المنتفعة بالنهر** . وتعالج هذه الأحكام إستغلال مياه الأنهار الدولية للري والملاحة ونقل الأخشاب والتلوث.

وقد قرر الجزء الأخير لأحكام هلسنكي تبادل الرأي بين الدول إذا أرادت إحداها القيام بأي مشروع أو منشآت على النهر وذلك تفادياً لوقوع أي نزاعات ، كما يبين هذا الجزء أيضاً الإجراءات التي تتبع لحل المنازعات .

وأخذت قواعد هلسنكي بمبدأ العدالة في توزيع مياه النهر على دول الحوض ، على أن العدالة في توزيع المياه لاتعني توزيعها بالتساوي بين هذه الدول بل أن هناك عدة عوامل يجب أن تؤخذ في الإعتبار عند تحديد النصيب العادل لكل دولة ، ولقد تضمنت قواعد هلنسكي بعض هذه الأحكام على سبيل المثال لا الحصر وأهمها مايلي :

* جغرافية الحوض وبصفة خاصة حوض النهر فى كل دولة نهرية .

* المناخ المؤثر على الحوض.

* السكان الذين يعتمدون على المياه فى كل دولة من دول الحوض .

* مدى توفر موارد مائية أخرى .

* تجنب الضياع غير اللازم فى استخدامات مياه الحوض .

* مدى إمكانية الإستجابة لإحتياجات الدولة الحوضية بدون الإضرار بدولة حوضية أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن أحكام هلسنكى قد وضعت تعريفاً جديداً للنهر الدولى ، يبدو أنه ينال تأييداً واسعاً فقد استبدلت تسمية النهر الدولى « بالحوض الدولى» وعرفته بأنه «مساحة من الأرض تخص أكثر من دولة وتحدها من الجانبين حدود الحوض وهى عبارة عن مرتفعات مستمرة»(١٧) كما أصبحت الدولة الحوضية هى الدولة التى يقع جزء من أراضيها فى حوض النهر.

ووفقاً لأعراف القانون الدولى فإنه «على الدولة التى ترغب فى إدخال تعديلات فى طريقة الإنتفاع بنهر معين كإنشاء سد أو تحويل مجرى النهر ، الدخول فى مفاوضات مع الدول المشتركة فى النهر للحصول على موافقتها فإذا لم يتم الإتفاق يحسن عرض الأمر على التحكيم.

وإذا ماقامت الدولة بمثل هذه الأعمال بدون موافقة الدول الأخرى وبدون عرض النزاع على التحكيم فإنها تكون مسئولة عن الأضرار التى تصيب تلك الدول»(١٨) .

وتسأل الدولة عن الأعمال التى تصدر عنها أو عن رعاياها والتى يترتب عليها إحداث تعديلات فى طريقة استغلال نهر معين مما يؤدى إلى الإضرار بدولة مجاورة أو الحيلولة دون انتفاعها بمياه النهر بشكل ملائم ».

نماذج لبعض الاتفاقيات الدولية بشأن المياه :ـ

يوجد العديد من المعاهدات والإتفاقيات التى «حكمت وما تزال تحكم تنظيم المجارى المائية الدولية» ومنها على سبيل المثال :

* اتفاقيات بشأن مياه النيل منذ عام ١٨٩١ وحتى عام ١٩٥٩ .

* اتفاقيات بشأن المياه الأمريكية .

* اتفاقيات عام ١٩٧٣ بين البرازيل وباراجواى حول نهر (بارنا)

* وثائق قضية التحكيم فى بحيرة (لانو) بين أسبانيا وفرنسا عام ١٩٥٧ التى أقرت مبدأ الأخذ بنظر الإعتبار المصالح كافة .

* إتفاقية بين السويد والنرويج عام ١٩٠٥ تنص على أنه « لايجوز لإحدى الدولتين القيام بأعمال

هندسية على مجرى النهر المشترك بدون موافقة الدول الأخرى».

* اتفاقية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك عام ١٩٠٦ بشأن «الريوجراندى» الأعلى ونصت على نفس المبدأ السابق.

* الإتفاقية الموقعة بين فنلندا والإتحاد السوفيتى (السابق) عام ١٩٢٢ وبها نص على أنه «لايحق لأى من الدولتين القيام بأعمال تحويل المجرى الطبيعى للمياه ، أو بإقامة منشأت أو القيام بأى ترتيب أو عمل يؤدى إلى تعديل فى عمق النهر أو اتجاهه أو منسوبه.

* اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات الدولية عام ١٩٧٨ ونصت فى مادتيها (١١) و(١٢) بشأن التوارث الدولى على أن «الإتفاقيات الخاصة برسم الحدود الدولية أو بالوضع الجغرافى الإقليمى تظل سارية المفعول بموجب قاعدة «الوارث الدولى» وتلزم الدولة الوارثة ، كما لايمكن تعديلها أو الغاؤها إلا بالأتفاق بين الدول الموقعة عليها» .

* أكد ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية الذى تم توقيعه فى أديس أبابا فى مايو ١٩٦٣ أكد على قاعدة «التوارث الدولى» حتى لايفتح الباب أمام تعديل الحدود والحقوق المكتسبة فى الأنهار بين دول المنطقة مما يؤدى الى إثارة نزاعات لاتنتهى .

* إتفاقيات المياه المعقودة قبل عام ١٩٤٨ بين بعض الدول العربية والإنتداب البريطانى:

تقوم إسرائيل بخرق وتجاهل المعاهدات والإتفاقيات الدولية التى وقعتها بعض الدول العربية مع الإنتداب البريطانى فى فترة ما قبل عام ١٩٤٨ بشأن تنظيم الإنتفاع بالأنهار العربية ومن أهم هذه الإتفاقيات مايلى :

١ - معاهده عام ١٩٢٠ بين سورية وبريطانية :

وتنص فى مادتها الثامنة على أنه « خلال مدة ستة أشهر من توقيع الإتفاقية يقوم فريق من التقنيين الذين تنتدبهم حكومتا سورية وفلسطين لتدقيق مياه الأردن الأعلى واليرموك وروافدهما . ويقومون بدراسة كمية المياه اللازمة لرى الأراضى وتوليد الكهرباء ، وذلك بعد أن تكون الأراضى الزراعية فى لبنان وسورية قد رويت تماماً . وفى ضوء هذا التدقيق تصدر الحكومة الفرنسية تعليماتها لإستعمال الفائض من المياه لمصلحة فلسطين .

٢ - معاهدة عام ١٩٢٢ :

وجاء فى المادة الثالثة منها : « يحق لحكومة فلسطين أو للأشخاص المنتدبين من قبلها بناء سد لرفع مستوى مياه الحولة وبحيرة طبرية ، شريطة أن تدفع تعويضات عادلة لأصحاب الأراضى المتضررة . كما جاء فى المادة الرابعة من المعاهدة : « أن الحقوق المكتسبة لسكان سوريا ولبنان على مياه الأردن تبقى محفوظة»[١٩] .

٣- اتفاق سنه ١٩٢٣ بين فرنسا وإنجلترا :

واعترف «بالحقوق المشتركة لسوريا ولبنان وفلسطين والأردن فى مياه نهر الأردن » ووقعته فرنسا نيابة عن سوريا والأردن ولبنان كما وقعته إنجلترا عن فلسطين والأردن (تنبع روافد نهر الأردن ، بانياس والحصبانى ، من سوريا ولبنان ثم يمتد مجراه بين الأردن وفلسطين)[٢٠]

٤- معاهدة ١٩٢٦ :

(معاهده حسن الجوار بين بريطانيا وفرنسا لصالح سورية ولبنان وفلسطين)

وجاء فى المادة التاسعة من هذه المعاهدة : « أن كل الحقوق والعادات التى كرستها النصوص والعادات المحلية فى استعمال مياه الأنهار والقنوات والبحيرات للرى والإستعمال تبقى سارية المفعول ضمن الشروط الحاضرة » [٢١]

ويلاحظ أن إسرائيل ترفض الإعتراف بهذه المعاهدات لأنها وفقاً لقول وزير خارجيتها الأسبق أبا أبيان « تعتبر الإتفاقيات غير ملزمة لها »

٥- معاهده الصداقة وحسن الجوار[٢٢] : بين العراق وتركيا المبرمة فى ١٩٤٦/٣/٢٩ : ونظمت انتفاع الدولتين بمياه دجلة والفرات، بقصد إقامة مورد منتظم من المياه وإزالة خطر الفيضانات وتحديد أكثر الأماكن ملاءمة لإنشاء الخزانات ، ولجعل الإنشاءات المتعلقة بالرى وتوليد القوى الكهربائية المائية ملائمة لمصلحة الدولتين .

٦- معاهدة ٤ يونيو ١٩٥٣ بين الأردن وسوريا :

ووقعت بقصد الإنتفاع المشترك بنهر اليرموك .

أهم المؤتمرات والندوات الدولية والإقليمية والوطنية حول المياه :

أصبح الإهتمام بمشكلة المياه بمثابة « ظاهرة دولية » منذ الثمانينات من هذا القرن ، ويتضح ذلك من خلال إدراك الأمم المتحدة لهذه الظاهرة وتخصيصها دورة كاملة لمناقشة مشكلة المياه - الدورة رقم ٥٣ - والتى عقدت بالمقر الأوربى فى جنيف بسويسرا .

وحذرت الأمم المتحدة من «خطورة الأزمة المائية المتوقعة فى منطقة الشرق الأوسط» وطالبت بتوفير المياه لكل شعوب المنطقة لتفادى المشاكل والإضطرابات التى يمكن أن تنشأ فى ظل ندرة المياه» [٢٣] .

وبجانب هذا الإهتمام الذى أظهرته المنظمة الدولية تجاه المشكلة عقدت العديد من المؤتمرات والندوات ، والدورات ، والإجتماعات ، واللقاءات والمحاضرات وحلقات الدراسة التى حضرها الخبراء والمتخصصون فى المياه فى عدة دول فى منطقة الشرق الأوسط وغيرها ومن أهم تلك المؤتمرات التى عقدت على المستوى الدولى أو الإقليمى أو الوطنى فى السنوات الماضية نجد مايلى :

مؤتمر نيروبى (١٩٧٨)

عقد مؤتمر المياه والتصحر فى نيروبى عاصمة كينيا فى سبتمر عام ١٩٧٨ حيث تقدمت فيه إسرائيل بتقرير يقول أنها « استنفلت جميع مصادرها المائية » وكان المؤتمر تحت إشراف الأمم المتحدة.

ندوة عمّان (١٩٨٤) :

عقدت ندوة بعنوان «إسرائيل والمياه» فى العاصمة الأردنية عمان فى عام ١٩٨٤ وكانت بمبادرة من جامعة اليرموك ومركز الدراسات العربية بلندن وتحدثت فيها ليزلى شميد ١ رئيسة قسم الأبحاث بالمؤسسة الأمريكية للخدمات وقالت : «إن أمام إسرائيل لمواجهة نقص المياه طريقين : إما ضرب سد المقارق على نهر اليرموك أو تحويل مجرى نهر الليطانى .. والطريق الأخير بالنسبة لإسرائيل يعنى الحصول على ٨٠٠ مليون متر مكعب من الماء بضربة واحدة» !

اجتماع بانكوك (١٩٨٦) :

عقد إجتماع بانكوك فى يناير عام ١٩٨٦وحضره الوزراء المسئولون مباشرة عن إدارة موارد المياه فى بلدان حوض النيل وكان الهدف إطلاع كافة الدول الأفريقية المعنية على « كيفية تمكن مجموعة من الدول ذات التوجهات الأيديولوچية المختلفة من العمل على نحو مشترك من أجل إدارة مياه نهر الميكونج» .

وأعتُبر هذا الإجتماع بمثابة « ورشة عمل » لدراسة تجربة نهر الميكونج بحضور ممثلى كل من مصر والسودان وأوغندا وتنزانيا وزائير وأثيوبيا وبوروندى ورواندا .

ندوة مصادر المياه فى الوطن العربى "الكويت" فبراير (١٩٨٦)

عقدت ندوة « مصادر المياه واستخداماتها فى الوطن العربى فى الفتره من ١٧ إلى ٢٠ فبراير ١٩٨٦ بالعاصمة الكويتية ، ونظمها الصندوق الكويتى للتنمية الإقتصادية والعربية بالتعاون مع الصندوق العربى للتنمية الإقتصادية والإجتماعية والمركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة .. وأكدت الندوة مدى « الإهتمام العربى المبكر» بأزمة المياه المستقبلية .

حلقة دراسية بواشنطن عن موارد المياه بالشرق الأوسط (نوفمبر ١٩٨٦) :

عقدت فى أواخر نوفمبر ١٩٨٦ بواشنطن حلقة دراسية حول موارد المياه فى الشرق الأوسط وشاركت فيها - للمرة الأولى من نوعها - مصر وإسرائيل وتركيا والأردن والولايات المتحدة على مستوى الخبراء بينما شاركت العراق بسكرتير أول سفارتها بالعاصمة الأمريكية وأعتذرت سوريا عن قبول الدعوة.

ونظم هذه الحلقة مركز الدراسات الأستراتيجية والدولية .. وحرص على «عدم تسريب معلومات وافية بشأنها إلى وسائل الإعلام فى ذلك الوقت وقد أظهرت الحلقة مدى الإهتمام المتزايد لدى

المسئولين الأمريكيين بهذا الموضوع .. وجاء فى الورقة المقدمة من مدير المركز أن موضوع المياه «مرشح لأن يصبح فى مستقبل غير بعيد مصدراً للتوترات السياسية والنزاعات العسكرية فى هذا الجزء من العالم (منطقة الشرق الأوسط) حيث توجد للولايات المتحدة مصالح إستراتيجة.

وكان مركز الدراسات الإستراتيجية بجامعة «جورج تاون» الأمريكية قد نظم ثلاث موتمرات الأول فى ٢٤ نوفمبر ١٩٨٦ والثانى فى ٤ فبراير ١٩٨٧ والثالث فى ٢٥ يونيو ١٩٨٧ وشارك فيها مسئولون من وزارتى الدفاع والخارجية الأمريكية وآخرون من إسرائيل ، وتركيا وبعض الدول العربية (مصر ،الأردن، العراق) لبحث مشكلة المياه فى أحواض أنهار الأردن والفرات ودجلة ونهر النيل ، وتأثير انخفاض الموارد المائية على البلدان المعنية.

وصدر فى ختام المؤتمرات الثلاثة تقرير عن مركز الدراسات الإستراتيجية الأمريكى بعنوان «السياسة الأمريكية تجاه الموارد المائية فى الشرق الأوسط . وأشرفت على إعداد التقرير الدكتورة جويس ستار مديرة برنامج دراسات الشرق الأوسط بالمركز» (٢٤)

اجتماع أنقرة (نوفمبر ١٩٨٨) بين دول نهر الفرات :

التقى وزراء كل من العراق وسوريا وتركيا فى أنقره فى ١٩٨٨/١١/٢١ لمناقشة المشاكل المتعلقة بالمصادر المائية فى المنطقة . وقد «ناقش المجتمعون كميات المياه التى تحديد هذه الكمية فى الإجتماع ، إذا ماأعطت إشارة البدء فى مشروع أنابيب السلام التركى» (٢٥)

اجتماع أديس أبابا (يناير ١٩٨٩) بين دول حوض النيل :

انعقد الإجتماع الثانى للوزراء المسئولين عن إدارة موارد المياه فى بلدان حوض النيل فى أديس أبابا فى يناير ١٩٨٩ « من أجل النظر فى الأليات المناسبة للتعاون الإقليمى» (٢٦)

مؤتمر الجامعة الأردنية (أبريل ١٩٨٩)

عقد مؤتمر « الموارد المائية للدول العربية وأهميتها الإستراتيجية» فى الفترة من ٢ إلى ٤ أبريل ١٩٨٩ بالجامعة الأردنية بعمان . وشاركت فية إحدى عشر دولة عربية .

«وأصدر المؤتمر عدة توصيات أحيلت إلى وزارة الرى والمياه الأردنية للعمل على تنفيذها من قبل الحكومة الأردنية عن طريق جامعة الدول العربية» (٢٧) .

مؤتمر الأمن المائى فى دول غربى أسيا (دمشق ١٩٨٩) :

عقد بالعاصمة السورية دمشق ندوتان دوليتان أختصتا ببحث مشكلة المياه فى غضون أسبوعين خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر ١٩٨٩ .

أ - فى أواخر أكتوبر ١٩٨٩ نظم المركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة (إيكاردا) بالتعاون مع المكتب الإقليمى للعلوم والتكنولوجيا للدول العربية (روستاس) التابع لمنظمة

اليونسكو « حلقة عمل » كانت تدور حول « إستراتيجية تطوير الموارد المائية تحت ظروف الجفاف » ، وشاركت فى الحلقة مجموعة من الخبراء من الدول العربية والمركز العربى ومعهد الأبحاث الجيولوجية والتعدينية الفرنسى (بى . أر . جى . إم) .

ب - عقد فى أواسط نوفمبرعام ١٩٨٩ الإجتماع الإقليمى لخبراء الأمن المائى الذى نظمته الأمانة العامة التنفيذية للجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربى أسيا (أسكوا) والمكتب الإقليمى للعلوم والتكنولوجيا للدول العربية (روستاس) بالتعاون مع وزارة الرى وهيئة تخطيط الدولة فى سوريا .

وشارك فى الإجتماع عدد من الخبراء العرب والأجانب فى قطاع الموارد المائية ، وممثلون عن البرنامج الإنمائى للزارعة فى الأمم المتحدة ، ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) ومنظمة التنمية الزراعية العربية ، ومنظمة العمل العربية ، والمركز العربى لدراسات المناطق الجافة ، والصندوق العربى للإنماء الإقتصادى والأجتماعى وممثلون عن الدول العربية الأعضاء فى (الأسكوا)[٢٨]

- شكل إجتماع دمشق (نوفمبر١٩٨٩) لجنة من سوريا والعراق ومصر والأردن لمتابعة تنفيذ توصيات الإجتماع والعمل على إزالة العقبات التى ستعترض التنفيذ وذلك بالتنسيق مع (الأسكوا) .

- أصدر المجتمعون نداء من دمشق حول الأمن المائى فى دول منطقة غربى أسيا أكدوا فيه على «التعاون والتكامل لتطوير وحماية مصادر المياه ومواردها من التلوث والتردى والنقصان وترشيد استخدامها »*

ندوة لندن (فبراير ١٩٩٠)

عقدت ندوة عن « نهر الفرات » بالعاصمة البريطانية لندن فى ١٩٩٠/٢/١٩ وكانت بدعوة من مركز الدراسات العربية .

ندوة نهر النيل (لندن - مايو ١٩٩٠)

عقدت فى الفترة من ٢ إلى٣ مايو ١٩٩٠ فى لندن ندوة عن نهر النيل نظمتها الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية بالإشتراك مع مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية (soas) بجامعة لندن .

وكانت الندوة تحت عنوان : « إعادة تقييم مصادر ومستقبل الطلب على مياه النيل - إدارة مصادره النادرة - بحث المسائل السياسية والقانونية » .

حضر الندوة عدد كبير من المهتمين وخاصة من المسئولين عن الرى فى بعض دول حوض النيل حيث شاركت مصر وأثيوبيا وأغندا والسودان وكينيا ، كما حضر بعض الدبلوماسيين من الإمارات وبعض الأكاديميين سواء من دول حوض النيل أو الدول الغربية إضافة إلى ثلاثة من إسرائيل[٢٩] .

مؤتمر المياه الأفريقية بالقاهرة (يونيو ١٩٩٠)

عقد مؤتمر القاهرة حول المياه الأفريقية فى الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ يونيو ١٩٩٠ وصدر فى أثره

«إعلان القاهرة حول المياه الأفريقية متضمناً ١٩ بنداً» ونظراً لأهمية هذا الإعلان نورد نصه كاملاً فى ملاحق هذا الكتاب .

كما عقدت ندوة « العلاقات المصرية - السودانية بين الماضى والحاضر والمستقبل » فى عام ١٩٩٠ ونظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة بالتنسيق مع قسم العلوم السياسية بجامعة الخرطوم ، وأدرجت مسألة مياه النيل فى الندوة لأول مرة فى إطار العلاقات بين البلدين (٣٠).

ندوة تل أبيب (يونيو ١٩٩٠) :

عقدت ندوة فى تل أبيب فى يونيو ١٩٩٠ حول المياه شاركت فيها جويس ستار من مركز الدراسات الإستراتيجية الدولية بواشنطن والمتخصصة فى المشكلات التى يثيرها النقص الشديد للمياه فى العالم .

وصرحت جويس ستار للإذاعة الإسرائيلية فى ختام الندوة بأن « مشكلة المياه ستكون مسألة أساسية فى أى إتفاق يعقد بين إسرائيل والفلسطينيين » . وذكرت أن « توزيع المياه سيدرج ضمن أولويات البنود على جدول أعمال أى مفاوضات تجرى فى المستقبل » (٣١) .

دورة تنمية الموارد المائية بدمشق (سبتمبر ١٩٩٠)

عقد بالعاصمة السورية ، دمشق دورة عربية لتنمية الموارد المائية فى منتصف سبتمر ١٩٩٠ واستمرت ٢٠ يوماً بإشراف المركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة بالتعاون مع المعهد الفيدرالى لعلوم الأرض فى ألمانيا . وشارك فى الندوة مندوبو ١٢ دولة عربية .. وكانت بمثابة الدورة الثانية ضمن ثلاث دورات متكاملة ومتتابعة لمعالجة تنمية الموارد المائية الجوفية وأثار ذلك على نوعية المياه واتفق على أن تعقد الدورة الثالثة خلال عام ١٩٩١ » (٣٢) .

ندوة جامعة ميتشجن الأمريكية .

عقدت جامعة ميتشجن الأمريكية ندوة دراسية منذ عدة أشهر تحت شعار مشكلة المياة وحلها بطرق سلمية .

شارك فى الندوة البروفسيور هيلل شوفال من الجامعة العبرية وهو أحد المتخصصين فى مشاكل ثلوث المياه وقدم دراسة عن حل مشكلة المياه بين إسرائيل والدول العربية خاصة الأردن وسوريا والأراضى المحتلة .

وأشترك فى الندوة خليل حسنى منسى وهو مصرى من جامعة متشجين بموضوع حول كيفية حل مشكلة المياه والنزاع حول توزيع المياه من الناحية القانونية استناداً إلى أحكام القانون الدولى »(٣٣)

مؤتمر أتلانتا (مارس ١٩٩١) :

عقد المؤتمر فى ١٩٩١/٣/٢٢ فى أتلانتا وشاركت فية مصر وحضره السفير سمير أحمد الذى

صرح بأن : « النزاع بين إسرائيل وسوريا والأردن ولبنان،وتركيا والعراق حول المياه من الممكن أن يؤدى إلى صراعات جديدة فى المنطقة »[٣٤]

مؤتمر دول شمال أفريقيا بالقاهرة (أبريل ١٩٩١)

عقد المؤتمر الإقليمى الأول لدول شمال أفريقيا حول « تحلية المياه بالطرق النووية » فى القاهرة فى أبريل ١٩٩١ . وحضره ممثلون عن ليبيا وتونس والجزائر والمغرب إضافة إلى مصر ويمثل المؤتمر الخطوات الأولى لدول شمال أفريقيا فى مجال تحلية مياه البحر وإزالة الملوحة.

وتم تحديد عدة مهام لهذه الدول التى بدأت دراستها بشأن تحلية مياه البحر بالطرق النووية لإنتاج ماء عذب قليل التكلفة . وتقرر أن تقوم مصر بدراسات حول توفير السلامة ، وتقوم تونس بعمل دراسات عن المشروع على البيئة وتجرى ليبيا دراسات واتصالات مع الدول الموردة، والمصنعة لتكنولوچيا تحلية المياه .

وتقرر أن يستكمل المؤتمر أعماله فى المغرب فى ٢٢ يوليو ١٩٩١ لبحث نتائج خطط ودراسات الدول حول هذا الموضوع تمهيداً لعرضها على المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية »[٣٥].

مؤتمر الموارد المائية (الرباط - مايو ١٩٩١)

عقد المؤتمر الدولى السابع للموارد المائية بالعاصمة المغربية (الرباط) فى الفترة من ١٣-١٨ مايو ١٩٩١ . . وكانت هذه هى أول مرة يعقد فيها هذا المؤتمر بدولة عربية وأفريقية (١) وحضره أكثر من ٣٠٠ خبير يمثلون أكثر من ٤٠ دولة وجاء انعقاد المؤتمر ليصادف الذكرى الثلاثين لتولى الملك الحسن الثانى عرش المملكة المغربية »[٣٦]

ووجه الملك الحسن الثانى خطاباً ألقاه عنه الدكتور عز الدين العراقى رئيس الوزراء .

ودعا العاهل المغربى إلى « عقد منتدى دولى على أعلى مستوى لدراسة مشاكل الماء بدول الجنوب وبحضوردول الشمال » .

كما دعا إلى إنشاء صندوق عالمى خاص لتمويل البرامج المتعلقة بهذا المجال .

وكانت دعوة الملك الحسن بعقد مؤتمر دولى حول مشكلات المياه بهدف القيام « بصياغة برنامج مساعدة فنية ومالية للدول النامية المهددة بالنقص فى المياه »[٣٧]

ندوة الإسماعيلية صيف (١٩٩١) :

قامت لجنة منظمة الشعوب الأسيوية - الأفريقية بتنظيم ندوة بمدينة الإسماعيلية فى صيف عام ١٩٩١ تحت عنوان «أزمة المياه فى الشرق الأوسط» وشارك فى الندوة الدكتور أحمد جويلى محافظ الإسماعيلية والأستاذ كامل زهيرى نقيب الصحفيين الأسبق والمهندس عبدالخالق الشناوى وزير الرى المصرى الأسبق . . وغيرهم وأكد المهندس عبد الخالق الشناوى أن هناك مخططات أمريكية - إسرائيلية تستهدف العبث بمياه النيل للتأثير على مصر »[٣٨]

مؤتمر تحلية المياه وتقطيرها (واشنطن - أغسطس ٩١)

عقد في واشنطن في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ أغسطس ١٩٩١ مؤتمر عالمي حول تحلية المياه وتقطيرها نظمته المؤسسة العالمية لتحلية المياه وتقطيرها (A.D.A) ، وحضره علماء ومهندسون من جميع أنحاء العالم لمناقشة أمور تتعلق بتحلية المياه .

وأشارت صحيفة «صوت الكويت الدولي» (١٨/ ٨/ ١٩٩١) إلى أن **المؤسسة المنظمة للمؤتمر تتجة لإصدار قرار يتعلق بحماية معامل تحلية المياه من التعرض لأعمال عسكرية خلال المواجهات المسلحة ، وسن قانون دولي بهذا الخصوص .**

وشارك في المؤتمر مندوبون عن مصر والمملكة العربية السعودية والبحرين والكويت (ضم الوفد الكويتي وزير الكهرباء والماء أحمد محمد العدساني والدكتورة فاطمة العوضي والدكتور محمد عبد الجواد .

ندوة عمان بالأردن (نوفمبر ١٩٩١)

عقدت ندوة بعنوان « مشكلة المياه في الشرق الأوسط .. الواقع والمستقبل» في العاصمة الأردنية عمان في يومي ٢٥ ، ٢٦ نوفمبر ١٩٩١ . وناقشت العديد من الأوراق البحثية وكان ضمنها دراسة الدكتور فتحي شقور تحت عنوان «البعد السياسي لمشكلة المياه في المنطقة ودورها في التسوية السلمية المقدمة في المؤتمر الإقليمي للسلام»[٣٩] .

مؤتمر دبلن بأيرلندا (يناير ١٩٩٢) :

عقد مؤتمر دولي للمياه والتنمية في العاصمة الإيرلندية بين ٢٦ و ٣١ يناير ١٩٩٢ بعنوان «المؤتمر الدولي للمياه والبيئة وحضره ٣٣٨ خبيراً كانوا يمثلون حكومات ١١٣ دولة ودعا المؤتمر إلى معالجة أساسية جديدة للتنمية وإدارة موارد المياه العذبة والتي لايمكن تحقيقها إلا عبر الإلتزام السياسي والمشاركة بدأً من أعلى المستويات الرسمية إلى أصغر المجتمعات المحلية»[٤٠] .

ندوة ترشيد الإستهلاك (سلطنة عمان) (فبراير ١٩٩٢)

نظمت دائرة موارد المياه بالرستاق (بسلطنة عمان) في ١٥/ ٢/ ١٩٩٢ بالتعاون مع دائرة الشؤون الإجتماعية ودائرة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالرستاق . ندوة حول « ترشيد إستهلاك المياه» .. وألقى واعظ الدائرة محاضرة دينية تركزت حول أهمية ترشيد استهلاك المياه وفقاً لما نصت علية التعاليم الدينية .

كما ألقى أحد المهندسين محاضرة حول أهمية الترشيد وعدم الإسراف في استهلاك المياه مشيراً الى أن هذه الندوة تأتي في إطار « التوجيهات السامية » للسلطان حول ترشيد إستهلاك المياه »[٤١]

محاضرتان عن الموارد المائية في عُمان : (١٦ أبريل ١٩٩٢)

نظمت دائرة التوعية بوزارة موارد المياه في سلطنة عمان محاضرتان عن الموارد المائية في السلطنة

فى ١٩٩٢/٤/١٦ وذلك بالتعاون مع المديرية العامة لشؤون المرأة والطفل بوزارة الشؤون الإجتماعية والعمل . وعقدت المحاضرتان فى مركز التأهيل النسوى بالخوض . وتناولت أولاهما « الموارد المائية المتوفرة فى عُمان من حيث مصادرها ، واستخداماتها وأهميتها للفرد والمجتمع » . أما المحاضرة الثانية فتناولت « دور المرأه فى ترشيد إستهلاك المياه فى المنزل » وألقاها مدير التوعية بوزارة موارد المياه .[٤٢]

الندوة الوطنية العُمَانية حول إعادة إستعمال مياه الصرف : (٢٦ إبريل ١٩٩٢)

عقدت بالعاصمة العُمَانية « مسقط » فى« ١٩٩٢/٤/٢٦» الندوة الوطنية - العمانية - حول إعادة استعمال مياه الصرف الصحى » والتى نظمتها وزارة الصحة بالتعاون مع عدد من الوزارات والجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة .

وعقدت الندوة بمعهد العلوم الصحية بالوطية واستمرت أربعة أيام .

وتعد مياه الصرف الصحى بمثابة « ثروة ومصدر مائى ، وهى ذات عائد إقتصادى هام إذا ماتم معالجتها وفق تقنيات ومواصفات علمية صحيحة ، وأحسن بالتالى استغلالها فى المجلات الزراعية المختلفة وفى تخضير الطرق والحدائق العامة ، وذلك بكونها تعتمد على الماء والسماد معاً »[٤٣]

وكان انعقاد هذه الندوة فى إطار التنسيق الذى أجرته وزارة الصحة العُمَانية مع منظمة الصحة العالمية إستكمالاً للجهود التى تبذل فى مجال استغلال مصادر المياه المختلفة . . ومن أجل التعريف بالمواصفات الإرشادية التى وضعتها المنظمة الدولية بشأن طرق معالجة مياه الصرف الصحى وكيفية استخدامها فى المجالات الزراعية المختلفة .

ويلاحظ « أن استعمال مياه الصرف الصحى على نحو علمى صحيح سيؤدى إلى تخفيض الضغط على استعمال المياه الجوفية والمياه المحلاة -التى تعتمد عليها عُمان- إلى جانب التقليل من الأخطار الصحية والبيئية إذا ماوضع فى الأعتبار أخذ الإحتياطات اللازمة كمعالجة هذه المياه إلى درجة معينة تؤكد خلوها من الجراثيم المسببة للأمراض واختيار أنواع المحاصيل المناسبة للرى بها وعدم استخدامها فى رى المحاصيل التى تؤكل نيئة دون طهى »[٤٤] .

ندوة ولاية نزوى بعمان : (٢٩ أبريل ١٩٩٢) :

وعلى مستوى الولاية (المحافظة) فى إحدى الدول العربية وهى (سلطنة عمان) عقدت ندوة برعاية والى «نزوى» فى ١٩٩٢/٤/٢٩ وكانت حول « أهمية الموارد المائية ومشكلاتها »[٤٥]، ونظمت الندوة الهيئة العامة للرياضة والأنشطة الشبابية . . وحاضر فيها مهندسون من دائرة المياه بالمنطقة الداخلية . . وتطرقوا خلالها إلى الوضع المائى بالسلطنة والمنطقة الداخلية بصفة خاصة مع توضيح النقاط الهامة للمواطنين حول الطرق المناسب اتخاذها فى استهلاك المياه .

مؤتمر كندا حول مياه الشرق الأوسط (مايو ١٩٩٢) :

عقد مؤتمر «أزمة المياه فى الشرق الأوسط» بمركز الدراسات السياسية بجامعة ووترلو بكندا فى الفترة من ٧ إلى ٩ مايو ١٩٩٢ .

افتتحت المؤتمر وزيرة العلاقات الخارجية الكندية بكلمة أشارت فيها إلى زيارة قامت بها لمصر فى أوائل العام وإلى دور مصر التاريخى فى مشروعات الرى . .

وناقش الموتمر قضية الصراع العربى الإسرائيلى وغلب الإتجاه المطالب بضرورة إيجاد حل سياسى للصراع ثم تأتى بعد ذلك مسألة حل المشاكل الفنية الخاصة بتقسيم والمشاركة فى المياه .

وقد اعتذر الوفدالإسرائيلى عن حضور المؤتمر فى حين حضره ممثلون عن الفلسطينيين والأردن حيث حضر وزير الرى الأردنى وألقى كلمة نيابة عن الأمير الحسن ولى عهد الأردن .

مؤتمر جنيف الدولى حول المياه :

بدأت اجتماعات أول مؤتمر دولى حول المياه فى الشرق الأوسط فى إطار مفاوضات السلام فى جنيف فى ١٩٩٢/٥/١٢ وذلك بمشاركة ممثلين عن أكثر من ثلاثين دولة ويرى خبراء فى الشئون العربية - الإسرائيلية أنه بدون حل مشكلة المياه لا يمكن التوصل إلى سلام دائم فى الشرق الأوسط .

وركزت محادثات لجنة المياه - التى عقدت جلساتهامغلقة على مسألة توزيع إمدادات المياه فى الشرق الأوسط . . والنزاعات بين إسرائيل والأردن وسورية بشأن حق الحصول على مياه من الأنهار التى تتدفق عبر حدود أكثر من دولة .

وكانت مباحثات جنيف بمثابة «إجتماع عمل لم يسفر عن أى وثيقة رسمية ولكنه شكل نقطة الإنطلاق فى نقاش الأطراف حول مشكلة المياه الملحة فى المنطقة»[٤٦] .

إجتماع الهيئة الدائمة لمياه النيل (يونيو ١٩٩٢)

تم خلال الإجتماع الرابع للدورة ٣٢ للهيئة الفنية المشتركة الدئمة لمياه النيل (مصر والسودان) الذى عقد بالقاهرة فى ١٩٩٢/٦/٢٧ مناقشة إستئناف العمل فى مشروع «قناة جونجلى» بعد الموافقة على سداد المبالغ التى حكمت بها المحكمة الدولية فى النزاع القائم بين الشركات الفرنسية المنفذة للمشروع والحكومة السودانية ، وستقوم مصر بسداد نصيبها من هذه المبالغ » [٤٧]

ندوة وفاء النيل :

نظمت محافظة القاهرة ندوة علمية انتهت فى ١٩٩٢/٨/٢٢ للإحتفال بمهرجان وفاء النيل والذى تم تنظيمه هذا العام تحت رعاية السيدة قرينة رئيس الجمهورية .

وصدر عن الندوة عده توصيات أهمها مايلى :

١- الدعوة لإنشاء صندوق لتمويل مشروعات مكافحة التلوث وكلية متخصصة لدراسة كل ما يتعلق بالنهر الخالد

٢- وضع إجراءات حاسمة ورادعة ضد كل من يتسبب فى تلوث النيل .. ومراقبة البواخر السياحية والتأكد من إلتزامها بضوابط التشغيل ..

٣- إنشاء خط للمياه العكرة لإستخدامها فى أعمال الزراعة ..

٤- تخصيص يوم أسبوعى للمدراس ومراكز الشباب لعمل حملات نظافة بالنيل .

٥- تشكيل هيئة عليا للنيل تكون من سلطاتها إصدار القرارات الخاصة بنهر النيل وتنظيم العمل به وتقديم تقرير سنوى عن هذه الأعمال ..

٦- الربط بين العلماء والأجهزة التنفيذية لمعرفة المشاكل والمصاعب التى تواجههم والعمل على حلها .

٧- دعوة الدول الأفريقية لحضور الإحتفالات السنوية بنهر النيل .. »[٤٨]

مؤتمر الخليج الأول للمياه - دبى (أكتوبر ١٩٩٢) :

عُقد فى دبى بدولة الإمارات العربية المتحدة مؤتمر الخليج الأول للمياه فى الفترة من ١٠ إلى ١٤ أكتوبر ١٩٩٢ تحت عنوان « الماء والتنمية فى الخليج وتحديات المستقبل » .

وانبثقت عن المؤتمر ثلاث ندوات تخصصية مكملة كانت تدور حول :

- « إستراتيجيات حفظ المياه باستخدام الخزانات الجوفية » .
- « ترشيد استخدامات المياه فى الإدارة الحديثة .
- « تصنيع معدات المياه بدول مجلس التعاون الخليجى »[٤٩] .

ورأس اللجنة التنظيمية للمؤتمر سعود عثمان الحميدان مدير إدارة التخطيط بوزارة الكهرباء والماء بدولة الإمارات وهى المنظمة للمؤتمر بالتعاون مع جمعية علوم وتقنية المياه ، والأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجى وبلدية دبى وجامعة الإمارات ...

مشكلة المياه فى الشرق الأوسط فى مؤتمر لكسنتون :

عقد مؤتمر هام فى المعهد الأمريكى بمدينة لكسنتون فى ولاية فرچينيا تحت رعاية المجلس الوطنى للعلاقات العربية الأمريكية ومؤسسة چورج مارشال للأبحاث التابعة للمعهد العسكرى وشركة بترول موبيل . وكان المؤتمر تحت عنوان « الولايات المتحدة والشرق الأوسط ..عقد من التحدى والتغيير » .. وشارك فيه محللون كبار من وزارة الخارجية الأمريكية ومجلس الأمن القومى وعدد من المحاضرين الذين يحتلون مراكز مرموقة فى أجهزة المخابرات الأمريكية (سى . أى . أيه) والمخابرات العسكرى (دى . أيه . أيه) .

وألقى الدكتور توماس ستوفر خبير المياه المعروف والذى يعمل حالياً فى معهد الدراسات الإستراتيجية التابع لجامعة چون هوبكنز محاضرة حول « مشكلة المياه فى الشرق الأوسط » . وذكر فيها أن الشرق الأوسط يواجه مشكلة حقيقية تتمثل فى التحول الديموجرافى الذى يتمثل في النمو

السكانى الكبير وكذلك مشكلة ندرة المياه فى المنطقة وعدم إدارتها إدارة سليمة(٥٠).

وحذر الدكتور ستوفر من احتمال نشوب حروب ونزاعات قادمة من الشرق الأوسط بسبب مشكلة المياه.

وضرب أمثلة على تلك النزاعات المحتملة بين كل من مصر وأثيوبيا والسودان حول مياه النيل، وبين العراق وتركيا وسورية حول مياه الفرات، وكذلك بين سورية والأردن ولبنان وإسرائيل بسبب مياه أنهار الأردن والليطانى واليرموك.

ويقول ستوفر أن ٤٥٪ من المياه التى تستخدمها إسرئيل تأتى من الأراضى التى احتلتها عام ١٩٦٧ وهذا الأمر بحد ذاته بمثابة «عقبة فى طريق السلام لأن إسرائيل لن تتخلى عن مصادر هذه الكمية الهائلة من المياه ضمن تسوية سياسية» وفى حالة تخلى إسرائيل عن هذه النسبة « فلن يكون أمامها سوى حل يتمثل فى تخفيض الإنتاج الزراعى والإعتماد على الواردات الزراعية فى المستقبل».

مؤتمر روما (أكتوبر ١٩٩٢):

عقد مؤتمر المياه الثانى لحوض البحر المتوسط فى روما فى أواخر أكتوبر ١٩٩٢ ونظمته وزارة الأشغال العامة الإيطالية والمفوضية الأوربية. وحضره ممثلو عشرين دولة فى حوض البحر المتوسط، وقعوا فى نهاية المؤتمر «ميثاق الحفاظ على المياه» (٥١).

وإزاء مشكلة القصور فى إمدادات المياه اقترح المؤتمر حلاً ممكناً وهو « زيادة سعر المياه للمستهلكين».

وتتضمن الوثيقة - وفقاً لتصريح لوزير الأشغال العامة الإيطالى فرسيكو ميرلونى - «مناهج العمل فى مجال الإدارة والتخطيط والتعاون بالنسبة لموارد المياه ».

ندوة الخزانات الجوفية:

مصر و٣ دول تتولى تقييم الخزان النوبى الجوفى أوصت ندوة «الخزانات الجوفية فى أفريقيا والوطن العربى » فى ختام أعمالها - ١٩٩٢/١١/٢٦ بالقاهرة بضرورة تنفيذ مشروع مشترك بين مصر وليبيا والسودان وتشاد، لدراسة وتقييم خزان الحجر الرملى النوبى وفقاً للبرنامج الذى قدمته اللجنة المصرية القومية لرصد الساحل والصحراء، أعلن ذلك الدكتور عادل البلتاجى رئيس مركز البحوث الزراعية، وأضاف أن جامعة برلين أبدت استعدادها للمساهمة فى تنفيذ المشروع بتمويل مبدئى مليون مارك، وناشدت السلطات الدولية تقديم المعونة لهذا النشاط.

وأكد الدكتور محمد عثمان رئيس مركز بحوث الصحراء والمشرف على الندوة أنها أوصت بالربط بين الدول المشتركة فى خزان جوفى واحد. وتنظيم استخدامه بحصة معينة توافق مساحة الخزان فى أراضى كل دولة مع دراسة امكانيات السحب المأمون لهذه الخزانات.

وأضاف رئيس مركز بحوث الصحراء أن خزان الحجر الرملى النوبى يغطى مساحة مليونين و ٤٠٠ ألف كيلو متر وأن كمية المياه المخزونة فيه تقدر بنحو ٦ مليارات متر مكعب مماجعله قادراً على إنشاء مجتمعات جديدة فى الصحراء حالياً ومستقبلاً ،أكد الدكتور عثمان أنه لن يخشى على المخزون المصرى من جراء هذا المشروع ، وأنه ينبغى وضع الضوابط لاستغلال المياه الجوفية وتنميتها بالحفاظ على مياه الأمطار واتباع أساليب السحب الآمن (٥٢) .

ندوة المياه فى لبنان :

قامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونسيف» بتنظيم ندوة عن «المياه فى لبنان» فى يومى ٢٧و١٩٩٢/١١/٢٨ وتحدث فيها المهندس محمد فواز المدير العام السابق للتجهيزات المائية والكهربائية موضحاً أن كمية المياه القصوى التى يمكن السيطرة عليها فى لبنان خلال سنة متوسطة هى ١٧٠٠ مليون متر مكعب تقريباً مع ملاحظة أن حاجات لبنان الى المياه فى ٢٠١٠ تبلغ ٢٢٠٠ مليون متر مكعب تقريباً ، وهذا يعنى أن لبنان سيواجه مشكلة مياه فى مطلع القرن المقبل خاصة وأن الإحتياجات المستقبلية للمياه التى يمكن توافرها تظهر عدم إمكان تأمين هذه الإحتياجات بالوسائل المعتمدة حالياً.

مؤتمرات مائية مزمع عقدها :

أ - من المقرر أن تعقد عدة مؤتمرات للسياسة والتكنولوجيا المائية الكونية يركز كل منها على منطقة أو إقليم بعينه وسوف تضم المؤتمرات صناع القرار والخبراء الفنين ومسئولى التمويل فى المنظمات » (٥٣)

ويتمثل المبدأ الأساسى الذى ترتكز عليه هذه المؤتمرات فى أنه « من الممكن تجنب الصراعات والشقاقات التى عرفها التاريخ نتيجة التنافس الدامى على مصادر المياه » وذلك عن طريق الحوار والعمل المشترك .

ب - تقوم لجنة القانون الدولى فى لاهاى الآن بمناقشة مشروع قانون جديد حول الأنهار الدولية(٥٤) .

هوامش الفصل الأول

(١) سويلم حداد ، صحيفة (الرأى) الأردنية ١/٢/١٩٩٠
(٢) صحيفة (لوفيجارو) الفرنسية فى ٣/ ٦/ ١٩٩٢ دراسة بقلم بيير روسلان
(٣) بدوى محمود ، المياه سبب الحروب المقبلة فى الشرق الأوسط ، صحيفة البيان الصادرة فى دبى ، بالإمارات ، ١٥/٥/١٩٩١.
(٤) أنظر صحيفة (الحركة) المغربية فى ١٥، ١٦ / ٣/ ١٩٩٢ .
(٥) و (٦) حمد سعيد الموعد ، حرب المياه فى الشرق الأوسط ، دمشق دار كنعان للدراسات والنشر، ١٩٩٠ ص٥ ،٦ ،٧
(٧) مجدى صبحى ، مشكلة المياه فى المنطقة والمفاوضات متعدده الأطراف ، مؤسسة الأهرام ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية (٧، يناير ١٩٩٢) .
(٨) اليشع كالى ، المياه والسلام ، وجهة نظر إسرائيلية ، ترجمة رنده حيدر الطبعة الأولى مؤسسة الدراسات الفلسطينية ببروت ، ١٩٩١ ص ٤٥- ٤٨، ٤٩
(٩) أسيمة جادو ، قبل أن تستخدم المياه كسلاح سياسى ، مجلة أكتوبر .
* منذر حدادين : خبير المياه والسدود بالأردن . مستشار لدى الأمم المتحدة والبنك الدولى فى مجال تخصصه . المدير العام لسلطة وادى الأردن (سابقاً) . عضو بالوفد الأردنى المشارك فى مفاوضات السلام . العدد (٧٦٥) فى ٢٣/٦/١٩٩١ ص ٢٨ .
(١٠) حياة الحويك عطية ، المياه والتطبيع والتمويل ، مصدر سابق .
(١١) انظر الدكتور جمال نافع ،الوضع القانونى لنهر الأردن، دراسة فى مجلة صامد ،العدد ٨٩ مصدر سابق ص ١١٤ ،١١١٥ .
(١٢) للاستزادة فى هذا الجزاء - انظر : د. محمد حافظ غانم ، مبادئ القانون الدولى العام ، ط ٤، مطبعة نهضة مصر ، ١٩٦٤ ص ٣٨٠ ومابعدها
(١٣) د. جمال نافع ، الوضع القانونى لنهر الأردن ، مصدر سابق ص ١١٥
(١٤) د. محمد طلعت الغنيمى
(١٥) د. محمد طلعت الغنيمى
(١٦) د. محمد حافظ غانم ، مبادئ القانون الدول العام مصدر سابق ص ٣٨٠ - ٣٨٢
(١٧)أنظر المجلة المصرية للقانون الدولى ، العدد .
(١٩) أنظر حمد سعيد الموعد ، حرب المياه فى الشرق الأوسط .
(٢٠) د. محمد حافظ غانم ، مصدر سابق ، ص ٣٨٢.
(٢١) حمد سعيد الموعد ، مصدر سابق.
(٢٢) د. محمد حافظ غانم مبادئ القانون الدولى العام ، ص ٣٨١ ، ٣٨٢ .
(٢٣) صحيفة الأنباء الكويتية ٢٤/ ٥/ ١٩٩١
(٢٤) د. حمدى الطاهرى ، مستقبل المياه فى العالم العربى ، القاهرة ١٩٩١(د.ن) ، ص ٥٢
(٢٥) د. رمزى مسلم ، الموارد المائية فى الشرق الأوسط ، الرأى الأردنية ٢٦/ ٤/ ٨٩ .
(٢٦) د. بطرس غالى . (السياسة الدولية) ، العدد ١٠٤ إبرايل ١٩٩١
(٢٧) صحيفة (الرأى) الأردنية فى ٢١/٢/ ١٩٩٠ مقال المهندس سويلم حداد بعنوان « مسلسل التعديات على المياه العربية » .
(٢٨) صحيفة (البيان) الصادرة فى دولة الأمارات (دبى) فى ٢٢/ ١٢ ١٩٨٩

* انظر الملاحق . . «نص نداء دمشق حول الأمن المائى فى دول (الأسكوا) - فى١٦/١١/١٩٨٩م».

(٢٩) أشرف محسن محمد ، أمجد ماهر عبد الغفار ، ندوة نهر النيل ، السياسة الدولية العدد (١٠٤) أبريل ١٩٩١ ص ١٦٩ - ١٧٦ .

(٣٠) م. يحيى عبد المجيد ، مسألة مياه النيل فى العلاقات المصرية السودانية ، دراسة ضمن ندوة العلاقات المصرية السودانية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الإقتصاد جامعة القاهرة ١٩٩٠ ص ١٧٧

(٣١) صحيفة السياسة الكويتية فى ١٢/ ٦/ ١٩٩٠

(٣٢) البيان ٢٤ / ١٠ / ١٩٩٠

(٣٣) الأهرام ٣٠/ ٤/ ١٩٩١

(٣٤) الأهرام ٢٣ / ٣/ ١٩٩١

(٣٥) صحيفة عمان فى ١٠/ ١٩٩١/٥

(٣٦) صحيفة الصحراء المغربية فى ١٤/ ١٩٩١/٥

(٣٧) وصحيفة الإتحاد فى ١٥/ ٥/ ١٩٩١

(٣٨) مجلة الفرسان - فى ٢٩/٧/ ١٩٩١ ص ١٨

(٣٩) صحيفة «الحياة» الصادرة فى لندن

(٤٠) مجلة «صامد الإقتصادى» العدد ٨٩ ص ١٢٩

(٤١) صحيفة «عمان» فى ١٩٩٢/٢/١٦

(٤٢) صحيفة عمان فى ١٩٩٢/٤/١٧

(٤٣) صحيفة الوطن العمانية ٩٢/٤/٢٧.

(٤٤) من كلمة الدكتور سالم بن حمدان الأخزمى وكيل وزارة الصحة للشؤون الصحية والمشرف على الندوة - انظر صحيفة «الوطن» نفس المصدر.

(٤٥) صحيفة (الوطن) العمانية ١٩٩٢/٤/٣٠ .

(٤٦) صحيفة عمان فى ٩٩٢/٥/١٣

(٤٧) الأهرام فى ١٩٩٢/٦/٢٨

(٤٨) صحيفة المساء ، ١٩٩٢/٨/٢٣ ص أولى

(٤٩) صحيفة البيان الصادرة فى دبى

(٥٠) انظر صحيفة الشرق الأوسط - السعودية ١٩٩٢/١١/١

(٥١) الأهرام ١٩٩٢/١١/٢٧ ص ٨

(٥٢) الشرق الأوسط ١٩٩٢/١١/٢٨ ص ٢

(٥٣) د. جويس ستار (رئيسة مؤتمرات السياسة والتكنولوجيا المائية الكونية) ، ترجمة منار الشوربجى ، مدخل إلى مؤتمر قمة أفريقى حول المياه و السياسة الدولية ، العدد ١٠٤ - أبريل ٩٩١ ص ١٦٦

(٥٤) علاء الحديدى ، السياسات الخارجية المصرية تجاه مياه النيل السياسية الدولية (١٠٤) مصدر سابق .

الفصل الثانى

الأمن المائى العربى
ودعاوى « حرب المياه »

الأمن المائى والأمن العسكرى :

هناك قاعدة يذكرها البعض ولم يعد بالمستطاع التشكيك بها - فى الشرق الأوسط بصفة خاصة - وهى تقول أنه « **لا أمن عسكرى لأمة من الأمم خارج أمنها الإقتصادى ، وذروة الأمن الإقتصادى هو الأمن الغذائى ، وعصب الأمن الغذائى ومنتجه هى المياه** » (١)

وهذا يعنى أن الاستراتيجية الأمنية العسكرية للوطن العربى يجب أن ترتبط بالإستراتيجية الغذائية التى تعتمد بدورها على أسس وسبل السيطرة على موارد المياه وإستغلالها إلى أقصى حد ممكن . . ذلك أن عملية الحفاظ على الأمن الغذائى العربى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بكيفية العمل على استمرار وبقاء الثروة المائية وحمايتها من النضوب والحفاظ على ماهو متوفر منها وإستغلالها بالشكل الأمثل مع « ضمان استمرار تدفقه من دول المنبع » .

الأمن المائى العربى كمسألة إقتصادية :*

يتمثل بإيجاز فى « كيفية ضمان سياسة جديدة تحمى الثروة المائية العربية من مخاطر النضوب ، تحمى معها إستطراداً - الأمن الغذائى للبلدان العربية » (٢)

وليس ثمة شك فى وجود « **علاقة عضوية وطيدة بين الأمن المائى وبين الإستقلال الإقتصادى والسياسى » بمعنى أن « تحقيق الأول يقود إلى ضمان تحقيق الثانى كما أن فقدان الأول ينتهى موضوعياً إلى فقدان الثانى** »

ويواجه الثروة المائية العربية خطران يهددان مستقبلها ومستقبل الغذاء بل والإقتصاد العربى وهما :

أ) الخطر الداخلى : ويتمثل فى السياسات العربية المتعلقة بالمسألة المائية « بكيفية إدارة الموارد المائية ، وكيفية إستغلالها ، والحفاظ عليها من التبديد » وتكشف حصيلة التجارب العربية فى هذا الصدد عن « سوء استثمار هذه المادة الحيوية سواء فى الميدان الزراعى أو فى الميدان الصناعى - وسوء تنمية مواردها » (٣)

ب) الخطر الخارجى : ويتمثل فى تهديد دول الجوار الجغرافى للأمن المائى العربى ، إما بسبب مشاركتها إيانا إستغلال بعض الأنهار أو سيطرتها على مصادر المياه التى نستفيد منها زراعياً ، أو أطماعها فى ثرواتها المائية » . .

ويمكن إرجاع ظهور هذا الخطر الخارجى إلى مرحلة الستينيات وبالتحديد « منذ إقدام إسرائيل على مشروع تحويل مياه نهر الأردن » . . بل ويمكن إرجاعه إلى الخمسينيات أى منذ إقدام مصر على التفكير فى بناء السد العالى » (٤)

ويعانى الوطن العربى مثل باقى بلدان العالم الثالث من تزايد عدد السكان بوتائر عالية جداً

تتراوح ما بين ٢٫٨ ٪ ، ٣٫١ ٪ ، ٣٫٥ ٪ سنوياً الأمر الذى يخلق ضغوطاً شديده جداً على الموارد الإقتصادية المحدودة . .

وقد ازدات الحاجة للمياه للقيام بالعمليات التنموية لدرجة أنه أصبح من المستحيل الآن تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية بدون المياه . . ولهذا السبب ازداد العمل على التحكم فى المياه على النطاق العالمى .

وتبدو الأزمة بالنسبة للوطن العربى أكثر تفاقماً ذلك بسبب تزايد الحاجة للتنمية ومحدودية مصادر المياه (٥) .

المياه العربية وأزمة الشرق الأوسط :

يمكن اعتبار المياه فى الشرق الأوسط أو ما يطلق علية اسم « حرب المياه » على أنها بمثابة جزء لا يتجزأ من أزمة المنطقة من الصراع العربى - الإسرائيلى . **« ولا تخرج هذه الأزمة عن كونها أحد أشكال تجليات هذا الصراع ، وأحد الصراعات الجانبية التى اعتادت المنطقة أن تشهدها بهدف التغطية على الصراع الرئيسى فى المنطقة والتقليل من أهميته ، بل والتغطية عليه »** (٦) .

ويصل بعض المهتمين بالموضوع إلى حد القول بأن **الأمن المائى العربى واستناداً إلى القدرات المائية الضعيفة للأمة العربية « أهم بكثير من الأمن العسكرى ، وإذا مالم تتمكن الدول العربية من حشد جهودها لحل أزمتها المائية فهى حتماً ستكون على المدى القريب جداً تحت رحمة وسيطرة الدول صاحبة المصادر المائيةالوفيرة »** (٧) .

وثمة عوامل « أيديولوجية » تسم استغلال المياه فى المنطقة يقول الإسرائيليون (٨) أنها ذات تأثير كبير نابع من أن للرى الزراعى فى المنطقة قيماً اجتماعية تتجاوز الإقتصاد ويورد إلشيع كالى مثالين على ذلك من مصر وإسرائيل كما يلى :

- انتقاد المعارضة فى مصر (مثلاً إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل) لتوجه الرئيس السادات نحو بيع إسرائيل مياه النيل وذلك بحجة أن « لامجال لنقل مياه النيل المقدسة الى الأجانب » (حتى لو دفع فيها مقابلها ثمنها الإقتصادى الكامل) .

- المثال الثانى يتمثل فى رد فعل ليفى أشكول على قرار جامعة الدول العربية فى مطلع الستينيات بمنع وصول مياه الأردن الوافدة من مرتفعات الجولان ومن لبنان إلى إسرائيل ، ذلك عن طريق تحويل هذه المياه عبر قناة إلى اليرموك ، حيث قال رئيس حكومة إسرائيل آنذاك : إن هذا التحويل سبب مبرر للحرب ، وأن « المياه مثل الدماء فى عروقنا » .

ويؤكد بعض الباحثين على **أن اليد الإسرائيلية بأدواتها العسكرية على الأرض العربية وتحركاتها الدبلوماسية فى دول الجوار الجغرافى فى المنطقة ، لها « الدور الأساسى فى مفاقمة مشكلة المياه عربياً وإقليمياً »** (٩) وذلك كى تحقق بدورها أهدافها السياسية وأطماعها المائية مرة واحدة وعلى

وبالتالى فلا بد من رفع صيحة تحذير ودعوة للجانب العربى عامة والجانب الفلسطينى بوجه خاص - المشارك فى عملية السلام - من « ضرورة الإلمام المفصل بالجانب المائى **لأن النجاح فى إدارة الصراع فى جانبه المائى سيعتبر بمثابة المعيار الأوحد للقياس لصالح من ستكون النتائج النهائية للمسيرة السلمية** » وهذا مما قد يستدعى « إعداد ورقة مائية عربية موحدة للمفاوضات السلمية »(١٠) فى مواجهة الطروحات الإسرائيلية فى هذا الشأن خاصة إذا أخذنا فى الإعتبار أن وجود اسرائيل فى المنطقة هو العامل المكون الرئيسى للأزمة » (١١) .

كما أن غياب التعاون الإستراتيجى العسكرى بين دول المواجهة العربية منذ عام ١٩٧٤ واختفاء العمل العربى العسكرى فى حماية الموارد المائية العربية منذ عام ١٩٦٤ هما بين أهم العوامل المؤثرة على القرار السياسى العسكرى الإسرائيلى بالتمسك بالجولان ، وسرقة المياه من لبنان والأردن » .

وبالتالى فإلى أن تحقق دول المواجهة العربية مستوى عملياً للتعاون الإستراتيجى العسكرى بينها فإن « الطرف العربى فى أية جولة فى المستقبل القريب، سوف يفتقر إلى العمل الجماعى العسكرى العربى ».. كما أنه من الصعب تماماً أن تحقق الأطراف العربية المبادأة « بالعمل التعرضى » ضد إسرائيل دفاعاً عن مصالحها وحقوقها المشروعة فى الأرض وموارد المياه فى ظل حالة الفرقة والإنقسام العربى وغياب التعاون الإستراتيجى المقنن بين دول المواجهة العربية والدعم المحدد والمؤكد من بعض دول العمق العربية » . (١٢)

وفى مقابل ذلك نجد من يؤكد على أنه « ستواجه إسرائيل والدول العربية المجاورة لها نقصاً حاداً فى المياه قبل نهاية القرن الحالى(١٣) وسيضطرون لمواجهة هذا النقص « **إما للتعاون من أجل حل مشترك للأزمة أو إلى إشعال حرب حول طرق تقسيم المياه** » (١٤) .

خاصة وأن أطماع إسرائيل فى المياه العربية هى جزء من مفهوم إسرائيلى متكامل لسياسة الموارد التى تشتمل على النفط والمعادن والسباق التجارى ، والحصول على اليد العاملة الرخيصة والموارد الإقتصادية الأخرى ، بالإضافة إلى المياه »(١٥) .

وقد أورد صاحب كتاب « المياه والسلام .. وجهة نظر إسرائيلية » [الفصل الثانى] بعنوان (التعاون على استغلال الموارد المائية) أكد فى بدايته على أن إنتقال المنطقة إلى حالة سلام سيستوجب معالجة موضوع إستغلال موارد المياه معالجة حازمة فى مجالات ثلاثة :

١- إعادة تعريف استخدامات المياه فى المنطقة ...

٢- حل مشكلات المياه التى تشكل خطراً على السلام . وهو يخص بالذكر نقص المياه فى الضفة الغربية ، ونقص المياه فى قطاع غزة .

٣- استغلال اتفاق السلام بإنشاء مشاريع حيوية « باتت ممكنة فى حالة السلم » على حد قول

اليشع كالى .

وهو يُرجع ذلك إلى أن « أى اتفاق سلام إقليمى سيكون بحاجة إلى « بند مياه » ينظم توزيع مياه المنطقة وفقاً للأوضاع المستجدة . وفقاً للتسويات الجديدة التى ستنبع من الحقوق الراهنة ومن الإستخدامات الحالية كما هى قائمة فعلاً » ويضيف اليشع كالى أنها « ستنبع أيضاً من حاجات جديدة » [١٦] .

ويضرب (كالى) مثلاً بعملية حل نزاع المياه بين الهند وباكستان بصورة ناجحة بوساطة استثمار وسائل أتت من مصدر خارجي، وسمحت بزيادة المياه والفصل بين الخصمين. كما سمحت الزيادة بإعطاء كل طرف أكثر مما أراد الحصول عليه فى البداية وأتاح الفصل إستبعاد أية ذريعة للنزاعات فى المستقبل »

وتشترك الهند وباكستان فى حوض نهر الهندوس (نهر الهندوس والأنهار التى تصب فيه من الغرب نهر الكابول ونهر غومال اللذان ينبعان فى أفغانستان ، ويصب فيه من الشرق أنهار جالوم ، وتشينال ، ورافى وستليج التى تنبع فى الهند) .

وينبع نهر الهندوس من هضبة التبت ويصب فى بحر العرب وطوله حوالى ٣ الأف كيلو متر، وطاقته حوالى ١٧٥ مليار متر مكعب من المياه سنوياً ، يخصص منها ١٥٠ مليار متر مكعب للتنمية . وكانت الهند تطالب بـ ٢٤٪ من مياه النهر مقابل ٧٦٪ لباكستان فى حين طالبت الأخيرة بـ ٨٦٪ من مياه النهر مقابل ١٤٪ فقط للهند[١٧] .

وتشير دراسات عديدة متخصصة فى شئون المياه فى العالم العربى إلى « توقع حدوث نقص خطير فى المياه قد تصل إلى ٢٦٠ مليار متر مكعب من الماء فى عام ٢٠٣٠ م» [١٨] .

أزمة المياه والأمن المائى العربى :

حددت بعض الدراسات تاريخ ظهور أزمة الماء عالمياً بمنتصف هذا القرن. حيث بدأت تعقد المؤتمرات والندوات الإقليمية والدولية لبحث مشكلة الجفاف وآفاقها الخطيرة. وانطلقت أول صيحة على الصعيد العربى من ندوة الكويت عام ١٩٨٦ وأصبحت تعرف أكاديمياً باسم «بيان الكويت» حول الأمن المائى فى الوطن العربى ويلاحظ أن الموارد المائية فى الوطن العربى تقدر وفقاً لبعض المصادر كما يلى :

١ - مياه سطحية (مليار متر مكعب) .

* أمطار ٢١١٣ مليار م٣ سنوياً
* الإنسياب السطحى ١٥ . ٣٥٣ ، وهى تمثل ٦ . ٤ من مياه الأمطار .
* مياه سطحية مستغلة حالياً : ١٣٥ مليار م٣
* مياه سطحية يمكن تأمينها . ٢٥مليون م٣

٢- مياه جوفية :

* الخزان الجوفى ٣٠٠ ، ١٥ مليار م٣ .

ويقدر البعض كمية المياه الجوفية المستغلة بـ ٢٠ مليار متر مكعب .

* مياه جوفية مستغلة : ١٢ مليار متر مكعب منها ٢١٪ فى سوريا و١٥٪ فى السعودية .

٣- مياه الصرف الصحى بعد معالجتها :

* مستخدم منها حالياً ٤,٥ مليار م٣ فى مصر .

* يتوقع أن تستخدم ١٢ مليار م٣ فى مصر أيضاً .

٤- تحلية مياه البحر:

* المملكة العربية السعودية ٠٨٧ ١ مليون م٣

* الإمارات العربية المتحدة ٣٩٩ ألف م٣

* الكويت ٣٧٠ ألف م ٣

* ليبيا ١٩٥ ألف م٣

* قطر ١١١ ألف م٣

* البحرين ٩٥ ألف م٣

* الجزائر ٦١ ألف م٣

* عمان ١٣٧ألف م٣

* العراق٣٤ ألف م٣

* مصر ١٢ ألف م٣

ولايزيد مجموع مصادر المياه التى تستثمر حالياً فى الوطن العربى فى أفضل الأحوال عن ١٧٠ مليار متر مكعب « وهذا دليل واضح على فقر الوطن العربى بمصادر المياه » [٢٠]

وكانت التقديرات المبدئية التى قدمتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام ١٩٨١قد ذكرت أن مجمل الموارد المائية فى الوطن العربى تبلغ ٨٨٥ . ١٦٤ مليار متر مكعب فى السنة، ومجمل الموارد المستثمرة يصل إلى ٦٤ . ١٥٥ مليار متر مكعب فى السنة منها :

١٣٩ مليار متر مكعب من المياه المسطحة .

١٢. مليار متر مكعب من المياه الجوفية .

٤,٥٠٠ مليار متر مكعب من مياه الصرف .

١٤ . . . مليار متر مكعب من تحلية مياه البحر .

وقدر بعض الخبراء حدوث « عجز مائى » فى العالم العربى يصل فى عام ٢٠٠٠ إلى ١٢٧ مليار

متر مكعب ثم يصل ١٧٦ مليار متر مكعب فى عام ٢٠٣٥ .

ويُلاحظ أن ٧٩٪ من الأراضى المزروعة فى الوطن العربى تُروى بمياه الأمطار ، بينما يتراوح معدل هطول الأمطار فى المنطقة من ٥ إلى ٤٥٠ ملم سنوياً فى حين يصل فى أوربا إجمالاً إلى حوالى مابين ٢٠٠ إلى ٣٠٠٠ ملم سنوياً» (٢١) .

ظهر مصطلح «الأمن المائى العربى» فى الآونة الأخيرة باعتبار الأمن المائى العربى مهمة جماعية ولتحذير الدول العربية من حدوث عجز فى هذا «الأمن المائى» وللتذكير بأن جميع الحروب التى شنتها إسرائيل على العرب كان الماء عاملاً بارزاً فيها(٢٢) .

أسباب أزمة المياه فى الشرق الأوسط :

- يرجع تفاقم الأزمة المائية فى منطقة الشرق الأوسط الى عدة عوامل بعضها خارجى والآخر داخلى ونلحظها فيما يلى :

١- العوامل الخارجية للأزمة (٢٣) :

أ) تتمثل مشكلة الأمن المائى العربى الأساسية فى أن أهم الأنهار فى الوطن العربى تنبع من خارج أراضيه حيث **تتحكم ٨ دول غير عربية فى أكثر من ٨٥٪ من منابع المياه العربية وتشاركه فيها دول أخرى مجاورة ، وهذا المصير الجغرافى السياسى لمياه العرب يجعل أكثر الدول العربية كثافة سكانية وبالتالى أكثرها حاجة للمياه رهينة لقرارات خارجة عن سيطرتها المباشرة.**

ب) وقد أدت ظروف الصراع بمنطقة الشرق الأوسط إلى ضعف بل إنعدام التعاون بين دول الأحواض المائية على إدارة مصادر المياه ، ولهذا تعد المنطقة من أكثر المناطق المرشحة لوجود توترات حادة وتنافس على مصادر المياه فيها ربما أكثر من أى مكان آخر فى العالم خلال السنوات القليلة القادمة .

جـ) عدم وجود اتفاق دولى ينظم حقوق دول الحوض المائى خاصة بالنسبة لنهرى دجلة والفرات ، ولم تستطع حكومات دول المنطقة إبرام اتفاقيات تنظم استخدام موارد المياه .

د) تمادى إسرائيل فى سحب ما تبقى من المياه العربية كالليطانى واليرموك وربما نهر النيل أيضاً.

هـ) قيام تركيا باستكمال مشاريعها المائية بعد اكتمال سد أتاتورك فى ١٩٩٢ وقطعها المياه لمدة شهر فى أوائل ١٩٩٠ عن كل من سورية والعراق واستمرارها فى التلويح بسلاح المياه ضد البلدين .

و) إن إسرائيل تكاد تكون طرفاً فى كل مشاكل المياه فهى طرف مع الأردن وسوريا ولبنان وطرف مع مصر من خلال أثيوبيا وطرف مع تركيا فقد اتضح أخيراً وجود مايشبه التعاقد

على أن تقوم تركيا بإمداد إسرائيل بكميات هائلة من مياه الفرات عن طريق ناقلات ضخمة بما يوثر تماماً على حصة كل من سوريا والعراق من مياه النهر .

ز) تتحكم إسرائيل حالياً فى ٢.٣ مليار متر مكعب من الموارد المائية للوطن العربى ويقدر الخبراء احتياجاتها المائية عام ٢٠٠٠ بأنها ستكون ٨٠٠ مليون متر مكعب إضافية سنوياً ويشكل ذلك تهديداً مباشراً للأمن المائى العربى .

٢ - العوامل الداخلية للأزمة :

وتتمثل فيما يلى :

* زيادة عمليات «التنمية والتطوير» فى مجالات الإسكان وتوزيع السكان والزراعة والصناعة والتى تستوجب الإستخدام الواسع للمياه لتلبية هذه المشاريع التنموية والحضارية .
* عدم الإستخدام الأمثل لما هو موجود وبالتالى عدم الإهتمام بالصيانة والتوسعات الجديدة .
* سوء إدارة المنشآت المائية مما أدى إلى ارتفاع نسبة الفاقد من المياه وعدم وجود أنظمة لتنقية المياه أو إعادة استخدامها .
* التزايد الملحوظ فى عدد السكان (٣٪سنويا) بشكل لايتلائم مع ثبوت موارد المياه ووجود فجوة غذائية متسعة باستمرار فى المنطقة .
* الإسراف الظاهر فى إستهلاك المياه وذلك ينبع من التعامل مع المياه على أنها مورد غير قابل للنفاذ ومجانى .
* تعد منطقة الشرق الأوسط بما فيها الوطن العربى من أكثر مناطق العالم تعرضاً للجفاف ويرجع ذلك إلى إهمال المنطقة لفترة طويلة مسألة البحث عن مصادر جديدة للمياه وسط اندفاع دولى للحصول على بترول المنطقة ، **ويبلغ عدد الدول العربية الواقعة تحت خط الفقر المائى حالياً ١٦ دولة ومن المتوقع زيادة هذا العدد فى القرن القادم .**
* تعتبر المنطقة بوجه عام فقيرة فى مواردها المائية بإستثناء وديان الأنهار الكبيرة الثلاثة (النيل والفرات ودجلة) ووديان ثلاثة أنهار أصغر منها (العاصى والأردن والخابور) فإن المنطقة تعيش على مياه الأمطار الضعيفة ، وتصل نسبة النقص فى تلبية احتياجات الدول العربية من المياه إلى ٤٤٪

مخاطر التبعية المائية :

ولهذه الأسباب أصبح «الأمن المائى» منذ العقد الماضى هاجس المنطقة الجديد على مستوى الحكومات والشعوب على السواء حيث أن منطقة الشرق الأوسط تتجه إلى حافة أزمة واقعة لامحالة حول موارد المياه ، وأصبحت المياه تشكل رهان المستقبل فى الصراع الحضارى للأمة العربية مع أعدائها ، وقد حذر بعض الدارسين من أنه « مالم يتحرك العرب بسرعة فإن تبعية جديدة ستضاف

إلى أشكال التبعية القائمة فى مجالات السياسة والإقتصاد ، والتكنولوجيا والثقافة هى «التبعية المائية» وقد كانت قضية المياه وراء عقد أول لقاء قمة بين القادة العرب فيما سمى بالدورة الأولى لملوك ورؤساء دول جامعة الدول العربية الذى عقد فى القاهرة بين ١٣- ١٧ يناير عام ١٩٦٤ ، وناقش الزعماء العرب كيفية استغلال مياه نهر الأردن لصالح البلاد العربية وقرر الحكام العرب تحويل إتجاه نهرى الحصبانى وبانياس للإستفادة منهما فى كل من سوريا ولبنان ، وطالبوا بضرورة إنشاء سد خالد بن الوليد على نهر الأردن وقامت إسرائيل بضرب المشروع فى بداية تنفيذه ولكن العرب استطاعوا تكملة السد .

أقر خبراء المياه فى احدى عشر دولة عربية خلال إجتماعاتهم فى عمان فى إبرايل ١٩٨٩ بأن «أمن المياه فى العالم العربى لايقل أهمية عن الأمن القومى أو العسكرى» وقد أيدت ذلك جويس ستار رئيس ومؤسس مركز الأبحاث المعروف باسم « مبادرة القمة العالمية للمياه » قائلة «أن أمن المياه سيصبح قريباً مساوياً للأمن العسكرى فى مناقشات وزراء الدفاع فى منطقة الشرق الأوسط والعالم» .

وأعلن ريتشارد ارميتاج المسئول الأمريكى والوسيط لمشكلة الماء فى الشرق الأوسط فى مارس ١٩٩١ أن « الزعيم العربى أو الإسرائيلى الذى لايعترف بالمشكلة يعرض شعبه لموت بطىء مؤلم » .

تداعيات أزمة المياه وأثرها على المنطقة :

يمكننا ملاحظة أهم التداعيات المتوقعة لأزمة المياه فيما يلى :

أ - يحذر الخبراء المتخصصون فى دراسات المناطق الجافة من بوادر عجز مائى يتجه إلى التفاقم مع نهاية هذا القرن خاصة فى منطقة الشرق الأوسط . .

وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن ١.٢ مليار شخص سيعانون من النقص فى المياه فى العالم فى نهاية القرن الحالى » .

ب - برغم الإعتماد المتزايد على بترول الشرق الأوسط فإن « المياه ستصبح السائل الرئيسى الذى يتحكم فى المنطقة من الناحية الجيوبولتيكية خلال العقود المقبلة» ويؤكد الخبراء أنه بحلول عام ٢٠٠٠ ستصبح نقطة المياه أغلى من نقطة النفط ومساوية لنقطة الدم ، وسبباً فى صراع عسكرى جديد بينما المنطقة العربية لم تلتقط أنفاسها بعد من أزمة الخليج وتداعياتها » .

جـ - أكدت بعض الأبحاث(٢٤) أن حجم العجز السنوى فى الميزان المائى للعالم العربى سيتزايد ويرتفع ليصل إلى ٩٧.٣ مليار متر مكعب من المياه بحلول عام ٢٠٣٠ وأن العجز سيتركز فى الدول العربية بالقارة الأفريقية .

كما أن إحتياجات الفرد فى الوطن العربى من المياه ستتزايد من ٤٤٣ متراً مكعباً عام ١٩٦٠ إلى ١٠٦٠ متراً مكعباً عام ٢٠٣٠ وذلك مع تزايد سكان الوطن العربى من

٤٤ . ١٩١مليون نسمة عام ١٩٨٥ إلى حوالى ٥٢٦.٤٥٣ مليون نسمة عام ٢٠٣٠ .

د - تتمثل المشكلة الكبيرة بالنسبة لموارد المياه العربية فى أن حوالى من ٦٧٪ إلى ٨٥٪ من تلك الموارد «تمر فى أراضٍ أجنبية» ولذا ستصبح نقطة المياه فى عام ٢٠٠٠ كما يؤكد أحد الخبراء الإستراتيجيين «سلعة استراتيجية تتجاوز فى أهميتها النفط ، خاصة وأن المحاور المائية ساخنة فى النيل، الفرات ، الليطانى » .

هـ - يرى البعض أن « منطقتنا العربية ودول الجوار هى « المعنية بأزمة المياه المستقبلية أكثر من غيرها » وذلك لأن المياه ، النفط والمواقع الإستراتيجية الحاكمة - هى العناصر الرئيسية الثلاثة التى تحكم الصراع فى المنطقة وإذا كان النفط قد بدأ فى التراجع عالمياً . . إنتاجاً ومخزوناً وتصديراً وأسعاراً «يبقى العنصران الأخران . . المياه والمواقع الإستراتيجية فاعلين فى حقبة التسعينيات» .

و - يحذر خبراء المياه من «المستقبل المظلم» لأن منطقة الشرق الأوسط بدأت تعانى من أزمات حادة يصعب إيجاد حلول عملية لها دون تعاون وثيق بين كل دول المنطقة .

ويعتقد البعض أن هذا المستقبل المظلم الذى يواجهه الجميع سيدفع إسرائيل والدول العربية فى حقبة التسعينيات للعمل على إنجاز سلام يضمن إيجاد حلول جذرية أو تقاسم المياه المتوفرة فى منطقة الهلال الخصيب » .

ز- أبدت أوساط سورية مطلعة على ملف الفرات مخاوف من أن قضية المياه ستعود لتفرض نفسها سلبياً على العلاقات الثنائية بين سورية وتركيا طالما استمرت الأخيرة فى بناء السدود على الفرات .

ح - ألمح الأتراك إلى أنه فى حالة إنخفاض معدلات هطول الأمطار لن يكون ممكناً تنفيذ التعهد القاضى بتزويد سوريا والعراق بـ ٥٠٠ متر مكعب فى الثانية من المياه يتقاسمها البلدان بنسبة ٥٨٪ للعراق و٤٢ ٪ لسوريا .

ط - قد تتمسك سورية بطلب تقاسم المياه بموجب حصة متفق عليها دولياً بدل البقاء تحت رحمة أنقرة ووفقاً لحالة الطقس . . وهكذا مع عودة قضية مياه الفرات إلى المواجهة تظهر مخاوف سورية من أزمة فى العلاقات مع تركيا .

ى - «تكهنت خبيرة بشئون المياه فى تقرير لصحيفة واشنطن بوست عن جفاف كوكب الأرض فى ١٩٨٩/١٠/٢٩ - بحدوث نقص فى كميات المياه اللازمة فى أنحاء الشرق الأسط وغيره من المناطق حول العالم » . وهذه الخبيرة هى ساندرا بوستال (الخبيرة بشئون أزمات المياه فى معهد وورلدوتش براشنطن) وقالت : « إن عامل المياه وليس عامل السياسة التقليدية هو الذى سيشعل على الأغلب شرارة الحرب » ذلك أنه « لايوجد مكان فى العالم تبدو فيه احتمالات الحرب قوية بسبب المياه مثل الشرق الأوسط » [٢٥]

ك - تتزايد يوماً بعد الأخر « المعطيات والوقائع التى تشير إلى أن موضوع أزمة المياه سيكون

عاملاً مفجراً لصراعات وحرب جديدة بين دول الشرق الأوسط على نحو ما ظهر عليه النفط فى بعض الأحيان وربما أكثر » (٢٦) مما أدى إلى القول بأن « **المياه مفتاح الحرب المقبلة فى الشرق الأوسط** » .

ل – سيواجه الشرق الأوسط نقصاً فى المياه – قبل حلول القرن الحادى والعشرين – يوازى ثلاثة أضعاف كمية المياه الحالية فى نهر الفرات ، وربما تفقدمصر والسودان ٢٠٪ من فائض مياههما إذا أقدمت أثيوبيا على بناء سدود على النيل الأزرق بمساعدة إسرائيل . وذلك وفقاً لما ذكره تقرير صدر عن مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ونقلته مجلة نيوزويك الأمريكية بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٩٠ » (٢٧)

م – إذا لم تتوفر موارد إضافية خلال السنوات الخمس المقبلة فإن مصر تصبح مهددة بأن تضطر إلى وقف كل توسع أفقى فى المجال الزراعى(٢٨) .

ن – ذكر سفير الأردن لدى الأمم المتحدة حسن حمامى (مارس ١٩٩١) أنه « إذا لم يتم حل مشكلة المياه فإنها ستسبب حروباً فى المستقبل » **واقترح إنشاء منظمة أمنية فى منطقة البحر المتوسط تضم الدول العربية وإسرائيل لمعالجة مشاكل المنطقة ومنها المياه** (٢٩) .

س – تقول الباحثة الأمريكية (جويس ستار) أن النقص فى المياه بالشرق الأوسط سيكون سبباً فى حدوث أزمة إقتصادية ومجاعة بل وفى وقوع الحرب .

ع – تنبأ مركز الدراسات الإستراتيجية الدولية فى تقرير له نشرته مجلة نيوزويك الأمريكية فى ١٢/ ٢/ ١٩٩٠ بنشوء صراع قبل حلول القرن الحادى والعشرين حول موارد المياه فى الشرق الأوسط (٣٠) .

ف – وحدد البعض مهام الصحافة الأفريقية فى المرحلة القادمة بأنها « تتعلق بنشر الوعى حول قضية المياه لتشكيل رأى عام أفريقى ضاغط فى هذه القضية خاصة وأن أقطاراً كثيرة من القارة تعانى من العطش والتصحر » .

اتجاهات إسرائيل للتغلب على أزمة المياه :

إذا كانت أزمة المياه « تعتبر مشكلة مصيرية بالنسبة لإسرائيل » فإن خطورة هذه المشكلة تزداد نتيجة « القيود الطبيعية والجغرافية والمناخية التى تتحكم فى كمية الأمطار والمياه الجوفية » والمياه المتاحة لديها » .

وتتجة إسرائيل فى محاولاتها لإيجاد حل لمشكلة المياه إلى طريقين :

أ – محاولة وضع قيود للتحكم فى كمية إستهلاك المياه حفاظاً على ما لديها من موارد للمياه .

ب – الإتجاه للبحث عن مصادر خارجية للمياه من الدول العربية المجاورة بإتباع ثلاث سبل(٣٠) :

(١) محاولة عقد اتفاقات خاصة بتزويدها بالمياه من بعض الدول العربية مثلما حاولت مع الرئيس السادات لمدها بمياه النيل عبر سيناء وتحاول مع لبنان .. وفشلت فى الإتفاق بشأنها .

(٢) القيام بسرقة المياه العربية لاسيما المياه الجوفية من الضفة الغربية وقطاع غزة .

(٣) القيام بضم المناطق العربية المحتلة الغنية بمصادر المياه إلى إسرائيل ومحاولة ضم المزيد من الأراضى عن طريق العدوان واتباع سبيل الحرب .

كما تتحرك إسرائيل على ثلاثة إتجاهات فى حروبها المائية ضد العرب على حد قول صحيفة الوطن الكويتية فى ١٨/١/١٩٩٠

الاتجاه الأول : المزيد من إستزاف موارد المياه فى غزة والضفة الغربية .

الاتجاه الثانى : إستغلال نهر الليطانى وغيره من موارد المياه فى جنوب لبنان الذى مازالت إسرائيل تحتله حتى الأن وأنشأت قوة محلية لحمايته هى قوة « جيش لبنان الجنوبى» العميل الإسرائيلى .

الاتجاه الثالث : يتمثل فى شق قناة البحرين بين البحر المتوسط والبحر الميت.وبدأ العمل فى شقها (أوخر عام ١٩٨٩) ويبلغ طولها ١٠٨كم »[٣٢]

يتوقع البعض [٣٣] أن إسرائيل مع تفاقم أزمة المياه فيها لن يكون أمام الإسرائيليين سوى استخدام القوة للإستيلاء على المياه العربية . . وخاصة إذا فشلت من خلال مفاوضاتها السلمية والاتفاقات الموقعة مع الأردن والفلسطينيين فى الحصول على مآربها فى هذا المجال ..

كما قد يستخدم الأتراك والأثيوبيون - بمؤازرة إسرئيل ودعم آلتها العسكرية - القوة لمنع تدفق المياه النهرية إلى الأقطار العربية وهذا مما سيؤدى إلى أن تفتح أبواب المنطقة أمام حروب قوية سببها احتياجات دول المنطقة للمياه .

ويبقى إحتمال أخير يمكن استثناؤه أو تصور صعوبة حدوثه - وهو « احتمال إدخال الأقطار العربية حلبة الصراع - فيها- بفعل التنافس على حصص المياه » وهو أمر يحمل من الأخطار الشىء الكثير . ذلك أن وقوع النزاعات بين قطرين عربيين يؤدى لعواقب وخيمة وانقسامات تهدد الأمة العربية بأسرها مثلما حدث بالنسبة للغزو العراقى للكويت .

ويلاحظ أن مجموعة من الخبراء الإسرائيليين قامت (أواخر عام ١٩٨٩) بإعداد دراسات تفصيلية وعملية حول « منابع الأنهار العربية ومصادر المياه الجوفية فى الدول العربية » [٣٤]

وكانت المجموعة الإسرائيلية مكونة من خبراء من وزارات الدفاع والزراعة والقوات الجوية ومركز الإستشعار عن بعد مدعومة بالصور الفضائية والخرائط .

وشُكل فريق عمل إسرائيلى (فى أوائل يناير ١٩٩٠) بأوامر من اسحق شامير رئيس وزراء إسرائيل لوضع اللمسات الأخيرة على تللك الدراسات» [٣٥] .

وقد ذكر موسى ارينز لبعض أصدقائه فى إدارة الرئيس بوش بأن حكومته « لن تتورع عن إستعمال كل أشكال القوة لمنع تنفيذ أى خطة فى المنطقة لتنظيم خريطة الماء أو جزء منها دون المشاركة الإسرائيلية » [٣٦]

ووصل اسحاق موداعى إلى حد القول أنه « **إذا كانت تل أبيب قد تعاملت بهدوء مع الإستئثار**

العربى بالنفط ، فإن موقعها سيكون مختلفاً جداً إذا ما إنتقلت «سياسيات الترويع» إلى الماء ، فكل الإحتمالات تصبح ممكنة فى هذه الحالة بما فيها السيطرة على مصادر المياه»

ويقول أحد أعضاء جماعة «جوش أمنيوم» أن «الوعد الإلهى بالأراضى التى تمتد من الفرات الى النيل يطاول الينابيع التى يأتى منها هذان النهران وهذا يعنى أن الحدود يجب أن تمتد من الهضبة الأثيوبية إلى الهضبة التركية » [٣٧]

كما تقول جويس ستار - الباحثة الأمريكية - « إن الماء وليس النفط هو المادة السريعة الإلتهاب ، فإذا لم تتم « عقلنة الماء» وبقيت هذه الثروة على عشوائيتها الراهنة ،لن يكون بإمكان أحد بما فيه الولايات المتحدة - السيطرة على الإحتمالات التى لابد من أن تنفجر بفوضوية هائلة » .

وترى أن أزمة الشرق الأسط .. لن تنتهى الا بـ «معاهدة الماء» فقط حيث يشعر الجميع أنهم ينتمون إلى حوض واحد» [٣٨]

وقد أشارت مجلة الاكسبريس الفرنسية فى تحليل لها فى ١٩٩١/٨/١٥الى أنه «إذا كان الماء يبدو سبباً للحرب فإنه يتعين أن يندرج فى قائمة الضمانات التى سيسفر عنها إقرار السلام» وقالت إن « الولايات المتحدة وهى تعد لمؤتمر السلام حول الشرق الأوسط تبحث تشكيل لجنة يشترك فيها الإسرائيليون وممثلون سعوديون لبحث مسألة المياه » !!!

الجامعة العربية وأزمة المياه :

أ - موقف الجامعة العربية من قطع تركيا لمياه الفرات [٣٩] :

أصدرت الجامعة العربية بياناً فى ١٩٩٠/١/١٨ (تونس) بهذا الشأن وذكر ناطق رسمى باسم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أن قرار الحكومة التركية يلحق الضرر بسورية والعراق اللذان يمتلكان حقوقاً تاريخية ثابتة فى مياه الفرات وفق أحكام القانون الدولى .

وطالبت الجامعة العربية الحكومة التركية بأن تعيد النظر فى قرارها بتقليص فترة القطع ، وإعادة النظر فى كمية المياه التى تطلقها خلال فترة الملء . كما طلبت بضرورة « التوصل إلى إتفاق بين تركيا و سوريا والعراق يستند إلى أحكام القانون الدولى ويعزز علاقات التعاون والأخوة بين تركيا وسائر الدول العربية .

ب - محاولات الجامعة العربية لعقد مؤتمر مياه عربى :

ذكرت أنباء صحفية فى ٩١/١٠/٤ أن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تجرى اتصالات مع الدول الأعضاء للإسراع بعقد مؤتمر مياه عربى قبل المؤتمر الدولى للمياه فى الشرق الأوسط الذى كان المقرر عقده فى اسطنبول .

وقد أجرى الدكتور عصمت عبد المجيد أمين الجامعة اتصالات فى هذا الخصوص مع وزراء خارجية الدول العربية المشاركين فى اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة [٤٠] .

وسيركز المؤتمر فى حالة عقده على رفض المحاولات المتعمدة من قبل البعض بشأن « تسييس» مشكلة المياه فى المنطقة وضرورة حصرها فى النطاق الإنسانى ، كما يستهدف المؤتمر التنسيق

والتعاون بين كافة الدول المعنية بقضية المياه للإتفاق على نسب توزيع مياه الأنهار المشتركة . وجدير بالذكر أن هناك لجنة عربية تتولى متابعة وتنسيق الحوار بين الدول العربية والدول المجاورة خاصة تركيا وأثيوبيا وكشف مخططات اسرائيل لسرقة المياه وما زالت الدعوة قائمة لعقد مؤتمر مياه عربى خاصة فى ظل تعثر محادثات السلام مع إسرائيل .

مؤتمر للخبراء العرب لدراسة أوضاع المياه :

وأشارت أنباء صحفية فى ٨/ ١٠/ ١٩٩١ إلى أن المجلس الإقتصادى والإجتماعى لجامعة الدول العربية قرر عقد إجتماع فى ٢٨/ ١٠/ ١٩٩١ على مستوى الخبراء من جميع الدول العربية « لوضع دراسة حول المياه فى الوطن العربى » [٤١]. تشمل الجوانب السياسية والإقتصادية والبيئية ، بما يخدم أهداف العمل العربى المشترك ، على أن رفع نتائج الإجتماع الى المجلس جاء هذا القرار تنفيذاً لما إنتهت اليه الدورة الـ ٤٩ التى عقدت فى القاهرة خلال شهر سبتمبر ١٩٩١ .

عمل منظم لمواجهة سرقة إسرائيل للمياه :

وأعلن رئيس المنظمة العربية - الأمريكية لمكافحة التمييز كبرى تنظيمات الأمريكيين المنحدرين من أصل عربى - فى ٨/٧/١٩٩١ « أن العرب الأمريكيين سيبدأون عملاً منظماً لمقاومة ما تقوم به إسرائيل من مصادرة غير مشروعة للأرض والمياه العربية » وذلك قبيل بدء عملية السلام في مدريد.

وقال إن المنظمة ستعد لمؤتمر موسع يعقد فى أحد عواصم الشرق الأوسط (خلال خريف ١٩٩١) حول قضية المياه . . وذلك استجابة لرغبات لبنانية . أردنية . فلسطينية لكشف واعلان الحقائق المتوافرة حول قيام إسرائيل بسرقة المياه العربية وتحويل مصادر المياه إلى داخل أراضيها [٤٢].

بيان الجامعة بشأن دجلة والفرات :

أصدرت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بياناً فى ٣٠ يوليو ٩٢ يتعلق بمياه نهرى دجلة والفرات ، وطالبت فيه بما يلى :

- ضرورة التمسك بمبادئ وأحكام القانون الدولى حول القواعد التى تحكم الأنهار الدولية وعدم الإضرار بالغير ، والإلتزام بتنفيذ الإتفاقيات الدولية .
- تدعيم العلاقات الأخوية ، وحسن الجوار والروابط التاريخية بين تركيا وسائر الدول العربية .
- توفير الظروف المناسبة التى تساعد الأطراف المعنية على التوصل الى الإتفاق المنشود حول مياه نهرى دجلة والفرات سواء على المستويات الثنائية أو الثلاثية منذ عام ١٩٨٢ وحتى الآن .

وذكر بيان الجامعة العربية أن الأمانة تتابع باهتمام بالغ صدى التصريحات التى صدرت عن الجانب التركى حول مياه نهرى دجلة والفرات ، وترى أن الموقف الحالى فى منطقة الشرق الأوسط يستوجب توفير كل ما من شأنه العمل على إنجاح مسيرة السلام وإنهاء كل ما من شأنه خلق أى أزمات فى المنطقة .

هوامش الفصل الثانى

(١) جمال أبو المجد، الأساس الإقتصادى لمشكلة المياه فى الشرق الأوسط، مجلة صامد، العدد ٨٩، ص٥١، ٥٢

* هناك الأمن المائى كمسألة عسكرية . . ويهتم بأمن المحيطات والبحار والمضائق أى «الحزام المائى الإقليمى العربى» خاصة وأن « الوطن العربى يتحكم أو يشارك فى السيطرة على كثير من القنوات والمضائق الإستراتيجية الهامة (مضيق هرمز ، باب المندب ، خليج العقبة ، قناة السويس » . .

ويتمثل الأمن المائى بهذا المعنى (العسكرى) فى « قدرة الدول العربية على بناء استراتيجية عسكرية لحماية أمنها البحرى من الأخطار» . .

(للمزيد فى هذه النقطة انظر : عبد الإله بلقزيز (باحث من المغرب) دراسة بعنوان :

(الإقتصادى ، السياسى ، العسكرى فى الأمن المائى العربى) مجلة الوحدة ، الصادرة عن المجلس القومى للثقافة العربية ، الرباط ، العدد ٧٦ (يناير ١٩٩١) ص ٧ - ١٢

(٣) المصدر السابق

(٤) نفس المصدر

(٥) حمد سعيد الموعد ، حرب المياه ، مصدر سابق ، ص ١٧٩، ١٨٢

(٦) حمد سعيد الموعد . حرب المياه فى الشرق الأوسط . . ص ١١

(٧) د. عمران أبو صبيح ، المياه والصراع فى الشرق الأوسط ، مجلة صامد مصدر سابق . ص ٢٨

(٨) انظر اليشع كالى ، المياه والسلام ، مرجع سابق ، ص ٤٠ ،٤١

(٩) أنظر : أحمد أبو علاء ، مجلة صامد ، العدد ٨٩ (سبتمبر ١٩٩٢)

(١٠) د. عمران أبو صبيح ، المياه والصراع فى الشرق الأوسط ، مصدر سابق ، ص ١٠ ، ١١

(١١) نائلا أبو حسنه ، الأبعاد السياسية لمشكلة المياه ، مصدر سابق ، ص ٤٧

(١٢) صلاح الدين سليم ، صحيفة عكاظ ١٦/ ٨/ ١٩٩٢

(١٣) صحيفة « لوس أنجلوس تايمز » الأمريكية ٢٣يناير/ كانون الثانى ١٩٨٨

(١٤) حمد سعيد الموعد ، حرب المياه فى الشرق الأوسط ، مصدر سابق ص ٩

(١٥) حمد سعيد الموعد ، نفس المصدر ص ١٥

(١٦) اليشع كالى مصدر سابق ص ٧٧ - ٧٩

(١٧) اليشع كالى ، المياه والسلام ، ص ٨١ - ٨٣

(٢) سعود بن سالم العنسى ، المياه . . قضية تتزايد أهميته عربياً وعالمياً . . صحفية (عُمان) ١٠/١٠/١٩٩٢

(١٩) الدكتور عادل عبد السلام - أستاذ بجامعة دمشق (صوت الكويت) ١٣/١٠/١٩٩١

(٢٠) حمد سعيد الموعد ، حرب المياه ، مصدر سابق ص ١٨٣ - ١٨٥

(٢١) أحمد المغربى ، المياه العربية .. ثقب الأمن الواسع صحيفة (البيان) ١٩٩١/١٦/٢٣ .

(٢٢) و (٢٣) الدكتور إبراهيم حسن حميدة ، مشاكل مصادر المياه فى الوطن العربى ، دراسة مقدمة لندوة إستطلاع الأراضى الصحروية ، المنعقدة بكلية الزراعة جامعة القاهرة (مارس ١٩٩٠)

(٢٤) الدكتور إبراهيم حسن حميدة ، نفس المصدر .

(٢٥) صحيفة السياسة الكويتية فى ٣١/١٠/١٩٨٩

(٢٦) صحيفة الحياه فى ١٦/ ٤/ ١٩٩١

(٢٧) صحيفة الشرق الأوسط ١٣/١٢/١٩٩٠

(٢٨) صحيفة الشرق الأوسط ٣٠/٣/١٩٩١ دراسة السر سيد أحمد بعنوان «المياه هموم إضافية للسياسة العربية».

(٢٩) الأهرام فى ١٦/٣/١٩٩١

(٣٠) صحيفة الشرق الأوسط ١٣/١٢/ ١٩٩٠
(٣١) السياسة ٢٢/٥/١٩٩١
(٣٢) صحيفة الوطن الكويتية ١٨/١/١٩٩٠
(٣٣) صحيفة الحياة فى ١٦/ ٤/ ١٩٩١
(٣٤) الشرق الأوسط ٢٦/١/١٩٩٠
(٣٥) الشرق الأوسط ٢٦/١/١٩٩٠
(٣٦) و (٣٧) نبية البرجي ، مؤتمر السلام يغرق فى المياه التركية ، مجلة الكفاح العربى العدد٦٨٤ فى ٩/٩/١٩٩١ ص١٩

**** جويس ستار (*)

أمريكية معروفة بتأييدها لإسرائيل ، وبعملها السابق فى خدمة اللوبى الإسرائيلى فى واشنطن . كانت تعمل «باحثة» فى مؤسسة واشنطن لدراسات سياسات الشرق الأدنى وهى مؤسسة بحوث أسسها اللوبى الإسرائيلى «إيباك» وبقيت سنوات جزءاً رسميا من هذا اللوبى . . ثم رأت رئاسة اللوبى فصل المؤسسة وتحويلها إلى جهاز « مستقل» لايحمل اسم اللوبى الإسرائيلى لتوفير غطاء من الشرعية وادعاء بالنزاهة لايتيسر لها قانوناً إذا كات جزءاً من لوبى «مستقل» رسمياً فى وزارة العدل الأمريكية كممثل لدولة أجنبية هى إسرائيل . . ولهذا تحولت مؤسسة البحوث «أيباك» بجرة قلم إلى مؤسسة أمريكية مستقلة ، وبقيت مهمة خبرائها «التطبيل والتزمير» للمصالح الإسرائيلية . . والدفاع عن السياسات الإسرائيلية . . ولايكاد يخلو منبرٌ أو ندوة أو لقاء عن شئون الشرق الأوسط من متحدث مرتبط بالمؤسسة .

وكانت جويس ستار تعمل قبل ذلك «باحثة» فى مؤسسة أخرى فى واشنطن هى مركز البحوث الإستراتيجية والدولية ، وكانت فى عملها هذا تمثل كذلك الخط المؤيد والمناظر للسياسات الإسرائيلية. .

وظهر اهتمام ستار العلمى العظيم هذا بشئون المياه فى الشرق الأوسط بعد أن إنتقلت الى المركز المرتبط باللوبى الإسرائيلى . وقد نجحت هناك بمفردها تقريباً فى طرح قضية المياه فى الشرق الأوسط وتحويلها إلى جزء أساسى من جدول أعمال أى ترتيب سياسى أو أمنى فى المنطقة . . والمقصود بقضايا المياه تحديداً حاجة إسرائيل المزمنة الى مصادر مائية . .

ومن هذا المنطلق يجب النظر إلى الفكرة التى بدأت تروج لها ستار منذ عدة أعوام أن ضرورة معالجة مشكلة المياه (تعنى مشكلة إسرائيل) فى اطار إقليمى ومعنى هذه العبارة . . أن على جيران إسرائيل تزويدها بالماء . . وكأن إسرائيل تريد أن تقول «أعطونا مياهاً بخاطركم وإلا أخذناها عنوة فى احتلال جديد يغير وجه المنطقة»

(٣٨) انظرصحيفة الحياة الصادرة فى لندن ٨/ ١٠/ ١٩٩١
(٣٩) صحيفة الحياة ١٩/١/١٩٩١
(٤٠) صحيفة الرياض السعودية ٤/ ١٠/١٩٩١
(٤١) صحيفة صوت الكويت الدولى ٨/ ١٠/١٩٩١
(٤٢) صحيفة الاتحاد الظبيانية ٨/١٠/١٩٩١
(٤٣) صحيفة البيان الصادرة فى دولة الإمارات العربية ٣١/٧/١٩٩٢ (الجامعة العربية تطالب بضرورة التمسك بالقواعد الدولية للأنهار) .

الفصل الثالث

إسرائيل والمياه العربية

«إن اليهود يخوضون اليوم مع العرب معركة المياه ، وعلى مصير هذه المعركة يتوقف مصير إسرائيل ، وإذا لم ننجح فى هذه المعركة فإننا لن نكون فى فلسطين»

(ديفيد بن جوريون - ١٩٥٥)

«إن المؤسسين الحقيقيين للأرض الجديدة - القديمة ، هم مهندسو مياه ، فعليهم يتوقف كل شئ ، من تجفيف المستنقعات إلى رى المساحات المجدبة ، وإنشاء معامل توليد الطاقة الكهربائية» .

(تيودور هرتزل)

اهتمام صهيونى مبكر بالمياه :

استحوذت مشكلة المياه على اهتمام[1] الكثيرين فى الأونة الأخيرة إلا إنها كانت قد «استحقت اهتماماً كبيراً وأحتلت حيزاً واسعاً فى الإستراتيجية الصهيونية منذ بدايات هذا القرن» . وذلك قبل إنشاء دولة إسرائيل بوقت طويل ويتضح من ذلك أن الصهاينة «**وعوا فى وقت مبكر أهمية السيطرة على المياه وخططوا للإستيلاء عليها بشكل مباشر ، أو من خلال الإتفاقيات والمشروعات الإقليمية**»[2]

وكانت مسألة المياه - منذ عام ١٩٤٨ - هى « العائق الذى حال دون التوصل إلى إتفاق بين إسرائيل وجيرانها - العرب - على حد قول الكاتب الأمريكى جون كيلى ، صاحب كتاب« **the war over water**»

ومنذ أيام الإنتداب البريطانى ، وقبيل قيام دولة إسرائيل كان واضحاً لزعماء الحركة الصهيونية وللسياسيين فى بريطانيا العظمى أن **مشكلة المياه ستشكل عثرة فى أية تسوية سياسية مستقبلية** » وهذا ما أكده البروفيسور حاييم بن شاحر فى تقديمه لكتاب إليشع كالى[3] .

ولئن بدت أطماع إسرائيل التاريخية فى المياه العربية واضحة منذ وقت طويل وقبل قيام دولة إسرائيل ذاتها فإن الحركة الصهيونية كانت تعتقد أن أرض إسرائيل هى أوسع من كل فلسطين ومن كل الأردن وأنها تمتد لتصل إلى منابع النيل فى مصر وبردى فى سوريا والفرات فى العراق والليطانى فى لبنان وخيبر فى السعودية ويقول أحد أعضاء جماعة «جوش أمونيم» أن الوعد الإلهى بالأرض التى تمتد من الفرات إلى النيل يطاول الينابيع التى يأتى منها هذان النهران وهذا يعنى أن الحدود يجب أن تمتد من الهضبة الأثيوبية الى الهضبة التركية تحقيقاً لحلم « بناء دولة يهودية على أرض تصلها المياه العذبة» .

وقدم اليهودى البريطانى «هيربرت» مذكرة إلى مؤتمر الصلح بعد الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٩ طالب فيها بضم ضفتى نهر الليطانى والحد الشمالى الأعلى لمنابع نهر الأردن ضمن حدود الوطن القومى اليهودى.

وقد أكد بن جوريون فى أكتوبر عام ١٩٤١ على ضرورة وجود نهر الليطانى الذى يقع جنوب لبنان ضمن حدود « الوطن الإسرائيلى» وقال ، فى ١٤/٥/١٩٥٥ أن « اليهود يخوضون اليوم معركة المياه ضد العرب وأن مصير الكيان اليهودى فى فلسطين يتوقف على نتيجة هذه المعركة فإذا لم ننجح فى هذه المعركة فكأننا لم نعمل شيئاً فى فلسطين ويجب علينا أن نعترف بالفشل »

كما أعلن إسحاق شامير أنه «مستعد للتفاوض مع العرب ومستعد للتوقيع على معاهدة حظر استخدام الأسلحة النووية - مقابل إشتراك إسرائيل فى إستراتيجية توزيع المياه » .

يتضح من كل ذلك أن أطماع إسرائيل فى المياه العربية «جزء من مفهوم إسرائيلى متكامل

لسياسة الموارد التى تشتمل على النفط والمعادن والسباق التجارى والحصول على يد عاملة رخيصة وموارد إقتصادية أخرى بالإضافة إلى المياه »[٤]

ويقول ليفى أشكول [٥] رئيس وزراء إسرائيل الأسبق » منحت حرب الإستقلال (يقصد حرب ١٩٤٨) اسرائيل مساحات شاسعة من الأرض - لكن سرعان ما أتضح لنا أن العامل الذى يحد من التنمية الزراعية فى إسرائيل هو المياه لا الأرض ، فمصادر المياه المحدودة موجودة هى إيضاً فى مناطق قليلة فى البلد، وشمال البلد غزير الأمطار وفيه أيضاً الينابيع ، ونهر الأردن ،ونهر اليركون[العوجا] فى حين أن الجنوب جاف كما يدل اسمه [بالعبرية] عليه. هكذا خلق الله إسرائيل . ولقد ألقينا على عاتقنا بمساعدة من ميزانية التطوير ، إصلاح ماخلقه الله » !!!

واعتمدت السياسة المائية الإسرائيلية على إستنفاذ المصادر المائية العربية فى الضفة والقطاع الى أقصى طاقتها وعلى السيطرة بالقوة على أية مصادر مائية ممكنة كما حدث فى حرب ١٩٦٧ عندما سيطرت إسرائيل على جزء من مجرى نهر اليرموك إضافة الى مياه هضبة الجولان والضفة والقطاع ونهر الأردن ، وكما حدث فى غزو لبنان عام ١٩٨٢ حيث سيطرت إسرائيل على جزء من مجرى نهر الليطانى . كما « تحرص إسرائيل على الإبقاء على مصادرها المائية المتوفرة لديها فى حدود ماقبل عام ١٩٦٧ كاحتياط إستراتيجى حيى لمواجهة أسوأ الإحتمالات» [٦]

ويزعم إليشع كالى أنه عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ «ومع تنامى توجه عربى نحو قبول وجود إسرائيل ، ساد الهدوء مجال المياه أيضاً وانعكس ذلك ، بين أمور أخرى، فى التنسيق الذى تم بين الأردن وإسرائيل لتقاسم مياه اليرموك ، ووصل الأمر - كما يقول - إلى حد اقتراح السادات تزويد إسرائيل بمياه النيل ، وقد أبطل خلفه[الرئيس حسنى مبارك] هذا الاقتراح»[٧] كما تحدث الكاتب الأمريكى توماس ستوفر Thomas Stoover فى الندوة الدولية حول «إسرائيل والمياه العربية » التى عقدت فى عمان (مارس ١٩٨٤) عن **المياه العربية بإعتبارها «غنائم حرب» بالمفهوم الإسرائيلى** بعد عدوان يونيو ١٩٦٧ وإحتلال إسرائيل منابع الأردن واليرموك وبانياس .

والقى ستوفر مداخلة بعنوان «غنائم حرب» (انظر صحيفة الشرق الأوسط الصادرة فى لندن فى ١٩٨٤/٣/١٩).

وكان الحديث عن أزمة المياه فى إسرائيل قد بدأ يتضح منذ أواخر السبعينيات ، ففى عام ١٩٧٨ أشار الكاتب الإسرائيلى إيلى العاد الى أزمة المياه فى إسرائيل فى صحيفة هآرتس تحت عنوان «الجدال حول المياه» . . وتحدث الكاتب حاييم لانداو عن أزمة المياه فى مقال نشرته صحيفة عل همشار الإسرائيلية تحت عنوان «ضائقة المياه تزداد حدة» فى ١٩٧٩/٨/٢٤ » [٨]

ويتراوح مقدار العجز المائى المتوقع أن تواجهه إسرائيل فى نهاية هذا القرن مابين ٤٠٠ - ٥٠٠ مليون متر مكعب وتحاول بعض المصادر الإسرائيلية المبالغة فى أزمة المياه فى إسرائيل وذلك لأسباب سياسية محضة» [٩]

حيث استهدفت الحملة الدعائية المستمرة التى تشنها السلطات الإسرائيلية من خلال الحديث عن أزمة المياه فى إسرائيل والمبالغة فى تللك الأزمة « استهدفت إيجاد مبرر أو ذريعة تستند إليها سلطات الإحتلال الإسرائيلى لتبرير أطماعها فى مياه المناطق المحتلة ، وبالتالى العمل لتكريس احتلالها لهذه المناطق والسيطرة على أراضيها ومصادرها الطبيعية ولهذا أعلن المتحدث باسم شركة مكوروت ، شركة المياه الإسرائيلية « أن التخلى عن مياه الضفة الغربية معناه خنق إسرائيل والعودة إلى عهد أبار الجمع » (١٠)

خطر الأطماع الإسرائيلية :

إذا كان التزايد السكانى فى العالم العربى - من ٢٤٠ مليون نسمة حالياً إلى ٤٠١ مليون عام ٢٠١٠ يمثل « أخطر أبعاد مشكلة المياه ، فإن خطر المطامع الصهيونية فى المياه العربية » (١٠) يليه فى الخطورة ذلك أن إسرائيل تحرص على الحصول عى ١٨٥٠ مليون متر مكعب من المياه كمورد رئيسى لها عام ١٩٩٥ «تنهبها من فلسطين المحتلة وجنوبى لبنان ونهر الأردن وروافده » . وتتكلف هذه الكمية فيما لو إنتجت بواسطة محطات تنقية مياه البحر بالطرق التقليدية حوالى (٥٥٥٠) مليون دولار ، حيث ارتفعت تكلفة تحلية مياه البحر فى إسرائيل إلى ثلاثة دولارات لكل متر مكعب من المياه عام ١٩٩١ كما ارتفعت تكلفة معالجة مياه المجارى لإستغلالها فى الزراعة والرى لتصل إلى أربعة دولارات للمتر المكعب»(١١)

وتستعمل إسرائيل حالياً وفقاً لليشع كالى كل مصادر المياه الطبيعية المتوفرة لديها تقريباً والتى يبلغ مجموع كمية مياهها ١.٨ مليار متر مكعب سنوياً . وتوجه هذه المياه على الشكل التالى : نحو ١.٣ مليار متر مكعب فى السنة للزراعة ونحو ٠.٥ مليار متر مكعب فى السنة للإستخدام غير الزراعى » .

ويتم الحصول على نصف الإستهلاك تقريباً (٨٠٠ مليون متر مكعب) من الأبار ، ويتم الحصول على جزء أساسى من باقى الإستهلاك من بحيرة طبريا التى تؤمن منذ الأعوام الأخيرة نحو ٦٥٠ مليون متر مكعب فى السنة ... ويضخ ٣٠٠ مليون متر مكعب من نهر الأردن ومصادره من حوض النهر مباشرة » (١٢)

تضخيم إعلامى متعمد وأزمة مائية مفتعلة :

يلاحظ المراقبون **أن هناك تضخيماً إعلامياً متعمداً ، ومبالغة فى الحديث عن أزمة المياه التى تعانى منها إسرائيل حالياً وأحياناً تأتى هذه المبالغة من قبل الإسرائيليين أنفسهم** مثلما جاء فى التقرير الذى قدمه الوفد الإسرائيلى إلى مؤتمر التصحر الذى عقد فى نيروبى عاصمة كينيا فى الفتره من ٢٩ أغسطس إلى ٩ سبتمبر ١٩٧٧ تحت إشراف الأمم المتحدة أن إسرائيل « تستخدم ٩٥٪ من مواردها المائية ويصل هذا الإستهلاك إلى مليار و٩٠٠ مليون متر مكعب فى السنة وهذا هو المعدل السنوى لتجديد جميع موارد المياه »(١٣).

ويخفى التركيز الإسرائيلى المتعمد على أزمة المياه وراء أطماع إسرائيل التوسعية فى المياه العربية سواء داخل الضفة الغربية وقطاع غزة أو منع الدول العربية (سوريا ، والأردن ، ولبنان) من إستغلال مصادرها المائية ، نهر الأردن ، اليرموك ، الليطانى ، بالشكل الأمثل .

وقد تمكنت وسائل الإعلام الإسرائيلية من الترويج لوجود أزمة مائية كبيرة تهدد الحياة فى إسرائيل.. وكما يقول بعض الخبراء العرب **فإذا كان هناك مبرر أمام وسائل الإعلام الإسرائيلية للترويج لوجود أزمة مائية خانقة فى إسرائيل « لتبرر بذلك سيطرتها وإحتلالها لفلسطين وللأراضى الفلسطينية والعربية التى احتلت بعد حرب عام ١٩٦٧ ولتبرر احتلال جنوب لبنان من أجل السيطرة على (المياه) التى تذهب (هدراً) من مياه الليطانى » .. إذا جاز للإعلام الإسرائيلى أن يروج لهذه الدعاوى فإنه « لا يوجد هناك أى مبرر لوسائل الإعلام العربية والدارسين العرب للترويج لهذه المسألة »[١٤] والتى تهدف إسرائيل من ورائها إلى « تحقيق مكاسب سياسية وجغرافية » فى أية تسوية للصراع العربى الإسرائيلى .**

وهكذا تؤكد بعض الدراسات [١٥] أن الأزمة المائية فى إسرائيل هى « أزمة مفتعلة ، لا تمتُّ للواقع بأى صلة ، ومن غير المستبعد أن تكون إسرائيل قائمة بعملية « تخزين كميات هائلة من المياه فى تجمعات مائية اصطناعية لمواجهة أى طارئ فى منطقة تجلس على برميل بارود » خاصة وأنها تأخذ حوالى ٥ر٢ مليار متر مكعب سنوياً مياهاً إضافية زيادة على تلك المياه المتاحة لديها (مابين ٢٩٠ر١ مليار متر مكعب من مياه الجولان والأردن والليطانى واليرموك، ومليار متر مكعب من مياه الضفة منها ٥٠٠ مليون متر مكعب كانت إسرائيل تسرقها من المياه الجوفية للضفة الغربية قبل عام ١٩٦٧ ، وأخيراً ٣٣ مليون متر مكعب من مياه قطاع غزة

وتشير بعض الدراسات إلى أن « **الحديث الذى يقرأه الناس عن العجز الذى ستواجهه إسرائيل فيما يتعلق بمصادرها المائية فى نهاية القرن الحالى أو مطلع القرن الحادى والعشرين مرتبط إلى حد كبير جداً بأطماع إسرائيل بالمياه العربية وخططها لإستقدام أكبر عدد ممكن من المهاجرين اليهود** » .
ويُلاحظ أن أولئك الذين يتحدثون عن العجز المائى ويصرخون بأعلى أصواتهم بهذا الصدد « يصمون أذانهم نهائياً عن حقيقة أن الوطن العربى قد يعانى من عجز مائى فى نهاية القرن الحالى والربع الأول من القرن القادم يتروح مابين ١٠٠ ، ١٣٧ مليار متر مكعب سنوياً » وهكذا فإن محدودية الموارد المائية .. وأطماع إسرائيل فى مصادر المياه العربية وسعى إسرائيل لإستيعاب المهاجرين اليهود ، وتوطينهم « بغض النظر عن الإمكانيات الإقتصادية والواردات المائية » (الموارد) هذا مما يدفع إسرائيل إلى تضخم الحديث عن الأزمة المائية إلى درجة تدفع الكتاب الإسرائيلين ، وحتى المسئولين إلى أن يطالبوا العرب بتأمين المياه لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة كى تستأثر إسرائيل بالواردات المائية فى الضفة الغربية والتى تصل إلى ٩٠٠ مليون متر مكعب مياه جوفية » [١٦]

ويلاحظ أن أهمية المياه بالنسبة لإسرائيل تنبع من « طبيعة المشروع الصهيونى نفسه ، فهو

مشروع قائم على الإستيطان وكانت المستوطنات الزراعية هي الوسيلة الفعالة لخلق المجتمع الإسرائيلي الذي تكون في بدايته من مهاجرين قادمين من مختلف أنحاء العالم ولايملكون أيه كفاءات متميزة . ولذلك كان هدف الفكر الصهيوني خلق المزارع المتمسك بالأرض والمستعد للقتال من أجلها »[17]

استراتيجية إسرائيل المائية :

بدأ التقدم الفعلي في معالجة مشكلة المياه في إسرائيل عام ١٩٥٠ [18] وكانت بداية النشاط المكثف لإنشاء شبكة مياه داخل إسرائيل في عام ١٩٥٢ حيث بدأ تنفيذ أكبر مشروع للمياه .. وهو مشروع اليركون النقب [العوجا - النقب] إلى كروم عور وغيديم .

وكان هدف المشروع نقل المياه من ينابيع اليركون إلى النقب عبر أنبوبين رئيسيين : الأول ، يتبع المسار الشرقي ، وطوله ٩٥ كيلو متراً وقطره (٦٦بوصة) والثاني ، يتبع المسار الغربي وطوله ٦٦ كيلوا متر وقطره (٧٠ بوصة) تم التخطيط لإنجاز البناء خلال ستة أعوام »[19]

وتم تدشين مشروع المياه القطرى لنقل مياه بحيرة طبريا إلى وسط إسرائيل وجنوبها في عام ١٩٦٤ .[20]

وتقوم إستراتيجية إسرائيل المائية منذ فترة طويلة على الحفاظ على معدل ملائم فيما يخص الحصول على المياه خاصة مع تزايد عدد السكان بعد الهجرة الأخيرة لليهود السوفيت والفلاشا الأثيوبيين .

ولاتقل إسراتيجية المياه بالنسبة لإسرائيل عن إستراتيجيتها الأمنية العسكرية حيث أن هذه الإستراتيجيات تترابط معاً بشكل يضمن في النهاية مصالح الكيان الإسرائيلي .. ومن هنا فإن المياه تعد بالنسبة لإسرائيل « قضية إسراتيجية » بالغة الأهمية « ومن الممكن أن تحارب إسرائيل من أجلها لأنها تهدد كيانها كدولة وهذا ما يجعلها دائماً في حالة صراع خاصة وهي تواجه « الإفراط في الإستهلاك إضافة إلى « مطالب المهاجرين الجدد » .

وقد أكدت بعض الدراسات أن « لإسرائيل خططاً إستراتيجية لتحويل أو الحصول على مياه العديد من الأنهار العربية في سوريا ومصر وأيضاً تركيا ، وهناك العديد من الإقتراحات الإسرائيلية بشراء مقادير ضخمة من المياه التركية ونقلها في صهاريج بلاستيك عملاقة عبر البحر المتوسط .. وفي هذا الإطار يقول وزير الزراعة الإسرائيلي ايتان :

« إننا على إستعداد لشراء المياه إذا كان السعر مناسباً » .

ويشير كالي إلى ثلاثة سوابق تاريخية يعتبرها (مفيدة) بل (وثيقة الصلة بالموضوع) وتعبر عن حالات تنقل فيها المياه من دولة إلى أخرى على الرغم مما بينها من علاقات عدائية أو علاقات دون مستوى العلاقات الطبيعية وهذه السوابق هي :[21]

١- شراء هونج كونج مياهاً من الصين (حوالي ٢٢٥ مليون متر مكعب في عام ١٩٨٣/١٩٨٤

منقولة عبر أنابيب من الصين .

٢- شراء سنغافورة مياهاً من دولة جوهور التابعة لماليزيا وفقاً لاتفاقيات عامى ١٩٦١ ، ١٩٦٢ (لمدة ٢٥ عاماً) قبل انسحاب سنغافورة من الفيدرالية الماليزية لتصبح دولة مستقلة سنة ١٩٦٥ .

٣- توزيع مياه حوض الهندوس بين الهند وباكستان باتفاقية عام ١٩٦٠ التى إستغرقت صياغتها زمناً طويلاً إستمر منذ عام ١٩٤٧ (تقسيم الهند البريطانية) . .

الدعوة إلى «حل إقليمى» :

يركز الإسرائيليون على ضرورة إيجاد حل إقليمى لمشكلة المياه « لكن ماهو مقترح لايخرج عن أحد (إحتمالين : الحرب للسيطرة على موارد جديدة أو التسوية الضامنة للإحتفاظ بما هو مسيطر عليه من موارد وتقاسم أخرى [٢٢] .

وتضع البدائل الإسرائيلية فى اعتبارها أمرين : الأول: إستيعاب مليون مهاجر «سوفيتى» أو أكثر، والثانى: الإحتفاظ بمعدلات إستهلاك عالية للمياه لخدمة أغراض التنمية.

وكان الرئيس السادات قد تعهد فى فترة شهر العسل التى تلت اتفاق كامب ديفيد تأمين تزويد إسرائيل بمياه النيل ، لكن الفكرة هوجمت بعنف فى الصحف وأدينت شعبياً(ولاسيما من قبل أطراف معارضة) . ومن الواضح - وفقاً لوجهة نظر إسرائيلية - أن من شأن المعارضة الشعبية لهذا الموضوع أن تكون عاملاً مهماً حتى فى مقابل موقف حكومى إيجابى» [٢٣] .

وقد أورد صاحب كتاب « المياه والسلام . . وجهة نظر إسرائيلية » فصلاً [الفصل الثانى] بعنوان « التعاون على إستغلال الموارد المائية» أكد فى بدايته على أن إنتقال المنطقة إلى حالة سلام يستوجب معالجة موضوع استغلال موارد المياه معالجة حازمة فى مجالات ثلاثة :

١- إعادة تعريف إستخدامات المياه فى المنطقة ....

٢- حل مشكلات المياه التى تشكل خطراً على السلام .. ويخص بالذكر نقص المياه فى الضفة الغربية ، ونقص المياه فى قطاع غزة .

٣- استغلال اتفاق السلام بإنشاء مشاريع حيوية «باتت ممكنة فى حالة السلم» على حد قول اليشع كالى .

ويرجع ذلك إلى أن « أى إتفاق سلام إقليمى سيكون بحاجة إلى «بند مياه» ينظم توزيع مياه المنطقة وفقاً للأوضاع المستخدمة ، ووفقاً للتسويات الجديدة التى ستنبع من الحقوق الراهنة ،من الإستخدامات الحالية كما هى قائمة فعلاً ويضيف اليشع كالى إنها « ستنبع أيضاً من حاجات جديدة» .

ويدلل على ذلك مشيراً إلى أن أعوام السبعينيات وأوسط الثمانينيات كانت أعواماً صعبة بصورة خاصة بالنسبة إلى قطاع المياه فى إسرائيل ، وذلك بسبب أعوام متعاقبة من الجفاف والإستغلال

الكامل تقريباً لإمكانيات تطوير مصادر المياه المحلية الإسرائيلية » .

وقد إتضح في هذه الأعوام بصورة لاتقبل الشك أن لاحل ممكناً لمشكلة المياه في إسرائيل وكذلك في الضفة الغربية وقطاع غزة إلا عن طريق مشروع إقليمي شامل وهذا مايؤكده خبير المياه الإسرائيلي نفسه « اليشع كالي » والذي يذكر أن ماتحقق خلال الأعوام العشرين الماضية في قطاع المياه في المنطقة يشير إلى الحاجة والإمكانات والفوائد المتوقعة للتعاون الإقليمي في قطاع المياه ، معتبراً أن جميع إمكانات التطوير المحلية قد إستنفذت بصورة تامة تقريباً خلال الأعوام العشرين الأخيرة . وبناء على ذلك يصل إلى نتيجة مؤداها أن « تقدم المنطقة وتطويرها ككل وتقدم وتطوير كل دولة منها على حده أمور غير ممكن تحقيقها إلا بالتعاون الإقليمي » (٢٤)

مشاريع إسرائيل في عهد السلام :

ويتحدث كالي عن مشاريع إسرائيل في عهد السلام فيربط بين السلام وبين نوعين من المشاريع:

مشاريع «حتمية» ومشاريع «ممكنة» على أن تكون مرتبطة بإتفاقات بين إسرائيل وكل جارة من جاراتها وسيكون بعضها مرتبطاً بأكثر من دولة .. وهي :

أ- إتفاقات مع مصر :

- تعاون ثنائي على إستخدام الموارد المصرية (من أرض ومياه) في الأراضي المصرية .
- نقل مياه النيل في إتجاه إسرائيل (وهذا ما رفضته مصر مراراً) .

ب - إتفاقات مع الأردن :

- تعاون عام على إدارة الأحواض المشتركة بين الدولتين ومن ضمنها ، بصور خاصة :
  . تخزين مياه اليرموك في طبريا .
  . مشروع بحرين مشترك (جر مياه من البحر الأحمر الى البحر الميت) .

جـ- إتفاقات مع لبنان :

- إستغلال كهرمائي لمياه الحاصباني .
- نقل مياه حوض الليطاني وإستغلالها كهرمائياً .

د- تزويد الضفة الغربية وقطاع غزة بالمياه من مصادر خارجية . (٢٥)

وإذا كانت إسرائيل تأمل أن تبدأ تعاوناً إقليمياً مع دول الجوار العربية في إطار مفاوضات السلام متعددة الأطراف أو على المستوى الثنائي بدءاً بالأردن مما يخدم تغلغل إسرائيل في الشرق الأوسط فإن إحتمالات تعثر مباحثات السلام الثنائية بين كل من سوريا ولبنان والأردن في جانب وإسرائيل في الجانب الآخر قد تقود إلى مواقف حادة في المرتفعات السورية وجنوب لبنان ، وفي أزمات المياه في حوض نهر الأردن ، وحوض نهر الليطاني» (٢٦) وهكذا يبدو أن كلا الأمرين «أحدهما» مر كما يقال.

١- مشاريع إسرائيل للحصول على المياه :

سعت إسرائيل لتنفيذ عدة مشاريع للحصول على أكبر قدر من المياه العربية ومن هذه المشاريع: (٢٧)

أ - مشروع هرتزل :

طرح عام ١٩٠٣ وسعى هرتزل إلى تحويل مياه النيل إلى صحراء سيناء والتى اختارها الصهانية فى البداية لتكون وطناً مقترحاً لهم ، ولكن هذا المشروع مُنى بالفشل وهو يعبر عن إرتباط السعى للحصول على المياه العربية بمشروع إنشاء دولة إسرائيل ذاتها .

ب - مشروع ديلى بوس :

إقترح فى بداية الثلاثينيات وكان يهدف إلى تحويل مياه نهر الليطانى إلى نهر الحاصبانى.

جـ - مشروع جونستون الأمريكى ١٩٥٣:

اقترحت واشنطن مشروع جونستون وكان يرمى إلى إقتسام مياه نهرى الأردن والليطانى مع روافدهما بين إسرائيل ولبنان وسوريا والأردن، ولكن الهدف الحقيقى للمشروع تبين فيما بعد وهو بناء قاعدة اقتصادية وزراعية لإسرائيل عن طريق صحراء النقب فى جنوب إسرائيل وتحويلها إلى منطقة حيوية قادرة على إستيعاب ٥ ملايين يهودى جديد، وقامت الولايات المتحدة بإرسال مبعوثها «اريك جونستون» عام ١٩٥٣ إلى المنطقة للبحث مع الدول المعنية فى الطرق التى يمكن أن يُنفذ المشروع .

وقدرت تكاليف المشروع الإجمالية بـ ١٣٠ مليون دولار ينفق منها ٣٠٪ على توليد الكهرباء وبناء خزان على بعد ١٣٠ كم من قرية «إبل السقى» اللبنانية ، يقوم بتوزيع أكثر من ١٢٠ مليون متر مكعب من المياه فى العام . وشق قناة تتفرع من الخزان إلى منطقة تقع غرب مستعمرة «تل حى» الصهيونية تنشأ عليها محطة لتوليد الطاقة ، ثم تجرى المياه إلى القناة الأساسية التى ستزود منطقة الجيل شمال إسرائيل بالمياه اللازمة ، وكان من المفروض أن تنفذ المشروع على خمس مراحل تستغرق الوحدة منها سنتين إلى ثلاث سنوات .

ولم تكن إسرائيل راضية تماماً عن المشروع رغم أهميته بالنسبة لها وذلك لأنه لم يذكر نهر الليطانى بصراحة و وقد فشل المشروع نهائياً لأن الدول العربية اكتشفت أهدافه الحقيقية لكونه لايخدم إلا إسرائيل .

وأخيراً أسدلت زيارة جونستون الرابعة إلى الشرق الأوسط (نهاية أغسطس حتى أواسط أكتوبر ١٩٥٥) الستار على مشروعه . ففى هذه المرحلة عكست مواقف الدول العربية تناقضات المصالح بين الدول العظمى . فقد عارضت سوريا ولبنان المشروع بصورة مطلقة . وفى الأردن عارض الشعب المشروع فى حين كانت الحكومة مؤيدة له أما مصر فقد أعربت عن تأييدها للمشروع(٢٨) .

وسقط مشروع جونستون مع إزدياد حدة المواجهات بين مصر وإسرائيل ووقوع العدوان الثلاثى فى

عام ١٩٥٦

كان مشروع جونستون قريباً من موقف إسرائيل ، بل كان فيه أيضاً اعتراف بأن إسرائيل تبدو أنها تنفذ الجزء المتعلق بها من الإتفاق . لكن نظراً لأن الأطراف المعنية لم توقعه . فإنه لم تكن له قط قيمة الوثيقة الملزمة .

ويعتبر إليشع كالى أن « المجال الوحيد الذى حقق الإتفاق فية جزءاً من المهمة المطلوبة منه كان تقسيم مياه اليرموك بين إسرائيل والأردن ، لايزال هذا الأمر قائماً اليوم بدقة (هناك مشكلة إقتسام مياه الصيف) وبصورة تذكر بنص الأتفاق وفى جميع الأحوال فإن إتفاق جونستون لايصلح إستخدامه اليوم إطاراً قانونياً لتقسيم مياه المنطقة»

ويرجع ذلك إلى ثلاثة أسباب حددها كالى وتتلخص فى :

١- وجوب إرساء جوهر الإتفاق على مايسميه القانون الدولى «الإستخدامات القائمة» .

٢- أن مشكلات توزيع مياه المنطقة اليوم مختلفة كثيراً عن المشكلات التى كانت موجودة فى الخمسينيات .

٣- أن إتفاق جونستون لايتلاءم مع الأسلوب المتطور الذى استغلت فيه المياه وستستغل فى منطقتنا » .

ويشكل إتفاق جونستون - من وجهة نظر الإسرائيليين أساساً لتوزيع مياه اليرموك وحوض نهر الأردن الذى رفضه العرب . . ووفقاً للإتفاق تتوزع مياه حوض الأردن (نحو ١٣٠٠ مليون متر مكعب تجرى إلى البحر الميت) على النحو التالى :

- ٤٠ ٪ لإسرائيل ، ويتضمن ذلك معظم مياه الأردن وجزءاً ضئيلاً من مياه اليرموك .
- ٤٥٪ للأردن كلها (أغلبية مياه اليرموك والروافد التى تصب فى الأردن جنوبى اليرموك) .
- ١٥٪ لسوريا ولبنان (جزء من مياه مصادر الأردن، وجزء من مياه اليرموك)

وحدد نصيب إسرائيل من مياه اليرموك بـ ٢٥ مليون متر مكعب سنوياً » [٢٩] .

مشروع بنجر :

كان المشروع الأمريكى للمهندس م .أ . بنجر(Banger) يقضى بتخزين مياه اليرموك على الحدود السورية - الأردنية . وتحويل المياه شرقاً عبر قناة بواسطة سد إضافى .

وفى البداية ، بدا أن المشروع سيدخل حيز التنفيذ سريعاً ، ففى مارس أذار ١٩٥٣ وقعت الأونروا (وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين) وحكومة الأردن اتفاقاً من اجل تنفيذ المشروع . وتتمة لذلك وقعت سوريا والأردن فى يونيو / حزيران من نفس العام اتفاقاً للتعاون بشأن مشرع بنجر . وقد احتجت إسرائيل لدى الولايات المتحدة على حرمانها من مياه اليرموك ، ولكن دون جدوى فى البداية . ومن ناحية أخرى أوقفت الأونروا تنفيذ المشروع فى أكتوبر/ تشرين الأول

١٩٥٣ ولم تجدد الإتفاق المعقود بينها ، وبين الأردن» [٣٠]

د – حجز مياه السيول فى إسرائيل :

حاولت إسرائيل ومنذ العقد الأول لتأسيسها إقامة العديد من السدود على الوديان فى محاولة لحفظ مياه الشتاء ومنع هدرها فى البحر .

تبين مع مرور الزمن أن هذه المشاريع ليست مضمونة النتائج دائماً وان تكاليفها باهظة وقد لاتبررها الفوائد المحدودة الناتجة من إنشائها حيث تتعرض المياه المخزنة للضياع بسبب نفاذ التربة وعدم ملاءمة مواقعها للتخزين ، وأدت كميات الطمى والرواسب التى تحملها السيول أحياناً إلى جعل مثل هذه السدود (الكبيرة والمتوسطة) غير مجدية ولا تتناسب مع ما علق عليها من أمال[٣١] .

يقول بروشانسكى فى كتابه عن «التنمية المائية فى إسرائيل» إنهم أثروا الإكتفاء بإنشاء سدود صغيرة تتسع خزاناتها لحجز فيضان واحد لكى تتسرب مياهه لتغذية الطبقة المائية الجوفية فيفرغ الخزان قبل وصول مياه الفيضان اللاحق بمعنى أن يتم تخزين مياه السيول فى جوف الأرض .

مشروع كوتون [٣٢]

تميز مشروع كوتون عن مشروع جونستون– من وجهة نظر إسرائيلية – بثلاثة نقاط مبدئية:

١- شمل كوتون نهر الليطانى فى مشروعه .

٢- حرص على إنشاء فاصل كبير بين إسرائيل والأردن وذلك من خلال تخزين مياه اليرموك فى الأردن وليس بحيرة طبريا .

٣- اعتقد كوتون فى إمكان قيام إرادة طيبة بين إسرائيل ولبنان ، وإستغلال الفارق فى الأرتفاع بين نهر الليطانى ونهر الأردن من إجل توليد الطاقة الكهربائية.

مشروع كوتون الإسرائيلى ١٩٥٤ :

قامت إسرائيل فى عام ١٩٥٤ بإقترح مشروع «كوتون» الذى تضمن الخطط التفصيلية لسرقة مياه الليطانى وقد إقتراح المشروع « سحب مياه الليطانى إلى إسرائيل » عبر قناة تمتد من شمال إسرائيل إلى جنوبها فى صحراء النقب ، وحددت إسرائيل حصتها من المياه بـ ١٢٩٠ مليون متر مكعب وتركت للبنان ٤٥٠ مليون متر مكعب فقط .

مشروع لاودر – ميلك :

وكان فى بداية الأربعينيات وهو يمثل محاولة بعض اليهود القيام بدراسات لإستثمار مياه نهر الأردن بشكل عملى .

ز- المشروع القومى الأول (١٩٥١ – ١٩٥٧) :

شرعت إسرائيل فى تنفيذ هذا المشروع واشتمل على المراحل التالية :

– تجفيف بحيرة الحولة وذلك فى الفترة من عام ١٩٥١ إلى ١٩٥٣

- إنشاء ثلاث قنوات تحويل للمياه من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٥

- تحويل مياه بحيرة الحولة إلى نهر الأردن من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٧ .

ح - المشروع القومي الثاني (١٩٥٩ - ١٩٦٩) :

- بدأت إسرائيل هذا المشروع فى عام ١٩٥٩ للأعوام العشرة التالية وكان يهدف إلى تحويل نهر الأردن خلال سبع سنوات إلى النقب الشمالى والنقب الجنوبى عبر قناة مفتوحة ومحطات ضخ وخزانات مياه مع إستخدام بحيرة طبرية كخزان طبيعى لنحو ٧٠٠ مليون متر مكعب من المياه ، وكان مضى إسرائيل فى تنفيذ هذا المشروع على حساب المصالح العربية من أسباب نشوب الحرب عام ١٩٦٧

ط - مشروع قناة البحرين :

- تعود فكرة هذه القناة إلى أوسط الخمسينيات ولكن التفكير الجدى فى تنفيذها تأخر إلى الثمانينيات نظراً لتكاليفها الباهظة نسبياً .

- يبلغ طول القناة ١٠٨ كم وتبدأ عند منطقة «القطيفة» التى تقع على شاطئ البحر المتوسط جنوبى «دير البلح» وشمال خان يونس فى قطاع غزة وتنتهى فى منطقة «مسادة» بالقرب من البحر الميت بعد مرورها بالنقيب الشمالى جنوبى «بئر سبع» .

ويؤدى مشروع قناة البحرين إلى اغتصاب إسرائيل لمزيد من الأراضى والمياه العربية وتعد الأراضى المحيطة بالمشروع من أخصب الأراضى الزراعية وستلجأ إسرائيل الى نزع ملكيتها بحجة ضرورات تنفيذ المشروع . وسوف يتبع ذلك إعادة توزيع السكان وهجرة عدد كبير من سكان غزة وسيؤدى تنفيذ المشروع إلى زيادة نسبة الملوحة فى أبار غزة الجوفية بتأثير مياه البحر المتوسط المالحة وزيادة منسوب البحر الميت وإلحاق أضرار بالغة بالمشاريع الزراعية والإقتصادية والمعالم الأثرية والسياحية الأردنية والفلسطينية . كذلك يعد بعد مشروع البوتاس العربى الذى يقوم الأردن بتنفيذه بمساعدة بعض الدول العربية أحد أهم المشاريع المعرضة للهلاك بسبب قناة البحرين الإسرائيلية .

وكانت صحيفة الشرق الأوسط السعودية قد ذكرت فى ١٩٩١/٥/٢ أن الوكالة اليابانية للتعاون العالمى سوف تقوم بإعلان خطة عمل لتمويل مشاريع أبحاث لدراسة مدى قابلية تطبيق مشروع لربط البحر المتوسط بالبحر الميت بقناة .

ومن المفترض لمشروع قناة البحرين أن ينقل المياه الى البحر الميت من أجل توليد الكهرباء. وإذا ما قامت إحد الدولتين المالكتين للبحر الميت - الأردن وإسرائيل - بالتخطيط لهذا المشروع بصورة منفصلة مع تجاهل حقوق الدولة الأخرى فى نصيبها من البحر ، فإن من شأن ذلك أن يعكس حالة الحرب بين الدولتين وهو أمر مناف للمنطق ، سواء من الناحية الهندسية - المادية - (لايجوز بناء مشروعين وإستغلال الطاقة الطبيعية نفسها مرتين) أو من الناحية السياسية (نظراً لكون النزاع فى هذا الشأن ليس هدفاً لأية دولة من الدولتين) .

وحتى محاولة إنشاء مشروع واحد لدولة واحدة يثير الكثير من المشكلات فإسرائيل لن تسمح للأردن بمثل هذا العمل -على حد قول اليشع كالي- كما أن أى من الدولتين لن تستطيع بناء مشروع خاص بها دون مساعدة تمويل دولى رخيص .. ولن تقدم مثل هذه المساعدة إلى مشروع ترفضه إحدى الدولتين .

وهكذا فإن المشروع لا يتحقق فى وضع سلام فحسب بل أنه «يعزز السلام بين الدولتين» لأنه فيه مصلحة مشتركة وتفاهماً ونشاطاً مشتركين كما يقول اليشع كالى - كما أن تجميد كل من الدولتين لمشروعها الخاص فى هذا الشأن يؤكد أن المشروع المشترك وحده يشكل الإمكان الواقعى لإقامة مشروع مفيد لإستغلال طاقة البحر الميت الكهرمائية .

ى - مشروع تحويل نهر الأردن (الناقل القطرى) :

تمكنت إسرائيل فى عام ١٩٦٤ من « إنجاز مشروعها الخطير لتحويل نهر الأردن الذى أطلقت عليه أنناك مشروع أنبوب المياه القطرى . . وحاول العرب تدارك الموقف فى أول قمة عربية عقدت فى القاهرة لهذا الغرض .حيث قرر الزعماء العرب «إقامة مشروع عربى مضاد» هو [سد خالد ابن الوليد على نهر اليرموك] . . من أجل حجز روافد نهر الأردن العذبة عن التدفق إلى بحيرة طبرية وبالتالى يصبح المشروع الإسرئيلى فى تحويل مياه نهر الأردن إلى النقب بدون جدى.

وأعلنت إسرائيل أنها لن تقف مكتوفة الأيدى حيث بادرت إلى توجيه عدد من الضربات الجوية استهدفت مناطق العمل فى المشروع العربى . . ووصلت موجات الهجوم أقصى تصاعدها فى أبريل ١٩٦٧ بتوجة ضربة جوية فى أعماق سوريا .

وقد أعلن المراقبون حينذاك أن هذا الأسلوب من جانب إسرائيل يعد تمهيداً يتناسب مع خطورة موضوع المياه فى التفكير الإسرائيلى (٣٣)

ك - مشروع سحب ما يتبقى من نهرى الأردن والليطانى :

تقدمت إسرائيل بمخطط صهيونى جديد لسرقة المياه العربية للمجموعة الأوروبية فى محاولة لكسب تأييدها والتأثير على الدول العربية لتنفيذه . وكشف تقرير، إستراتيجى - بريطانى فرنسى مشترك عن أبعاد هذا المخطط والذى يتضمن سرقة مياه نهر النيل وسحب ماتبقى من نهرى الأردن والليطانى الى جانب حرمان الشعوب الواقعة على ضفتى نهرى دجلة والفرات من شريان الحياة»

وحذر التقرير الدولى من وقوع حرب مصيرية بمنطقة الشرق الأوسط بسبب المياه .

ل - جر المياه الجوفية للدول العربية :

- لم تقتصر إسرائيل على سرقة المياه العربية بل إمتدت لتسرق المياه الجوفية عن طريق ضخ مواسير ضخمة لسحب المياه الجوفية من داخل سيناء والأردن ولبنان.

م – سرقة السُّحبُ

وصل الأمر بإسرائيل إلى أن داعبها الخيال لأن تسرق السحب أيضاً . . وساعدتها التكنولوجيا الأمريكية فى تحقيق هذا الخيال وجذبت طبقات السحب المحملة بالأمطار الى مناطق داخل إسرائيل وعالجتها كميائياً فأمطرت فى الصحراء» (٣٤)

ن – محاولة وقف التبخر من بحيرة طبريا :

تبلغ كمية المياه الضائعة بالتبخر من بحيرة طبريا حوالى ٣٠٠ مليون متر مكعب سنوياً وهى تمثل كمية كبيرة وهامة بالنسبة لحاجة إسرائيل للمياه .

وتحاول إسرائيل الحفاظ على هذه الكمية من الهدر والضياع لتوفير مصدر هام للمياه وقد أجرى الخبراء الإسرائيليون العديد من التجارب للحد من تبخر المياه عن طريق تغطية سطح البحيرة بأنواع من الزيوت لتشكيل غطاء بلاستيكياً رقيقاً يمنع تبخر المياه عند تعرض السطح للحرارة .

لم تصل هذه التجارب التى أجرى مثلها فى إستراليا وغيرها إلى نتيجة إيجابية لأن أمواج البحيرة عند هبوب الرياح تمزق غشاء الزيت الرقيق وتبدده مما يحول دون أداء مهمتة. (٣٥)

س – محاولة إستيراد المياه من بلغاريا ويوغسلافيا :

قامت إسرائيل بالتفاوض مع كل من بلغاريا ويوغسلافيا لإستيراد المياه منهما بالسعر المناسب ومع أن الدولتين وافقتا من حيث المبدأ على بيع المياه إلى إسرائيل إلاأن بعض العقبات وقفت فى وجه التنفيذ وتتمثل فى أن «مصادر المياه فى دول البلقان تقع فى مناطق جبلية بعيداً عن الموانى البحرية وبالتالى فلابد من إنشاء قنوات . وإقامة خزانات تسمح بنقل المياه إلى الموانى .

ع – محاولة إسرائيل إستيراد المياه من إيطاليا ورومانيا :

تفاوضت إسرائيل مع كل من إيطاليا ورومانيا بهدف شراء المياه منهما . . وفقاً لما أوردته صحيفة الحياة فى ١٩٩١/٦/٢٩ تحت عنوان «ملابسات الميلاد الثانى لإسرائيل» (٣٦) .

ف – محطات تحلية مياه البحر :

يعتقد وزير الزراعة الإسرائيلى السابق رافائيل إيتان أنه فى المدى الطويل «يتعين على إسرائيل القيام بإنشاء محطات ضخمة لتحلية المياه بقصد استغلال مياه البحر التى لاتنضب.

وقال :« إذا كان العالم الحر يريد أن يسود السلام فى هذه المنطقة فإنه يجب أن يتوجه بإستثماراته لإقامة محطات لتحلية المياه حيث أن هذه المحطات يمكنها أن تغذى الأردن وإسرائيل والصحارى ، بيد أنه يحتمل مرور سنوات كثيرة قبل إمكانية تحقيق هذا الهدف» .

ومن الواضح أن إسرائيل ترمى من وراء ذلك إلى النفاذ إلى قلب النظام الإقليمى العربى الذى يرفض زراعتها داخلة ، إضافة الى كونها تواجه «كارثة مائية» رغم عمليات «النهب المنظم للمياه العربية» (٣٧) .

ص - تنقية مياه المجارى فى إسرائيل :

وضعت إسرائيل موازنة طارئة بمبلغ ١٢٠ مليون دولار لإقامة شبكة مشاريع لتنقية مياه المجارى وهذا كفل لها الحصول على ١٠٠ مليون متر مكعب إضافية من المياه التى يمكن إستخدامها فى الزراعة ويعتبر هذا الفعل نوع من «العلاج السريع» بجانب القيام بوضع قيود صارمة على إستخدام المياه فى غسيل السيارات ورى الحدائق ، وتخفيض كميات المياه النقية للمزراعين بنسبة ٣٧٪ وهذا يوفر لإسرائيل ٣٠٠ مليون متر مكعب أخرى من المياه[٣٨] .

ولجأت إسرائيل أيضاً إلى مضاعفة أسعار المياه ، واستيراد المياه.

ق - شراء إسرائيل للمياه من تركيا :

قامت إسرائيل فى عام ١٩٨٩ بعقد صفقة لشراء المياه من تركيا «يبلغ مقدارها ٢٥٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً وتكلفتها ٠٠ مليون دولار » وتجزم كوليت سورايا بأن «هذا الإتفاق عجيب لأن فيه خطراً من الناحية السياسية ، باهظ التكاليف مالياً ، مشكوك فى سلامته فنياً»[٣٩]

ر - ناقلات المياه ، ومشروع بالونات قناديل البحر :

أشارت بعض الأنباء فى مايو ١٩٩١ إلى أن « اليابان ستساهم فى صندوق للإستثمارات بالتعاون مع بريطانيا وتركيا لتمويل مشروع لنقل المياه من تركيا إلى إسرائيل لحل مشكلة المياه فيها.

ينفذ المشروع على مرحلتين تشمل الأولى نقل المياه من تركيا فى ناقلات ضخمة رغم إرتفاع تكلفة هذه الوسيلة أما المرحلة الثانية فسيتم خلالها نقل المياه بواسطة بالونات ضخمة ومصنوعة من مواد بلاستيكية خاصة ستكون على شكل قناديل البحر ٠٠ ويتسع كل منها لنحو مليون متر مكعب من المياه العذبة ،على أن تسحبها قاطرات بحرية من الشواطئ التركية إلى إسرائيل بشكل منتظم .

ويبلغ حجم الإستثمارات فى مشروع «بالونات قناديل البحر» حوالى مليار دولار ٠٠ وقد تحمس له اليابانيون لاعتقادهم بأن الماء سيصبح سلعة نادرة فى عام ٢٠٠٠ . كما تحمست تركيا بإعتبار أن مشروع تصدير المياه سيدر عليها أرباحاً طائلة »[٤٠]

ولكن هيلال شوفال (الأستاذ بالجامعة العبرية بالقدس) دعا إلى بديل «لخط أنابيب السلام» التركى وهو عبارة عن شبكة أقل طموحاً وأقل تكلفة من ذلك الخط تروى دمشق وعمان و الأراضى المحتلة ... وتبلغ تكلفتها مابين ٣ الى ٥ مليارات من الدولارات أى ما يوازى خمسة أيام من نفقات حرب الخليج »[٤١]

ويقترح (البروفيسور شوفال) أيضاً بتنفيذ مشروع إقليمى واسع لبناء «قنوات للسلام» سيلجأون خلاله إلى موارد مياه النيل القادمة من مصر ، وإلى موارد المياه التركية ٠٠

ومن المحتمل أن المفاوضات بهذا الخصوص لن تنجح - كما تقول صحيفة لوفيجارو الفرنسية

(٩٢/٦/٣) - إلا فى حالة العثور على مصادر إضافية للمياه مزودة بضمانات متبادلة بين المنتفعين بها » .

التلازم بين الخريطة الأمنية لإسرائيل والخريطة المائية :

- تعتبر إسرائيل نموذجاً واضحاً لدولة تقيم دائماً توازناً وتلازماً بين خريطتها الأمنية وخريطتها المائية ويمكن ملاحظة ذلك فيما يلى :

أ - إن الحدود التى تفضل إسرائيل أن تحيط نفسها بها على الدوام حدود مائية سواء أكانت هى حدود «إسرائيل الصغرى» وهى الليطانى والحصبانى وطبرية والبحر الميت ،أم حدود إسرائيل المتوسطة وهى حدود نهر الأردن والبحر الأحمر وقناة السويس أم هى حدود إسرائيل الكبرى وهى «حدودك يا إسرائيل من النيل إلى الفرات» كما هو مكتوب كشعار مرفوع فوق الكنيست .

ب - إن الحروب التى شنتها إسرائيل على العرب منذ قيامها كان عامل المياه محورها الرئيسى فقد إستهدفت العمليات العسكرية التى قامت بها على الجبهة السورية - فى السنوات التالية - لعام ١٩٤٨ ، الإستيلاء على كامل ضفاف بحيرة طبرية والحولة ، كما كان الوصول إلى قناة السويس هدفاً محدداً فى حرب ١٩٥٦ وفى حرب ١٩٦٧ وكان تحويل مجرى نهر الأردن العامل غير المباشر فى شن تلك الحرب إلى جانب الوصول إلى نهر الأردن نفسه وإلى قناة السويس مرة أخرى لإتخاذهما حدين طبيعيين لإسرائيل المتوسطة . كما كان الإستيلاء على أراضى جنوب لبنان ومنابع المياه فيها أحد العوامل المحددة لغزو إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ .

ويرى العديد من الخبراء أن إستراتيجية إسرائيل فى المرحلة القادمة تقوم على ضرورة تحقيق الأمن المائى وليس الأمن الحدودى ، كما ستسعى إلى الإكتفاء الذاتى للمحاصيل المهمة ذات الصفة الإستراتيجية مثل القمح ثم الإستعداد فى مرحلة أخرى إلى تسويق القمح لتلبية طلبات بعض دول الشرق الأوسط .كما يتوقع البعض أن تعوض إسرائيل عجزها المائى من خلال «شن حروب مائية جديدة ضد العرب تتضمن إستمرار العملية الإستيطانية المعتمدة على الزراعة» .

ويلخص مائير بين مائير مدير إدارة وزارة الزراعة الإسرائيلى السابق المشكلة بقولة « إن إزمة المياه داخل إسرائيل تشكل قنبلة موقوته لايعرف أحد متى تنفجر » وذلك بسبب الخلل القائم بين ماتنتجه اسرائيل وماتستهلكه من المياه ويضيف «إذا لم يكن الطرفان العربى والإسرائيلى أذكياء بما يكفى لبحث حل ثنائى لمشكلة ندرة المياه فإن الحرب لا يمكن تجنبها » .

وذكرت الباحثة الأمريكية ليزلى شميدا فى بحثها أمام ندوة أقامتها جامعة اليرموك عام١٩٨٤ إن إسرائيل «تحتفظ بالتفوق العسكرى على الدول العربية المجاورة وستلجأ إلى تدمير أيه محاولة عربية لتنمية مواردها المائية وإذا فشلت الدول العربية فى اعتماد إستراتيجية متكاملة منسقة ولم تتعاون فيما بينها بشكل فعال لحماية مواردها المائية، ستبقى سياسة إسرائيل المائية هى العامل الأساسى الذى سيديم الصراع العربى - الإسرائيلى»[٤٢] خاصة وأن الإستراتيجية الإسرائيلية «تعتمد

على التوسع لتأمين الموارد المائية لتنفيذ مخططاتها الإستيطانية » (٤٣)

ويأخذ التخطيط للمياه فى إسرائيل « طابع التخطيط الحربى من حيث الإعتماد على السرية والتمويه » وهكذا يمكن القول أن « معركة المياه ليست معركة ثانوية أو هامشية وإنما هى أساس المعركة التى تخوضها الدول اليهودية ضد العرب وعلى نتيجتها تتوقف نتائج المعارك الأخرى بل ويتوقف مصير إسرائيل بأكملها »(٤٤) .

وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن التدابير الإسرائيلية المتخذة داخلياً لحل أزمة المياه لم تعد كافية لمجابهة الحاجة المتزايدة للمياه فى إسرائيل . وبالتالى فإن « التدابير الخارجية التى تعمل إسرائيل جاهدة وبخطوات ثابتة وبتخطيط دقيق لإتخاذها فى سبيل بلوغ غايتها لزيادة إمكاناتها المائية عادت لتصبح مرة أخرى ذات مساس مباشر بالمياه العربية والحقوق العربية(٤٥)

وهكذا تعد إسرائيل أهم مصدر للتوترات المائية فى المنطقة وقد ذكرت تقرير للمركز القومى لدراسات الشرق الأوسط فى القاهرة - فى صيف ١٩٩٠ - أن الإعتداءات الإسرائيلية على المياه العربية بلغت ١٢٠٠ مليون متراً مكعباً إذ إستغلت ٢٣٠ مليون متراً مكعباً من الأبار الجوفية من مياه نهر «العوجا» واستخرجت حوالى ٢٠٠ مليون متراً مكعباً من الأبار الجوفيه من قطاع غزة وتغتصب ما مجموعه ٦٦٠ مليون متراً مكعباً سنوياً من أعالى نهر الأردن تقوم بتخزينها فى بحيرة طبريا » (٤٦).

ووفقاً لوجهة نظر إسرائيلية فإن « لسكان الضفة الغربية وغزة ، ولدولة إسرائيل أيضاً مصلحة فى التزود بمياه من مصادر أجنبية [النيل ، اليرموك ، الليطانى] نظراً إلى كونه يزيل الإحتكاكات المتوقعة بشأن الحقوق فى مياه المصادر المشتركة» .

ومادام هذا التزود بالمياه « حيوى بالنسبة إلى المناطق المحتلة ومطلوب بالنسبة لإسرائيل وأساسى لضمان السلام الإقليمى فإن له حظ نيل التأييد الدولى والتنفيذ» .. ومن المعقول أن يكون شرط الموافقة الدولية المطلوبة لتنفيذ المشروع الجارى البحث فيه هو إطار تسوية سياسة لمشكلات المناطق المحتلة (٤٧) .

فهذا المشروع مشروط بتسوية سياسية إقليمية سيكون هو فيها أيضاً عنصراً يعزز هذه التسوية ويجعلها مستقرة » باعتبار أن السلام الإقليمى - الذى يقترب وفقاً لليشع كالى - يفرض إعادة تقويم مصادر المياه الإقليمية ، والتخطيط لإستغلالها وذلك كجزء من إعادة التقويم التى يفرضها السلام بالنسبة إلى جميع أوجه الحياة فى المنطقة وفى مقدمتها المياه .

الوضع المائى الحالى فى إسرائيل :

تعانى إسرائيل من مشكلة مياه دائمة منذ قيامها عام ١٩٤٨ وحتى الأن لعدم كفاية الموارد المائية الذاتية المتاحة داخل الأراضى المحتلة لتلبية متطلبات التنمية وتحقيق أهدافها الإستراتيجية التوسعية التى تصر على جلب المزيد من ملايين المهاجرين اليهود إلى أرض فلسطين ، وقد تمكنت إسرائيل من

تحسين أنظمة الرى الزراعية بها لدرجة تمكنها من إستغلال كل قطرة مياه أفضل إستغلال.

ويتمثل الموقف الحالى للمياه فى إسرائيل فيما يلى :

* أهم مصادر المياه فى إسرائيل هى العيون ومياه الأمطار ومياه الثلوج الذاتية المنحدرة من جبال ومرتفعات الجولان السورية ويتم تخزين المياه فى بحيرة طبرية .

لاتمتلك إسرائيل من مصادر المياه سوى بحيرة طبرية التى تستمد مياهها من نهر الأردن ، وهناك منابع طبيعية للمياه يمكن إستغلالها ولكنها كلها موجودة فى الضفة الغربية .

تستخدم إسرائيل كل مياه الشرب المتاحة لديها وقدرها ١.٥ مليار متر مكعب .

استنفاذ كافة الموارد المائية المتاحة والتى كانت تقدر بـ ١٦٥٠ إلى ١٧٠٠ مليون متراً مكعباً سنوياً وليس سراً بل أنه موضوع مطروح منذ سنوات أن إسرائيل استنفذت كل قطرة من المياه ولايوجد فى الأراضى التى احتلتها بعد ١٩٦٧ ما يسد هذا النقص .

تشير بعض التقديرات إلى أن احتياجات إسرائيل من المياه فى السنوات الـ ١٦ المقبلة تبلغ حوالى ٨٠٠ مليون متراً مكعباً والمتوفر حالياً ٣٠٠ مليون متراً مكعباً (وتأتى هذه الكمية من تكرير مياه المجارى) وحوالى ١٥٠ مليون متراً مكعباً إضافية من مياه الفيضانات وهذا يعنى توقع عجز يتروح مابين ٣٠٠ إلى ٣٥٠ مليون متراً مكعباً فى العام.

* تعتبر الفرصة الوحيدة المتاحة أمام إسرائيل هى تحقيق إستهلاك القطاع الزراعى من المياه (حوالى ٧٥ - ٨٠٪ من إجمالى الإستهلاك المدنى) وذلك بأحد طريقين هما إما تخفيض الإستهلاك المباشر بتخفيض الإنتاج الزراعى نفسه ، وهذا أمر مستبعد ، وإما تحويل نظام الرى بالرش (٨٧٪ من الزراعة إلى نظام الرى بالتنقيط (١٠٪) حيث تصل نسبة الفاقد فى النظام الأول إلى ٤٠٪ أو ٥٠٪ وهذا يتطلب توظيفات رأسمالية غير متاحة الأن.

* وبدا أن مستوى بحيرة طبرية مهدد بأن يصل وللمرة الأولى تحت خط الخطر ، وحذر حارس الأماكن المقدسة «زيفى أو رتيبزج» قائلاً **«إذا إنخفض المنسوب إلى أقل من ذلك فيمكن توقع حدوث أى شىء فلو نضب الكينيزيت(بحيرة طبرية ، مثلما نضب بحر أرال فلن يكتب البقاء بعد ذلك لإسرائيل»** وقد أشار تقرير قدمته مريام بن بورث مراقبة عام الحكومة الإسرائيلية إلى الكنسيت فى ٩ يناير ١٩٩١ إلى « تدنى مستوى بحيرة طبرية إلى أدنى مستوى لها منذ ٢٥ عاماً حيث وصل إلى ٢١٣ متراً . (٤٨)

* تصل معدلات الإستهلاك الشخصى للمياه فى إسرائيل إلى ٥١٧ متراً مكعباً سنوياً وهو مايزيد على خمسة أضعاف متوسط الإستهلاك الشخصى فى الدول العربية المجاورة لإسرائيل .

* وصلت إسرائيل الى مرحلة الإستخدام الكامل لمواردها المائية المتاحة والمتجددة لها سنوياً والتى تقدر مابين ٩٥ - ٩٨٪ وهى أعلى نسبة فى العالم مما أحدث اختلالاً فى توازن العرض والطلب

للمصادر المائية فى إسرائيل .

* تسبب نقص المياه بإسرائيل مؤخراً فى أن تقرر الحكومة الإسرائيلية تخفيض المساحات المزروعة بنسبة ٤٠٪ مما أدى إلى قيام مظاهرات يومية فى بعض الأحيان نظمها المزارعون بسبب تقليص حصص المياه اللازمة للزراعة .

* أصدرت الحكومة أيضاً قراراً برفع أسعار المياه فى وقت تتردد فيه أقوال قوية عن تلوث مياه الشرب فى إسرائيل .

ويذكر اليشع كالى أن « دول المنطقة : إسرائيل ولبنان ، وسوريا ، والأردن ، ومصر ، جافة فى أجزاء منها (بإستثناء لبنان) ، أو أن فيها مناطق جافة » غير أن هذه الدول فى تصرفها كوحدات قومية ، مصادر للمياه تسمح لها بتلبية الطلب غير الزراعى للمياه فى المدى المنظور، وتسمح إلى حد بعيد .. بتلبية الطلبات الزراعية » وبالطبع فهو يريد إدخال اسرائيل فى هذه الوحدات القومية !!

قطاع غزة مهدد بفقدان المياه الصالحة للشرب :

ذكر عصام الشوا رئيس المؤسسة الأمريكية لمساعدة اللاجئين فى الشرق الأدنى (أنيرا) المتخصصة فى شئون الزراعة والتنمية والمياه أن « الأعوام المقبلة تهدد بأزمة فقدان المياه الصالحة للشرب فى قطاع غزة لأن نسبة ملوحة المياه أعلى من النسبة الطبيعية المسموح بها والتى تبلغ مابين ٢٠٠ مليجرام و ٢٥٠ مليجرام من الكلور فى اللتر الواحد . وقد تجاوزت هذه النسبة الآن ما معدله ٦٠٠ ملليجرام فى اللتر الواحد [٤٩]

وذكر الشوا أن « كمية المياه العذبة تكاد تنفذ لأن ما يقارب من ٩٠٪ منها تم استهلاكه سواء من قبل السكان المحليين أو السلطات الصهيونية وقد حفر الإسرائيليون ٦ آبار على الحدود الإسرائيلية مع قطاع غزة فى صحراء النقب - وتضخ هذه الآبار المياه على مدار ٢٤ ساعة إلى داخل إسرائيل إضافة إلى ٣٠ بئراً داخل المستوطنات فى قطاع غزة .... ومنذ عام ١٩٦٧ منعت السلطات الإسرائيلية السكان العرب من حفر آبار جديدة » .

وكانت نتائج حرب ١٩٦٧ .. على جبهة المياه شديدة الوضوح وتبين ذلك فيما يلى :

أ - توقف المشروع العربى المتمثل فى سد خالد بن الوليد على نهر اليرموك [٥٠]

ب- أصبحت إحتياجات إسرائيل المائية تغطى من المياه العربية بنسبة ٤٦٪ من نهر الأردن ، ٣٥٪ من آبار الضفة الغربية وحوالى١٥٪ من داخل حدودها ماقبل ١٩٦٧ والباقى من مصادر المياه الجوفية .

ويزعم اليشع كالى « أن الأراضى التى أضيفت نتيجة حرب الأيام الستة لم تسعف قطاع المياه الإسرائيلى ، فنهر بانياس الذى ينبع من هضبة الجولان كان يتدفق قبل ذلك إلى أرض إسرائيل . وثمة ينابيع أخرى فى الهضبة لم يكن أحد يعلم بها بما فى ذلك السوريون الذين كانوا يسيطرون على

هذه المنطقة من قبل - على حد قوله - وهناك ميزة معينة فى واقع أن الجزء السفلى من نهر الحصبانى ، وكذلك نهر الدان الذى تضخ إسرائيل منه ٢٤٠ مليون متر مكعب فى السنة ، أصبحا الآن داخل إسرائيل .

وقد تضاعف الجزء الذى كان لدى إسرائيل من نهر اليرموك من ١٠ كيلو مترات إلى نحو نصف طول النهر ، لكن إستغلاله كان قائماً منذ أعوام عديدة ، ففيما مضى استخدم من مياهه للإستهلاك فى إسرائيل ٣٠ مليون متر مكعب »[٥١]

واعتبر اليشع كالى أن محاذير بقاء وضع المياه فى «المناطق» قائماً دون تغيير هى محاذير كبيرة إلى حد يبرر بذل جهود وإستثمارات للخلاص منه أيا تكن هذه الجهود والإستثمارات ويذكر أن لاحل لمشكلة المياه فى الضفة الغربية وقطاع غزة إلا «بإستيراد المياه من مصادر خارجية» ويشير إلى« اليرموك والنيل والليطانى، ويقول أن استيراد المياه من هذه المصادر ممكن من الزاوية التقنية، وممكن أيضاً - إلى حد بعيد - من الزاوية الإقتصادية» وإن كان غير ممكن اليوم من الزاوية السياسية.

حكومة شامير والأزمة المائية:

أدركت حكومة شامير مدى خطورة «سلاح المياه وكانت « حريصة جداً وتتعامل بذكاء مع المياه العربية ، وليس أدل على ذلك مما يلى :

(١) اختيار الجنرال شارون وزيراً للإسكان وهو القائد الذى قام بغزو لبنان للسيطرة على مياه نهر الليطانى .

(٢) تعيين الجنرال إيتان وزيراً للرى والمياه . . وهو قائد الحملة التى قامت بعملية ضرب المفاعل النووى العراقى عام ١٩٨١ ومعروف عن إيتان وشارون تشددهما .

(٣) سعى حكومة إسرائيل إلى إبعاد الفلسطينيين إلى شرق نهر الأردن حتى يكون لها حق المشاركة فى مياه النهر .

ورغم كل الجهود التى تبذلها الحكومة الإسرائيلية الإ أن تقارير الخبراء أو المهتمين بشئون المياه تؤكد أن إسرائيل ستواجه « أزمة مائية عام ٢٠٠٠ تقدر بنحو ٨٠٠ مليون متراً مكعباً سنوياً [٥٢]

وقد طلبت إسرائيل من جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى خلال جولاته المكوكية فى المنطقة (ابريل - مايو ١٩٩١) ضرورة « طرح موضوع المياه على الجانب العربى بجدية » وهكذا « دخلت المياه حلبة الصراع السياسى » فى المنطقة على حد تعبير صحيفة «الشرق الأوسط» فى ١٩٩١/٦/٤.

كما عرض الجانب الإسرائيلى على وزير الخارجية الأمريكى بيكرضرورة « إقناع الدول العربية بعقد إجتماع بين وزراء الزراعة والرى مع وزير الزراعة الإسرائيلى فى المرحلة الأولى لمؤتمر السلام الإقليمى المقترح فى ذلك الحين.

واشترطت إسرائيل موافقة بعض الدول العربية على تزويدها بمياه الأنهار وخاصة نهر النيل والأنهار اللبنانية مقابل الموافقة على إجراءات السلام .

كما أشار مصدر دبلوماسي مصرى لصحيفة الشرق الأوسط (١٩٩١/٦/٤) إلى أن إسرائيل شطبت الأرض مقابل السلام لتصبح - العبارة «الماء مقابل السلام» لأنها تدرك أن المياه هى مصدر الحياة

إسرائيل وشعار « المياه مقابل السلام » :

- أصدر المعهد الأمريكى للموارد المائية - فور عودة بيكر لبلاده فى صيف ١٩٩١ - تحذيراً من تجاهل الصراع على المياه فى الشرق الأوسط . وأشار تقرير المعهد بشكل خفى إلى مصاعب تحقيق شعار المياه مقابل السلام أكثر من تطبيق صيغة «الأرض مقابل السلام» (٥٣) ويرجع ذلك بشكل أساسى الى حاجة مصر والدول العربية الملحة للمياه أكثر من أى شئ أخر.

وتعتبر اسرائيل أن مشاكل المياه من النقاط الأساسية التى يجب أن تسوى من أجل حل الصراع وتحقيق السلام فى المنطقة حتى أن مسألة المياه أدرجت ضمن النقاط الخمس التى شملتها خطة بيكر التى تناولتها مباحثات وزير الخارجية الأمريكى والمسؤلين الإسرائليين (٥٤)

كما تتركز سياسات إسرائيل لتوطين المهاجرين بدرجة كبيرة على تأمين كمية كافية من المياه لهم ، وهذا ما تسعى إليه إسرائيل بشتى الطرق من كافة جيرانها ، وتحاول مصر من جانبها أن تحاصر هذا الإتجاه (٥٥)

وقد سعى الطرح الإسرائيلى للسلام فى الشرق الأوسط فى بنده الخامس إلى «الدعوة إلى إستثمار مشترك للموارد المائية فى المنطقة ضمن مشروعات التسوية القادمة .

وتهدف إسرائيل من ذلك :

إحياء المشروعات التى قدمت فى الخمسينيات خاصة مشروع جونستون للتعاون والإستثمار المشترك للموارد المائية .

وتعمل تلك المشروعات على إشراك إسرائيل وزيادة حصتها من مياه أنهار الأردن واليرموك ، والليطانى والحصبانى » (٥٦)

أشارت « بعض الأنباء فى ١٩٩١/٨/٢٠ إلى أن وزير العلوم الإسرائيلى يوفال نئمان قال أنه سيطلب من الحكومة الإسرائيلية - العودة عن موافقتها على المشاركة فى مؤتمر السلام حول الشرق الأوسط (قبيل عقد مؤتمر مدريد) بعد ما إستبعدت إسرائيل من المؤتمر الإقليمى حول المياه الذى كان قد تقرر عقده فى إسطنبول بتركيا فى نوفمبر ١٩٩١ » (٥٧) والذى أعلنت تركيا تأجيله بعد ذلك إنتظاراً لعقد مؤتمر السلام وتم عقده بعد ذلك .

هوامش الفصل الثالث

(١) جمال أبو المجد ، الأساس الإقتصادى لمشكلة المياه فى الشرق الأوسط مجلة (صامد) العدد ٨٩ ، سبتمبر ١٩٩٢ ص ٥٠

(٢) وهيب حسين ، الإعتداءات الإسرائيلية على المياه الأردنية ، نفس المصدر ص ١٠٤

(٣) انظر اليشع كالى ،. المياه والسلام وجهة نظر إسرائيلية ، مصدر سابق .

(٤) مجلة (الوحدة) المغربية ، العدد ٧٦ - الرباط ، يناير ١٩٩١ .

(٥) ليفى أشكول ، « أرض ، مياه ، تنمية » فى «أعلى الطريق» بالعبرية ، تل أبيب ١٩٦٠ نقلاً عن إليشع كالى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، مصدر سابق ، ص ١٤ .

(٦) د. عمران أبو صبيح ، المياه والصراع فى الشرق الأوسط ، مصدر سابق ، ص ٢٢

(٧) أنظر اليشع كالى ، المياه والسلام ، ص ٤٤

* اليشع كالى : خريج معهد التخنيون ومعاهد عالمية لتعليم هندسة المياه ، مدير التخطيط لإقتصاد المياه فى المدى الطويل فى شركة المياه القطرية الإسرائيلية (تاهل) سابقاً وهو حالياً مستشار فى موضوع التطوير والمياه فى بعض الدول النامية .

(٨) حمد سعيد الموعد ، حرب المياه فى الشرق الأوسط ، مصدر سابق ، ص ١٥ ، ١٦ .

(٩) حمد سعيد الموعد ، حرب المياه ... ص ٩٦ - ٩٧

(١٠) حمد سعيد الموعد ، نفس المصدر ... ص ١٠٣ ، ص ١٤١ .

(١١) صلاح الدين سليم (لواء) ، العرب قادمون ، الحلقة (١١) إسرائيل وأزمات المياه ، صحيفة (عكاظ) ١٩٩٢/٦/٢٨

(١٢) اليشع كالى ، المياه والسلام . وجهة نظر إسرائيلية ، ص ٦٧

(١٣) حمد سعيد ، الموعد ، حرب المياه .. ص ٨٥ و٨٦

(١٤) د. عمران صبيح مجلة صامد العدد ٨٩ ص ٢٠

(١٥) انظر : د. عمران أبو صبيح ، المياه والصراع فى الشرق الأوسط ، مجلة صامد العدد ٨٩ ، سبتمبر ١٩٩٢ ص ٢٤ الصادرة عن دار الكرمل ، عمان ، الأردن ،

(١٦) د. حسن بكر ، البعد الفلسطينى فى حروب المياه العربية الإسرائيلية ، مجلة صامد الإقتصادى ، العدد ٨٨ يونيو١٩٩٢ ص ٢٦

(١٧) د. حمدى الطاهرى ، مستقبل المياه فى العالم العربى ، مصدر سابق ، ص ٣٤٤، ٣٤٥ .

(١٨) اليشع كالى ، المياه والسلام ، مصدر سابق ، ص ١٥

(١٩) م . يعكوفيتش « المياه فى إسرائيل » بالعبرية (القدس ١٩٧٠) ص٢٨ ، ٣١ نقلاً عن اليشع كالى ص١٧

(٢٠) اليشع كالى ، المياه السلام ، ص ٤٢ .

(٢١) اليشع كالى المياه والسلام ص. ٧٩، ٨٣

(٢٢) نافذ أبو حسنة ، الأبعاد السياسية لمشكلة المياه ، مجلة صامد العدد ٨٩ ص ٤٥ ، ٤٦

(٢٣) اليشع كالى المياه والسلام ص. ٢٥ ، ٢٧ .

(٢٤) ، (٢٥) اليشع كالى المياه والسلام ص ٢٧ ، ٨٤ .

(٢٦) صلاح الدين سليم (لواء) العرب قادمون .. أين تشتعل الحرب ؟ الحلقة (١٨) ، حقائق وتحيلات جيوبوليتيكة وسياسية صحيفة عكاظ ، ١٦/ ١٩٩٢/٨ ص ٩ .

(٢٧) ملف القضية الفلسطينية ، جـ ٤ إصدار الهيئة العامة للاستعلامات (د . ت) .

(٢٨) اليشع كالى ، المياه والسلام ، ص ٢٢ ، ٤٧ .

(٢٨) اليشع كالى ، المياه والسلام ، ص١٠٤

(٢٩) س . بلاس ، مياه متنازع فيها ، بالعبرية (رامات - غان ،١٩٧٣ ص ١٦٢ نقلا عن اليشع كالى ، المياه والسلام مصدر سابق ص ١٧
(٣١) صحيفة الإتحاد الظبيانية ٩١/٦/١٦.
(٣٢) اليشع كالى ، مصدر سابق ص ١٩ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ .
(٣٣) صحيفة الوطن الكويتية فى ١٩٩٠/١/١٨ تحقيق بعنوان « إسرائيل تخطط لحرب مائية ضد العرب » .
(٣٤) هويدا باز مخطط إسرائيلى طويل المدى لسرقة مياه أنهار النيل والأردن والليطانى ، صحيفة (الوفد) ، ١٤ /١٩٩١/٦
(٣٥) دراسة بعنوان : هل تصبح المياه سبباً لحرب جديدة فى الشرق الأوسط ، الحلقة الثانية ، الوضع المائى فى الكيان الصهيونى ، صحيفة الإتحاد - أبو ظبى - ١٩٩١/٦/١٦
(٣٦) محمود عوض ، ملابسات الميلاد الثانى إسرائيل صحيفة الحياة . ٢٩ / ٦/ ١٩٩١
(٣٧) صحيفة عمان فى ١٩٩١/١/١٢
(٣٨) محمود عوض، المصدر السابق .
(٣٩) الجمهورية ١٩٩١/٨/٢٦ (لواء رشاد إبراهيم محجوب) وصحيفة الاكسبريس الفرنسية (٩١/٨/١٥)
(٤٠) صحيفة الشرق الأوسط ١٩٩١/٥/٢
(٤١) صحيفة الاكسبريس الفرنسية ١٩٩١/٨/١٥
(٤٢) صحيفة البيان فى ١٩٨٩/١٢/٤
(٤٣) البيان ١٩٩٠/٧/٢٦
(٤٤) الإتحاد فى ١٩٩١/٦/١٦ دراسة « هل تصبح المياه سبباً لحرب جديدة بالشرق الأوسط »
(٤٥) معين أحمد محمود ، الوضع المائى فى الكيان الصهيونى والحلول المطروحة ، (الحلقة الثانية) من دراسة «هل تصبح مشكلة المياه سبباً لحرب جديدة فى الشرق الأسط » صحيفة (الإتحاد) الإمارتية ١٩٩١/٦/١٦
(٤٦) مجلة الإكسبريس الفرنسية ١٩٩١/٨/١٥
(٤٧) إليشع كالى المياه والسلام ص ١٦٠ - ١٦٢
(٤٨) اليشع كالى ، المياه والسلام ، ص ٧٤
(٤٩) صحيفة الفجر فى ٢٤ / ٨/ ٩١ ١٩
(٥٠) صحيفة الوطن الكويتية ١٩٩٠/١/١٨
(٥١) اليشع كالى ، مصدر سابق ، ص ٢٤ ، ٧٥ .
(٥٢) صحيفة السياسية الكويتية ١٩٩١/٥/٢٢
(٥٣) دراسة بعنوان «نقطة الماء فى خطر وستكون أخطار جديدة»، صحيفة الشرق الأوسط ١٩٩١/٦/٤.
(٥٤) الأخبار ١٩٩١/٦/٩ تقرير «قبل أن تدق طبول حرب المياه» .
(٥٥) الأخبار ١٩٩١/٦/٩ تقرير «قبل أن تدق طبول حرب المياه» .
(٥٦) الأهرام المسائى فى ١٩٩١/٢/٢٨
(٥٧) عكاظ فى ١٩٩١/٨/٥

الفصل الرابع

مياه الضفة الغربية
وقطـاع غــزة

تحتل الموارد المائية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة ركناً أساسياً من أركان تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى ، بحيث يمكن القول أن الموارد المائية فى الأراضى المحتلة «تشكل أحد مكونات الموقف الإسرائيلى فى تحديد أشكال وصيغ الحل المقترحة ، دون أن ينفى ذلك إستخدام الموارد المائية كمبرر للتمسك الإسرائيلى بالأراضى المحتلة» [١].

وتعد مشكلة إستقلال «المناطق» كما يقول اليشع كالى «جوهر تحقيق هذا الإستقلال وطبيعة الأراضى التى سيشملها موضوعاً أساسياً بين المشكلات السياسية للمنطقة» .

وتذكر المصادر الإسرائيلية أن الضفة الغربية تستهلك حالياً نحو ١٢٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً معظمها لأغراض الرى وأن الطلب على المياه سيزداد بصورة حادة بعد تغير الوضع السياسى وقيام حكم ذاتى للفلسطينيين إذ من شأن هذا التغير أن يؤدى الى وقف الهجرة للخارج وإلى تنمية نشاطات ليست موجودة الآن مثل الصناعة الزراعية ».

ولكن استفادة اسرائيل بمفردها من الجزء الرئيسى لمصادر المياه الطبيعية فى الضفة الغربية وغزة يحمل فى طياته باعتراف بعض خبراء المياه الإسرائيليين أنفسهم - « نزاعات بشأن المياه بين الطرفين ، ويجعل نشوء توترات سياسة بينهما أمراً أكيداً ».

وتتهرب اسرائيل من فكرة « نقل مياه إسرائيلية إلى الضفة الغربية والقطاع «فهذا الحال غير واقعى كما يقول اليشع كالى - نظراً لنقص المياه فى إسرائيل - وهو غير مقبول من زاوية قانون المياه الدولى الذى يقدم حصانة إلى كلٍ من « الإستخدامات الراهنة للمياه» و«الإستخدامات التاريخية» .

ويطرح الإسرائيليون حلاً يرون أنه بمثابة «حل مرضٍ واحد» ويتمثل فى إستيراد المياه من مصادر خارجية . ويمكن أن تكون هذه المصادر اليرموك ، والنيل والليطانى» [٢] وفقاً لقولهم.

إسرائيل ومياه الأراضى العربية المحتلة :

وتشير مصادر غربية - وفقاً لصحيفة البيان الصادرة فى دبى (١٣/ ١٠/١٩٩٢) - إلى أن ٤٠٪ من المياه التى استهلكها الإسرائيليون فى عام ١٩٩٢ جاءت من الأراضى المحتلة ، حيث يحظر على الفلسطينيين حفر أبار جديدة فى حين يحظى المستوطنون الإسرائيليون بحرية الحفر حيثما يشاؤون» .

ويختلف الوضع فى الضفة الغربية وقطاع غزة كما يقول اليشع كالى عن باقى الدول المحيطة من ناحية أن « مصادر مياهها القابلة للإستخدام لاتكفى لتلبية الطلب الزراعى وغير الزراعى للمياه فى المدى المنظور » مما يمثل مشكلة اقتصادية إجتماعية كما يمثل مشكلة سياسة للمنطقة . ويرجع النقص المحتمل فى المياه بالنسبة إلى قطاع غزة إلى « الكثافة السكانية والنشاط الزراعى وفقاً لما يقوله اليشع كالى . أما فى الضفة الغربية فيرتبط النقص بواقع أن معظم الثروات المائية « يجرى

استغلالها حالياً وخصوصاً الخزانات الجوفية المائية الإسرائيلية والجزء الجنوبى من مياه نهر الأردن الذى تستغله دولتا إسرائيل والأردن .

ووفقاً لمزاعم اسرائيل فإن « هذا الوضع بصورة خاصة من صنع الطبيعة ، إذ أن معظم مياه الخزانات الجوفية الموجودة فى أراضى الضفة الغربية يتسرب إلى الأراضى الإسرائيلية : أنهار اليركون [العرجا] ، وتنينيم (التمساح) وحارود ، وينابيع ببيت شاه (بيسان) » (٣)

ويقول الصحفى الأمريكى جيكس ليدرمان فى مقال بصحيفة وول ستريت جورنال(٢٨/١٢/١٩٨٥) :

« لن يكون هناك أية تسوية لمشكلة الضفة الغربية إذا لم يتم التوصل إلى إتفاقية راسخة بين الإسرائيليين والفلسطينيين حول استعمال المياه فالإسرائيليون والعرب فى الضفة الغربية يستعملون كل نقطة ماء متوفرة » (٤)

وقد كانت قضية مياه الأردن واليرموك، وبانياس، والحاصبانى ومحاولات الدول العربية الإستفادة من مياه هذه الأنهار العربية كانت سبباً مباشراً للعمليات العدوانية الإسرائيلية على الحدود السورية والأردنية عامى ١٩٦٤ و ١٩٦٥ ومن ثم احتلال اسرائيل لمنابع هذه الأنهار عام ١٩٦٧» (٥)

وتزايد الحديث فى اسرائيل قبيل حرب يونيو ١٩٦٧ حول أزمة المياه والنقص الشديد فى الموارد المائية ، وتصاعد احتياجات اسرائيل لإستيعاب الأعداد المتزايدة من المهاجرين الجدد.

وقد شهدت تلك الفترة مبالغات شديدة من جانب قادة اسرائيل فى شرح الموقف المائى للدولة ، وأشار الخبراء الإسرائيليون الى أن الماء فى المنطقة يعد أهم من البترول» (٦)

وما أن وقع عدوان يونيو١٩٦٧ وأتمت القوات الإسرائيلية سيطرتها على أراضى الضفة والقطاع حتى سارعت إلى الشروع فى إجراءات فورية لإتمام السيطرة على الموارد المائية فى تلك المناطق وقد شرعت إسرائيل فى هذه الإجراءات قبيل إنتهاء العمليات العسكرية ، حيث صدر أول أمر عسكرى بشأن المياه فى ٧ يونيو ١٩٦٧ ، وتوالت بعد ذلك الأوامر العسكرية المحققة لسيطرة إسرآئيل على الموارد المائية » (٧)

حجم المياه بالضفة الغربية :

تتباين المعلومات الخاصة بحجم مخزون المياه فى الضفة الغربية بإختلاف المصادر مما يجعل من الصعب معرفتها بدقة وذلك لما يلى :

(١) تقوم إسرائيل بالتعتيم على الأرقام الحقيقية لإخفاء أبعاد نهبها وسياستها المائية .

(٢) عدم توافر الدراسات العلمية الميدانية فى هذا الشأن ، والتى يمكن الإعتماد عليها.

وتؤكد بعض المصادر أن مجموع المياه المخزون فى الضفة الغربية يصل إلى ٦٠ مليون متر مكعب إضافة إلى ٣٥٠ مليون متراً مكعباً من مياه الأمطار السطحية ومياه نهر الأردن.

ومهما يكن أمر تباين الإحصاءات فإن المؤكد هو أن «الضفة الغربية تختزن فى جوفها كميات هائلة من المياه إضافة إلى مياه الأنهار السطحية» [٨]

ويسعى الأردن للحصول على حصة أكبر من مياه نهر الأردن حتى يزيد من مساحة الأراضى الزراعية حتى لايضطر إلى استيراد كميات متزايدة من الأغذية حيث « قفزت واردات الأردن من الأغذية فى الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٤ بنسبة ٤٣١٪ من حيث القيمة» [٩]

كما أن التزايد السكانى السريع سيصل بعدد السكان إلى الضعف فى أوائل القرن القادم . وبالتالى سوف تزداد احتياجات الأردن من الماء بنسبة ٢٠٪ وفقاً لما ذكرته دراسة نورمان مايرز الشهيرة فى مجالة شؤون استراتيجية والتى تتناول « الصراع فى المنطقة الحرجة الواقعة فى بؤرة التوتر بين إسرائيل والأردن وسوريا .

ويشكو الأردن من أن نصيبه من نهرى الأردن واليرموك الذى يشترك فيه مع إسرائيل وسوريا يتأثر كثيراً بسبب استحواذ كل منهما على نصيب وافٍ ويترك للأردن النذر اليسير» [١٠]

وقد ذكرت إحدى الدراسات مؤخراً أن نصيب الفرد الأردنى من استهلاك المياه لايتجاوز ٨٥ لترا فى اليوم الواحد مقارناً بنحو ١٢٥ لتراً لمواطنى كل من سوريا والعراق ومصر .

وأقر مجلس الوزراء الأردنى خطة لمواجهة نقص المياه تتضمن إنشاء سبعة سدود فى مناطق مختلفة وتعلية سد الكفرين الذى يحتاج إلى الصيانة ، وشراء حفارات لإستخراج المياه من الأبار والارتوازية ..

علماً بأن تكلفة بناء السدود السبعة تبلغ أكثر من ١٠٠مليون دينار أردنى تساهم فى دفعها موسسات عربية وأخرى دولية . وتعطى الأولية لإنشاء سدين بمنطقتى الكرامة غرباً والموجب جنوباً وتم تأجيل السدود الأخرى للعام التالى وبينها سدان فى المسا والوالة ..

تحتل مياه الضفة الغربية والمصادر الخارجية التى تصب فيها والمتمثلة فى نهر الأردن وروافده الحلقة المركزية فى الصراع على المياه فى المنطقة .

ويتهم الفلسطينيون إسرائيل بإنها مسئولة عن جفاف كميات المياه فى الينابيع المائية بسبب حفر أبار إرتوازية عميقة لتزويد المستوطنات اليهودية بالمياه العذبة . وترفض السلطات الإسرائيلية إصدار تصاريح للفلسطينيين تمكنهم من حفر أبار إرتوازية يزيد عمقها عن ١٠٠ متراً» [١١]

وقد أصبحت المياه بالأراضى المحتلة «سلعة إستراتيجية تباع وتُشترى داخل الأراضى المحتلة وبشروط مسبقة، فى حين يستطيع المستوطن اليهودى فى الأراضى المحتلة أن يستهلك ٥ أضعاف مايستهلكه الفلسطينى كما يقوم الفلسطينى بدفع أضعاف مايدفعه المستوطن اليهودى ثمناً للماء»[١٢]

ويكشف الباحث أورى ديفيس عن أساليب نهب إسرائيل لمياه الضفة الغربية الجوفية -بجانب

المياه السطحية- وذلك عن طريق الآبار الإرتوازية الحدودية داخل خطوط ماقبل الخامس من يونيو ١٩٦٧ ، قدراً أن إسرائيل سحبت سنوياً ما يزيد عن ٥٠٠ مليون متر مكعب من إحتياطى مياه الضفة ، وهى الكمية التى سدت ثلث إستهلاك المياه فى إسرائيل وشكلت خمسة أسداس مياه الضفة الغربية عموماً » (١٣)

مياه نهر الأردن :

- تتعدد الأطراف والدول المهتمة بنهر الأردن لتشمل سوريا والأردن وإسرائيل والأراضى العربية المحتلة إضافة الى الجنوب اللبنانى مما أضفى «طابعاً سياسياً ملتهباً على نهر الأردن ، وأصبح حوض نهر الأردن « مضرب الأمثلة فى حرب المياه العربية الإسرائيلية » .

وكانت أول قمة عربية فى التاريخ الحديث قد عقدت فى يناير من عام ١٩٦٤ للبحث أساساً فى تحويل روافد نهر الأردن قبل أن تضع إسرائيل يدها على كميات متزايدة منه ، ثم قامت إسرائيل بإحتلال منابع النهر فى عام ١٩٦٧ « وأصبحت منذ ذلك التاريخ تتحكم فى حوالى ٢,٣ مليار متر مكعب من موارد الوطن العربى »

كما تحصل إسرائيل على ٤٠٪ من إحتياجاتها من المياه من الضفة الغربية ولهذا تصر على التمسك بالضفة الغربية لنهر الأردن وترفض كل مبادرات السلام التى تطالب بمبادلة الأرض مقابل السلام .

وكانت إسرائيل قد طرحت مشروع جونستون عام ١٩٥٣ ومشروع كوتق عام ١٩٥٤ وذلك لاقتسام مياه نهر الأردن مقابل توطين الفلسطينيين فى المنطقة ، أى تحقيق تسوية للقضية الفلسطينية وللصراع العربى الإسرائيلى لكن الدول العربية رفضت المشروعين بشدة . وعندما حاول العرب القيام بإجراءات لتحويل روافد النهر عام ١٩٦٤ لمنع الإسرائيليين من إنجاز مشروع جر المياه إلى النقب حيث أن من أجل توسيع إطار الإستيطان شن الإسرائيليون اعتداءات متتالية على الأقطار العربية » .

وقد كان من بين نتائج حرب ١٩٦٧ أن سيطرت إسرائيل على كامل بحيرة طبرية وعلى منطقة الجولان التى تساهم أمطارها وثلوجها بنسبة كبيرة فى تدفق نهر الأردن ، وإستولت إسرائيل كذلك على الضفة الغربية ، وعلى معظم نهر الأردن ، ولم تترك للأردن وللفلسطينيين بالضفة الغربية إلا القليل من المياه » .

ويمكن إعتبار حرب ١٩٦٧ فى أحد جوانبها «صراعاً على المياه » فقد كانت كل المناقشات والإحتكاكات والتهديدات التى سبقتها تدور حول تحويل مياه نهر الأردن ، وكان من نتائجها المباشرة» توقف المشاريع العربية لإستغلال روافد مياه نهر الأردن ، وفى المقابل نفذت إسرائيل مشاريعها وإستخدمت كافة الموارد المائية للنهر وحرمت سوريا ولبنان من إستخدام نهر الحصبانى .

وتقوم إسرائيل بالحصول على ٦٥٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً من المخزون المائى فى الضفة الغربية كما تستخدم المياه الجوفية فى قطاع غزة (حوالى ١٠٠مليون متر مكعب سنوياً) ولهذا تشير

الدلائل التى رصدتها مراكز أبحاث الدول الغربية إلى أن حوض نهر الأردن سيواجه أزمة حقيقية من الآن وحتى عام ۲۰۰۰ « إذ أن حاجة إسرائيل من المياه سوف تزيد على ۳۰٪ مما هو موجود حالياً بينما تعانى الأردن من نقص يصل إلى ۲۰٪ » كما أن « الأردن وإسرائيل سوف يكونان قد إستنفدا كل مصادر المياه الجديدة بحلول عام ۱۹۹٥ وأنهما سيصلان إلى وضع الأزمة » .

وذلك إذا لم يتوصل الطرفان إلى وضع « مقاييس ومعايير جديدة لموارد المياه بينهما » وهكذا تتجاوز المشكلات الخاصة بتقسيم مياه نهر الأردن من حيث تعقيداتها وحدتها - المشكلات الناشئة عن تقسيم نهرى النيل والفرات رغم كون نهر الأردن أصغر وأقل غزارة بكثير منهما .

وكان قد تم تشكيل هيئة استثمار مياه الأردن عام ١٩٦٤ رداً على المشروع الإسرائيلى الخاص بتحويل مجرى نهر الأردن ولكن هزيمة عام ١٩٦٧ أوقفت عمل الهيئة [١٤].

وكانت أعمال تحويل نهر الأردن قد بدأت فى ١٩٦٥ ببناء قناة لنقل المياه من مصادر الأردن - من نهر الحاصبانى ونهر بانياس من مرتفعات الجولان - إلى اليرموك لحساب دولة الأردن .

وكانت سوريا قد طلبت من الجامعة العربية - كما يقول اليشع كالى - وقف المشروع القطرى الإسرائيلى كلياً مع قرب موعد تشغيله فى عام ١٩٦٣ عن طريق شن الحرب على إسرائيل .. ورأت مصر الإكتفاء بالتحويل .

وفى عام ١٩٦٥ بدأت سوريا ولبنان شق مجرى التحويل من بانياس إلى اليرموك على امتداد ٧٠ كيلو متراً تقريباً إلا أن إسرائيل قامت بعملية دمرت خلالها الجرفات التى كانت تشق المجرى فوضع بذلك حداً لهذه الأعمال الهندسية [١٥] كما كان مجلس جامعة الدول العربية قد عقد دورته العشرين فى القاهرة فى يناير ١٩٥٤ وتقرر تأليف لجنة تقنية من خبراء عرب لإعداد مشروع لإستغلال مياه الأردن لمصلحة الدول العربية فقط . ويزعم اليشع كالى أن اللجنة توصلت إلى أن «تعاوناً معيناً مع إسرائيل سيكون ضرورياً لتطوير نهر الأردن» [١٦].

وثمة تأكيد عربى على أن «نهر الأردن هو واحد من الأنهار الدولية ، ويخضع للأحكام والمبادئ القانونية التى تنظم إستغلال مياه هذه الأنهار [١٧] ويرجع ذلك إلى أن « البحيرة الجوفية التى تغذى النهر ، وكذلك روافده الرئيسية تمتد فى دول مختلفة ، وأن هذه الروافد قد تشكل النهر الذى يسير جنوباً ماراً فى موقع بحيرة الحولة المجففة ليشكل بحيرة طبريا التى تعد بمثابة خزان طبيعى لمياه النهر وتمثل جزءً لايتجزأ من النهر .

وكذلك الحال بالنسبة لنهر اليرموك الذى يعتبر الرافد الأساسى لنهر الأردن فإنه « يتمتع أيضاً بمركز دولى » . [١٨]

نهر اليرموك :

حاولت إسرائيل عرقلة إنشاء سد الوحدة على نهر اليرموك حتى لايؤثر ذلك على تدفق المياه

لإسرائيل . . وعملت على تفريق المصالح المتبادلة بين سوريا والأردن المشاركين فى إنشاء هذا السد».

يعتبر نهر اليرموك الشريان الحيوى المتجدد لإسرائيل عبر سوريا بعد قرب نفاذ مصدر المياه فى نهر الأردن وتستفيد إسرائيل بما يقرب من ١٠٠ مليون متر مكعب من مياه نهر اليرموك » (١٩)

ويعتبر أحد الباحثين العرب (٢٠) أن فكرة تحويل مياه اليرموك الشتوية إلى بحيرة طبريا تعد «المدخل لحل مشاكل الأردن المائية فى المستقبل القريب» غير أن حالة الحرب المعلنة بين الأردن وإسرائيل تحول دون تنفيذها .

ويتحدث إليشع كالى عن المشاريع المستقبلية الممكنة والتى تتيح استغلال موارد المياه فى المنطقة إستغلالاً فعالاً ويضرب مثلاً يعتبره «نموذجياً» وهو بشأن استغلال مياه نهر اليرموك عن طريق «تخزين فيضانات اليرموك الشتوية فى بحيرة طبريا » وهى كما يقول « غير مستغلة اليوم بسبب عدم وجود وسائل تخزين ، وثمة إمكانية لتخزينها بصورة معقولة فى حوض طبريا الواقع فى إسرائيل. ويذكر أن حل بعض مشكلات المياه فى المنطقة « سيجرى بطرق غير مألوفة ، لكنها غير جديدة بصورة عامة » . (٢١)

وقد أوضح وزير المياه والرى الأردنى أنه بالرغم من أن « خطة جونستون الأمريكية (العام ١٩٥٣) وزعت مياه مثلث اليرموك بنسبة ١٣٢ مليون متر اً مكعباً لسورية سنوياً و٣٧٧ مليون متر مكعب للإردن بالإضافة الى ١٠٠ مليون متر مكعب من أسفل نهر الأردن . وبالرغم من ذلك فإن « الأردن يستغل حالياً فقط ١٣٠ مليون متراً مكعباً بينما تستغل إسرائيل ٦٦٠ مليون متر مكعب » (٢٢) أى أن إسرائيل تستغل ثلثى مياه نهر اليرموك .

ويلاحظ أن سعر المياه للإستهلاك الزراعى إرتفع فى الأردن فى عام ١٩٨٩ من ٣ إلى ٦ فلسات للمتر المكعب . . غير أن هذا السعر كما يقول وزير الرى الأردنى « يغطى فقط ٤٠٪ من التكلفة الحقيقية لإستخراج المياه ومعالجتها وتوزيعها وصيانة شبكة التوزيع » (٢٣) كما أن استهلاك الفرد الأردنى للمياه يصل إلى ٢٥٠ متراً مكعباً سنوياً . . وتبلغ نسبة الزيادة السكانية أكثر من ٣٫٥٪ سنوياً

وكانت إسرائيل قد رفضت بناء سد خالد بن الوليد على نهر اليرموك وهى تعرقل حالياً تنفيذ سد الوحدة ، والذى يعتبر امتداداً لسد خالد بن الوليد ،كما إنها رفضت كافة المشاريع المائية بإستثناء مشروع كوتون الذى طرح لإقتسام المياه فى حوض نهر الأردن ونهر الليطانى» (٢٤)

مشروع إسرائيلى - أردنى لإستغلال مياه اليرموك :

أورد المشروع خبير المياه الإسرائيلى إليشع كالى فى كتابه «المياه والسلام» (٢٥) ويقوم المشروع على أساس تخزين التدفق الشتوى لنهر اليرموك (الذى تعود أغلبية مياهه إلى دولة الأردن) فى

بحيرة طبريا الإسرائيلية . ويستند إقتراح المشروع الذى يجرى البحث فيه إلى المعطيات التالية :

(أ) أن نهر اليرموك أحد مصادر المياه الرئيسية فى المنطقة (إنتاجه حوالى نصف مليار متر مكعب) ومعظم مياهه تابع لدولة الأردن بناء على رأى كل الدول التى يتدفق فيها: سوريه والأردن، وإسرائيل) . ويستغل الأردن بصورة أساسية مياه النهر الصيفية التى تحول إلى قناه الغور ، . . . وعلى الرغم من تدفق اليرموك فى منطقة تحتاج إلى المياه (فى دولة الأردن) فإن أغلبية مياه النهر غير مستغلة - [كما يقول المشروع الإسرائيلي] . .

(ب) إن تخزين المياه ممكن عن طرق إقامة سد على النهر أو عن طريق تحويلها إلى خزان طبيعى إلى بحيرة طبرياً . . . وعملية إقامة سد متوقفة بسبب المشكلات النابعة من إشتراك دول متعادية فى ملكيته . . كما أنه «باهظ التكاليف» .

والطريقة الثانية : تخزين المياه فى طبريا (وهى) مقيدة حالياً بإعتبارات سياسية ، فطبريا واقعة داخل حدود إسرئيل وإستخدامها من أجل الهدف المذكور يستوجب تعاوناً بين الأردن وإسرائيل .

(ج) أن تخزين المياه فى طبريا مرتبط بحفر قناة من مجرى النهر حتى البحيرة . . وبناء على منشآت ضخ لإعادة المياه من البحيرة إلى المجرى . . ويسمح هذا الإستثمار بإستغلال نحو ١٩٠ مليون متر مكعب سنوياً . .

(د) أن السعة المتوفرة فى البحيرة من أجل التخزين الجارى درسه هنا أصغر من أن تلبى المتطلبات كلها . .

(هـ) أن محدودية سعة التخزين فى طبريا ستحد أيضاً من كميات مياه اليرموك ، التى يمكن وضعها فى تصرف الأردن بوساطة المشروع . لكن المفارقة هى أن هذه المحدودية تجعل المشروع مقيداً بالنسبة لإسرائيل . . حيث يخلق فى طبريا فوائض شتوية زائدة عن طاقة تخزين طبرياً وغير مطلوبة فى الأردن ، فى حين إنها مطلوبة فى اسرائيل ، الأمر الذى يجعل عند إسرائيل حافزاً على إقامة المشروع .

(و) أن من شأن تحويل اليرموك إلى طبريا أن يخفض الملوحة بنسبة ٢٠٪ تقريباً [٢٦] .

تصل كميات المياه المتاحة لستة ملايين نسمة يعيشون ما بين نهر الأردن والبحر المتوسط إلى نحو ١.٩ مليار متر مكعب ، تستهلك إسرائيل أكثر من ١.٧ مليار متر مكعب منها ، فى حين لايتبقى لسكان *الضفة الغربية* وعددهم (حوالى ٤٠٠ *الف نسمة*) سوى ٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه وهى لاتكاد تفى بنصف إحتاجاتهم المائية » [٢٧]

كما تسعى إسرائيل للسيطرة على مياه نهر الأردن والليطانى وتعمل على طرد الفلسطينيين إلى شرق الأردن بحيث تدعى - بحكم موقعها - إنها شريكة للعرب فى مياه نهر الأردن »[٢٨]

ويؤكد البعض أنه « منذ عام ١٩٦٧ لم يتم حفر أى بئر من أجل الأغراض الزراعية للمواطنين العرب .. حيث تمنع سلطات الحكم العسكرى إعطاء أى ترخيص لحفر أبار للفلسطينيين فى حين قام الإسرائيليون بحفر ٢٠ بئراً تضخ من ١٥ إلى ١٧ مليون متر مكعب من المياه فى السنة لرى الأراضى المصادرة التى قامت عليها المستوطنات »(٢٩)

٢- نتائج تحكم إسرائيل فى مياه الأراضى المحتلة :

من المعروف أن إسرائيل لم تتحكم فقط فى مصادر المياه أو إنها استولت على الأراضى الفلسطينية بالقوة ولكنها استغلت إحتلالها لأراضى الدول الأخرى لإهدار مصادرها المائية وإستغلالها أيضاً ، ومنذ عام ١٩٤٨ شارك الإسرائليون العرب فى مياه بحيرة طبريا وهى أهم تجمع طبيعى للمياه الحلوة فى المنطقة ثم جففوا بحيرة حولة .

توجد بالضفة الغربية ثلاثة مستودعات مائية جوفية كبيرة ، كانت إسرائيل تستغل أثنين منها إلى أقصى درجة حتى من قبل أن تحتلها فى عام ١٩٦٧ وذلك عن طريق سحب هذه المياه من داخل إسرائيل .

ساعد التحكم الإسرائيلى فى الضفة الغربية - بعد إحتلالها عام ١٩٦٧ - على تمكينها من الوصول بسهولة إلى المستودعات الشرقية بالضفة الغربية التى تدر مايقرب من ٦٦ مليون متر مكعب من المياه سنوياً .

وأدى استخدام إسرائيل المتزايد للمصادر المائية فى الضفة الغربية إلى الجفاف التام للآبار التى يستخدمها المزارعون الفلسطينيون نتيجة لإنخفاض منسوب المياه الجوفية بدرجة كبيرة وتقدر بعض الإحصاءات أن أكثر من ثلث المياه المستهلكة فى إسرائيل نفسها من الضفة الغربية .

وقامت الحكومة الإسرائيلية فى عام ١٩٧٦ بإلغاء قسم الأبحاث والدراسات فى مرفق المياه بالضفة الغربية وتم تسليم هذا القسم لشركة إسرائيلية .

كما قامت إسرائيل بتحديد جميع المياه التى تستهلك فى الضفة الغربية وهذا يعنى أن إسرائيل تطمع فى أن تصبح دولة صناعية وزراعية وسياحية على حساب المياه العربية .

وبلغت معاناه الأراضى المحتلة خاصة غزة ، من نقص المياه - حداً كبيراً . وأصبح السكان يشربون مياه « مالحة » بمعنى الكلمة .

كما قامت الحكومة الإسرائيلية بسن قوانين حددت فيها كميات المياه التى يلتزم المزارع الفلسطينى بضخها من البئر الإرتوازية التى حفرها بنفسه قبل إستيلاء إسرائيل على الضفة الغربية .

وقد استولى الإسرائيليون على قسم كبير من المياه الجارية فى المناطق المحاذية لشمال وشمالى شرق إسرائيل إلى جانب « القسم الأكبر من مياه نهر الأردن وذلك على مدار العقود الأربعة الماضية .. وهكذا ظلت مياه نهر الأردن مثاراً للمشاكل بين إسرائيل والأردن دائماً .

وأعلن وزير الزراعة الإسرائيلي رافائيل إيتان أن إسرائيل لايمكنها إعادة الأراضى المحتلة إلى الفلسطينيين بسبب مشكلة المياه وحاجة إسرائيل الماسة إلى مياه هذه الأراضى .

وكانت صحيفة يديعوث أحرونوت الإسرائيلية قد اعترفت فى يوليو ١٩٩٠ « بأن مهندسى مؤسسة المياه الإسرائيلية أنهوا مرحلة أخرى فى تخطيط مشروع (عوكيف كيزت) لسحب مليون متر مكعب من مياه الأردن سنوياً » (٣٠) .

وقد أعلنت سلطات الحكم العسكرى بالضفة الغربية فى ١٩٨٢/٩/١١ أن « شركة المياه الوطنية الإسرائيلية (ميكوروت) ستتولى إدارة الموارد المائية فى الضفة .

وكانت سلطات الإحتلال الإسرائيلية قد قامت بسحب صلاحيات « إدارة سلطة مياه الضفة الغربية » وأفرغتها من صلاحياتها .

كما أقدمت إسرائيل على تطبيق « سياسة حديدية » تجاه الآبار الأرتوازية التى يعتمد عليها المواطنون الفلسطينيون فى إستخراج المياه وإستثمارها وتهدف إلى الإبقاء على عدم صلاحية الأبار وإعطاء فعليتها المتدنية »(٣١)

وحددت سلطة الإحتلال إستهلاك المواطن الفلسطينى للمياه بـ ٤٠ متراً مكعباً بينما منح المستوطنون ومنطقة القدس ١٠٠ متراً مكعباً لكل شخص »(٣٢)

كما قدر الخبراء فى عام ١٩٨٧ قيمة المياه التى تقوم إسرائيل بنهبها بنحو ٢٥٠ مليون دولار سنوياً » (٣٣)

ويقدر بعض الخبراء أن حوالى من ربع إلى ثلث كمية المياه المستخدمة داخل إسرائيل (حدود ما قبل ١٩٦٧) مصدرها الضفة الغربية وهى حوالى ٤٧٥ مليون متر مكعب سنوياً .

ويقدر إجمالى المياه المتاحة فى الضفة الغربية بحوالى ٨٥٠ مليون متر مكعب منها ٦٠٠ مليون من آبار المياه الجوفية ، و٢٥٠ مليون متر مكعب من الأنهار والمياه السطحية . ولايستخدم العرب فى الضفة الغربية سوى ٩٠ إلى ١٠٠ مليون متر مكعب سنوياً .

تبلغ الكمية المخصصة للمستوطن اليهودى (١٠٠ الف فرد) حوالى ١٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً ، فى حين يستخدم العرب (حوالى مليون فرد) سواء للزراعة أو الشرب ما لايزيد على ١٣٧ مليون متر مكعب (عام ١٩٩٠) .

* مارست إسرائيل نفس السياسة المائية فى قطاع غزة وفرضت شركة المياه الإسرائيلية (ميكوروت) قيوداً على حفر الأبار بالنسبة للفلسطينيين ولم تفرض مثلها على المستوطنين اليهود(٣٤)

و تقوم إسرائيل بسحب المياه الجوفية بمعدل يفوق بكثير معدل إعادة إمتلاء المستودعات الجوفية الطبيعى مما جعل البعض يقول : « ربما يكون الإسرائيليون يعرفون أنهم سيتخلون فى النهاية عن

الضفة الغربية للإردن أو الدولة الفلسطينية »[٣٥]

وأدى إستخدام المزارعين الإسرائيليين المتزايد للمواد الكمياوية والأسمدة إلى تلوث المصادر المائية فى قطاع غزة عن طريق مياه البحر.

وكانت هناك خطة إسرائيلية لسحب كميات إضافية من مياه الضفة الغربية من أماكن قريبة من منطقة «هيروديون» شمال شرقى بيت لحم إلاإنها تراجعت عنها بسبب الإحتجاج الدولى وتحذير بعض المسئولين الأمريكيين من أن هذا المشرع يعد خرقاً للقانون الدولى لأنه يتضمن نقل مصادر طبيعية من مناطق محتلة إلى أراضى الدولة القائمة بالإحتلال » [٣٦]

وأشار البروفيسور شوفال أحد العلماء المتخصصين فى مشاكل المياه الملوثة بالجامعة العبرية بإسرائيل إلى أنه « ليس من قبيل المصادفة أن وزير الزراعة رافائيل إيتان وهو من مؤيدى اسرائيل الكبرى بدأ بالتحذير من أن تنازل إسرائيل عن الأراضى المحتلة يهدد مستقبل اسرائيل لأنها ستخسر أهم مصادر المياه من الأراضى المحتلة » .

وتزداد المشكلة تعقيداً إذا أمعنا النظر فى موضوع « تفاقم العجز المائى فى إسرائيل . ولهذا يتوقع الخبراء فى هذا المجال أن إسرائيل لن تقدم مزيداً من التنازلات بشأن ماقد تقتطعه لأحقاً من موارد مائية إضافية من حوض نهر الأردن» [٣٧]

وكانت إسرائيل قد شاركت فى حلقة دراسية بواشنطن فى نوفمبر ١٩٨٦ بحضور كل من الأردن ومصر وتركيا والعراق لمناقشة « المشكلات الخاصة بمياه نهر الأردن خاصة فى المنطقة التى ينبع منها عند المنحدرات الغربية والجنوبية لجبل الشيخ حيث تتداخل المصالح المائية لكل من إسرائيل والضفة الغربية ولبنان والأردن وسوريا » . [٣٨]

الإجراءات الأردنية لمواجهة الأزمة المائية:

طرح وزير المياه والرى فى الأردن عام ١٩٩٠ عدداً من الإجراءات « لخدمة الإحتياجات المائية » على المدى القصير وهى :

أ- الإستخدام الفعال للمياه المتاحة فى قطاعات الإستعمال المنزلى والصناعة والزراعة بهدف تخفيض الهدر (الفاقد) .

ب - تحسين فعالية الإستخدام من خلال تبنى التقنيات الحديثة مثل تقنين المخزون .

جـ - حفز فى الوعى العام لضبط نسبة الاستهلاك .

د- استخدام الرى بالتنقيط .

هـ - استعمال أنابيب نقل المياه بدلاً من الأقنية المفتوحة .

و- استخدام المياه العادمة فى الصناعة والزراعة .

وقد ذكر الوزير الأردنى أن « سدوداً جديدة ستنشأ فى جنوب الأردن على نهرى الوالة والموجب

ومنطقة التنور وأن الحكومة - الأردنية بصدد إيجاد التمويل اللازم لها ».

وقال أن أول عملية توفير فى المياه عند الإضطرار ستكون تخفيض المساحات المزروعة فى الأردن والآن يتحدد الرى للأشجار فقط فى فصل الصيف».

وقال وزير المياه والرى فى الأردن (المهندس داود خلف) أن «عام ۱۹۹۱ قد سمى بعام «حصاد المياه» فى الأردن لأنه « ستقام خلاله سلسلة من السدود وبرك لتجميع المياه فى الصحراء على أربع مراحل وعلى مدى أربعة أعوام يكون مجمل سعتها ٤٠ مليون متر مكعب »[٣٩].

وأكد الوزير الأردنى على «خطورة الوضع المائى فى الأردن وشح موارد المياه» خاصة وأن العقد الماضى شهد انخفاض معدل الأمطار السنوى مما أدى إلى شح فى الموارد المائية للإستعمالات المنزلية والزراعية».

كما أكد أيضاً على أن الحكومة - الأردنية - ستستعمل التقنيات غير التقليدية مثل تحلية مياه البحر و(المطر الصناعى) ولكنها عمليات باهظة التكليف .. وقد اشترت الحكومة طائرة لعملية تحميل الغيوم وإنها ستبدأ فى هذه العملية قريباً ولكنها لن توفر كمية كبيرة من المياه »[٤٠]

وذكر وزير الرى الأردنى أن « الأردن فى الوقت الحاضر يستغل موارد المياه السطحية والجوفية الى أقصى حدودها »[٤١]

وأضاف أن « سد الوحدة الذى بُدئ فى إنشائه على نهر اليرموك قرب الحدود السورية ستكون سعتة أقل بحوالى ٥٠ مليون متر مكعب من سعة (سد المقارن) الذى صُرف النظر عن إنشائه.

وتصل تكلفة بناء السد إلى حوالى ۳۰۰ مليون دولار .. تحاول الحكومة الأردنية إيجاد التمويل لهذا المشروع.

وتستفيد سوريا فقط من الطاقة الكهربائية التى سيولدها السد. وهى تستفيد من المياه فى أعالى اليرموك بحوالى ١٥٠ مليون متر مكعب تقدمها ٢٣ سداً سورياً[٤٢].

وقد أوضح المهندس داود خلف وزير المياه والرى فى الأردن أن « عملية أنابيب السلام التى تقدمت بها الحكومة التركية منذ عدة أعوام لنقل المياه من تركيا إلى المملكة العربية السعودية ودول أخرى فى الخليج العربى عبر سورية والأردن هى فكرة «غير عملية»[٤٣].

واقترح السفير الأردنى لدى الأمم المتحدة حسين حمامى (فى مارس ۱۹۹۱) إنشاء منظمة أمنية فى منطقة البحر المتوسط تضم الدول العربية وإسرائيل لمعالجة مشاكل المنطقة ومنها الماء. وقال : إذا لم يتم حل مشكلة الماء فإنها ستسبب حروباً فى المستقبل»[٤٤] وكان مكتب البعثة الدائمة لمنظمة العمل العربية فى چنيف قد قدم تقريراً إلى منظمة العمل الدولية نشر فى العاصمة الأردنية عمان فى ١٩٩١/٦/٤ كشف التقرير أن « سلطات الإحتلال الإسرائيلى بدأت فى تنفيذ مخطط جديد يرمى للسيطرة على موارد المياه الفلسطينية»

وأوضح التقرير أن« سلطات الإحتلال الإسرائيلى تسيطر فى الوقت الراهن على أهم ينابيع الضفة الغربية بما يمنع المواطنين الفلسطينيين من الإنتفاع بمياهها إلا بعد الحصول على إذن مسبق» .

* وأشار إلى أن إسرائيل « مستمرة فى تحويل موارد المياه الفلسطينية إلى الإسرائيليين خلف الخط الأخطر لتخصيص ٥٦٠ مليون متر مكعب للاستخدام فى إسرائيل ومستوطناتها فى الأراضى الفلسطينية مقابل ١٢٠ مليون متر مكعب للاستخدامات الفلسطينية .. وهذا أدى إلى خراب كثير من مزارع الحمضيات والأشجار التى تعتمد على مياه الرى »[٤٥]

وجعل رئيس الوزراء الأردنى طاهر المصرى مسألة المياه من أولويات اجتماعات وزارته التى شكلها فى ١٩ يونيو ١٩٩١ معترفاً بعد تسلمه مسئولياته بأن المشكلة « وصلت إلى نقطة الخطر» .

ويستهلك الأردن سنوياً - طبقاً لتقديرات وزارة المياه ٧٣٠ مليون متر مكعب من المياه التى توفرها الأمطار والمياه الجوفية .. ويحتاج إلى كمية إضافية تبلغ حوالى ٤٠٪ من الكمية المذكورة .

ولهذا وقعت الحكومة الأردنية فى ٧/ ١٠/ ١٩٩١ مذكرتين مع الحكومة البريطانية بشأن مصادر المياه بالأردن»

أ- تقضى المذكرة الأولى بتوفير التمويل اللازم للخدمات الإستشارية المتعلقة بدراسة حوض مياه الديسى فى جنوب الأردن .. حيث تقدم بريطانيا منحة قدرها ١.١٥ مليون جنيه إسترلينى للأردن لهذا الغرض

وتهدف الدراسة إلى تزويد سلطة المياه الأردنية بالمعلومات عن كميات المياه المتوفرة وحركتها فى الحوض المائى وإعداد المعادلات والحسابات على ضوء استعمالات المياه فى الأغراض الزراعية .

ب - تتعلق المذكرة الثانية بتوفير التمويل اللازم لدراسة يقوم بها فريق بريطانى لتحديد المعالم والفعاليات التى ستشملها «إتفاقية توأمة» بين مصلحة المياه البريطانية وسلطة المياه الأردنية وإدارة تشغيل مصادر المياه والصرف الصحى فى الأردن وتقدر تكلفة هذه الدراسة بنحو ٨٤ ألف جنية إسترلينى فى صورة منحة أيضاً . [٤٦]

وكانت المجموعة الأوربية قد قدمت منحة مماثلة للأردن بقيمة ستة ملايين دولار للبحث عن المياه فى حوض حماد وسرحان الواقعين بشمال شرق الأردن .

استعمال المياه فى الأردن

مقارنة بين أوجه استخدام المياه بالأردن	عام ١٩٩٠	٢٠٠٥
استخدام المنازل	١٧٥ مليون متراً مكعباً	٢٥٠ مليون متراً مكعباً
الصناعة	٣٥ مليون متراً مكعباً	٧٠ مليون متراً مكعباً
المياه للزراعة	٥٢٠ مليون متراً مكعباً	٧٥٠ مليون متراً مكعباً

المصدر : صحيفة الشرق الأوسط ١١/٨/ ١٩٩٠

قطاع غزة :

وفى قطاع غزة نجد أن مصادر المياه قد إستغلت كلها .. ويقوم القطاع بـ «ضخ زائد» ضخم - من وجهة نظر إسرائيل - والمصدر الوحيد تقريباً للمياه هناك هو الخزان الجوفى الرملى - كما يتم إستغلال الإحتياطى غير القابل للتجدد ، مما يهدد بتسرب مياه البحر إلى الخزان الجوفى «وزيادة ملوحته» وبالتالى فإن حاجات المياه فى القطاع تتضمن ، وفقاً لليشع كالى، مايلى :

١- تزويد بالمياه يسنح بوقف الضخ الزائد .

٢- تزويد بالمياه يسمح بزيادة الإنتاج الحالى ، ويستجيب للطلبات (الزراعية وغير الزراعية) التى تتجاوز الإنتاج الحالى والتى ستصل فى نهاية العقد الى ٢٠٠ بل إلى ٢٥٠ مليون متر مكعب سنوياً »(٤٧) ولايوجد فى القطاع - تماماً مثل الضفة الغربية - مصدر محلى أو مجاور قادر على حل مشكلات النقص .

امكانية الإتفاق حول المياه :

وصدر عن الجانب الأردنى تصريحات اعتبرها البعض بمثابة «مراهنة على إمكان إجراء اتفاق حول المياه» فقد طالب إستاذ بالجامعة الأردنية (إلياس سلامة) بأن «الأردن يجب أن يطالب بحصته فى نهر الأردن الذى تستثمر إسرائيل منه كامل الـ ٦٤٠ مليون متر مكعب سنوياً»

وكانت خطة جونستون لعام ١٩٥٥ قد منحت الأردن ١٠٠ مليون متر مكعب .. وفى نفس السياق أدلى وزير الرى الأردنى (سمير مقوار بتصريح لوكالة رويتر أشار فيه إلى أن «خطة جونستون لعام ١٩٥٥ لإستغلال مياه راوفد نهر الأردن من جانب الأردن ولبنان واسرائيل وسوريا « يجب أن تكون نقطة بداية لأى محادثات مستقبلية حول اقتسام المياه»(٤٨) . وصرح الدكتور نبيل شعث - مستشار الوفد الفلسطينى فى محادثات السلام - أن الفلسطينيين يوافقون على إقتسام المياه والسلطة التشريعية فى الأراضى المحتلة مع الإسرائيليين .

وذكر شعث لوكالة الأنباء الفرنسية فى القاهرة أن الوفد الإسرائيلى فى محادثات السلام قدم بعض التنازلات فى نهاية الجولة السادسة التى اختتمت فى ٢٤ سبتمبر ١٩٩٢ فى واشنطن ووافق على إجراء محادثات حول قضايا كان يرفض بحثها من قبل ، حيث وافقت إسرائيل على أن تناقش مع الفلسطينيين قضيتى المياه وتحديد الأراضى» خلال الجولة التالية للمفاوضات الثنائية بدءاً من ٢١ أكتوبر ١٩٩٢ (٤٩)

هوامش الفصل الرابع

(١) عماد جاد إسرائيل والموارد المائية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة مجلة صامد الإقتصادى ، العدد ٨٨ يونيو ١٩٩٢ ص ٦٧

(٢) يستخدم اليشع كالى مصطلح « المنطقة » بمعنى سياسى ومائى وجغرافى ، ويطبقه على مايسمى «جنوب المشرق» والذى يشمل مصر وإسرائيل والضفة الغربية وغزة ، والأردن ولبنان [ويستبعد سوريا] أما تعبير المناطق فيقصد به الضفة الغربية وقطاع غزة . انظر اليشع كالى المياه والسلام ص ٧١ ، ٧٢ ، ٧٤

(٣) اليشع كالى ص ٧٥

(٤) محمود برهوم ، محمد خروب ، المياه فى فلسطين بؤرة الصراع الدائم ،

(٥) د. حسن بكر ، البعد الفلسطينى فى حروب المياه العربية الإسرائيلية مجلة صامد الإقتصادى ، العدد ٨٨ (يونيو ١٩٩٢) ص ١٩

(٦) ZE,EV, schiff,Security for peace:
I srael,s Hinimal Se curity requirements in Negotiations with THE PALASTINIANS , WASHINGTON .Tnstitate For Near East 1989,P.18

نقلاً عن عماد جاد ، إسرائيل والموادر المائية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة . مجلة صامد ، العدد ٨٨ ، ص٦٨

(٧) عماد جاد نفس المصدر ، ص ٦٩ ، ٧٠

(٨) د. كمال قبعة ، الأثار التدميرية - الإلحاقية للسياسة المائية الصهيونية فى الضفة الغربية ، مجلة الهدف اللبنانية العدد ٨٧٦ السنة ١٩فى (١٩٨٧/٨/٢٤ ص ٢٦ - ٣٠)

(٩) صحيفة السياسة الكويتية فى ١٩٩٠/٤/١٨

(١٠) صحيفة الحياة ١٩٩١/٥/٣١

(١١) صحيفة الحياة فى ١٩٩٠/٢/٢١ دراسة بعنوان « المياه فى الأراضى المحتلة موضوع حرب أم منطلق للسلام بين العرب وإسرائيل »

(١٢) الوفد فى ١٩٩١/٦/١٤

(١٣) Davis, Uri and OThers, "Israel's Water Policies" Journal of Palestine Studies , Winter 1980 , No - 34 ,PP.18-20

نقلاً عن د. حسن بكر . البعد الفلسطينى فى المياه العربية الإسرائيلية ، مجلة صامد مصدر سابق ص ٢١

(١٤) صحيفة الأخبار ١٩٩١/١٠/١

(١٥) اليشع كالى ، المياه والسلام ص ٤٣

(١٦) اليشع كالى ، المياه والسلام ص ١٩

(١٧) و(١٨) د. جمال نافع ، الوضع القانونى لنهر الأردن ، وحقوق الشعب الفلسطينى فى مياهه ، مجلة صامد العدد ٨٩ ص ١١٢

(١٩) صحيفة الوفد ١٩٩١/٦/١٤

(٢٠) أنظر : وهيب حسين، الإعتداءات الإسرائيلية على المياه الأردنية، مجلة صامد الإقتصادى ، العدد ٨٩ ص ١٠٦

(٢١) اليشع كالى ، المياه والسلام ، مصدر سابق ، ص ٧٩

(٢٢) صحيفة الشرق الأوسط فى ١٩٩٠/٨/١١

(٢٣) نفس المصدر .

(٢٤) د. عمران أبو صبيح ، المياه والصراع فى الشرق الأوسط ، ص ٢١

(٢٥) الطبعة الأولى ، ترجمة وإصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية ببروت ، ١٩٩١ ، ص ١٠٠ -١٠٤

(٢٦) اليشع كالى ، المياه والسلام ، نفس المصدر .

(٢٧) صحيفة الخليج ٢٨/١/١٩٩٠
(٢٨) صحيفة السياسة ٢٢/٥/٩٩١
(٢٩) مجلة الهدف العدد ٨٧٦ (٢٤ أغسطس ١٩٨٧ « الأثار التدميرية للسياسة المائية الصهيونية فى الضفة الغربية » .
(٣٠) صحيفة الحياه ١٦/٤/١٩٩١
(٣١) صحيفة الأهرام ١٠/١٢/١٩٩٠
(٣٢) و (٣٣) و(٣٤) مجلة الهدف ، العدد ٨٧٦ فى ٢٤/٨/١٩٨٧ .
(٣٥) صحيفة الوطن الكويتية فى ١٨/١/١٩٩٠
(٣٦) الرأى العام الكويتية ٣/٥/١٩٨٩
(٣٧) نفس المصدر .
(٣٨) توماس ناف ، المياه فى الشرق الأوسط ، جامعة بنسلفانيا ، مركز أبحاث الشرق الأوسط - وفقاً لما ذكرته صحيفة (الخليج) فى ٢٨/١/١٩٩٠
(٣٩) صحيفة الشرق الأوسط فى ١١/٨/١٩٩٠ .
(٤٠) صحيفة الشرق الأوسط فى ١١/٨/١٩٩٠ .
(٤١) و(٤٢) نفس المصدر
(٤٣) صحيفة الشرق الأوسط فى ١١/٨/١٩٩٠ دراسة بعنوان « إطلاق اسم عام حصاد المياه على ١٩٩١ ، الأردن يستعمل موارده المائية إلى حدها الأقصى وإسرائيل تستغل ثلثى مياه نهر اليرموك » .
(٤٤) صحيفة البيان فى ٢٣ /٣/١٩٩١
(٤٥) صحيفة الإتحاد الصادرة فى أبو ظبى فى ٥/٦/١٩٩١
(٤٦) صحيفة السياسة ٨/١٠/١٩٩١
(٤٧) اليشع كالى ، المياه والسلام . ص ٧٣، ٧٤
(٤٨) نافذة أبو حسنة ، الأبعاد السياسية لمشكلة المياه فى الشرق الأوسط ، مجلة صامد العدد ٨٩ .
(٤٩) صحيفة البيان ١٣/١٠/ ١٩٩٢ .

الفصل الخامس

المياه السورية
بين مطامع إسرائيل وتركيا

أولا : إسرائيل والمياه السورية :

أصبح الموقف الإسرائيلى من مشروعات التسوية محكوماً بالعديد من الإعتبارات ، من بينها قضية الموارد المائية ، وأصبحت الموارد المائية تشكل مكوناً رئيسياً من مكونات الموقف الإسرائيلى من مشروعات التسوية المطروحة .. بل هناك اتفاق عام بين قادة إسرائيل وخبرائها على ضرورة الإحتفاظ «بنصيب إسرائيل» من الموارد المائية المتدفقة من الأراضى المحتلة [1] ..

ويذكر الكاتب الإسرائيلى أمون ماجين(أحد المطلعين على شئون المياه فى إسرائيل) فى مقال بصحيفة (دافار) الإسرائيلية فى ١٩٧٨/١١/٢٥«أن قيام المنازعات على المياه ليس أمراً نادراً فى التاريخ سواء فى هذه المنطقة أم فى العالم» ويقول أن إسرائيل - خلال عمرها القصير - دخلت فى مواجهات مع اثنين من جاراتها (الأردن وسوريا).. ويقصد معركة تحويل نهر الأردن فى عام١٩٦٤[2]

وكان رد الفعل الإسرائيلى عنيفاً جداً فقد قال رئيس الوزراء الإسرائيلى آنذاك ، ليفى أشكول : « ليس للبنان شأن فى مشاريع تحويل المياه وإلا فإن ذلك سوف يكلفه إستقلاله» .

وهدد موشى دايان وزير حرب إسرائيل فى ١٩٦٥/٣/٢٦ بإستعمال القوة العسكرية لمنع تحويل مجرى الأردن وشنت إسرائيل عدداً من الإعتداءات فيما يلى أهمها :

- قامت إسرائيل فى يومى ١٧ ، ١٩٦٤/٢/١٨ بمهاجمة الحدود السورية
- حشدت اسرائيل قواتها على الجبهة السورية فى ١٩٦٤/٣/٧وشنت عدة اعتداءات .
- هاجمت إسرائيل فى ١٩٦٤/٥/١٣ مواقع التحويل السورية
- شنت اسرائيل فى أيام ٧/١٧ ، ١٩٦٤/١١/١٢ حوالى ١٤ هجوماً على الحدود السورية .
- استخدمت إسرائيل قنابل النابالم فى ١٩٦٤/١١/١٣ ضد ورشات العمل فى جميع مراكزالعمل وهاجمت فى أيام ٦و١٥و١٧و١٨و١٩٦٥/٥/٢٢ مناطق التحويل فى سورية والأردن[3]

هضبة الجولان مصدر للمياه :

وتشكل هضبة الجولان مصدراً للمياه بالنسبة لإسرائيل التى سيصل عجزها المائى عام ٢٠٠٠ إلى بليون متر مكعب سنوياً . وقد أعلنت اسرائيل عن ضم الجولان رسمياً إليها ، ولم يكن ذلك بسبب موقعها الإستراتيجى فحسب وإنما لبقاء سيطرتها على جبل «الشيخ» وما حوله من منابع وروافد نهر الأردن وكذلك للإفادة من ثلوج جبل الشيخ .

وينبع الإهتمام الإسرائيلى المائى بالجولان ممايلى :

* التركيز على نهرى الأردن واليرموك وكذلك على نبع بانياس الذى يغذى نهر الأردن.

* ينبع نهر اليرموك من سوريا ويجرى فيها إلى نقطة التقاء الحدود السورية الفلسطينية الأردنية، ويصل منسوبه السنوى إلى ٥٠٠ مليون متر مكعب تستغل إسرائيل منها حوالى ١٠٠ مليون متر مكعب نتيجة احتلالها لـ ٦ كم من مجرى النهر الذى يبلغ طوله ٧٠ كم .

*** تفقد اسرائيل فى حالة عودة الجولان لسوريا السيطرة على مصادر تغذية نهر الأردن مورد ها المائى الرئيسى وهذه المصادر هى نهر الحصبانى الذى يمر من الجولان ويصل منسوبه إلى ١٧٠ مليون متر مكعب سنوياً ونبع بانياس ١٦٠ مليون متر مكعب ونهر العاصى ٢٥٠ مليون متر مكعب ونهر** بريغيت ٥ ملايين متر مكعب تصب جميعها فى بحيرة طبريا منبع نهر الأردن والخزان الرئيسى للمياه فى إسرائيل .

ويصل مجموع المياه المخزونة فى اسرائيل إلى ٢٧ مليار متر مكعب يبلغ مجموع مافى بحيرة طبريا منها إلى ٦٦٠ مليون متر مكعب بينما يوجد الباقى منها فى الجنوب والسهل الساحلى .

وهكذا فإن أى استغلال سورى لهذه المياه سيؤثر بشكل سلبى على الأمن المائى الإسرائيلى ويؤدى إلى خفض مستوى بحيرة طبريا من ١١٢ مترا تحت سطح البحر إلى أكثر من ٣١٣ مترا مما يؤدى إلى إرتفاع ضغط الماء على المواد الكبريتية والفوسفورية فى البحيرة و يلوث الناقل القطرى » وهو مشروع نقل مياه الشرب والرى الرئيسى فى إسرائيل.

وليس لدى اسرائيل بدائل تسد هذا النقص فى المياه عن طريقها .

ويرى عز الدين سطاس الباحث بمؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية التابع لوزارة الدفاع السورية أن المياه بالنسبة لإسرائيل هى ذريعة للتوسع أكثر منها حاجة حيوية فحتى لو سيطرت اسرائيل على كافة مياه نهر اليرموك ، وبانياس ، والليطانى فإن هذه الكميات لن تسد العجز المائى لإسرائيل فى عام ٢٠٠٠ بسبب تزايد السكان والهجرة وتوسع الإستخدام الصناعى الزراعى .

ومن الواضح أن التحدى الإسرائيلى للعرب لن ينتهى بمجرد توصل مؤتمر السلام إلى تسوية ما بل أن الصراع سيستمر بوسائل وعناصر أخرى ستكون المياه دائماً فى صلبها كما تقول صحيفة الحياة فى ١٩٩١/٩/٨ فى تقرير لها من دمشق .

إسرائيل والتخلى عن الجولان :

ترددت بعض الأراء فى اسرائيل منذ عام ١٩٩١ عن فوائد السلام بينها وبين العرب حتى مع تخليها عن الجولان وذلك فى مقابل مايلى :

أ - الإندماج الإقتصادى فى المنطقة .

ب - الإستفادة من مشروع أنابيب السلام التركية التى تستطيع أن تؤمن لإسرائيل مصدراً مائياً يفوق ماتوفره مرتفعات الجولان .

ويرى هؤلاء أيضاً أن تنفيذ «المشروع الصهيونى » ليس من الضرورى أن يكون بالوسائل العسكرية بل أن السلام سيجعل إسرائيل مركز النشاط الإقتصادى للشرق الأوسط «لتمتعها بالقدرات الإدارية والتكنولوجية والبشرية اللازمة مما سيضمن لها نفوذاً سياسياً واسعاً ومصادر مياه مستقرة » [٥]

وتوقع بعض الباحثين فى مؤسسة الأرض أن تطالب إسرائيل بحصة من مياه الجولان فى

المفاوضات وكذلك مياه مناطق أخرى ، تؤثر السيطرة على الجولان فى الإستفادة منها ، مثل نهر الليطانى .

ولهذا فقد كان بين التوصيات التى صدرت عن إجتماع دمشق الإقليمى لخبراء الأمن المائى (نوفمبر ١٩٨٩) توصية بدعوة الأمم المتحدة للضغط على إسرائيل لوقف استنزاف مياه الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتمكين الأصحاب الشرعيين لهذه المياه من استثمارها بما يحقق لهم الأمن المائى وعدم دعم اسرائيل أو المشاركة معها فى تنفيذ مخططاتها لإنشاء قناة البحرين (المتوسط والميت) والعمل على إيقاف تنفيذ هذه القناة لما لها من آثار ضارة على الدول المجاورة .

وكذلك أدان «نداء دمشق حول الأمن المائى فى دول منطقة غربى أسيا» الذى صدر عن الإجتماع، اغتصاب إسرائيل للمياه العربية ، وأكد حق الشعب العربى فى السيادة على هذه المياه .

إسرائيل ونهر اليرموك :

استطاعت إسرائيل عرقلة مشروع سد الوحدة السورى الأردنى المشترك على نهر اليرموك نتيجة لنفوذها لدى البنك الدولى .

وكان من المقدر لسد الوحدة أن يقوم بتخزين ٢٢٠ مليون متر مكعب سنوياً وأن يوفر للأردن ١٢٠ مليون متر مكعب سنوياً لسد عجزه السنوى (الذى يبلغ ٢٠٠ مليون متر مكعب) .

كما طالبت إسرائيل بحصة من مياه النهر تبلغ ١٠٠ مليون متر مكعب سنوياً .. وخشيت أن يؤدى سد الوحدة فى حالة إنشائه الى خفض منسوب مياه نهر الأردن ويقلص أكثر الموارد الإسرائيلية.

ولهذا توقع الخبراء أن تحاول إسرائيل أن تربط فى مؤتمر السلام فى حالة إنعقاده بين الترتيبات الأمنية والترتيبات المائية[٦] وتأكد ذلك بتشكيل لجنة المياه فى أعقاب مؤتمر مدريد للسلام .

وبعد توقيع الإتفاق السورى الأردنى عام ١٩٨٧ لإقامة سد الوحدة على نهر اليرموك ، هاجمت إسرائيل المشروع وشنت حملة إعلامية لضمان دعم الولايات المتحدة للحيلولة دون تنفيذه ،

وأعلن تشيع بشاى مفوض المياه فى إسرائيل «أن الإتفاق السورى الأردنى لإقامة سد على نهر اليرموك من شأنه أن يسبب أضراراً جسيمة لإسرائيل»

وكان مشروع سد الوحدة يتضمن إنشاء قناطر طولها ٩٢٣ متراً لتحويل مياه اليرموك عند الحدود السورية الأردنية ، وبعد ذلك يتم بناء حائط السد الذى يبلغ ارتفاعه ١٠٠ متر ، وإقامة لمحطة حرارية بتكلفة ٣٥٠ مليون دولار .

ذكرت أنباء صحفية فى عام ١٩٩٠أن سورية قد تقوم ببناء سد فى نقط مكارين ، كما تعتزم إقامة سدود أخرى على اليرموك تمكنها من التحكم فى ٤٠٪ من المياه الجارية فى هذا النهر ، وهو ماقد يحدث عجزاً شديداً لدى كل من الأردن وإسرائيل»[٧]

ويقال أيضاً إن سوريا لديها مشروعاتها الخاصة بنهر الفرات « لكن لا يمكن القول مطلقاً بأن هذا

سيحدث إلا بالإتفاق الكامل مع العراق ومن ثم ليس من المتوقع نشوب حرب بين دولتين عربيتين بسبب المياه .. خاصة وأن التحدى التركى المتمثل فى حجز مياه الفرات عن سوريا والعراق فى ١٣يناير ١٩٩٠قد «الغى تماماً فكرة أن تحدث مشكلات فى الجزء الأدنى من النهر» بعدما ظهر الخطر عند المنبع متمثلاً فى سد أتاتورك فى الأراضى التركية وكانت العلاقات قد توترت بل وكادت الحرب أن تنشب بين سوريا والعراق فى منتصف السبعينيات بسبب إقامة سوريا لسد الثورة بعد أن أصبح ثلاثة ملايين مزراع عراقى مهددين بفعل نقص المياه .. [٨]

وقد وافقت اسرائيل تحت ضغط الولايات المتحدة على مشروع السد السورى- الأردنى المشترك تم تشييده مؤخراً لتغطية حاجات الأردن من مياه الرى والشرب ، ورغم ذلك تبقى مشكلة حوض نهر الأردن قائمة بكل أبعادها خاصة فى ضوء : تنافى حاجات الأردن من المياه بمعدلات متصاعدة فى حين أن كميات المياه المتاحة لها تكاد تكون شبه ثابتة .

حاجة سوريا للمياه :

يقول تقرير للبنك الدولى « أن سوريا ستواجه فى نهاية هذا القرن تناقصاً بقيمة مليار متر مكعب سنوياً من المياه » .

ويشير تقرير آخر إلى أنه « حتى الإقتصاد فى استعمال المياه لم يعد ينفع ، فها هى المملكة الأردنية الهاشمية - التى تستعمل أسلوب الرى بالتنقيط - تشكو أكثر فأكثر من الجفاف »[٩]

ويزعم جون كيلى [١٠] « أن المسئولين السوريين أخطروا الحكومة اللبنانية فى مايو١٩٨٣ بأن القوات السورية لن تغادر قبل أن تحصل دمشق ، كجزء من اتفاق شامل يحمى المصالح السورية فى لبنان ، على اتفاق راسخ حول المياه ».

ويضيف كيلى أن« سورية أرادت ضمانات مطلقة بألاتقع منابع نهر العاصى الذى يمر فى وادى البقاع الخصب فى أيدى «القوات المعادية ، ويروى العاصى كثيراً من أفضل الأراضى السورية ، ويوفر مياه الشرب والطاقة الكهربائية لغرب سورية ، وهى المنطقة الأكثر ازدحاماً بالسكان»

ثانياً : تركيا والمياه السورية :

تطلع تركيا لدور إقليمى

فى خضم المشروع التركى للعب دور إقليمى فى الشرق الأوسط تقوم تركيا بتنفيذ مشاريعها المائية فى جنوب شرق الأناضول .. كما تريد « استخدام المياه كسلاح سياسى للضغط على سوريا والعراق لاتخاذ مواقف مناوئة للأكراد فى تركيا . وهى أيضاً تريد استخدام المياه للعب دور إقليمى فى منطقة الشرق الأوسط التى تريد تركيا أن تحولها إلى سوق لصادراتها الزراعية » [١١].

ومن شأن مشروعات تركيا أن توفر لها عشرة مليارات متر مكعب من مياه الفرات مما ينقص حصة

سوريا وحقوقها التاريخية المكتسبة فى مياه النهر بنفس القدر وسوف يدفع سوريا الى الإعتماد مستقبلا على استيراد الحبوب كسياسة مستديمة مستقبلية

وقد وضعت تركيا كلامن سوريا والعراق أمام هذا الأمر الواقع اعتماداً على تفوقها العسكرى الساحق من ناحية وعلى مقدار التأييد الدولى الذى تضمنه بفضل إنتمائها إلى حلف الأطلسى . كما اعتمدت إلى حد ما على تدنى العلاقات فى السنوات الأخيرة مابين سوريا والدول الغربية وإنهماك وانشغال العراق فى حربها ضد إيران « وتبع ذلك ما أحدثه الغزو العراقى للكويت فى ٢ أغسطس من إرباك لدول الخليج العربية بأسرها بما فيها العراق »[١٢].

وهكذا بعد أن إستطاعت تركيا «سلخ» لواء الاسكندرونة الغنى بمصادر المياه وحولت وبشكل نهائى مجرى نهر قويق الذى كان يروى مدينة حلب مما أدى الى، جفافه تماماً ، فإنها استغلت الخلافات السورية - العراقية لإحتكار أكبر قدر ممكن من مياه نهر الفرات متجاهلة كل الدعوات لتوقيع إتفاقية حول تقاسم مياه الفرات مع كل من سورية والعراق . وانخفض معدل تصريف نهر الفرات عند عبور الحدود السورية من ٢٣ مليار متر مكعب سنوياً إلى ١٩.٧مليار متر مكعب وأصبح بموجب اتفاقية عام ١٩٧٧ لايزيد عن ١٥.٧٥، مليار متر مكعب » [١٣]

ويذكر البعض أن المشاريع المائية التركية ومشروع السلام منها على وجه الخصوص « هو مشروع سياسى أكثر منه مشروع إقتصادى » حيث تأمل تركيا من تحكمها بصنابير المياه المخطط توصيلها إلى منطقة الشرق الأوسط فى تبوء موقع متقدم فى الشرق الأوسط والسيطرة عليه « ولا نعتقد أننا نجافى الحقيقة بالقول «أن مشروع أنابيب السلام التركى ماهو إلا مشروع صهيونى حيث سيمكن اسرائيل من الحصول على المياه التى تحتاجها دون أى اسهام مادى » [١٤].

وتمكنت تركيا أيضاً من خلال سيطرتها على عدد كبير من المصادر المائية ليس فقط من إنتزاع عدة مكاسب من سوريا ، والعراق تحديداً ما يتعلق بالمعارضة الكردية للنظام التركى ، ووقف المطالبة أو حتى الإعلان السورى بعروبة خليج الإسكندرونة ، بل إنها تصبو من خلال القنبلة المائية إلى دخول الشرق الأوسط من أوسع بواباته بعد أن ضاقت عليها منافذ السوق الأوربية المشتركة »[١٥] .

نهر الفرات ينبع من تركيا !

إذا كان لسوريا أزمة مع اسرائيل حول مياه اليرموك وباقى مصادر المياه فى هضبة الجولان فإن لها مشكلات أخرى مع العراق وتركيا حول مياه نهر الفرات .

ويبلغ طول الفرات حوالى ٢٩٠٠ كم من منابعه فى الأراضى التركية وحتى مدينة البصرة العراقية حيث ينضم هناك إلى نهر دجلة ليشكل معه شط العرب الذى يصب فى الخليج العربى .

كما يبلغ طول النهر فى سوريا حوالى ٦٧٥ كم وفى العراق ١٢٠٠ كم إضافة إلى ٤٥٥ كم فى الأراضى التركية والعجيب أن تركيا تحاول نفى صفة « النهر الدولى » عن الفرات . وصرح وزير الدولة التركى «كمرات أنيان» بأن سد الفرات « ليس نهراً دوليا » وأكد أن بناء سد أتاتورك والسدود

الأخرى منه فائدة لسوريا والعراق» وأضاف أنه لاداعى لإبرام اتفاقية بين الدول الثلاث المشتركة فى النهر ويكفينا «اتفاقية صداقة» . **وتم توقيع اتفاق فى ١٧/٤/١٩٩٠ لتقاسم المياه بين سوريا والعراق بنسبة ٥٨٪ للعراق و٤٢٪ لسورية وتعتبره البلدان الورقة الرئيسية فى وجه تركيا على أساس أن قضية المياه (قضية الفرات) تتجاوز أى خلاف ثنائى بين البلدين العربيين الشقيقين .**

وكانت أزمة مائية خطيرة قد وقعت فى بداية عام ١٩٩٠ عندما قطعت تركيا مياه نهر الفرات لمدة شهر كامل عن سورية والعراق بحجة ملء بحيرة سد أتاتورك الذى أقيم على النهر بتركيا . واعتبرت بعض الأوساط السورية أن وراء ذلك «نيات سياسية» حيث كان فى مقدور تركيا ملء البحيرة دون قطع المياه يوماً واحداً.

وقد ظهر نهر بردى السورى الشهير وهو يكاد ينضب للمرة الأولى فى تاريخ دمشق الذى يعود إلى أكثر من خمسة آلاف عام .

ولم توقع تركيا اتفاقية بشأن تقسيم واستغلال مياه الفرات مع كل من سوريا والعراق كما أن « عدم توقيع الإتفاقية يستخدم لتسويغ التحكم بإمدادات المياه وأكثر من ذلك فإن الأتراك يرفضون الإقرار بكون الفرات نهر دولى تنطبق عليه الأعراف السائدة دولياً ، أو الإتفاقات التى تنظم علاقات الدول بهذا الخصوص» [١٦]

وفى ٦ مايو ١٩٩٠ صرح سليمان ديميريل - زعيم حزب الطريق القويم التركى ورئيس تركيا الحالى - أن «لتركيا السيادة على مواردها المائية ولاينبغى أن تخلق السدود التى تبنيها على نهر الفرات ودجلة أى مشكلة دولية ويجب أن يدرك الجميع أنه لانهر الفرات ولا نهر دجلة من الأنهار الدولية ، فهما من الأنهار التركية . حتى النقطة التى يغادران فيها الإقليم التركى، فالنهر لايمكن اعتبارة نهراً دولياً (على حد زعم ديميريل) إلا إذا كان يشكل الحد ود بين دولتين أو أكثر، ولكل دول الحق الطبيعى فى إستغلال مواردها المائية كما تشاء ، وليس لأى دولة أخرى الحق فى الأعتراض على ذلك وبالطبع فإن هذا التفسير يبدو فى غاية الغرابة بالنسبة لمايقرة القانون الدولى فى هذا الشأن[١٧]

٣- حجز تركيا لمياه الفرات لمدة شهر (أوائل ١٩٩٠) :

«كان قيام تركيا بقطع المياه - مياه نهر الفرات- عن سوريا والعراق لمدة شهر فى ١٣ يناير ١٩٩٠ «بعد صفقة شراء للماء من جانب إسرائيل مقدارها ٢٥٠ مليون متر مكعب سنوياً ، وتكاليفها ٢٠٠ مليون دولار تنقل عبر السفن»[١٨]

وكانت الخطوة التركية «واحدة ضمن سلسلة من الخطوات لملء بحيرة خلف سد أتاتورك تبلغ مساحتها ٨١٧ كيلو متراً . ويجرى بناء السد على مسافة ٦٠ كيلو متراً من الحدود السورية - التركية . يبلغ إرتفاع الخزان ١٧٠ متراً ويقوم برى منطقة جنوب شرقى تركيا تزيد مساحتها عن مساحة المانيا الشرقية (سابقاً) إضافة إلى توليد طاقة كهربائية تزيد على ٢٤٠٠ ميجاوات»[١٩]..
وكان العمل بمشروع سد أتاتورك قد بدأ منذ عام ١٩٨٣ .

ولم يكن قطع تركيا للمياه عن نهر الفرات الأول من نوعه من جانب تركيا التى سبق وأن قطعت مياه نهر قويق الذى يغذى مدينة حلب وهو جاف تماماً الآن. كما تقطع بين الحين والآخر مياه نهر عفرين والذى يمر بمدينة عفرين، ونهر الساجور أحد روافد نهر الفرات، ونهر جنجع الذى يمر فى مدينة القامشلى، ونهر الجراح، ونهر السفال. ولم يعد يجرى الآن فى الأراضى السورية سوى نهر الفرات »[٢٠]

وهكذا تكرر التجاء السلطات التركية إلى قطع مصادر المياه عن جارتيها لاسيما سورية .

الفرات نهر دولى :

ولما كان نهر الفرات ودجلة ينبعان فى تركيا ويمتد مجراهما فى كل من تركيا وسوريا قبل أن يصب فى مياه العراق ، ولما كانت العراق وسورية تعتمدان على مياه هذين النهرين فى الإستخدامات الإقتصادية مثل الزراعة وتوليد الكهرباء فإن النهرين بذلك يعتبران نهرين دوليين لأنهما يهمان أكثر من دولة لأسباب إقتصادية .

وتبعاً لذلك فإن أحكام القانون الدولى هى التى تنظم حقوق الدول المشاطئة للنهرين وترتب علاقة كل دولة بالدولتين الأخريين »[٢١]

وكانت تركيا قد أتمت فى عام ١٩٧٤ انجاز (سد كيبان) على نهر الفرات ، وفى العام نفسه أنجزت سورية (سد الطبقة) عليه أيضاً .

وجرت محاولات ومفاوضات وبذلت جهود كبيرة من جانب العراق وسورية مع تركيا للوصول الى إتفاق عادل ومنصف يضمن حقوق كل دولة منهما فى مياه نهر الفرات ولكن لم تؤد إلى نتيجة ملموسة وأخفقت معها كل الجهود الأخرى . .

واستمرت كل من سوريا وتركيا فى بناء السدود والمشاريع على هذا النهر . وهو الأمر الذى ألحق الضرر باقتصاد وسكان العراق .

ولم يتم التوصل منذ عام ١٩٨٠ وحتى الآن إلى إتفاق بين دول الفرات بالرغم من استمرار اجتماعات اللجان الفنية المشتركة وتبادل المعلومات .

كما شرعت تركيا خلال هذه المدة فى بناء عدد من السدود كان أخرها (سد أتاتورك) [٢٢]

ويقول العراق أنه يهدف إلى إيجاد صيغة قانونية تضمن حقوقه المشروعة فى المياه المشتركة مع سوريا وتركيا » [٢٢]

وكانت معاهدة الصداقة والجوار بين العراق وتركيا المبرمة فى ١٩٤٦/٢/٢٩ قد نظمت إنتفاع الدولتين بمياه نهر الفرات لغرض إدامة وتنظيم استثمار مياه الفرات وإزالة أخطار الفيضانات وتحديد الأماكن الملائمة لإنشاء الخزانات وإقامة المشاريع المتعلقة بالرى وتوليد الكهرباء لمصلحة كلتا الدولتين.

علاوة على ذلك فإن « تركيا ملزمة بإطلاع العراق على أية مشاريع قد يقرر الجانب التركى إنشاءها على نهر الفرات أو روافده » [٢٣]

وقد أشارت دراسة للجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب اسيا حول المياه إلى « أن مخاطر اندلاع الحرب بالمنطقة تتزايد بسبب احتكار إسرائيل وتركيا لموارد المياه الشحيحة وتجاهلهما حقوق الدول الأخرى بالمنطقة .

وذكرت الدراسة أن تركيا رفضت توقيع لتفاق مع كل من سوريا والعراق لاقتسام مياه نهر الفرات ورغم ذلك فهى تبدى استعدادها لبيع المياه لدول الخليج عبر خطوط أنابيب » [٢٤]

ولكن مدير مشرع جنوب شرق الأناضول (غاب) الدكتور تايلان دبر چبى قال فى حديث لصحيفة القبس (١٩٩٠/١/٢١) أن « الشعار الذى نعمل به هو المياه من أجل السلام لا الحرب لأن فيه مصلحة لنا ولجيراننا . . فكما أن لديكم سلاحاً قوياً هو سلاح النفط فإننا نملك سلاح المياه »!! [٢٥]

ويرد المسئولون السوريون على مزاعم تركيا بأن « مبدأ السيادة المطلقة فى المياه الدولية مبدأ مرفوض دولياً بالعرف والنصوص الدولية . وهناك قواعد أخرى نتمنى أن تحدد العلاقات مثل قواعد هلسنكى ، وهناك مبدأ الحقوق المكتسبة التى نصر عليها ، ونحن نريد أن نصل بأقصى سرعة إلى إتفاق وفق هذه التعاريف » [٢٦]- وتشير بعض التقارير والمعلومات - وفقاً لصحيفة الرأى الأردنية فى ١٩٩٠//٢/٢١ - إلى أن الأزمة بين كل من تركيا وسوريا والعراق « ستستفحل بعد الإنتهاء من المشاريع المائية التركية . . حيث سيحدث نقص حاد فى المياه فى كل من سوريا والعراق مما سيؤدى إلى «حرب حتمية بين هذه البلدان» خاصة فى حالة عدم التوصل إلى إتفاق بإقتسام المياه بين الدول الثلاثة » .

موارد المياه التركية :

تقول تركيا أنها أصبحت «تمتلك فائضاً من المياه الصالح للإستعمال واقترحت ومنذ سنوات عملية تصدير جانب من هذا الفائض عن طريق أنابيب أو ناقلات للدول الجنوبية فى الشام والخليج . ويرجع ذلك إلى مايلى[٢٧] :

(أ) تتحكم تركيا فى منابع مياه نهرى الفرات ودجلة اللذين ينبعان من المنطقة الجبلية الشرقية لتركيا .

(ب) كما تحصل تركيا على مياه من نهر السيهان الذى يجرى داخل أراضيها ويصب فى البحر المتوسط عند ميناء الإسكندرونة .

(جـ) بدأت تركيا منذ سنوات فى تنفيذ مشروع رى وتوليد كهرباء بالطريقة الهيدرولوجية وتشمل بناء سدود على ضفاف نهرى دجلة والفرات وبدأ تنفيذ هذا المشروع المسمى «أناضوليا» بدون استشارة سوريا والعراق .

(د) يجرى فى جنوب تركيا نهران آخران هما سيحون وجيحون.

مشاريع تركيا المائية

أ - مشروع جنوب شرق الأناضول (غاب) :

أقامت تركيا ٢١ سداً و١٧ محطة لتوليد الطاقة والكهرباء على مساحة تعادل مثلين ونصف مثل مساحة بلجيكا .. ويوصف هذا المشروع الضخم بأنه يعكس صورة تركيا الحديثة وسيزود العديد من المناطق التركية بالطاقة الكهربائية والماء .

وينتظر أن تنتهي الشركة الكبرى التي تنفذ هذا المشروع الضخم من عملها في عام (٢٠٠١م) و تقدر تكاليف المشروع بحوالي ١٨ مليار دولار .

ويتمثل أكبر جزء من هذا المشروع في « سد أتاتورك » الذي يبلغ ارتفاعه حوالي ١٦٦ متراً ، وطوله حوالي كيلو مترين »[٢٨]

كما يذكر بعض المحللين أن تركيا لم تنشئ هذه السدود لتوليد الطاقة الكهربائية فقط بل إنها تهدف إلى « جر مياه الفرات لجنوب شرق تركيا لري أراض زراعية جديدة في سهول ماردين لتكوين «سلة الغذاء» في تللك المنطقة .. ومركزاً غذائياً لمنطقة الشرق الأوسط» [٢٩] وأن تصبح مستقبلاً «سلة الفاكهة في المنطقة بعدما طرحت نفسها كمنتج خضروات لامنافس له في منطقة الخليج» [٣٠]

والعجيب أن تتم هذه الإستثمارات والمشاريع الضخمة في ظل غياب اتفاق دولي حول إقتسام مياه الفرات وطرق الإستفادة منها بين الدول الثلاث (تركيا ، وسوريا والعراق) .

ويغطي مشروع (الغاب) مساحة ٧٣.٨٦٣ كم٢ أي حوالي ٩.٥ من مساحة تركيا البالغة ٧٧٩.٤٥٩ كم٢ وفي منطقة يبلغ عدد سكانها ٤ ملايين نسمة ونصف مليون من أصل ٥١ مليون نسمة ..

ومع انتهاء مشاريع الـ (الغاب) عام ٢٠٠٥- أو عام ٢٠٠١ وفقاً لمصادر أخرى- ستحقق تركيا فائضاً في إنتاج الطاقة الكهربائية تستطيع من خلاله أن تكون مصدر تزويد لجيرانها ، وفائضاً في إنتاج السلع الغذائية والمحاصيل الزراعية توجه إلى الأسواق العربية ودول الشرق الأوسط. [٣١]

بحيرة سد أتاتورك

تعتبر بحيرة سد أتاتورك ثالث بحيرة صناعية في العالم من حيث حجم المياه بعد «وان» و«كيبان» في تركيا وتستوعب ٤٨ مليار متر مكعب من المياه ، وبدات انتاج الطاقة الكهربائية في مايو ١٩٩١ ، وأخر وحدة للطاقة (٨ محولات) سيتم تركيبها عام ١٩٩٣)[٣٢]

وكان قيام تركيا في ١٣ يناير ١٩٩٠ بحبس مياه الفرات « لملء خزان سد أتاتورك قرب أورفا في تركيا قرب الحدود السورية »[٣٣] يمثل سابقة هي الأولى من نوعها عبر التاريخ في نظر البعض بهذا الحجم .

وكان ينبغي أن يبلغ مستوى مياه خزان السد (٤٣٠) مترا على الأقل فوق مستوى مياه البحر

للسماح بإعادة فتح مجرى النهر[٣٤]

وتفيد المعلومات الرسمية - طبقاً لصحيفة (الرأى) الأرنية فى ٢١/٢/ ١٩٩٠ - أن حجم خزان سد أتاتورك يتسع لـ ٤٨ مليار متر مكعب من المياه .

وتحتاج عمليه ملء هذا السد لمدة ستة أشهر على الأقل ، حيث أن المعدل السنوى لكافة مياه نهر الفرات تقدر بحوالى ٢٥ مليار متر مكعب »[٣٥] **وهذا يعنى حاجة تركيا إلى إعادة وقف مياه الفرات عدة مرات أخرى وهكذا أسهمت « الغفلة العربية » الطويلة عن إقامة هذا السد التركى الكبير الذى أصبح الآن أمراً واقعاً لاسبيل إلى نقضه وهذا مما يدعو إلى دق أجراس الإنذار بقوة للتحذير من « الوضع المائى العربى الحرج » لاسيما وأن أصل المشكلة يعود لأكثر من ٢٠ عاماً عندما قررت تركيا البدء فى مشروع « جنوب شرق أناضوليا للرى وإقامة السدود »** [٣٦]

مشروع أنابيب السلام :

كانت تركيا قد طرحت عام ١٩٨٧ « مشروعاً لمد أنابيب نقل المياه الى دول مجلس التعاون الخليجى من الأنهار التركية بواقع ٢,٥ مليون متر مكعب يومياً ، على أن يمر خط الأنابيب عبر البصرة ثم الكويت لينتهى فى دولة الإمارات العربية المتحدة » .[٣٧]

ويقوم المشروع على «اقتراح» مؤداه أن تقوم تركيا - بما عرف عنها من وفرة فى مياه الأنهار - بإمداد الدول المجاورة لتركيا بالمياه . . . ولامانع لديها من أن تقوم بمد خط أنابيب يمر عبر الدول المحيطة بها كالسعودية والعراق وسوريا وإسرائيل »

وينظر الأقتراح التركى إلى إسرائيل نظرة مثالية حيث أن هناك فكرة سيطرت على الرئيس أوزال (صاحب المشروع) مؤداها أن « السبب الرئيس فى التصرفات التوسعية لإسرائيل هو النقص الشديد لموارد المياه لديها وأنها بسبب ذلك تسعى لإحتلال أراض عربية أخرى غنية بمصادر المياه» وفى رأى أوزال أن « الماء مقابل السلام فى الشرق الأوسط » بمعنى أن إسرائيل «إذا توفرت لديها المياه التى تكفيها من شر العطش سوف تكف عن أطماعها التوسعية وترضى بمساحتها الحالية» [٣٨]

ولهذا تقدمت تركيا بمشروعها «عبر تعبير جميل» فأسمته « أنابيب السلام» من أجل تسويق مياه نهرى «سيحون وجيحون» التركيين لدول مجلس التعاون الخليجى وبعض الأقطار العربية الأخرى مثل سوريا والعراق والأردن ولبنان وإسرائيل أيضاً التى تتعاون معها تركيا فى مجالات المياه منذ فترة .

وفى ضوء التقارب التركى مع الرياض والقاهرة « توقفت المباحثات الثنائية بين تركيا وإسرائيل فى مجالات التعاون المائى » كما ذكر بعض المراقبين - حيث أثرت أنقرة أن تتريث وترقب نتائج المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف الخاصة بموضوع المياه خلال خريف عام ١٩٩٢ وحتى الأن[٣٩]

وكان الرئيس حسنى مبارك قد قام بزيارة تركيا فى مايو ١٩٩١ وأجرى مباحثات فى مساء ١٨/٥/١٩٩١ مع الرئيس التركى أوزال فى أنقره وتم خلالها بحث عدد من النقاط الهامة المتعلقة

بإستقرار منطقة الشرق الأوسط ، خاصة بعد التجربة التى مرت بها المنطقة أثناء وأعقاب حرب الخليج ... وطرح الرئيس التركى تورجوت أوزال مشروع خط أنابيب مياه السلام الذى يمتد من تركيا إلى الدول العربية لدفع جهود التنمية فى هذه الدول ويقوم المشروع على الإستفادة من نهرى سيحون وجيحون بجنوب الأناضول لنقل فائض المياه بهما الذى يصل إلى ١٥ مليون متر مكعب يومياً إلى دول الشرق الأوسط عبر خط أنابيب إلى دول الخليج سوريا والأردن والسعودية (٤٠) .

(١) وصف مشروع أنابيب المياه التركى :

يتلخص مشروع أنابيب السلام فى « نقل جزء من مياه نهرى سيحون وجيحون التركيين جنوباً بواسطة خطى أنابيب وذلك كما يلى :

١- أنبوب غربى يتكون من خطين متوازيين يسيران حتى عمّان حيث ينحرف أحدهما إلى إسرائيل ، فى حين يتابع الأخر سيره حتى المملكة العربية السعودية لينقل إليها ١.٥٠٠ مليون متر مكعب يومياً ، ومارأ بالأردن (٦٠٠ الف متر مكعب) وسوريا - ١.١ مليون متر مكعب يومياً) وهكذا يضخ هذا الخط حوالى ٣.٥ مليون متر مكعب من المياه يومياً .

٢- الخط الشرقى أو «خط الخليج» من المتوقع أن يمر عبر سوريا والأردن ثم السعودية (٨٠٠ ألف متر مكعب يومياً) فالبحرين (٢٠٠ الف) وقطر (١٠٠الف) فالإمارات (٦٠٠الف) وعُمان (٢٠٠ ألف متر مكعب يومياً) .

وتبلغ حصة الكويت حسب المشروع ٦٠٠ الف متر مكعب يومياً .

علماً بأن الكويت كانت قد وقعت إتفاقية لنقل المياه من الجنوب العراقى وبكميات كبيرة (٥٥٠ مليون جالون فى اليوم وبسقف يصل إلى ١٢٠٠مليون) .. وتوقفت تماماً بعد الغزو العراقى للكويت(٤١) .

(٢) تمويل المشروع :

أعلن وزير الدولة التركى أشين شلبى فى أبو ظبى فى ١٩٩١/٥/١٥ إستعداد تركيا «لتنفيذ خطط لإمداد دول الخليج بالمياه عبر « أنبوب السلام » والعمل سوياً مع هذه الدول لتحقيق هذا الهدف الكبير ... شرط أن يكون بتمويل مشترك لأنه على حد قوله مشروع ضخم ولايمكن تحقيقه إلا بالتعاون» (٤٢) . ويقصد بالتعاون توجيه الدعوة لدول الخليج لتمويل هذا المشروع .

(٣) أهمية مشروع السلام التركى :

تعطى بعض التقديرات قيمة كبيرة لمشروع السلام التركى - على الرغم من وجود بعض الشكوك حوله - ونرجع أهميته إلى مايلى :

أ - استمرار قلة المياه فى منطقة الشرق الأوسط يعطى أهمية لأى حلول طموحة كمشروع أنابيب السلام التركى » (٤٣)

ب - أن هذا المشروع يمكن أن يسد عجزاً فى المياه لدى إسرائيل ويوقف نهمها إلى مزيد من التوسع (وفقاً للتقدير التركى) .

جـ - توفير كميات من المياه العذبة لدول الخليج التى ليس لديها مصادر للمياه العذبة والتى تعتمد على تحلية مياه البحر .

(٤) العيوب الإستراتيجية للمشروع التركى :

يمكن طرح العديد من العيوب وذلك كما يلى :

أ - لم ينجح القادة الأتراك فى إعطاء الثقة لأهداف تركيا من المشروع خاصة وأن عملية البدء فى مشروع « أناضوليا » تمت دون إستشارة الدولتين المشتركتين مع تركيا فى الإنتفاع بماء الفرات (سوريا والعراق) .

ب - صعوبة إعتماد أى دولة أو أى مجموعة دول فى سد حاجتها الحيوية من المياه على مصادر من خارج حدودها ، خاصة خلال نظام يمكن التحكم فيه والمناورة به مثل أنابيب المياه . . والإعتماد على ذلك « يعد نقطة ضعف من الناحية الجغرافية السياسية » .

جـ - يمكن للدول العربية الإعتماد فقط على استيراد المياه من تركيا على أن يكون حلاً قصيراً أو متوسط المدى تتمكن هذه الدول من النجاح فى تنمية مصادر مياه أكثر ضماناً .

د - رفضت السعودية والكويت المشروع التركى عند طرحه ورأت الدولتان أنه يكبدهما نفقات أكثر من نفقات تحلية مياه البحر .

هـ - ذكر كبار المسئولين السعوديين والكويتيين أن المشروع يؤدى إلى تحكم تركيا فى سيادة دول الخليج على مواردها المائية .

و - يمكن أن يتعرض خط أنابيب المياه للهجمات وأعمال التخريب نظراً لمروره فى أراضى عدة دول.

(٥) وجهة النظر العربية فى المشروع :

كشف وزير الكهرباء والماء فى دولة الإمارات العربية المتحدة (حميد ناصر العويس) فى ١٤/١/١٩٩٠ عن أن «نتائج الدراسات التى أجريت على «مشروع السلام» لجر المياه من تركيا . . لاتزال غير مشجعة بعدما أكدت إرتفاع النفقات فى صورة كبيرة جداً على دول الخليج » .

ويواجه مشروع الأنابيب التركى عدة عقبات تتمثل فيما يلى[٤٤] :

أ- مدى إتفاق كافة دول المنطقة المعنية على هذا الإقتراح .

ب- صعوبة موافقة الدول العربية المعنية على تمرير المياه التركية عبر أراضيها إلى إسرائيل .

جـ - تمثل عملية تمويل المشروع عقبة كبيرة حيث تصل تكلفته إلى عدة مليارات.

د- عدم وجود ضمانات لإمكانية إستمرار إمداد الدول العربية بالمياه التركية.

(٦) مقترحات بشأن أنابيب المياه :

طرح السيد حميد ناصر العويس وزير الكهرباء والماء بدولة الإمارات العربية المتحدة تصوراً حول نقل المياه عبر الأنابيب وذلك فى ١٤/٥/١٩٩١ أثناء مشاركته فى المؤتمر العالمى للموارد المائية بالمغرب .

ويهدف هذا التصور إلى ضمان عدم قطع مياه الأنابيب . . وضمان الحماية من أيه مشاكل بسبب التغيرات فى العلاقات الدولية التى قد تؤثر على إمدادت المياه وتتضمن المقترحات أن تتم عملية «توقيع إتفاقية الأنابيب ضمن نظام دولى معترف به وموقع عليه من قبل جهات دولية لضمان تدفق المياه بين الدول دون تعرض هذه الدول لضرر نتيجة إتخاذ قرارات قد تؤدى إلى حرمانهامن المياه كما حدث من قبل بين العديد من دول العالم» وأشار العويس إلى«مشاريع عديدة فى هذا المضمار مثل مشروع تركيا وإيران لمد أنابيب لدول مجاورة » .

(٧) مدى إستفادة إسرائيل من المشروع :

نفى كاندمير أوتهون سفير تركيا لدى مصر فى ٢/٥/١٩٩١ الأنباء التى ذكرت - فى ذلك الحين - أن تركيا ستقوم بتوصيل المياه إلى إسرائيل . . ووصف هذه الأنباء بأنها لاأساس لها من الصحة»

* وأشار السفير التركى إلى مشروع «المياه من أجل السلام» لتوصيل المياه إلى الدول العربية موضحاً أن هذا المشروع لايتضمن تقديم المياه إلى إسرائيل أو المرور عبرها » (٤٥)

وكان مقرراً مناقشة المشروع التركى فى مؤتمر دولى حول المياه فى منطقة الشرق الأوسط على أن يعقد فى نوفمبر ١٩٩١ بتركيا وتم تأجيله فى انتظار نتائج مفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل .

وجهة النظر الإسرائيلية فى المشروع :

«أعتبرت إسرائيل أن مشروع تزويد تركيا للدول العربية بالمياه يهدد أمنها بشكل مباشر وخاصة خلال العقد القادم وحيث ستتوفر لتلك الدول العربية مصادر مياه عذبة تمكنها من إستطلاح المزيد من الأراضى الصحراوية » وهذا مما « يهدد الأحلام الزراعية المستقبلية (الإسرائيلية) للتحكم فى إقتصاد المنطقة خلال نهاية هذا القرن » (٤٦)

أفكار الرئيس أوزال بشأن المياه :

كان الرئيس التركى السابق تورجوت أوزال أكثر المسئولين الذين تعرضوا لمسألة المياه ومشكلة نقص المياه.. حيث طرح مشرع أنابيب السلام منذ عام ١٩٨٧عندما كان رئيساً لوزراء تركيا قد صرح أوزال فى حديث لصحيفة «الحياه» فى ٢٤/١/١٩٩٠ بأن «سيعيد إحياء مشروع أنابيب السلام» .

وذكرت صحيفة «حريت» التركية فى ٤/٢/١٩٩١ أن «تركيا ستعمل على حل مشكلة المياه (فى منطقة الشرق الأوسط) وتنفيذ مشروع السلام الذى دعى إليه أوزال منذ أعوام والذى ينص على مد أنابيب للمياه من نهرى سيحون وجيحون إلى دول الخليج » (٤٧)

وردد الرئيس أوزال خلال زيارته للولايات المتحدة فى أبريل ١٩٩١ الإقتراح الخاص بحل مشكلة المياه فى دول المنطقة «وخاصة إسرائيل والأردن وسوريا والأراضى المحتلة» فيما سمى بمشروع «أنابيب السلام»(٤٨)

كما نشرت صحيفة (الشرق الأوسط) أثناء حرب تحرير الكويت (١٩٩١/٢/١٧) مقالاً بصفحتها الأولى بقلم الرئيس التركى تورجوت أوزال بعنوان «الشرق الأوسط لن يعود كما كان» وذكر فيه أن «تركيا قد تساهم فى إرساء دعائم السلام فى المنطقة إذا ما مدت يد العون إلى الشرق الأسط دون أن تستثير مشاعر أحد» وقال :

- « أن الخطوة الأولى نحو السلام الدائم . . هى العمل على إيجاد حل للصراع العربى الإسرائيلى وللمسألة الفلسطينية بأسرع وقت ممكن . .

« لابد من أن يحل التعاون محل الصراع ، وهذا لايتحقق بدون التعاون الإقتصادى المتبادل .

« نحن مستعدون أيضاً لتنفيذ كل المشاريع التى تعيد بناء المنطقة اقتصادياً مثل مشاريع تنمية الموارد المائية بما فيها طريق إيصال مياه الأنهار التركية إلى شبة الجزيرة العربية فى خطوط أنابيب تسير جنباً إلى جنب مع أنابيب النفط والغاز ونحن على أتم استعداد كذلك للإسهام فى مشاريع أخرى مثل السدود والطرق والاتصالات الهاتفية. . . . »

وجاء الإقتراح التركى نتيجة « فكرة تسيطر على الرئيس التركى أوزال وتقوم على « مظنة » أن توفير المياه لإسرائيل « يضمن تحقيق السلام فى المنطقة وتسوية الصراع العربى الإسرائيلى » (٤٩)

ويمكن اعتبار هذا الإقتراح إمتداداً أو توثيقاً لعلاقات خاصة جداً قامت مؤخراً بين تركيا وإسرائيل «لإمداد الأخيرة بمياه الشرب التركية فى «فناطيس» كبرى يتم جرها عبر البحر المتوسط إلى موانئ إسرائيل وتقوم بذلك إحدى الشركات الخاصة التركية .

حرب تحرير الكويت وتداعياتها :

ألمحت صحيفة «الإندبندنت» البريطانية فى تقرير لها فى فبراير ١٩٩١ إلى أنه « بإمكان الرئيس التركى تورجوت أوزال نظرياً أن يمنع تدفق المياه الى العراق عبر نهر الفرات عن طريق السيطرة على إمدادت المياه إلى بحيرة أتاتورك الواقعة خلف سد أتاتورك .

ومضت الصحيفة تقول أنه « على الرغم من أن الرئيس أوزال تعهد بأنه لن يستخدم المياه كسلاح فى حرب الخليج إلا أنه بإمكانه أن يقوم بملء بحيرة سد أتاتورك بما تحتاجه من المياه الآن مع إندلاع الحرب ويترك العراق فى أمس الحاجة الى المياه وذلك بالطبع بعد الإتفاق مع سوريا .

واختتمت « الإندبندنت» تقريرها بالقول أن الرئيس التركى إذا لم يستخدم المياه كسلاح فى مرحلة الحرب فذلك يعنى بأن تركيا يمكن الثقة بها كمصدر للإمداد بالمياه ولمدة طويلة»(٥٠)

كما صرح وزير الخارجية التركى أحمد كوجيبى البتيموجين فى لقاء صحفى بواشنطن فى

١٩٩١/٢/٢٢ بأن « **فى وسع دول منطقة الشرق الأوسط أن تضمن تحقيق سلام دائم بعد إنتهاء حرب الخليج ، وذلك بإقامة مشاريع ضخمة تشمل المنطقة كلها لإعطاء جميع شعوبها نصيباً من المياه يصعب عليها أن تقامر بفقدانه** » .

وقال أنه « **ينبغى على دول المنطقة أن تستحدث مشاريع ضخمة تربط بينها** » **معتبراً أن « من شأن ذلك أن يزيل احتمال اللجوء إلى الخيار العسكرى لحل النزاعات** » .

وذكر المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية مراد سونجار فى ١٩٩١/٤/٩ (صحيفة عُمان) أنه يجرى الإعداد فى أنقرة لاتفاقيات جديدة لتوزيع المياه ولكن « لن يتم تنفيذها إلا عندما يعود الإستقرار الداخلى فى العراق مرة أخرى » .

وفى أول حديث لصحيفة عربية بعد تحرير الكويت أدلى الرئيس التركى أوزال بحديث إلى صحيفة الشرق الأوسط فى ١٩٩١/٤/٢٩ تحدث فيه عن «دور تركيا فى عملية السلام فى الشرق الأوسط» وقال أن لتركيا دوراً مهماً جداً ، نحن على استعداد لتأمين المياه للمنطقة شرط أن يتم التوصل إلى اتفاق يحل المشكلة العربية الإسرائيلية .

لماذا المياه ؟

- يجيب أوزال - لانها العنصر الأساسى فى المنطقة وتركيا على إستعداد لتأمين المياه فى حالة إقرار السلام ، فبدون السلام لا أستطيع أن أضخ أنابيب الإمدادات وأكد أوزال أن مشروع خط أنابيب السلام مازال قائماً » .

٧- دول مجلس التعاون الخليجى وأنابيب السلام .

قرر المجلس الوطنى الكويتى فى ١٩٩١/٩/٧ وبعد شهور قليلة من تحرير الكويت أن يدرس إعادة بحث مشروع جلب المياه العذبة عن طريق أنابيب من تركيا إلى الكويت وبعض دول مجلس التعاون . . وكذلك تشكيل لجنة مشتركة بين دول المجلس لمتابعة المشروع»[٥١]

وجاء هذا الموقف الكويتى والخليجى بعد ماشهدته منطقة الخليج منذ الثانى من أغسطس ١٩٩٠ بغزو العراق لدولة الكويت وإحتلاله لها إلى أن تم تحريرها فى آخر فبراير ١٩٩١ . .

وهكذا يثور تساؤل عن خطر احتمال قيام « هيمنة مائية تركية على الشرق الأوسط وبالدرجة الأولى على سوريا والعراق ؟ »

ويلاحظ أن الإعلام الغربى يعرض مشروع تركيا بشأن « أنابيب السلام » ولكنه «يقوم فى ذات الوقت بتسفيه هذه الخطة لأنها قديمة جداً ، ولايدعمها إلا دراسة أمريكية تناولت جدواها . لأن « **مشكلة تمويل المشروع لاتجد حلاً فلا العربية السعودية ولا الكويت ولا الإمارات متحمسة لإعطاء أنقرة وسيلة ضغط دائم على كل جيرانها** » . .

وتقول بعض الأراء فى الغرب وفى إسرائيل أن «على دول الخليج أن تمول مشاريع المياه «إما نقداً وأما بمقايضة النفط (حيث طرح أن يعطى الخليج النفط للبنان مقابل أن يعطى الأخير المياه لإسرائيل)!.

ويبدو أن دول الخليج أو بعضها مستعد لذلك .. وقد يفسر ذلك إعلان الولايات المتحدة عن تشكيل لجنة من إسرائيل والسعودية فى إطار التحضير لمؤتمر مدريد للسلام -« يتحاور فيها وفدان واحد إسرائيلى والأخر سعودى » (٥٢)

مشروع شط العرب - الكويت والخليج :

كانت صحيفة الرأى الأردنية قد أشارت فى ١٩٩٠/١/١٣ إلى « مشروع شط العرب - الكويت والخليج الذى اقترح حينئذ كمصدر لسحب المياه العذبة إلى الكويت ودول الخليج العربى لتحويل صحرائها إلى أراضٍ خضراء يعم خيرها كافة أرجاء الوطن العربى » (٥٣)

وكانت الكويت قد وقعت فى عام ١٩٨٩ « اتفاقية لنقل المياه من جنوب العراق وبكميات كبيره تقدر بحوالى ٥٥٠ مليون جالون فى اليوم وبسقف يصل إلى ١٢٠٠ مليون » وفقاً لما ذكرته دراسة نشرتها صحيفة البيان الصادرة فى دبى فى ١٩٨٩/١٠/٣٠

الدعوة التركية لعقد مؤتمر للمياه فى الشرق الأوسط :

كان من المقرر أن ينعقد فى نوفمبر ١٩٩١ فى إسطنبول مؤتمر قمة للمياه ، ليمثل خطوة تمهيدية للوصول إلى ضوابط وقواعد صارمة واتفاقات يوقع عليها جميع الأطراف .

على أن يشارك فى المؤتمر بجانب الشرق الأوسط بما فيه دول شمال أفريقيا - الولايات المتحدة وروسيا- وبعض الدول الأوربية وهيئات دولية منها الأمم المتحدة والبنك الدولى .

على أن يتضمن جدول الأعمال عدة نقاط هامة من بينها :

* مشروع أوزال «أنابيب السلام» للمياه .
* رسم خريطة دقيقة للموارد والإحتياجات المائية فى منطقة الشرق الأوسط الآن وغداً .
* وضع المعايير التى يتم على أساسها توزيع هذه الموارد .

ويبدأ الإعداد لمؤتمر اسطنبول للمياه تحت رعاية جويس ستار رئيسة برنامج المبادرة العالمية للبحث فى مشكلة المياه والتى صرحت فى ١٩٩١/٢/٢٤ (صحيفة الحياة) بأنه سيحضر القمة ممثلون عن البنك الدولى وبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، والدول المانحة للمعونات إلى جانب ممثلى دول المنطقة .

وقابلت الولايات المتحدة اقتراح عقد قمة أسطنبول للمياه بفتور حيث أعلنت جويس ستار (صحيفة الحياه ١٩٩١/٢/٢٤) عن تلقى رد إيجابى من دول المنطقة والمجموعة الأوربية وأضافت «لكننا فى إنتظار رد رئيس الولايات المتحدة»

وذكر البتموجين وزير خارجية تركيا فى ذلك الوقت «أن إسرائيل لم توجه إليها دعوة لحضور قمة المياه» .

وحدث أن أعلنت تركيا فى ١٩٩١/١٠/٧ فى بيان لوزارة الخارجية التركية تأجيل مؤتمر اسطنبول للمياه « لتفادى التشويش على الجهود التى تتزعمها الولايات المتحدة لعقد محادثات لإحلال السلام فى الشرق الأوسط . وقال البيان :

«تأجل مؤتمر المياه فى الشرق الأوسط إلى موعد أخر إنتظاراً لنتيجة الجهود الرامية إلى عقد مؤتمر سلام فى الشرق الأوسط وتطور الأوضاع فى المنطقة بما يسمح بمشاركة جميع الأطراف» .

وكانت بعض الأطراف العربية وفى مقدمتها سوريا قد اعترضت على حضور إسرائيل أو محاولة مشاركتها فى المؤتمر .

وقال يوفال نئمان وزير العلوم الإسرئيلى وزعيم حزب هاتحياه المتطرف فى ١٩٩١/٨/٢٤أنه سيطلب من الحكومة - حكومة شامير فى ذلك الحين - «العودة عن موافقتها على المشاركة فى مؤتمر السلام حول الشرق الأوسط بعد أن استبعدت إسرائيل من المشاركة فى مؤتمر إقليمى حول المياه يقصد مؤتمر اسطنبول.

وأضاف أن معارضة سوريا لمشاركة إسرائيل فى المؤتمر الإقليمى حول المياه يثبت أن دمشق «تتمسك بكل عدائها لإسرائيل» .

وأعربت مصادر إسرائيلية عن استيائها لإستبعاد إسرئيل من المؤتمر . . وأبدت خيبة أملها إزاء الموقف التركى وذلك رداً على ما كان مصدر رسمى تركى قد أعلنه من أن إسرائيل لم تدع إلى مؤتمر اسطنبول للمياه «بسبب معارضة دول فى المنطقة» .

إستمرار التعنت التركى:

أنهت اللجنة السورية - العراقية - التركية الخاصة بالمياه اجتماعها الدورى الـ ١٦ فى أوائل أكتوبر١٩٩٢ دون التوصل إلى توقيع محضر مشترك بسبب « تعنت الجانب التركى ومماطلته » بهدف الإنتهاء من تنفيذ مشاريعه المقامة على نهرى دجلة والفرات . وذكرت صحيفة الحياة اللندنية فى ١٩٩٢/١٠/٤ أن الإجتماع اقتصر على البحث فى المعلومات المائية والمناخية وتقدم تنفيذ أعمال السدود تكرار المواقف السابقة القائلة بضروة تسريع أعمال اللجنة الفنية المختلطة » .

وقدم وفد سورية خلال الإجتماعات « اقتراحاً عملياً » على حد تعبير رئيس الوفد السورى ماجد داود خبير المياه الدولية - « لتسريع عمل اللجنة وتحقيق الهدف الذى أقيمت من أجله فى عام ١٩٨٠ ، أى التوصل إلى قسمة عادلة لمياه النهرين ويرتكز الإقتراح السورى على أربع نقاط هى :

أ - ضرورة الإتفاق على الوارد المائى الطبيعى فى نهرى دجلة والفرات .

ب - تحديد الإحتياجات المائية للمشاريع القائمة ، وتلك التى هى قيد التنفيذ والمخطط لها على النهرين فى الدول الثلاثة .

جـ - تحديد الأسس القانونية الدولية التى ستستند إليها قسمة مياه دجلة والفرات .

د - وضع تقرير بالنقاط الثلاث المذكورة يقدم إلى الحكومات الثلاث مرفقاً بالتوصيات اللازمة التى قد تؤدى إلى قسمة مياه النهرين فى إجتماع للوزراء المعنيين فى الدول الثلاث من أجل إقرار حصة كل بلد فى مياه كل من النهرين على حده .

هوامش الفصل الخامس

(١) عماد جاد ، إسرائيل والمورد المائية .. مجلة (صامد الإقتصادى) عدد يونيو ١٩٩٢ ص ٧١ ، ٧٢

(٢) حمد السعيد الموعد ، حرب المياه فى الشرق الأسط ، سلسة الثقافة للجميع

(٣) ، دمشق ، دار كنعان ، للدراسات النشر ، ص ١٧ ، ١٨

(٤) حمد سعيد الموعد حرب المياه فى الشرق الأوسط ص ١٩

(٥) صحيفة الحياة ١٩٩١/٩/٨

(٦) صحيفة الحياة ١٩٩١/٩/٨

(٦) حمد سعيد الموعد حرب المياه فى الشرق الأوسط ص ٢٠

(٧) صحيفة السياسة الكويتية ١٨/٤/١٩٩٠

(٨) صحيفة السياسة نفس المصدر دراسة نومان مايرز، مجلة شئون استراتيجية .

(٩) حياة الحويك عطية ، المياه والتطبيع والتمويل فى الإعلام الغربى مجلة صامد ، العدد ٨٩ ص ٢٣١.

(١٠) جون كيلي مراسل صحفى بشبكة «اى .بى .سى» التلفزيونية الأمريكية . وقد غطى العالم العربى لسنوات عديدة كمراسل لصحيفة كريستيان ساينس مونيتور.

أنظر : جون كيلى ، المياه فى فلسطين ثورة الصراع الدائم ترجمة محمود برهوم . محمد خروب ، ط١، عمان دار الكرمل ١٩٨٩ ص ٨ ، ٩

(١١) حمد سعيد الموعد ، حرب المياه فى الشرق الأوسط ، ص ٢٣

(١٢) محمود سمير أحمد ، معارك المياه المقبلة فى الشرق الأوسط دار المستقبل العربى ، القاهرة ، (١٩٩١) ص ١٥٥

(١٣) حمد سعيد الموعد ، المصدر السابق ، ص ٢٢

(١٤) د. عمرن أبو صبيح ، المياه والصراع فى الشرق الأوسط مصدر سابق ص ٢٧

(١٥) د. عمرن أبو صبيح ، نفس المصدر ، ص ٢٧

(١٦) نافذ أبو حسنة ، الأبعاد السياسية لمشكلة المياه فى الشرق الأوسط ، مجلة صامد الإقتصادى، العدد ٨٩ سبتمبر ١٩٩٢ ص ٤٢ .

(١٧) صحيفة القبس الكويتية ٧/٥/١٩٩٠ .

(١٨) ياسر على هاشم ، الأبعاد السياسية والإقتصادية والقانونية لأزمة المياه ، السياسة الدولية (العدد١٠٤) .

(١٩) صحيفة الرياض، السعودية ٤/١/١٩٩٠

(٢٠) انظر : عمر سراج أبو رزيزه (أستاذ مشارك فى إدارة وتخطيط موارد المياه بالقسم المدنى جامعة الملك عبد العزيز (جده) ، دراسة بعنوان « واقع المياه العربية يفرض التنبه للمطرقة» صحيفة الشرق الأوسط فى ٢٥/٢/١٩٩٠

(٢١) د. محمد طلعت الغنيمى (أستاذ القانون الدولى جامعة الإسكندرية) - الخبير القانونى بوزارة البترول والثروة المعدنية السعودية) ودراسة بعنوان « تركيا ووقف تدفق مياه نهر الفرات فى ضوء أحكام القانون الدولى والنظرية الإسلامية ، صحيفة الشرق الأوسط فى ٢٨/١٢/١٩٨٩

(٢٢) د. على حميد العبيدى ، قضية مياه الفرات فى أحكام القانون الدولى ، صحيفة الجمهورية العراقية ١٧/٣/١٩٩٠

(٢٣) د. على حميد العبيد مياه الفرات فى أحكام القانون الدولى ، صحيفة الجمهورية العراقية فى ١٧/٣/١٩٩٠

(٢٤) صحيفة (الأخبار) المصرية ٢٦/٩/١٩٩١

(٢٥) صحيفة القبس الكويتية ٢١/١/١٩٩٠

(٢٦) صحيفة القبس الكويتية ٢٥/١/٩٩٠

(٢٧) صحيفة الرأى الأردنية ١٩٩١/٤/٢٦
(٢٨) صحيفة « القبس» الكويتية ١٩٩٠/١/٧
(٢٩) صحيفة « الرأى» الأردنية ١٩٩٠/٢/٢١
(٣٠) سليم حداد ، اقتسام المياه العربية التركية المشتركة ، صحيفة الرأى الأردنية ١٩٩٠/٣/٧
(٣١) صحيفة القبس الكويتية ١٩٩٠/١/٢١
(٣٢) صحيفة القبس الكويتية ١٩٩٠/١/٢٩
(٣٣) الحياة ١٩٩٠/٢/٨
(٣٤) صحيفة (الرأى) ١٩٩٠/٢/٢١
(٣٥)صحيفة الحياة ١٩٩٠/٢/٨
(٣٦) صحيفة (الخليج) ١٩٩٠/١/٢١
(٣٧) صحيفة الحياة ١٩٩٠/١/١٥
(٣٨) صحيفة الأخبار ١٩٩١/٤/١٦
(٣٩) المصدر صحيفة الرأى الأردنية ١٩٨٩/٤/٢٦
(٣٩) صحيفة الأخبار ١٩٩١/٥/١٩
(٤٠) عبد الحكيم مرة ، أبعاد أزمة المياه بين العرب وتركيا .. مشروع أنابيب السلام الإستراتيجى .. هلى يرى النور فى التسعينيات صحيفة البيان فى ١٩٨٩/١٠/٣٠
(٤١) عبد الحكيم مرة ،المصدر السابق
(٤٢) صحيفة الحياة ١٩٩١/٥/١٦
(٤٣) د. رمزى مسلم الموارد المائية فى الشرق الأوسط ، صحيفة الرأى ١٩٨٩/٤/٢٦
(٤٤) الحياة ١٩٩٠/١/١٥
(٤٥) صحيفة الثورة السورية ١٩٩١/٥/٣ .
(٤٦) صحيفة الشرق الأوسط ١٩٩٠/١/٢٦ تقرير عن وكالة (ق. ن. أ) بعنوان « التهديد الإسرائيلى للمياه فى منطقة الشرق الأوسط » .
(٤٧) الشرق الأسط فى ١٩٩١/٢/٥ (صفحة أولى) .
(٤٨) الأهرام ١٩٩١/٤/٣٠
(٤٩) الأخبار ١٩٩١/٤/١٦
(٥٠) صحيفة البيان فى ١٩٩١/٢/١٢
(٥١) صحيفة عكاظ السعودية فى ٩٩١/٩/٨
(٥٢) حياة الحويك عطية، المياه والتطبيع والتمويل فى إعلان الغربى مجلة صامد، العدد ٨٩ ص ٢٣٢ و٢٣٣ و٢٣٥.
(٥٣) سويلم حداد، تركيا وإسرائيل وحرب «العطش»، صحيفة الرأى الأردنية فى ١٩٩٠/١/١٣.
(٥٤) عبد الحكيم مرة ، أبعاد أزمة المياه بين العرب وتركيا ، نهر الفرات بارومتر العلاقات »

الفصل السادس

إسرائيل والمياه اللبنانية

يعترف بعض الإسرائيليين بأن صعوبات قطاع المياه لم تفرض على إسرائيل سياستها الداخلية فحسب بل فرضت أيضاً مسارات فى سياستها الخارجية » . . وعلى سبيل المثال فإن « إسرائيل أقامت العلاقة بالرائد سعد حداد (سنة ١٩٧٦) من أجل استخدام نهرى حاصبيا والوزانى ، اللذين يصبان فى نهر الحاصبانى ، ومن أجل استخدام مياه فرعية أيضاً » وهذا ما أقره الباحثان ت . ناف (Naff) ، ر . س . متسون (Matson) اللذان يقولان أن إسرائيل توغلت فى لبنان عام ١٩٨٧ حتى نهر الليطانى ، وأن الجيش الإسرائيلى اجتاز نهر الأولى ، إبان عملية غزو لبنان وانسجاماً مع هذه الأوضاع يعتقدان فى إمكانية تطبيق مشروع جونستون نظرياً . .[١]

ولنحاول أن نتعرف على خلفية هذه التطلعات الإسرائيلية والصهيونية إلى المياه اللبنانية .

الحركة الصهيونية والمياه اللبنانية :

وضعت الحركة الصهيونية منذ موتمرها الأول فى بال أنهار لبنان فى مخططاتها المستقبلية، ... وحاولت فى مرحلة التحضير لوعد بلفور عام ١٩١٧ إقناع بريطانيا بجعل الليطانى حدود فلسطين الشمالية .

وطالبت الحركة أيضاً فى مؤتمر السلام فى فرساى عام ١٩١٩ بمياه نهر الليطانى . . وأعلنت جهاراً عن رغبتها فى الإستيلاء على جنوب لبنان ، وجبل الشيخ وقالت فى كتاب لها إلى الحكومة البريطانية .[٢]:

« إن الحقيقة الأساسية فيما يتعلق بحدود فلسطين أنه لابد من إدخال المياه الضرورية للرى والقوة الكهربائية ضمن هذه الحدود ، وذلك يشمل مجرى نهر الليطانى، ومنابع نهر الأردن، وثلوج جبل الشيخ »

المياه اللبنانية فى عهد الإنتداب الفرنسى :

أقر مؤتمر سان ريمو (أبريل عام ١٩٢٠) الإنتداب البريطانى على فلسطين والعراق والإنتداب الفرنسى على سوريا ولبنان وبعده اشتد النزاع بين الحكومتين المنتدبتين على الحدود الفلسطينية - اللبنانية .

واقترحت فرنسا خطاً فى الشمال يمتد من رأس الناقورة ويتجه نحو المطلة وبانياس إلى الشاطئ الشمالى للحولة ورغم أن هذا الإقتراح أدخل المستعمرات اليهودية الواقعة فى الجليل الشرقى الأعلى ضمن فلسطين إلا أنه لم يرض الصهاينة وفى أغسطس عام ١٩٤٠ رسم الجنرال (غورو) الحدود الحالية للبنان وقلصت الخريطة الجديدة مساحته الجغرافية السابقة ومع ذلك لم ترض الحركة الصهيونية بالتوزيع الجديد للحدود لأنه أخرج الليطانى وصيدا وصور من مناطق النفوذ البريطانى .

وهكذا لم تجد الحركة الصهيونية أمامها سوى الإكتفاء بالإستفادة من مياه الليطانى دون أن تنال

أيه مكاسب إقليمية . . وواصلت الحركة مساعيها الحثيثة لضم الأنهار اللبنانية وكشف بن جوريون فى وثيقة سرية أعدها عام ١٩٤١ بأن « أراضى النقب القاحلة وكذلك مياه نهرى الأردن والليطانى يجب أن تكون مشمولة داخل حدودنا »[٣] على حد قوله.

كما كشف ونستون تشرشل رئيس الحكومة البريطانية فى عام ١٩٤١ أمام مجلس العموم عن أن «اليهود طالبوا الحكومة البريطانية أن تطلق أيديهم فى فلسطين كلها ، وأن يضم إليها جنوب لبنان الذى فية نهر الليطانى»

قرار التقسيم وقيام إسرائيل :

صدر قرار تقسيم فلسطين فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ فاستولت إسرائيل على الجليل الأعلى المجاور للبنان الذى نص قرار التقسيم أن يكون من نصيب الدولة العربية مما جعل حدود اسرائيل تتقدم فى الشمال فى محاذاة الحدود اللبنانية حيث توجد مصادر المياه » .

وأخذت الحركة الصهيونية والحكومة الإسرائيلية منذ عام ١٩٤٨ تولى اهتماماً نشطاً بمياه الليطانى .وقد أثار مندوب إسرائيل فى إجتماعات لجنة التوفيق الدولية فى عام ١٩٤٩ مسألة الليطانى . . وأوصت اللجنة فى تقريرها النهائى باستثمار (سبعة أثمان) مياه الليطانى فى إسرائيل بعد تحويله إلى وادى الأردن . وكانت حجة لجنة التوفيق الدولية أن مياه الليطانى تزيد عن حاجة لبنان »[٤].

وكشف أبا إيبان فى عام ١٩٥١ مجدداً عن مشاريع إسرائيل فى لبنان فقال : « نولى نهر الأردن ومنابعه كل إهتمام وهذا يعنى أن إسرائيل تسعى إلى الإستيلاء على أقضية حاصبياً وراشياً ومرجعيون ، وجزء من سهل البقاع الغربى فى لبنان » [٥]

كما فاجأت الولايات المتحدة الأمريكية المنطقة بمشروعها الشهير الذى تقدم به المبعوث الأمريكى (جونستون) أحد المختصين فى شئون الشرق الأوسط بوزارة الدفاع الأمريكية فى عام ١٩٥٣ . وكان المشروع رغم فشله بمثابة الإشارة الواضحة والرسمية أمام العالم على نية إسرائيل فى الإستيلاء على جزء من نهر الليطانى مهما كلف الأمر ومهما حدث فى المنطقة»[٦] وهكذا يمكن القول بأن إسرائيل التى رفضت مشروع جونستون القاضى بمنحها ٨٠ مليون متر مكعب من مياه الليطانى وطالبت بحوالى ٤٠٠ مليون متر مكعب من مياه الليطانى فإن هذا « معناه بالمفهوم العسكرى والسياسى وحتى فى المفهوم العادى أن إسرائيل تريد الحصول أو الإستيلاء أو إحتلال كل مياه الليطانى ولن يبقى لأبناء الجنوب أو البقاع مايكفى لتأمين مياه الشرب لمواشيهم أيام الصيف والربيع »[٧] واعتمدت إسرائيل على قوات سعد حداد فى تأمين مواقعها الحدودية . .

وتتابع بإستقرار وهدوء تنفيذ مخططها الرامى إلى إحتلال وتأمين مياه الليطانى» [٨]

أيدت إسرائيل فكرة وجود قوات الطوارئ الدولية لتستغل وجودهم عالمياً وتتابع تنفيذ مخططها الأساسى وتلهيهم فى عملية مراقبة التحرك الفدائى ضد أراضيها » [٩]

مشروع « مصلحة الليطانى » اللبنانى (١٩٥٤)

تبنت الحكومة اللبنانية فى عام ١٩٥٤ مشروعا متكاملاً لاستثمار مياه نهر الليطانى وذلك رداً على ادعاءات إسرائيل بأن مياه هذا النهر تصب فى البحر المتوسط وبأن لبنان لايحتاج إليها « وبالتالى فاسرائيل أولى بها » !!

وأثبت المشروع اللبنانى إمكانية الإستفادة من نهر الليطانى لصالح لبنان ، وأنه لاعلاقة لاسرائيل بمياهه من قريب ولامن بعيد .

وقد صدر تقرير من مكتب خبراء إستصلاح الأراضى الأمريكى فى عام ١٩٥٤ أكد أنه « يمكن الإستفادة من كل مياه الليطانى فى لبنان » (١٠)

كما شكلت الحكومة اللبنانية « مصلحة الليطانى » التى استندت إلى إحدى الدراسات التى ذكرت أن معدل تصريف النهر يقارب ٧٥٠ مليون متر مكعب سنوياً .

وقررت بناء على ذلك تنفيذ سد القرعون بطاقة ٢٢٠ مليون متر مكعب وإنتهى العمل به فى عام ١٩٦٨ وأقيم على مقربة منه محطة للكهرباء .

وتأخر تنفيذ مشاريع الرى .. وكان من المقرر أن يخصص من ٦٠٠ إلى ٨٠٠ مليون متر مكعب لرى منطقة الجنوب »

وتعتبر أطماع إسرائيل فى مياه نهر الليطانى أطماعاً قديمة فمنذ عام ١٩٥٤ طالبت إسرائيل بحوالى ٥٥٪ من إيراد نهر الليطانى « تحت دعوى أن لبنان لايستطيع إستغلال سوى سبع إيراد النهر » .

وقد صرح ليفى أشكول رئيس وزراء إسرائيل الأسبق فى يوليو ١٩٦٧ بأن « إسرائيل العطشى لايمكنها أن تقف مكتوفة اليدين وهى ترى مياه الليطانى تذهب هدراً إلى البحر وأن القنوات باتت جاهزة فى إسرائيل لإستقبال مياه الليطانى المحولة » (١١) .

وبدأت إسرائيل بعد إحتلالها لجنوب لبنان عام ١٩٨٢ فى « تنفيذ مخططها لسرقة مياه لبنان على النحو التالى :

(١) نقل خط الأسلاك الشائكة خلف نبع الوزانى وصادرت مياهه .

(٢) استخدام أنابيب مصفاة الزهرانى لجر مياه الحاصبانى .

(٣) البدء فى شق نفق يبلغ طوله ١٧ كيلوا متراً لسحب مياه الليطانى إلى داخل أراضى إسرائيل المنخفضة .

(٤) يعرض مشروع النفق أكثر من ٢٥٠ قرية لبنانية جنوبية للموت عطشاً إضافة إلى القضاء على مئات الأفدنه من بساتين الحمضيات على الساحل بين صور وصيدا » (١٢) .

وتطلع الإسرائيليون شمالاً إلى مياه جنوب لبنان وغرباً إلى مياه النيل واتبعوا فى ذلك طريقين

مختلفين حيث نجد الأتى .

أ - عبرت قوات إسرائيل حدود لبنان فى مارس ١٩٧٨ ثم على نطاق أوسع فى يونيو ١٩٨٢ فاستولت على المناطق الرئيسية لمياه الجنوب اللبنانى وبخاصة حوض نهر الوزانى الرافد الرئيسى لنهر الحاصبانى . وذكر بعض الخبراء أن إسرائيل أقامت « شبكة تحتية تم من خلالها الإستيلاء على مياه جوفية فى الجنوب يجرى ضخها إلى بحيرة طبريا .

ب - تطلع الإسرائيليون إلى مياه النيل بعد زيارة الرئيس السادات للقدس وما أعقبها من خطوات سلام بين الطرفين وحاولوا من خلال التوصل إلى اتفاقات الحصول على كميات من مياه النيل إلا انهم لم يتوصلوا إلى نتيجة فى هذا الصدد (١٣) .

الإستيلاء على نهر الوزانى :

أكد محافظ الجنوب اللبنانى فى أواخر اكتوبر ١٩٨٠ أن « إسرائيل قد إستولت على منبع الوزانى الواقع على بعد كيلو متر واحد إلى شمال الحدود مع إسرائيل . وقال : أن إسرائيل أقامت حاجزا من الأسلاك حول منبع النهر »(١٤)

وقامت السلطات الإسرائيلية فى أبريل ١٩٩١ بوضع سياج من الأسلاك الشائكة حول نبع نهر الوزانى جنوب لبنان وبدأت فى مد الأنابيب داخل نفق لسرقة مياه النهر إلى داخل فلسطين المحتلة وحذرت المواطنين من الإقتراب من النهر أو إستخدام مياهه » كما قامت وحدات من جيش الإحتلال الإسرائيلى بالعمل ليلاً وتحت الأضواء الكاشفة بعمل حفريات فى منطقة نبع الوزانى .

وأكد القادمون من جنوب لبنان أن إسرائيل تقوم بحفر نفق تحت الأرض بعمق ثلاثة أمتار تقريباً لربط نهر الوزانى وهو أحد روافد نهر الحاصبانى بمنطقة الجليل الأعلى .

ولم تبعد إسرائيل فكرة كون مياه لبنان «ملكاً خاصاً لها» واعتبارها الخزان الأكبر للمياه فهى تستولى على ١٤٠ مليون متر مكعب سنوياً من نهرى الحاصبانى والوزانى اللبنانيين .

وتسيطر إسرائيل على ٣٠ كيلو متراً بطول مجرى نهر الليطانى أكبر الأنهار اللبنانية منذ الغزو الإسرآئيلى لجنوب لبنان عام ١٩٨٢ .كما أنها لم تترك أى منبع للمياه فى لبنان إلاواستغلته لصالحها فقامت بتثبيت مواسير ضخمة فى نبع «العين» ونبع «الوزانى» لتوصل المياه إلى داخل إسرائيل وقامت بربط التفريعات الصغيرة على الحدود اللبنانية - الإسرائيلية بشبكة المياه بمنطقة الجليل بالأراضى المحتلة كوضع يد على المياه دون نقاش » (١٥) وهكذا تحصل إسرائيل على مايعادل ٤٠٪ من إحتياجاتها المائية من الأراضى العربية المحتلة ، ولضمان ثبات هذه النسبة أدمجت مصادر المياه بالأراضى المحتلة بالنظام الحكومى الإسرائيلى لتكون متمكنة تماماً من المياه الفلسطينية»(١٦)

وقد اكثرت إسرائيل فى السنوات الأخيرة من الحديث عن جر مياه نهر الليطانى وكان هذا أحد أهدافها الرئيسية من غزو لبنان فى عام ١٩٨٢ والإبقاء على الشريط الحدودى حتى الآن بحجة

المحافظة على أمنها الشمالى خاصة وأنها تعانى حالياً من نقص واضح فى المياه »[17]

وعلى الرغم من أن نهر الليطانى ينبع داخل الأراضى اللبنانيـة ويصب على ساحلها الجنوبى على مسافة ٢٠ كيلو متراً إلى الشمال من الحدود الإسرائيلية إلا أن إسرئيل تثير النقاش حول الليطانى معللة ذلك بأن مياهه تنهب هدراً إلى البحر » .

وتلمح إسرائيل إلى إستعدادها لإظهار المرونة والتساهل حيال مسألة تقاسم مياه نهر الأردن إذا ما اشتركت فى استثمار مياه نهر الليطانى »[18] .

كما يؤكد بعض المراقبين أنه « لم يكن وراء غزو إسرائيل للبنان هدف واحد من الأهداف التى أعلنتها إسرائيل على العالم ، وإنما كانت وراء مياه نهر الليطانى « والتى يمكن أن توفر لإسرائيل ٤٠٠ مليون متر مكعب وهو حجم المياه التى كان معروفاً أن إسرائيل تحتاجها مع مطلع سنة ١٩٨٥ »[19] .

وتؤكد إسرائيل أن مشكلات المياه فى لبنان ترتبط بطرق التنمية لا بضآله الموارد المائية.

وقد شكلت الفوائض المائية فى لبنان ولاسيما فى حوض الليطانى « موضوعاً لمشاريع من أجل تصدير المياه إلى الجنوب » وذلك منذ بدء البحث فى مشاريع لاستغلال مياه المنطقة ، وكان من مجموعة المشاريع هذه مشاريع المياه الوطنية لإسرائيل (مثل مشروع وايزمن سنة ١٩٢٠ ، ومشروع هايز الذى أعد بطلب من الوكالة (اليهودية سنة ١٩٤٦) وقد طُرحت مجموعة مشاريع أخرى بمبادرة عربية : بحث فى مشروع التحويل الذى طرحته جامعة الدول العربية .. نقل مياه الحاصبانى (مياه لبنانية بحسب أصحاب المشروع فى ذلك الوقت ، ووقعت تحت سيطرة اسرائيل فيما بعد) إلى دولة الأردن ، عبر قناة تمتد كما كان مفترضاً ، شرقى مرتفعات الجولان (قناة التحويل السورية) ولاتمر فى إسرائيل [20] .

وتسربت معلومات فى عام ١٩٨٥ عن قيام إسرائيل بشق نفق كبير لجر مياه الليطانى قرب بلدة مرجعيون . وكانت الدراسات الجيولوجية ، والطوبوغرافية لتحديد مسار النفق قد بدأت فعلاً فى عامى ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ وهى الأن بانتظار الظروف السياسية والإقليمية للبدء فى فتح النفق أمام الماء المتدفقة »[21] .

وقد أحاطت اسرائيل مافعلته بنهر الليطانى بأسوار من السرية « ولم تتح الفرصة لأحد أن يقطع بما فعلته فى الليطانى وكل مايثار فى هذا الصدد ينقصه الدليل المادى »[22]

وربما كانت أول إشارة فى هذا الصدد قد جاءت على لسان شهود عيان من الصحفيين الأمريكيين الذين قالوا فى عام ١٩٨٢ أنهم « رأوا أنابيب ضخمة يحملها الإسرائيليون معهم يحفرون لها الأرض وراء القوات الإسرائيلية الغازية للبنان » .

ونقلت وكالات الأنباء فى عام ١٩٨٤ مايعنى أن « إسرائيل قد أتمت تحويل نهر الليطانى إلى بحيرة طبريا .. عن طريق استخدام أنابيب مدفونة تحت الأرض »[23]

وقد أشارت صحيفة البيان الصادرة فى دولة الإمارات فى ١٩٨٩/١٢/٤ إلى ماورد على لسان خبير مياه أمريكى هو(جون كولارس) أستاذ الجغرافيا فى جامعة ميتشجان ونشرته بعض الصحف عن أن « إسرائيل تحصل على مياه من شبكة مياه نهر الليطانى»

وذكرت الصحيفة أن ما أشار إليه الخبير الأمريكى من « سطو إسرائيل على مياه نهر الليطانى ، ليس جديداً على أحد من الذين يتابعون قضية - أو حرب - المياه بين العرب وإسرائيل »

ويؤكد كثير من الخبراء من العرب والأجانب أنه « عند نقطة ما فى بلدة مرجعيون اللبنانية يتم تحويل مياه نهر الليطانى لتتدفق منه إلى إسرائيل » (٢٤)

كما نقلت وكالة (ق . ن .أ) عن مصادر مطلعة فى جنوب لبنان فى ١٩٩٠/١/١٨ قولها أن « إسرائيل أوشكت على الإنتهاء من مد خط أنابيب تحت الأرض بين الشريط الحدودى المحتل وشمال فلسطين المحتلة - لنقل المياه الجوفية اللبنانية بالإضافة إلى مياه نهر الوزانى الى بحيرة طبريا وبعض المستوطنات الإسرائيلية القريبة من الحدود » .

وأقيم خط نقل المياه بتكنولوجيا متطورة جداً بحيث يخضع لرقابة إلكترونية تسمح بإيقاف ضخ المياه عند إصابة أى جزء من الخط بشكل فورى وحتى يتم الإصلاح ، وفى نفس الوقت تظهر منطقة الإصابة على الفور على خريطة للخط موجودة فى داخل إسرائيل بالقرب من الحدود مع لبنان »(٢٥)

وقد وضع خط الأنابيب تحت الأرض بمسافة ٧ أمتار فى داخل نفق أسمنتى .

وأقامت إسرائيل ثلاث محطات مركزية لسحب المياه الجوفية من باطن الأراضى اللبنانية فى القطاعين الأوسط والشرقى ومحطة فى المنطقة القريبة من القطاع الغربى من الشريط الحدودى المحتل بجنوب لبنان .

وقد تكلفت المحطات الثلاث حوالى ١١ مليون جنيه إسترلينى وتقوم بضخ حوالى ١٠٠ ألف متر مكعب من المياه إلى بحيرة الحولة) داخل إسرائيل ، وإلى محطة أخرى بالقرب من منطقة الجليل لإستخدامها فى الزراعة والشرب»(٢٦)

وقد أشارت الحكومة اللبنانية فى يوليو ١٩٩٠ إلى معلومات وصلتها بأن « إسرائيل وضعت مخططاً يهدف إلى تحويل مياه نهر الليطانى وهو من أكبر الأنهار اللبنانية وأكثرها غزاره عبر أقنية وقساطل إلى صحراء النقب لإستخدامها فى عملية توطين المهاجرين اليهود السوفيت وإقامة مستوطنات جديدة لهم » (٢٧)

وحينئذ لجأ لبنان الى مصر طالباً مساعدتها وتدخلها لدى إسرائيل لوقف سرقة مياهه الجنوبية. وحثت حكومة الدكتور سليم الحص سفير مصر لدى لبنان حسن شاش على نقل طلب المساعدة إلى الحكومة المصرية بشكل سريع فى ١٩٩٠/٧/٢٥ على أن يتابع الحص هذا الموضوع بنفسه خلال زيارته لمصر فى أواخر الشهر نفسه لحضور إجتماع وزراء الخارجية للدول الإسلامية»(٢٨)

وأعلن لبنان فى أوائل عام ١٩٩٠ أن « اسرائيل قضمت دونمات من مزارعه الحدودية بعد أن طردت سكانها اللبنانيين حيث عمدت الى تسييجها وضمها إلى حدودها ، ونظمت رحلات ليهود

الفلاشا إليها فى محاولة لإغرائهم بالسكن فيها »[٢٩]

وتستولى إسرائيل باحتلالها جزءاً من الجنوب اللبنانى على مايتراوح بين ٢٥٠ إلى ٣٥٠ مليون متر مكعب من المياه اللبنانية سنوياً »

وقام مبعوث الأمم المتحدة كلارك فالجرين فى أوائل يونيو ١٩٩٠ بإعداد دراسة ميدانية عن موضوع « المياه فى جنوب لبنان »[٣٠] وذلك بعد أن تقدم لبنان بشكوى إلى المنظمة الدولية طالباً التحقق من أن إسرائيل تحول قسماً من المياه اللبنانية إليها .. وقام فالجرين بتفقد مجرى نهر الليطانى فى منطقة مرجعيون أثناء إعداد دراسته المقدمة إلى الأمم المتحدة.

وتعتبر سوريا ولبنان والأردن والضفة الغربية المحتلة هى « أكثر المناطق المهددة من جراء سحب المياه وسرقتها من قبل إسرائيل التى دأبت وبانتظام على سرقة وإهدار مصادر المياه الفلسطينية .حيث استغلت إسرائيل تحكمها فى قطاع كبير من جنوب لبنان منذ عام ١٩٨٢ فى تحويل مجرى روافد الأنهار التى تنبع من جبل الشيخ «حرمونه» إلى الأراضى الخصبة فى شمال إسرائيل » .

وقامت إسرائيل بتحويل مجرى نهر الحاصبانى عن طريق نفق يوفر لها كمية مياه إضافية تبلغ سعتها ٥٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً »[٣١]

وقد أكد رئيس مجلس النواب اللبنانى السابق كامل الأسعد أنه « لاحقاً ستخلى إسرائيل جنوب لبنان » ولكنه عبر عن مخاوفه من احتمالات أن تقدم إسرائيل على إستغلال المياه اللبنانية فى الجنوب ، خاصة وأن المياه تذهب هدراً فى البحر بدلاً من إستفادة لبنان منها بسبب المماطلة التى حصلت فى تنفيذ مشروع الليطانى نتيجة تدخلات خارجية خفية » .[٣٢]

وأعرب الأسعد عن تحفظه بشدة على المشاريع التى تطرحها الحكومة اللبنانية فى ذلك الوقت والتى تتضمن استغلال مياه الجنوب فى مشاريع كهربائية على حساب استغلالها فى مشاريع الرى التى يستفيد منها المواطنون فى الجنوب .

ويشير اليشع كالى[٣٣] إلى أن « هناك اليوم حساسية عربية (لبنانية وغير لبنانية) إزاء موضوع تصدير المياه اللبنانية إلى إسرائيل . وهذه الحساسية (التى لم يعد لها - من وجهة نظر إسرائيل - مايبررها الآن) تشكل عنصراً مهماً فيما يتعلق بالممكن من مشاريع لإستغلال مياه الليطانى خارج لبنان (فى الأردن و الضفة الغربية وقطاع غزة) ، لأنه لابد لنقل هذه المياه إلى أى موقع فى الجنوب من أن يتم عبر إسرائيل .

وهكذا يمثل الجنوب اللبنانى « فجوة كبيرة فى إستراتيجية الأمن القومى العربى »[٣٤]باعتباره يجاور شمال إسرائيل وتمد بصرها نحوه باستمرار ... ولهذا لابد من سُبل للمواجهة، وذلك من خلال إقامة مشاريع زراعية ، وصناعية ، وتجارية ، عربية لبنانية ، تأخذ الأولوية فى الدراسة والتنفيذ ومع تخصيص الميزانية الكفيلة بتحقيقها . فضلاً عن تشجيع الهجرة نحو الجنوب ، وذلك لأن تعزيز الطاقة البشرية يشكل سداً منيعاً أمام أطماع إسرائيل التوسعية سواء بالنسبة للمياه أو الأرض .

هوامش الفصل السادس

(١) اليشع كالى ، المياه والسلام ، مصدر سابق ، ص ٢٥
(٢) صحيفة الحياة الصادرة فى لندن فى ١٩٩٠/١/٢٤ دراسة بعنوان « أطماع الصهيونية فى أنهار لبنان بدأت العام ١٩١٦ »
(٣) صحيفة الحياة الصادرة فى لندن فى ١٩٩٠/١/٢٤ المصدر السابق
(٤) نفس المصدر .
(٥) صحيفة الحياة فى ١٩٩٠/١/٢٤ المصدر السابق
(٦) صحـيفة الإتحـاد فى ١٩٨١/٢/١٢ دراسة بعنـوان « الليطانى ..النهر الذى تخطط إسرائيل لسرقته »
(٧) نفس المصدر .
(٨) ، (٩) المصدرالسابق .
(١٠) صحيفة الحياة الصادرة فى لندن ١٩٩٠/١/٢٤
*خصائص نهر الليطانى :
- يبلغ طوله حوالى ١٧٠ كيلو متراً
- يجرى بشكل بطىء عند المنبع فى « نبع العليق » إلى الشمال من مدينة بعلبك وبلدة القرعون حيث توجد بحيرة القرعون .
- ثم يجرى بشكل متعرج فى سهل البقاع حتى يصل إلى بلدة مرجعيون ومنها إلى جبل عامل .
- يتجه بعد ذلك نحو الغرب ليصب فى البحر الأبيض المتوسط إلى الشمال من مدينة صور الساحلية ويطلق عليه هناك اسم نهر القاسمية »
- يبلغ متوسط تصريف النهر من ٣٩ إلى ٦٣ متراً مكعباً فى الثانية (صحيفة الحياة نفس المصدر).
(١١) صحيفة الوطن الكويتية فى ١٩٩٠/١/١٨ تحقيق بعنوان : « ونحن لاهون بأحاديث السلام .. إسرائيل تخطط لحرب مائية ضد العرب » .
(١٢) صحيفة الوطن ، نفس المصدر.
(١٣) الحياة فى ١٦ /١٩٩١/٤
(١٤) الإذاعة - الإستماع - ليبيا ١٩٨٠/١٠/٢٨
(١٥) صحيفة الوفد ١٩٩١/٦/١٤
(١٦) صحيفة الوفد ١٩٩١/٦/١٤
(١٧) صحيفة الحياة الصادرة فى لندن فى ١٩٩٠/١/٢٤
(١٨) صحيفة الخليج ١٩٩٠/١/٢٨
(١٩) صحيفة البيان فى ١٩٨٩/١٢/٤
(٢٠) اليشع كالى ، المياه والسلام ، ص ٦٦ ، ٦٧
(٢١)صحيفة الحياة الصادرة فى لندن فى ١٩٩٠/١/٢٤
(٢٢) صحيفة البيان الصادرة فى دولة الإمارات فى ١٩٨٩/١٢/٤
(٢٣) صحيفة البيان الصادرة فى دولة الإمارات المصدر السابق
(٢٤) المصدر السابق
(٢٥) صحيفة عمان فى ١٩٩٠/١/١٩ خبر بصفحتها الأولى بعنوان « خط أنابيب إسرائيلى لسرقة مياه لبنان »
(٢٦) نفس المصدر .
(٢٧) صحيفة البيان ١٩٩٠/٧/٢٦
(٢٨) صحيفة البيان ، نفس المصدر .
(٢٩) صحيفة البيان ، نفس المصدر .
(٣٠) صحيفة السياسة الكويتية فى١٩٩٠/٦/١٢
(٣١) صحيفة الرأى العام الكويتية فى ١٩٨٩/٥/٣
(٣٢) اليشع كالى ، المياه والسلام ، ص ٦٧
(٣٣)صحيفة الرأى العام الكويتية فى ١٩٨٩/٥/٣
(٣٤) هناء إبراهيم ، الإستلاب الإسرائيلى للمياه اللبنانية مجلة صامد الإقتصادى ، العدد ٨٩ ص ١٤٠

الفصل السابع

مصـــــر والنيـــــل
وتطلعات إسرائيل

« مامن رحلة يمكن أن تكون مهدئة للأعصاب مثل رحلة على متن النيل من القاهرة الى جزيرة (فيلة) فالأيام تمر عليك تباعاً وأنت تصعد مع التيار دون أن يتغير من المنظر فى عمومه شئ »

(آلان مورهيد)*
فى كتابه «النيل الأزرق»

---

* يشكل كتابا آلان مورهيد «النيل الأزرق» و«النيل الأبيض» دراسة واحدة متكاملة فى تاريخ نهر النيل فى القرن الـ١٩ ويعالج الكتاب الثانى الأحداث خلال الفترة من ١٨٥٦ إلى ١٩٠٠ بينما رجع آلان مورهيد نصف قرن حتى عام ١٧٩٨ ليعالج أحداث تلك الفترة فى الكتاب الأول .

نبذة تاريخية :

حضارة مصر « نهرية » :

كانت الحضارة المصرية عبر كل العصور «حضارة نهرية» ، وقامت أساساً على وجود النهر، فمن المعلوم أن وادى النيل فى شطره المصرى عبارة عن تكوين فيضى من ترسيبات الطمى الذى يجلبه النيل فى فيضانه السنوى ومن ثم كانت الزراعة ومازال إلى حد كبير عصب الإقتصاد القومى المصرى»[1]

وحظى النيل بشرف الذكر فى القرآن الكريم فى مواضع عده « فلم يرد نهر فى سياق الفخر غيره.. ولم يُطلق على نهر اسم (البحر) غيره ، ولم يُطلق على نهر لفظة الجمع « الأنهار» غيره ، فهو فى القرآن الكريم : «اليم» ، وهو «البحر» ، وهو «الأنهار»[2]

ولايوجد نهر فى الدنيا له من الفضل على إقليم ، مالنهر النيل من الفضل على مصر وساكنيها ، فالتربة المصرية - التى تعد أخصب التربات فى العالم - منقول جلها أو كلها من فوق جبال الحبشة البركانية بواسطة فيضان النهر السنوى . ومن ثم فإن وادى النيل - فى شطره المصرى - من أسوان حتى البحر المتوسط - تكوين رسوبى حمله النهر من فوق جبال الحبشة ليلقيه فى الصحراء مكوناً ذلك الوادى الخصيب الذى شهد مولد حضارة من أعرق حضارات الأرض بل أعرقها ، صارت أماً ومنبعاً وأصلاً لكل الحضارات التالية » [3] .

كما أن نهر النيل بالنسبة لمصر والمصريين ليس مجرد مجرى مائى عابر فى طريقه إلى منتهاه ، شئ ما يمكن أن تستمر الحياة به أو بدونه « إنه مصر . الوجود المصرى أرضاً وحضارة . هو الذى كان الملتقى حيث تجمع الناس حوله ليستقروا وليبتكروا الزراعة واستئناس الحيوان وتشييد أول منزل وأول قرية ، هو الذى أوجد هذا الرباط القوى الذى لاينفصم بين سكانه ليغدوا شعباً متماسكاً متحضراً يسبق العالم ويذهله . . نهر يتفاعل مع أهله فيعطيهم الخير فى سخاء ليمنحوه الحب والولاء إلى حد القداسة عرفاناً بالجميل . [4]

البعد النيلى (النهر المؤشر) !

يتحدث الدكتور جمال حمدان عن **البعد النيلى كأحد الأبعاد الأربعة الأساسية لمصر قائلاً ! « لأن مصر هى النيل ، أو أن النيل هو مصر فما من رباط لمصر بخارجها أقوى وأعمق من النيل، وما من منطقة خارجية يمكن أن تربط بها مصر أكثر وأشد من تلك التى يربطها بها النيل . ولهذا كان حقاً وحتماً أن يجىء البعد النيلى فى طليعة أبعادنا الخارجية أولاً ومحورياً فى بعدنا الأفريقى على وجه التحديدثانياً** [5] .

وتتعدد الأبعاد والجوانب فى كيان مصر ويعتبر الدكتور جمال حمدان صاحب موسوعة شخصية

مصر [٦] أن هذا التعدد « نتيجة منطقية ، منتظرة ومتوقعة للموقع الثورى فى قلب مثلث القارات . فمصر حلقة وصل بين العالم المتوسطى وبين حوض النيل برمته » ومعنى هذا أن مصر لها بعدان أساسيان هما البعد الأفريقى والبعد الأسيوى ،وكل منهما ساهم فى تكوين شخصيتها وتحديد لونها بنسبة معينة **فالبعد الأفريقى أمدنا بالحياة - بالماء والسكان ، ولكن البعد الأسيوى أمدنا بالحضارة بالثقافة والدين منذ العرب . وحتى فى العصر الحديث وفى الجانب السياسى تمثل البعدان فى حركات الوحدة السياسية التى دخلتها مصر : مع السودان أولاً ثم مع سوريا بعد ذلك .**

وهكذا تتحدد لنا فى المحصلة العامة أبعاد أربعة فى توجيه مصر : الأسيوى والأفريقى على مستوى القارات والنيلى والمتوسطى على المستوى الإقليمى » .

واعتاد الجغرافيون أن يقسموا مجرى كل نهر إلى أقسام ثلاثة ، لكل قسم خواصه ومميزاته : الحوض الأعلى ، والأوسط ، الأدنى . ويشتمل الحوض الأعلى للنيل على منابع النيل الإستوائية وهى تقع فى هضبة البحيرات ، وعلى أحواض بحر الجبل وبحر الزراف ، وبحر الغزال ونهر السوباط »[٧]

ويلاحظ أن كل أنهار الدنيا تنبع من الشمال وتنحدر إلى الجنوب بإستثناء نهر النيل . . إنه - على النقيض - ينبع من الهضبة الإستوائية جنوباً وينحدر إلى الشمال الجغرافى »

. . .

ولهذا يقول مؤلف كتاب «النيل والمستقبل، ماذا جرى للنيل ولمنابعه الإستوائية ؟ »[٨] إن أى أحد من قبل لم يرحل رحلتى على النيل ومعه من منابعه الإستوائية إلى منابعه الأثيوبية ثم يهوى معه قرابة ٢٠٠٠ متراً إلى مستوى الصفر عند بحر الإسكندرية ! أحد من قبل لم يمش مع النيل طوع أمره واتجاه تياره ، ٦٧٠٠ كيلو متر كاملة من نهر لوفير ونزا حتى مصبى النيل فى دمياط ورشيد ! »

وقد تتبع فى رحلته الطويلة الشاقة جريان النهر وأسراره عبر حدود سبع من دول النيل : بوروندى، رواندا ، تنزانيا ، أوغنده ، السودان ، أثيوبيا ، مصر.

النيل « المبارك » :

إن فيضان النهر هو الظاهرة الطبيعية التى تدين لها مصر برخائها وثروتها ولعل ذلك يبرز صفة « المبارك » التى غالباً ما ارتبطت باسم النهر العظيم فى كتابات المؤرخين المصريين خاصة فى عصر سلاطين المماليك »[٩]

وكان بلوغ الزيادة فى نهر النيل تمام السته عشر ذراعاً ، هو علامة الوفاء - فى عصر المماليك - التى عندها يستحق الخراج . . ولهذا سميت «بماء السلطان» وظلت علامة الوفاء طوال عصر سلاطين المماليك وذلك بالرغم من أنها لم تكن كافية لرى كل الأراضى الزراعية - ومع مضى السنين أصبح الرقمان سبعة عشر ذراعاً ، وثمانية عشر ذراعاً رقمين عاديين . بينما كان خمسة عشر ذراعاً وثمانية عشر ذراعاً يمثلان النقطة الحرجة التى يصل إليها منسوب النيل هبوطاً وارتفاعاً [١٠] . .

وكانت زيادة نهر النيل تبدأ عادة فى شهر بؤونة من شهور القبط، وتستمر طوال شهرى أبيب ومسرى وإذا كان النيل زائداً ظل طوال شهر توت وتبدأ مياه الفيضان فى الإنحسار .. فى عشرين بابه، أى أن مدة الفيضان حوالى ثلاثة شهور وخمسة وعشرين يوماً وتلاحظ بداية الفيضان فى أسوان»(١١).

وكان فيضان النيل السنوى محط اهتمام كل المصريين على اختلاف طبقاتهم ، يرقبون ميعاد مجيئه ، ويحسبون حسابه ، فإذا حدث أن جاء فيضان النهر مبكراً عن موعده أو تأخر عن معياد الوفاء عُدَّ ذلك من النوادر الجديرة بالتسجيل ، وربما صنفوا له الأغانى والأشعار»(١٢)

كيف كان يتم قياس زيادة نهر النيل وإعلانها ؟ :

يؤخذ قاع النيل (وهو مابقى من الماء القديم فى النهر ليكون أساساً تحسب عليه الزيادة) فى السادس والعشرين من شهر بؤونه ، وكان النداء على الزيادة يبدأ فى اليوم التالى . وفى عصر كل يوم يقيس صاحب المقياس مقدار الزيادة ، وفى صباح اليوم التالى يخرج المنادون يعلنون مقدار زيادة النيل بالأصابع فقط دون أن يصرحوا بذراع (أى دون التصريح بعدد الأذرع ، وذلك خوفاً من حدوث الإضطرابات بين جموع العامة إذا كان النيل ناقصاً) (١٣)

وكانت وظيفة «مناديو البحر» مشابهة لدور وسائل الإعلام فى عصرنا الحاضر من حيث نقل اخبار النهر اليومية إلى عامة الناس .

وقد اعتبرت زيادة النيل فى كل العصور بمثابة «ترمومتر» الثروة القومية(١٤) وتحدث مهندس فرنسى بارز كان يعمل فى خدمة الحكومة المصرية وهو مسيو فكتور برميت Victor Prompt فى المعهد المصرى فى ٢٠ من يناير عام ١٨٩٣ عن بعض مشاكل هيدروجرافية Hydrograhy النيل، وكان منهمكاً منذ سنين فى بحث مسألة خزن المياه لاستعمالها فى الصيف واقترح فى بادئ الأمر تشييد خزان عند أسوان(١٥)، وذهب فى محاضرته أبعد من ذلك حيث «ناقش موضوع إمكانية إنشاء خزانات كبيرة عند مخارج بحيرتى فكتوريا وآلبرت، أو عند التقاء السوباط بالنيل الأبيض وقدر تصريف الفيضان بحوالى ٧٥ بليون متر مكعب فى مدة خمسة أو ستة شهور، وأوضح قائلاً أنه ببناء الخزانات يمكن خزن كمية أكثر من المياه لإستعمالها فى الصيف ولم يعترض أحد على خطابه هذا» ولكن برميت ذهب إلى استنتاجات غيرمعقولة وتحمل الكثير من المبالغة، غير أن «رغبة بريطانيا فى السيطرة على حوض النيل ووضع مصر تحت رحمتها زادت بلاشك منذ توضيحات برميت هذه»(١٦)

النيل وقصة السد :

كان بناء السد العالى فى مصر يمثل مشروعاً وطنياً يهدف إلى استغلال الموارد الإقتصادية المحلية على نحو أكثر كفاءة وخاصة الموارد المائية التى كانت تضيع هدراً إلا أن « مضاعفات هذا المشروع قد أدت إلى تدخل أطراف دولية عديدة (الولايات المتحدة ، الإتحاد السوفيتى ، الدول الغربية الكبرى) والى تصاعد الخلافات أو الإحتجاجات الإقليمية (أثيوبيا، السودان) ثم أخيراً وهو الأهم كان

مشروع السد العالى وراء حرب عدوانية شاركت فيها ثلاث بلدان (فرنسا - بريطانيا - إسرائيل) ضد مصر [العدوان الثلاثى] ، وكانت المحصلة النهائية هى تغير نمط التحالفات الدولية لدول المنطقة على نحو ما كان يتوقعه أحد [١٧]

وإذا كان من الصعب اعتبار السد العالى أو موضوع المياه سبباً وحيداً لكل هذه التطورات فإنه « يمكن القول أنه كان السبب المباشر وراء هذا كله وبالتالى يصبح **من الضرورى لنا فى الوقت الراهن « عدم الإعتماد بشكل مكثف فى تحقيق المشروعات العربية المائية والزراعية على الدول الغربية والصناعية أو شركاتها دولية النشاطات ، أو الدول الإقليمية غير العربية ، لأن الأخيرة ليست لها مصلحة حقيقية فى تمكين الوطن العربى من تحقيق أمنه المائى والغذائى »** [١٨]

ومنذ قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ ، كان من أهم أهدافها استغلال إمكانيات البلاد على أحسن وجوه الإستغلال لتطوير الحياة فى مصر ولهذا « أجالت حكومة الثورة النظر فيما كان أمامها من مشروعات إنتاجية ، فوجدت أن مشروع السد العالى هو أوفى المشروعات بتحقيق الهدف المنشود ، وسرعان ما أولته عنايتها ، ووضعته على رأس المشروعات جميعاً » [١٩]

ووقفت العديد من العقبات فى سبيل تنفيذ هذا المشروع العملاق **إلى أن « وقف الرئيس جمال عبد الناصر فى مساء ٢٦ يوليو ١٩٥٦ يذيع على الملأ قصة السد العالى ، وما كان وراءها من محاولات المغرضين ، ويعلن تأميم قناة السويس ، وتصميم الشعب على تنفيذ مشروع السد العالى مهما كلفه من جهد أو مال » . .**

وتتابعت الأحداث بعد ماودّى صدى المشروع فى جميع أنحاء العالم «وجرت الأحداث تباعاً . . فتحالفت قوى الشر على الوقوف فى سبيل نضال هذا الشعب لتحقيق آماله مستخدمة فى ذلك ألواناً مختلفة من الضغط الخانق» [٢٠]

وأخذت مصر تتدبر أمر تمويل بناء السد العالى عن طريق قروض تستخدم فى إستيراد المعدات اللازمة لتنفيذه . « وأبدت بريطانيا والولايات المتحدة استعدادهما لتقديم المساعدة اللازمة بالإشتراك مع البنك الدولى للإنشاء والتعمير »

وأوفد البنك خبراءه إلى مصر ودرسوا المشروع وأطمأنوا على سلامته من كافة الوجوه . . «وكان المفروض بعد أن اتفق ما إنتهى إليه خبراء البنك الدولى من دراساتهم مع ما سبق ان إنتهت اليه لجنة الخبراء العالميين أن تسير الأمور فى مجراها الطبيعى لو خلصت النوايا التى صدرت عنها عروض التمويل - إلا أن الأمور سارت على نقيض ذلك لإقتران العروض بشروط مختلفة » [٢١]

وكانت تلك الشروط تهدف إلى «تمكين النفوذ الغربى من العودة للتسلل إلى المنطقة عن طريق الرقابة الأجنبية على شئوننا الإقتصادية» [٢٢] وكان على مصر أن تخوض « معركة التمويل » إلى نهايتها بعد تردد الغرب بحجة ما أسموه « الشك فى قدره مصر على الوفاء بالتزاماتها الماليه» رغم ما أجمعت عليه التقارير والإحصاءات المختلفة من سلامة اقتصاديات المشروع **وبحجة أخرى زعمها**

الغرب وهى « إحتمال قيام خلاف على توزيع مياه النيل بين مصر والسودان ، وما قد يكون هناك من منازعات حول مصالح الأقطار الأخرى التى تقع عند منابع النيل ، كأثيوبيا وأوغنده . . وأبدوا استعدادهم للتوسط فى فض هذه المنازعات المحتملة »(٢٣) .

ورفضت مصر شروط الغرب التى اقترنت بعروض التمويل لما تنطوى عليه من مساس بسيادتها القومية وسيطرة على إستقلالها الإقتصادى .

وتم وقف العمل فى التجهيزات والأعمال التحضيرية للمشروع فى فبراير ١٩٥٦ . . انتظاراً لما تسفر عنه مفاوضات التمويل . . . «وفجأة فى ١٩ يوليو من عام ١٩٥٦ ، أعلنت كل من أمريكا وبريطانيا تخليها عن المساهمة فى المشروع »

وبعد مضى أسبوع واحد أعلن الزعيم جمال عبد الناصر فى ٢٦ يوليو عام ١٩٥٦ فى خطاب تاريخى تفاصيل «قصة السد العالى، وماكان وراءها من مناورات لإخضاع هذا المشروع لأهواء المغرضين» .

وكانت الثورة قد توسمت فى السد العالى ذلك «المشروع الرائع الذى يرسى بنا منا الإقتصادى على دعائم قوية، ويحرره من كل تدخل أجنبى»(٢٤) ولهذا فقد أولته عنايتها . . وتبنت الثورة مشروع السد العالى بعد أن تبينت مزاياه وتفوقه على سائر المشروعات الأخرى التى كانت تطرح حينئذ . . «وفى ٨ أكتوبر عام ١٩٥٢ صدر قرار من مجلس قيادة الثورة بالبدء فى دراسة المشروع ولم يكن قد مضى على قيام الثورة سوى ٧٥ يوماً فقط» (٢٥) . . ودعيت لجنة من الخبراء العالميين المتخصصين فى تصميم السدود وتنفيذها لبحث المشروع من جميع جوانبه . . وكانت اللجنة مكونة من : كارل ترزاكى ، س. ستيل ، لورنز ستراوب (الأمريكيين) ، وأندريه كوين (الفرنسى) ، وماكس بروس (المانى) . وانتهت الدراسات المستفيضة إلى الحكم بصلاحية المشروع وصدر تقرير موحد عن خبراء اللجنة الدولية (ديسمبر ١٩٥٤) أظهر مدى إجماعهم على تأكيد سلامة المشروع من كافة الوجوه .

ثم بدأ مشروع السد العالى يدخل مرحلة التنفيذ فى أواخر عام ١٩٥٨ . . وأنشئت وزارة خاصة للسد العالى فى عام ١٩٦١ (وكان الوزير هو موسى عرفة) حتى ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ حيث تولى هذا المنصب المهندس محمد صدقى سليمان) وفى ١٥ مايو عام ١٩٦٤ **تم تحويل مجرى النهر العظيم .. فكانت حركة المياه هى حركة ١٥ مايو الحقيقية فى تاريخ مصر . . .**

وفى مارس من عام ١٩٦٤ أطلق على وزارة الأشغال اسم «وزارة الرى»

ويعتبر بعض خبراء المياه الإسرائيليين أن « العملية الأهم والأكثر إثارة للإعجاب فى مجال قطاع المياه العذبة فى مصر خلال الفترة ١٩٤٧ - ١٩٦٧ هى بناء السد العالى فى أسوان»(٢٦) - وتأتى هذه الإشادة من جانب إسرائيل لتخفى وراءها رغبة كامنة دفينة تبدو فى القول بأن السد يسمح بإستغلال كميات ضخمة من المياه سواء فى مصر نفسها أو فى الدول المجاورة وهنا تكمن رغبة إسرائيل فى الحصول على المياه من النيل ولكننا أردنا أن نثبت فى هذا الموضع شهادة أعداء

عبد الناصر للسد العالى وخير الشهادة ما شهدت به الأعداء .

ولعل قضية تمويل السد والإعتذار - الأمريكى - عن تمويله ثم نجاح عبد الناصر فى بنائه وتلخص قصة أول زعيم أحس بمدى خطورة مشكلة المياه فى صراع الحركة القومية العربية ضد أعدائها . (٢٧)

النيل والحياة السياسية :

« النيل قوام الحياة المصرية بشتى وجوهها » هذه حقيقة بديهية لاشك فيها . .

وكان للنهر أثره الكبير فى حياة البلاد السياسية بشكل مباشر - كما كان له أثره فى حياتها الإقتصادية والإجتماعية - فإذا قصر النهر عن حد الوفاء تسبب ذلك فى حدوث حالة من الفوضى الشاملة التى تسود كل البلاد ، إذ يتبع الغلاء والوباء هبوط النيل فى أحيان كثيرة وتضطرب الأمور ، وتكثر حوادث الإعتداء على موظفى الدولة مثل الوالى والمحتسب ، وقد يعزل السلطان المحتسب أو الوالى إذا نسب إليه سوء التدبير أثناء هذه الأزمات ، كما كان بعض هؤلاء الموظفين يستقيل من تلقاء نفسه » (٢٨)

وكان هبوط النيل عن حد الوفاء ، أو زيادته عن المنسوب العادى للفيضان ، يمثل خطراً حقيقياً على الحياة المصرية أنذاك وكارثة قومية يخشى الجميع حدوثها . ذلك أن النيل هو مصدر مياه الرى الوحيد فى مصر تقريباً فإذا قصر عن الوفاء فات أوان الزراعة ،وإذا زاد عن حده العادى أغرق البلاد ، وتأخرت الزراعة » (٢٩)

وكان كتاب ملنر الشهير « انجلترا فى مصر Englad in Egypt » قد نشر فى عام ١٨٩٢ . .
وكان لتحذيره من خطر التدخل فى إمداد مصر بالمياه تأثير على تسوية مشكلة أوغندا » ولاقت الحكومة البريطانية تعضيداً فى مسأله الإستيلاء على أوغندا أشار إليه كتيب صغير بالقول :

« ان ترك أوغندا الى أية دولة متمدينة يعرض مصر فى الحال للخطر ، إذ أن تحويل أو سد مجارى المياه فى النيل يمنع عنها المياه ، ويهلك أهلها من الجوع » .

وأورد الدكتور على إبراهيم عبده بعض ماكتبه اللورد الفريد ملنر فى عام ١٨٩٢ عن النيل حيث قال أن « من المزعج أن نفكر فى أن إمداد المياه المنتظم بواسطة النهر العظيم ، الذى هو بالنسبة لمصر ليس مسألة رخاء ورفاهية بل فى الواقع مسألة حياة ، سيتعرض دائماً للخطر طالما أن مياه أعلى النيل ليست تحت سيطرة مصرية » ، وتساءل قائلاً « من ينبئنا بما يحدث لو أن دولة متحضرة كبرى ، أو أن دولة لديها مهارة فنية قامت فى يوم ما بمشروعات هندسية فى أعالى النيل ، وحولت المياه اللازمة للرى الصناعى فى مصر من أجل رى تلك المنطقة رياً صناعياً ؟ » .

وذلك باعتبار أن « من يستولى على أعالى النيل يملك زمام مصر » هكذا قال سكوت منكريف منذ أعوام طويلة « فدولة متمدينة فى أعالى النيل يمكنها أن تبنى قناطر عبر مخرج فكتوريا نيانزا وتسيطر عليها كما تسيطر منشستر على ثرلمير Thirlmere ، وسوف تكون هذه العملية سهلة .

ولو تمت مرة فإن إمداد النيل سوف يكون فى أيدى هذه الدولة المتمدينة، وإذا نشبت حرب بينها وبين مصر فإنها تستطيع أن تغرقها بالفيضان أو تقطع عنها المياه عندما تشاء » .. ولهذا أدركت بريطانيا منذ احتلالها لمصر فى عام ١٨٨٢م مدى « أهمية أعالى النيل بالنسبة لمصر فطالما كانت هذه الأجزاء فى أيدى دولة متأخرة فلاخطر منها على وادى النيل ومصر ، ولكن إذا إنتقلت إلى أيدى دوله قوية متمدينة ، فإن هذه الدولة تستطيع أن تصبح خطراً كبيراً وأيقنت بريطانيا أنها «لو أرادت أن تحتفظ بمصر فلابد من حماية النيل» (٣٠)

محاولات استخدام مياه النيل كسلاح سياسى ضد مصر :

يلاحظ الراصد لتطورات العلاقات السياسية بين دول حوض النيل ، أنه كان ثمة محاولات عديدة - ومنذ القدم - من جانب بعض هذه الدول لاستخدام المياه كسلاح سياسى ترفعه فى وجه مصر بين الحين والآخر » (٣١)

فعل سبيل المثال وفى الماضى البعيد كثيراً ماكان الأحباش يلوحون أحياناً بإبادة مسلمى الحبشة وبتحويل مجرى نهر النيل عن مصر حتى يموت أهلها جوعاً . وقد كان حكام الحبشة يبررون مواقفهم تلك كنوع من الإنتقام إزاء ما وصفوه بسوء معاملة الأقباط المصريين وقياداتهم الدينية » .!

على أن لعبة السياسة المائية واستخدامها كسلاح مضاد لم تبرز كإحدى أدوات الصراع الدولى فى المنطقة إلا مع الاستعمار الحديث ، ومع إزدياد حركة التقدم الفنى التى زادت بدورها من أهمية عامل المياه فى الحياة الإقتصادية .(٣٢)

ففى البداية فكر البرتغاليون فى السيطرة على مياه النيل حتى يتسنى لهم خنق مصر بعد أن نجحوا قبل ذلك فى ضربها اقتصادياً بتحويل التجارة الدولية إلى طريق رأس الرجاء الصالح بدلاً من طريق البحر الأحمر فالسويس عبر الأراضى المصرية . ومن أجل تحقيق هذا الهدف لم يتردد البرتغاليون فى الإتصال بملك الحبشة لإقناعه بشق مجرى يمتد من منابع النيل الأزرق - الذى هو الرافد الرئيسى لنهر النيل حتى أنه قيل بأن مصر إنما هى « هبة النيل الأزرق» - حتى البحر الأحمر وذلك لحرمان مصر من المياه فيموت أهلها جوعا(٣٣) .

وقد ورث البريطانيون هذا الدور عن البرتغاليين فكانوا - أى البريطانيون- يوعزون إلى بعض القوى السياسية - سواء فى أثيوبيا أو أوغندا أو السودان بفكرة الإدعاءات المائية أو التلويح بها أو حتى التلميح لها فى علاقاتهم مع مصر خاصة فى فترات التوتر(٣٤) .

الوضع القانونى لنهر النيل منذ عام ١٨٩١ :

توجد عدة إتفاقيات تنظم الوضع القانونى لنهر النيل، وقد عقدت هذه الإتفاقيات بين بريطانيا بإسم مصر والسودان وبين الدول التى تقع فيها منابع النيل وروافده وتتمثل فى ٩ وثائق دولية تحكم توزيع واستخدام مياه النيل، وقعت الست الأولى منها قبل عام ١٩٣٩ وجميعها بالترتيب الزمنى كما يلى :

أ- معاهدة سنة ١٨٩١ بين بريطانيا وإيطاليا التى كانت تحتل إريتريا فى ذلك الوقت، لتحديد نفوذ كل منهما فى منطقة شرق أفريقيا . . وتعهدت فيهما إيطاليا بعدم إقامة منشأت على نهر عطبره يمكن أن تؤثر تأثيراً ملموساً على تصرفه فى النيل .

ب- الإتفاقيات الموقعة بين بريطانيا وأثيوبيا وبينهما وبين إيطاليا .. والموقعة فى أديس أبابا فى ١٥ مايو عام ١٩٠٢ وتتعلق بتعيين الحدود بين الحبشة والسودان وتعهدت أثيوبيا فى المادة الثالثة منها بعدم القيام بأية إنشاءات على النيل الأزرق أو بحيرة تانا نهر السوباط من شأنها أعتراض سريان مياهها إلى النيل الابموافقة الحكومة البريطانية وحكومة السودان .

جـ- معاهدة سنه ١٩٠٦ : بين بريطانيا والكونغو الحرة (زائير) الموقعة فى لندن :

وقد اشتملت المادة الثانية من المعاهدة التى وقعت فى ٩ مايو ١٩٠٦ على تعيين الحدود بين الكونغو والسودان . . وتعهد الكونغو فى المادة الثالثة على عدم إقامة أية منشآت بالقرب من نهرى السمليكى وتانجو أو عليهما يكون من شأنهما أن تقلل من المياه التى تصب فى بحيرة البرت بدون موافقة حكومة السودان .

د- المذكرات المتبادله بين بريطانيا وإيطاليا فى ديسمبر سنه ١٩٢٥ :

وتعترف فيها إيطاليا بالحق المسبق لمصر والسودان فى مياه النيل الأزرق والنيل الأبيض وتتعهد بألا تقيم عليهما أو على فروعهما أو روافدهما أيه إنشاءات من شأنها أن تؤثر تأثيراً ملحوظاً فى المياه التى تصل إلى النهر الرئيسى كما تعهدت بريطانيا فى مقابل ذلك بتأييد نفوذ إيطاليا الإقتصادى فى أثيوبيا . .

هـ- الإتفاقية الموقعة بين بريطانيا ومصر : (الأخيرة نيابة عن السودان وكينيا وتجانيقا وأوغندا) فى عام ١٩٢٩(٣٥)

«وتنص على عدم القيام بأى عمل أو مشروع على النيل أو فروعه أو على البحيرات التى تمثل موارد النيل ومصادره دون موافقة مصر خاصة إذا كانت هذه المشروعات تمس كمية المياه التى تنالها مصر أو تضر بمصر بأية صورة »(٣٦)

و- اتفاقية عام ١٩٣٤ بين بريطانيا (نيابة عن تنزانيا) وبلجيكا (نيابة عن رواندا وبوروندى) والموقعة فى لندن بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٣٤ :

وهى خاصة بنهر الكاجيرا أحد روافد مجموعة بحيرة فكتوريا - ويمر هذا النهر على الحدود الفاصلة بين الدولتين . وتتعهد الدولتان فى المادة الأولى بإرجاع ما يحول من مياه النهر بغرض توليد الكهرباء إلى مجراه الطبيعى قبل أن يصل النهر إلى الحدود المشتركة بين الدولتين .

ز- معاهدة ١٩٣٩ بين مصر وبريطانيا (نيابة عن السودان وكينيا وتنجانيقا وأوغندا) . .

تعهدت فيها بريطانيا بعدم القيام دون إتفاق سابق مع مصر بأية إنشاءات للرى أولتوليد الكهرباء يكون من شأنه الإضرار بمصالح مصر أو إنقاص مناسيب المياه التى تصل إليها أو تعديل تاريخ وصولها .

وحددت هذه المعاهدة نصيب مصر فى مياه النيل بمقدار ٤٨ مليار متر مكعب فى السنة ، ونصيب السودان بمقدار ٤ مليار متر مكعب فى السنة وهو الحق المكتسب لكل منهما .

ح - معاهدة سنة ١٩٥٣ بين مصر وبريطانيا :

(المذكرات المتبادلة بين الدولتين والأخيرة نيابة عن أوغندا فى الفترة من يوليو ١٩٥٢إلى يناير ١٩٥٣) وتتعلق بإشتراك مصر فى بناء سد owen «أوين» لتوليد الطاقة الكهربائية فى أوغندا عند مخرج بحيرة فكتوريا .. وتخزين مياه للرى فى مصر .

ط- معاهدة سنة ١٩٥٩ بين مصر والسودان :

وقد جاءت مكملة لاتفاقية سنة ١٩٣٩ وترمى إلى التعاون التام فى تنظيم الإنتفاع الكامل بمياه النيل البالغ متوسط تصرفه السنوى عند أسوان ٨٤ مليار متر مكعب فى السنة وأصبح نصيب مصر من مياه النيل بعد بناء وتشغيل السد العالى ٥٥.٥ مليار متر مكعب فى السنة، ونصيب السودان ١٨.٥ مليار متر مكعب فى السنة ، والباقى ومقداره ١٠ مليار متر مكعب يضيع بالتبخر فى بحيرة السد العالى . وعندما تتم كلٌ من مصر والسودان مشروعاتهما الخاصة باستصلاح الأراضى فلن تفقد مياه كثيرة من مياه النيل فى البحر .

وتعتبر معاهدة ١٩٥٩ نموذجاً فى مجال العلاقات الدولية بالنسبة للأنهار الدولية فقد تضمنت عدة مبادئ متطورة تنظم حقوق الدول الواقعة على نهر مشترك فقد نظمت تعاون الدولتين فى مجال استخدام مياه النيل عن طريق لجنة مشتركة تقوم بدراسة المشروعات المختلفة لصالح الدولتين ، كما راعت العدالة فى توزيع المياه والتعويض عن الضرر واحترام الحقوق المكتسبة ، وتمثل هذه الإتفاقية لدى رجال القانون الدولى « نموذجاً لإتفاقية حول تقسيم مياه الأنهار الدولية فهى تحتوى على أفكار ومبادئ متقدمة تحكم تقسيم الجهود والأعباء المتعلقة بنهر دولى »

الحوض الدولى :

وإذا طبقنا تعريف الحوض الدولى كما جاء فى أحكام هلسنكى لعام ١٩٦٦ على نهر النيل شمال القاهرة نجد أن هذا الحوض يمتد شرقاً إلى جبال سيناء دون أن تعترض كل هذه المنطقة ضمن حوض النيل ولايعتد بوجود قناة السويس فى منتصف المسافة فهذه القناة صناعية وليست طبيعية ، ويؤيد هذا خرائط تاريخية تبين أنه كان للنيل سبعة فروع وليس فرعان فقط وأن أحد هذه الفروع كان يصب فى بحيرة البردويل فى شمال سيناء ، وعلى ذلك فتحويل جزء من نصيب مصر فى مياه النيل الى سيناء إجراء سليم سواء اعتبرت سيناء داخل حوض النيل أو خارجه لأن من حق الدولة استغلال نصيبها فى مياه النهر داخل حدودها بالطريقة التى تحدد أهدافها .

وأخيراً فإن جميع هذه الإتفاقيات التى تحدد الوضع القانونى لنهر النيل لم تأت بأحكام استثنائية خاصة وإنما هى تعكس أولا الوضع التاريخى لحقوق مصر كما تعكس فى مضمونها القواعد التى إستقر عليها الفقه والعرف الدوليان .[٣٧]

ولكن البعض يذكر أنه « رغم وجود كل تلك الإتفاقيات الدولية والتى ارتبطت بها بريطانيا باسم مصر أثناء فترة الإحتلال البريطانى لمصر ولبعض تلك الدول « فليس لها وزن حقيقى حالياً سوى أنها أثارت نعرات الوطنية الضيقة فى هذه الدول وقادتها » .. وبمجرد إستقلال هذه الدول أعلنت رسمياً عدم اعترافها بهذه الأتفاقيات التى اعتبرتها «جائرة» ووقعت فى غيابها ..

ولم يتم بعد حسم موضوع سريان هذه الإتفاقيات من عدمه لا من الناحية القانونية ولا من الناحية السياسية »[٣٨] ! .

نذر الجفاف وحد الخطر :

أكدت أخطر دراسة أعدتها ثلاث هيئات علمية مجتمعة فى مصر عن المياه التى أمام السد العالى فى ١٩٨٥ أنه « إذا جاءت مياه الفيضان فى نهر النيل فى ذلك العام بنفس كمية العام السابق (١٩٨٤) فستتعرض مصر «لكارثه مروعة»تستوجب تشكيل وزارة طوارئ (مثل وزاره الحرب) لمحاولة إنقاذ الموقف .

ويؤدى إنخفاض كمية الفيضان إلى إنخفاض منسوب المياه فى بحيرة ناصر .. وإذا وصل الإنخفاض إلى ١٥٥ متراً فإن هذا الحد يقترب من حد الخطر الحقيقى وهو ١٥٠ متراً . وهذا المنسوب يسمى بالسعة الميتة ونوضح ذلك فيما يلى:

السعة الميتة :

تتمثل فى إنخفاض منسوب مياه النيل عن ١٥٠ متراً وهو يؤدى إلى ما يلى :

أ - عدم إمكانية توليد كهرباء من السد العالى لانه لايمكن تشغيل التوربينات فى هذه الحالة .

ب - لابد أن تقوم الدولة حينئذ بتغيير الدورة الزراعية لاستبعاد المحاصيل التى تستهلك مياها بنسبة عالية مثل الأرز وقصب السكر .

جـ - أن استهلاك مياه من السعة الميتة للبحيرة معناه ببساطة أنها ستكون مياها راكدة بها نسبة عالية من البكتريا والأعشاب بسبب عدم تجديد هذه المياه .

د - ستحتاج مياه الشرب إلى معالجات أكثر تعقيداً وإلا سيصبح هناك خطورة منها على صحة الإنسان .

هـ - توقف الملاحة النهرية فى النيل بسبب انخفاض منسوب المياه .

و - القضاء على الجزء الأكبر من الثروة السمكية فى بحيرة السد العالى .

هذا بخلاف التأثير على الأراضى الزراعية والكهرباء[٣٩] .

وكان الحديث عن الجفاف قد اندلع كالحريق ، عندما نشرت صحيفة «التايمز» البريطانية يوم الخميس ٥ نوفمبر ١٩٨٧ تحقيقاً صحفياً مثيراً لمراسلها فى القاهرة «أيان موراى» تحت عنوان ينبع «مهد الحضارة العظيم.. يجف!» أو The mighty Cradle Of Civilization Is Drying Up!

ولايعتبر التنبؤ بجفاف النيل خبراً جديداً بل «سبق الجميع إلى هذه النبوءة السوداء ، عالم الجغرافيا السويسرى شوارتز سنة ١٩٢٦ فى كتابه «مواد لدراسة الكوارث» [٤٠]...

...

ويبقى السؤال المفعم بلهفة الحياة معلقاً منذ ذلك الحين : هل يفيض النهر كل عام أو يغيض؟!.

- وقام وزير الأشغال العامة والموارد المائية المصرى بكتابة مقال فى صحيفة الأهرام فى ١٩٨٧/١٢/١٢ لتوضيح حقيقة التقرير الذى نشرته (التايمز) وقال أن ما نشرته الصحيفة يختلف كثيراً و تقرير سير ماكدونالد ، بل وصل الأمر بمراسل التايمز أن قام بتزييف الحقائق ودس المعلومات المغرضة التى فيها كثير من التجاوزات .. والهدف مما نُشر هو إثارة البلبلة ، والغموض وتوجيه النقد لمشروعات مثل السد العالى وعمل دعاية مضادة وسيئة ضد السياحة فى مصر .

وعقد مجلس الشعب المصرى جلسة خاصة فى ١٩٨٧/١٢/١٢ وتحدث عشرون نائباً وتقدم أربعة نواب بطلبات إحاطة . ثم نشرت الأهرام فى١٩٨٨/٢/٣١ رسالة من الخبير البريطانى لوزير الرى تكذب مانشرته التايمز .

وكان مجلس الشورى المصرى قد عقد عدة جلسات على امتداد أربعة أيام من ١٩٨٨/٢/٢ إلى ١٩٨٨/٢/١٥ لمناقشة موضوع مياه النيل ، كما عقدت ندوة بمركز النيل للإعلام والتعليم والإتصال التابع للهيئة العامة للإستعلامات تحت عنوان « ترشيد استهلاك المياه» [٤١] .

وفى خطابه بمناسبة احتفال عيد العمال (أول مايو) عام ١٩٨٨ قال الرئيس حسنى مبارك :

«إذا جاء إيراد النيل هذا العام أقل من معدله فى العام الماضى فإن ذلك يؤثر على الإنتاج الزراعى، ويؤدى إلى النقص فى الطاقة الكهربائية بما يؤثر ذلك على قوة الإضاءة وتشغيل المصانع، أن هذه الآثار سوف تظهر بصورة جلية إذا تحقق احتمال نقص مياه النيل عن معدلها فى العام الماضى» [٤٢] .

ولم يكن إيراد مياه النيل الذى وصل إلى مصر طوال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٤ يزيد عن ٣٥ مليار متر مكعب سنويا ولما كانت مصر تستهلك ٥٥.٥ مليار متر مكعب سنوياً من هنا بدأ الإعتماد على السحب من المخزون المائى خلف السد العالى .

ويجىء هذا المخزون المائى من خلال الفائض عن حاجة مصر الذى يحتجز فى بحيرة ناصر.. فإذا جاء الإيراد المائى ٨٠ مليار متر مكعب مثلا تقوم وزارة الرى بسحب الـ ٥٥٫٥ مليار ويترك الباقى كمخزون فى البحيرة وإذا كان الإيراد ١٠٠ مليار تسحب نفس الكمية ويترك الباقى

كمخزون وهكذا.

تراجع نصيب الفرد من مياه النيل إلى ١٠٤٧ م٣ فى عام ١٩٨٩ .

أوضحت الدراسات الخاصة للمجالس القومية المتخصصة استمرار تناقص ما يخص الفرد فى مصر سنوياً من مياه النيل حيث تراجع من ١٦٥٢ م٣ فى عام ١٩٧٠ إلى ١٤٠٧م٣ فى عام ١٩٨٩ وتقدر أن تواصل هذه الكميات تراجعها لتنخفض بنسبة ٥٠٪ مع عام ٢٠٠٠ وإلى ٥٨٪ عام ٢٠١٠ .

وهكذا فإن الظروف الراهنة لتصاعد الزيادة السكانية واتساع الفجوة الغذائية تؤكد الإرتباط الوثيق بين الأمن الغذائى والأمن المائى لمصر خاصة وأن مصر تعتمد أساساً على مياه النيل لرى حوالى ٩٨٪ من أراضيها المزروعة وفى تلبية احتياجات الصناعة والشرب والأغراض المنزلية .. فى حين أن نصيب مصر من المياه لايزال مقصوراً على ماحددته اتفاقية مياه النيل بين مصر و السودان سنه ١٩٥٩ وهو ٥ . ٥٥ ميار متر مكعب فى العام (٤٣) .

وهكذا يتمثل «الزالزال الحقيقى» الذى يهدد أمن مصر الغذائى فى أن موارد مصر النيلية لن تزيد مع كل المشروعات المستقبلية عن ٦٥ مليار متر مكعب فى حين أننا مجبرين لمواجهة الزيادة الرهيبة فى السكان على إستصلاح ربع مليون فدان سنوياً ولا مفر ..»(٤٤)

مصر ودول حوض النيل :

تشترك تسع دول أفريقية فى إمتلاك جزء ما من حوض نهر النيل وهى مصر،السودان، أثيوبيا ، أوغندا ، زائير ، كينيا ، رواندا ، بوروندى وتنزانيا ، غير أن هناك دولتين فقط تعتمدان على مياه النيل فى حياتهما وبقائهما بشكل أساسى وهما مصر والسودان ، مع ملاحظة أن الأخير أقل إعتماداً على النيل حيث أن لديه زراعة يعتمد ريها على مياه الأمطار إلى حد كبير بعكس مصر .

أما باقى دول حوض النيل (السبع) فلديها إما أمطار وفيرة أو مصادر أخرى من مياه الأنهار والبحيرات .. ويلاحظ أن ثلاث دول منها ذات «أهمية حاسمة» لقدرتها على تعديل مايصبه النهر من مياه رغم أن ذلك هو «أبعد احتمال ممكن» كما يقول جون واتربورى أستاذ مادة السياسة والعلاقات الدولية بجامعة برنستون ... تلك الدول الثلاث هى أثيوبيا التى تسيطر على بحيرة تانا ومنابع نهر النيل الأزرق ، وعطبرة اللذين يوفران أكثر من ٦٠٪ من مجموع المياه التى تصب فى نهر النيل وكل من أوغندا أو زائير تتقاسمان بحيرة إلبرت التى تعرف الآن ببحيرة موبوتو ... والتى يمكن أن تصبح يوماً ما موقع تخزين رئيسى من أجل التحكم فى مياه النيل الأبيض (٤٥) .

وهكذا توضح خريطة دول حوض نهر النيل بجلاء مدى تشعب وتشابك الأنهار والبحيرات المختلفة التى تصب جميعاً فى ذلك الجزء الشمالى من النهر الذى يبدأ من الخرطوم فى السودان حتى ساحل البحر الأبيض المتوسط فى مصر (٤٦)

ويمكن للمشكلة أن تتفاقم فى حالة « سعى دول المنبع لتنفيذ مشروعات مائية دون التنسيق مع

دول المصب النيلية مما قد يضر بمصالحها ، الأمر الذى يتنافى بالطبع مع الأحكام والأعراف والمواثيق المنظمة للعلاقات بين دول المنبع والمصب [٤٧]

وتؤكد بعض الدراسات أن « العوامل الطبيعية لعبت دوراً بالغ الأهمية فى تشكيل جغرافية حوض النيل على النحو الذى يؤمن حقوق مصر فى مياه النهر ، ويلغى التعارض بين مصالح دوله عن طريق « إلغاء الحاجة إلى هذه المياه فى أغلب قطاعات النهر بإستثناء حالة وحيده هى مصر [٤٨]

وبوجه عام فقد كانت السياسة المائية بالنسبة إلى مصر وعبر تاريخها الطويل هى « مسألة حياة أو موت » وكان هدف تأمين مياه النيل يتصدر دائماً قائمة أولويات السياسة الخارجية المصرية إن لم يكن أحد موجهاتها الرئيسية [٤٩]

*** اتحاد دول حوض النيل « مجموعة الأندوجو » (١٩٨٣)**

وهو اتحاد مكون من السودان وأغندا وزائير وبورندى ورواندى ومصر ، بالاضافة إلى تنزانيا وكينيا وأثيوبيا كمراقبين .

وعقد الإجتماع الأول لوزراء المجموعة فى الخرطوم عام١٩٨٣ ، والثانى فى كينشاسا عام ١٩٨٤ ، أما الثالث فعقد فى القاهرة عام ١٩٨٥ والرابع فى كينشاسا عام ١٩٨٦ والخامس فى القاهرة عام ١٩٨٨ والسادس فى أديس أبابا عام ١٩٩٠ والسابع فى أديس أبابا فى ٢٧ فبراير ١٩٩١ » [٥٠]

أهداف مجموعة الأندوجو :

تتمثل أهداف المجموعة فيما يلى :

(١) الإسهام (كمنتدى) لتبادل وجهات النظر والمعلومات حول القضايا ذات الإهتمام المشترك للدول الأعضاء .

(٢) المساهمة فى التنمية الإجتماعية والإقتصادية لتلك الدول من خلال التعاون الإقليمى .

(٣) العمل على تنبيه شعوب تلك الدول الى أهمية موارد مياه نهر النيل وإلى ضرورة تنميتها وحسن إدارتها .

الدعوة لإنشاء منظمة للتعاون النيلى :

- يعتبر ضمان أمن حوض النيل ضرورة حيوية لتحقيق الأمن القومى المصرى والسودانى والأمن القومى لدوله جميعاً ، ولايقتصر تحقيق أمن النيل على مجراه فى مصر والسودان ولكنه يشمل حوض نهر النيل من منابعه الإستوائية الأثيوبية وعلى طول امتداده مما يؤكد أهمية التخطيط لتحقيق أمن منابع النيل بوصفه هدفاً قومياً لجميع دول حوض النيل .

وذكر تقرير أعده مجلس الشورى المصرى فى عام ١٩٩٠ عن « إطار التعاون بين دول حوض النيل فى مجال الأمن الإقليمى » أن العلاقات بين مصر وأثيوبيا لها أهمية خاصة « فهما الدولتان اللتان يجب أن تقوم بينهما علاقات طيبة حيث أن أثيوبيا تتمتع بمركز خاص فى حوض النيل لكونها الدولة

التى تسيطر على الجزء الأهم من منابع النيل . .

ودعا التقرير الى دراسة فكرة إنشاء منظمة للتعاون النيلى تعمل على تحقيق التعاون فى شتى المجالات بين دول حوض النيل وفى مقدمتها الأمن القومى (٥١) .

مصر والسودان :

تشكل مسأله مياه النيل ركناً أساسياً وهاماً فى العلاقات المصرية السودانية ، إلا أن الحديث عنها ظل على طول تاريخنا الحديث لايتعدى طاولة المفاوضات الرسمية والحكومية لتثبيت الحقوق فى مياه النيل وفى ضبط النهر وإدارته بما يضمن حقوق البلدين ، وهو حديث ينحصر فى الأُطر الفنية والهندسية والقانونية للوصول الى إتفاقيات حولها ، وفى غالبية الأحيان أدت مثل هذه المفاوضات إلى الإحتكاك والجمود فى العلاقات .

وفى هذا الإطار يظل الحديث عن مياه النيل محاطاً بهالة من التحفظات والمحاذير الحكومية والرسمية والتى تتعلق بأمور السيادة والحقوق الإقليمية. شأنه فى ذلك شأن كثير من الأنهار الدولية(٥٢) .

وقد حاول الإستعمار قديماً أن يثير الضغينة بين مصر والأقطار الجنوبية التى تشترك فى مياه نهر النيل وأخذ « يثير السودان بصفة خاصة ضد مشروع السد العالى ، ليتخذ من ذلك ذريعة يحمل بها مصر على قبول شروط الدول الغربية التى اقترنت بعروضها لتمويل السد العالى .

وبدأت الجفوة بين الشقيقين . . وكان أول مظاهرها نزاع مفتعل أثير فى فبراير عام ١٩٥٨ حول الحدود الإقليمية بين مصر والسودان ، فى المنطقة الملاصقة للبحر الأحمر . . فقد أدخلت حكومة السودان جزءاً من الأراضى المصرية فى تقسيمها للدوائر الإنتخابية السودانية ، وذلك برغم أن الخرائط الرسمية التى أصدرتها حكومة السودان نفسها ، تؤيد تبعية هذه المنطقة لمصر » (٥٣)

وكانت مصر فى ذلك الوقت تستعد لإجراء الإستفتاء على الوحدة بين مصر وسوريا ، فكان عليها أن ترسل لجان الإستفتاء إلى هذه المنطقة (حلايب).

وانتهز الإستعمار الفرصة للوقيعة بين مصر والسودان» ولكن مصر الحريصة دائماً على مساندة السودان وتوثيق روابط الأخوة معه، قطعت طريق الدس والوقيعة بأن أجلت تسوية هذا الموضوع» وكان ذلك تفادياً لتوسيع شُقة الخلاف بين الشقيقين ورغم ذلك قام السودان فى يوليو عام ١٩٥٨ بتجاوز الحدود التى رسمتها اتفاقية مياه النيل للتخزين فى خزان سنار، مما يضر بالمصالح الزراعية فى مصر التى اعترضت على هذا الإجراء «لما فيه من مجافاة لأحكام الإتفاقية المذكورة، فضلاً عن الإفتئات على الحقوق المكتسبة لمصر فى مياه النيل» ولكن السودان رفض الإعتراض على أساس أن الإتفاقية «قد وضعت دون مراعاة لصالح السودان وأنها أبرمت بين بريطانيا ومصر قبل أن يستقل عنهما السودان، وأن الحكومة السودانية لم تعترف فى أى وقت من الأوقات، بأن الإتفاقية ملزمة لها » .

وفندت مصر أوجه الرفض السودانى مشيرة إلى أن إتفاقية مياه النيل لعام ١٩٢٩ «لم تنشئ لمصر حقاً جديداً فى مياه النيل ، فقد إكتسبت مصر هذا الحق على مر السنين المتعاقبة، فأصبح حقاً طبيعياً و تاريخياً ، لايجوز إغفاله بعد أن رتبت مصر حياتها عليه ، كما أن الإطلاع على نص الإتفاقية يظهر مدى منافاة حجة السودان للحقيقة .

ومنذ أن وقع الإنقلاب العسكرى فى السودان بقيادة الفريق عبود فى ١٩٥٨/١١/١٧.. ووضعت الحكومة العسكرية فى قائمة أولوياتها الوصول مع الحكومة المصرية إلى صيغة تنظم الإستفادة المثلى من مياه النيل وتعيد النظر فى إتفاقاته السابقة»[٥٤] .

وقد حدثت أزمة فى ذلك الحين بين مصر والسودان بعد البدء فى بناء السد العالى.. وحشدت مصر قواتها على الحدود الجنوبية « تمهيداً للحرب من أجل نصيبها فى مياه نهر النيل » والذى اعتبرت الإعتداء عليه إعتداءً على أمنها القومى» .

وانفرجت الأزمة بعد تراجع ابراهيم عبود حاكم السودان فى تلك الفترة .

إلى أن تم توقيع اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان فى نوفمبر ١٩٥٩[٥٥]

ولم يكن من المتوقع أو من المعقول أن يثير مشروع السد العالى خلافات مع السودان ولا أن ترجع مصر فى أمر هذا المشروع إلى الدول الأفريقية الجنوبية «وهى تقيمه فى أراضيها لتستغل به مايصل إليها من فائض إيراد النهر ، قبل أن يلقى به فى البحر سدى» كان المفهوم فقط حق السودان فى التعويض عما تغمره مياه السد العالى من الأراضى السودانية .

ولاريب فى أنه « لو ترك الأمر لمصر والشعب السودانى دون تدخل أو وساطة أو إثارة من الدول الأخرى لأمكن تسوية الموضوع بين القطرين فى غير عناء أو مشقة » [٥٦]

وحدثت عدة تغييرات سياسية داخلية فى السودان عام ١٩٥٨ حيث أمسك الجيش السودانى بزمام الأمور بقيادة الفريق ابراهيم عبود فى ١٧ نوفمبر من ذلك العام ، وقد بادر فأعلن أن الخلافات بين السودان والجمهورية العربية المتحدة هى «خلافات مفتعلة » لايمكن بأى حال من الأحوال أن يسمح السودان بتدخل بريطانيا فى موضوع مياه النيل أو أى أمر أخر يخص السودان»[٥٧]

وقدم وفد سودانى الى القاهرة فى ٧ أكتوبر من عام ١٩٥٩ « للتفاهم على مسائل مياه النيل والتجارة والشئون المالية وهى المسائل التى أثيرت بسببها المنازعات فى ذلك الوقت .. وشكلت عدة لجان فرعية .. واستمرت المفاوضات شهراً وأسفرت عن توقيع ثلاث إتفاقيات.

١- اتفاق للإنتفاع الكامل بمياه النيل (الموقع فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩) .

٢- اتفاق التجارة والدفع .

٣- اتفاق تنظيم الجمارك بين البلدين .

وتم الإتفاق على أن تنشئ مصر السد العالى عند أسوان كأول حلقة من سلسلة مشروعات

التخزين المستمر لمياه النيل ، وعلى أن يقيم السودان خزان الروصيرص على النيل الأزرق .. وكذلك أيه أعمال أخرى تراها السودان لازمة لإستغلال نصيبها » (٥٨)

وقد تناولت الإتفاقية مشروعات ضبط مياه النيل وزيادة إيراده لصالح التوسع الزراعى فى البلدين، وهى المشروعات التى اقترح إقامتها فى المناطق الإستوائية للإنتفاع بالمياه التى تضيع فى المستنقعات التى تمر بها روافد نهر النيل، فقضت الإتفاقية بأن تقتسم مصر والسودان بالتساوى صافى ماتوفره هذه المشروعات من مياه، كما يتحمل البلدان تكاليف إنشاء هذه المشروعات مناصفة »

وتضمنت الإتفاقية نصاً يقضى بأن « تتفق حكومتا البلدين على رأى موحد ، فى كل مايتصل بشؤون مياه النيل فى أى بلد من البلاد الواقعة على النيل خارج حدود الجمهوريتين »(٥٩) ولأهمية هذه الإتفاقية نورد نصها الكامل ضمن الملاحق .

مشروع قناة جونجلى :

يعتبر مشروع قناة جونجلى باكورة مشاريع تقليل الفاقد من مياه النيل كأحد المشاريع التى توفر أسباب النمو والنهوض الإجتماعى والزراعى والصناعى فى ظل جهود التكامل بين شعبى وادى النيل.

ووفقاً لإتفاقية مياه النيل المعقودة بين مصر والسودان عام ١٩٥٩ فقد اتفق البلدان على قيام مشروعات زيادة إيراد النهر بتقليل الفاقد من المياه الضائعة .

* يهدف مشروع قناة جونجلى إلى تقليل الفاقد من مستنقعات بحرى الجبل والزراف .
* يبلغ طول القناة ٣٦٠ كيلو متراً من بور سودان حتى ملتقى القناة بنهر السوباط عند مصبه بالنيل الأبيض .
* يبلغ المكعب الإجمالى للحفريات بالقناة ١٠٠ مليون متر مكعب .
* تستوعب القناة ٢٥ مليون متر مكعب من المياه يومياً .
* صممت قناة جونجلى بحيث تكون صالحة للملاحة بينما يستخدم الجسر الشرقى للقناة كطريق ترابى ممهد وسيتم تشييد مراسى للسفن على طول القناة ، وكذلك أماكن التقابل للبواخر تسهيلاً لحركة الملاحة .
* ستنشأ المعديات والكبارى لتسهيل إنتقال المواطنين والعربات وقطعان الماشية والحيوانات بين ضفتى القناة .
* يوفر المشروع مياهاً إضافية قدرها ٤,٧ مليار متر مكعب من المياه عند ملكال مقسمة مناصفة بين مصر والسودان للإستفادة بها فى التوسع الزراعى بالبلدين (٦٠)

وقد بدأ النزاع بين الحكومة السودانية والشركات الفرنسية بعد أن توقفت تلك الشركات عن إستكمال حفر قناة جونجلى فى منتصف الثمانينيات بعد تدهور الأمن فى جنوب السودان مع بداية

حركة التمرد عام ١٩٨٣ .

رفعت الحكومة السودانية الأمر لهيئة تحكيم دولية اتخذت قرارات خاصة لم يتم تنفيذها بالكامل.. وتحرص حكومتا السودان ومصر على إنتهاء حفر قناة جونجلى التى تساهم فى زيادة حصتهما من مياه النيل .

كما قامت الهيئة المشتركة لمياه النيل فى اجتماعها بالخرطوم فى أواخر سبتمبر ١٩٩١ بمناقشة أخر تطورات الأزمة والنزاع القانونى بين الحكومة السودانية والشركات الفرنسية (٦١) .

مصر وأثيوبيا ونهر النيل :

يقول ألان مورهيد فى كتابه (النيل الأزرق) أن الحديث كان يدور - بين الحين والحين - عن أثيوبيا وكيف يسعها أن (تدمر) مصر والسودان بإنشاء سلسلة من السدود العالية عبر أخدود النيل الأزرق ، أو بتسميم المجرى» وكان ذلك منذ عام ١٩٥٠ ثم أثير مرة أخرى فى عام ١٩٥٦ «عندما حاول البريطانيون غزو مصر» ولكن هذا كله - كما يقول مورهيد - «من قبيل الهراء والهذيان بطبيعة الحال. ففى النيل الأزرق من الماء مايكفى لجرف أيه عقبة صناعية»(٦٢)

وقد كان لدى الايطاليين - بعد غزوهم أثيوبيا فى سنة ١٩٣٥ - مشروع خيالى يقوم على سد مخرج النيل الأزرق الحالى من بحيرة (تانا) . وكان فى عزمهم أن يصرفوا مياه البحيرة فى السهول الخصبة الغربية ، عن طريق نفق يبلغ طوله ثلاثين كيلوا متراً ، بيدأنهم لم يمكثوا فى بلاد الحبشة إلا ستة أعوام ، فلم يتخذوا شيئاً من الخطوات لتحقيق هذه الفكرة» .

وقد أنجزت الولايات المتحدة الأمريكية دراسة عن مياه النيل .. خلال الفترة من ١٩٥٨- ١٩٦٤«قامت بهذه الدراسة آنذاك لصالح أثيوبيا التى كانت فى ذلك الوقت حليفاً مطيعاً للولايات المتحدة» وكانت الدراسة تهدف إلى إستصلاح ٤٠٠ ألف هكتار من الأراضى الواقعة على الحدود السودانية - الأثيوبية وإنتاج كمية ضخمة من الكهرباء لتحقيق مستلزمات هذا المشروع «الذى إن تحقق يحرم مصر والسودان من خمسة بليون متر مكعب من الماء» ويلاحظ أن الولايات المتحدة قامت بهذا المشروع «زمن نضال عبد الناصر من أجل التحرر الوطنى الإجتماعى، وكانت بمشروعها هذا تلوح لعبد الناصر بسلاح جديد خطير»(٦٣) باعتبار أن مصادر النيل الأساسية تأتى من النيل الأزرق بأثيوبيا .

وهكذا تعود بداية التهديد الأثيوبى لمياه النيل إلى عام ١٩٥٩ عندما اتفقت الحكومة الأثيوبية مع مركز الدراسات والأبحاث الأمريكية لتقديم دراسة متكاملة لتطوير الإمكانيات المائية لمشاريع الرى والطاقة فى حوض نهر النيل الأزرق .. وكان ذلك إبان تحالف أثيوبيا مع الولايات المتحدة فى حين كانت مصر ترتبط بعلاقات قوية مع الإتحاد السوفيتى .

وقد عرض باحث أمريكى يدعى«دالى وايتنجتون» فى عام ١٩٨٥ هذه الدراسة المذكورة على ندوة نظمها مركز البحوث والدراسات الإنمائية التابع لجامعة الخرطوم وقامت صحيفة «السودان الحديث»

الصادرة فى الخرطوم بنشر هذه الدراسة (فبراير ١٩٩٠) حيث أثارت ردود فعل واسعة لدى المسئولين فى السودان .. ووصفت بأنها « أخطر وثيقة مائية فى التاريخ »[٦٤].

ولم تكن فكرة إقامة سدود وخزانات أثيوبية على النيل الأزرق معروفة قبل الدراسة الأمريكية التى قدمت لحكومة هيلاسلاسى [المشار إليه آنفاً] .. إلا أن تلك الدراسة تلتها سلسلة من الدراسات التى تبحث فى جدوى تنظيم الإنسياب المائى فى بحيرة تانا ..

وتشكل المياه الواردة إلى مصر من أثيوبيا و حدها ٨٥٪ من إجمالى المياه المتمثلة فى حصة مصر فى نهر النيل .. وهذا يضع أثيوبيا على رأس قائمة أولويات السياسة الخارجية المصرية [٦٥].

وقامت فرقة من الباحثين الأمريكيين - فى عام ١٩٦٠ - بمهمة فحص وتحرى المنابع الحقيقية للنيل الأزرق «ولأول مرة درس هذا الأخدود- أخدود النيل الأزرق - دراسة تفصيلية، وقد صار فى استطاعة المهندسين راكبى طائرات الهليكوبتر أن يهبطوا هبوطاً عمودياً عند أشد المواقع خفاء على طول ذلك الأخدود العظيم»[٦٦].

ويلتقى النيل الأزرق مع النيل الأبيض عند الخرطوم - ويفقدان بذلك الإتحاد شخصيتيهما المتميزتين - «ويزود النيل الأزرق المجرى المشترك بستة أسباع حجمه الكلى($\frac{٦}{٧}$) من الماء ، ويظل ستة أشهر فى السنة متدفقاً فى انصبابه من جبال أثيوبيا بقوة أشبه بتيار المد العاتى ، ويبلغ من قوة هذا الفيضان المائى فى شهر يونيه وجسامته أن النيل الأبيض يرتد على أعقابه عند الخرطوم متوقفاً عن الجريان حيث هو ، مخلياً الطريق للنهر الشاب الدافق الحيوية الذى يهدر فى انصبابه واندفاعه .. ولايهدأ ثوران هذا الإندفاع الهائل إلا فى شهر يناير ، وعندئذ يبدأ النيل الأبيض فى إثبات وجوده كرة أخرى» [٦٧].

وتتمتع منطقة القرن الأفريقى وخاصة أثيوبيا بالنسبة لمصر بأهمية خاصة لاتوازيها أية منطقة أفريقية أخرى وذلك لأنها قريبة بل مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمصلحة جوهرية مصرية هى منابع نهر النيل حيث أن حوالى ٨٤٪ من مياه النيل التى تصل إلى مصر تنبع من أثيوبيا » .

وتحرص مصر على وجود علاقات مع أثيوبيا فى كل الظروف بغض النظر عن أية خلافات .. فلابد من الحفاظ على حد أدنى من العلاقات وهذا ماحدث رغم تباين المواقف بين الرئيس الراحل جمال عبد الناصر والإمبراطور هيلاسلامى .. وحدث مثله فى السبيعينيات رغم الصدام بين منجستو والرئيس السادات ..

ويلخص الدكتور بطرس غالى نائب رئيس الوزراء للعلاقات الخارجية سابقاً وأمين عام الأمم المتحدة حالياً موقف مصر من أحداث أثيوبيا بعد الإنقلاب على منجستو عام ١٩٩١ قائلاً «إن مصر حريصة على وحدة وسلامة الكيان الأثيوبى من مخاطر الإنقسام والفرقة التى تزيد من الصراع بين أبناء الوطن الواحد . فأمننا القومى مرتبط بوحدة وسلامة الأراضى الأثيوبية وبتحقيق المصالحة الوطنية بين أبنائه » [٦٨].

مشاريع أثيوبيا على النيل :

قامت أثيوبيا بدراسة أربعة مشروعات بمعاونة مكاتب خبرة أمريكية وسوفيتية وبمعونة فنية اسرائيلية وتتمثل هذه المشروعات فى :

أ - مشروع سد فنشا على النيل الأزرق وبدأ العمل به سنة ١٩٨٤ .

ب - مشروع الليبرد على نهر السوباط .

جـ - مشروع سينت على نهر عطبرة .

د - مشروع خور الغاشى على الحدود الأثيوبية - السودانية .

وسوف تؤثر هذه المشروعات على مصر بمقدار ٧ مليارات متر مكعب سنوياً أى حوالى ٢٠٪ من الإيراد الكلى لمصر من النهر .

وكان هنا مما دفع ببعض المهتمين بشئون المياه إلى الحديث عن «مؤمراة أثيوبية إسرائيلية» تسعى إلى التحكم أو التقليل من كميات المياه المتدفقة من نهر النيل إلى كل من مصر والسودان. »[٦٩]

وقد وجهت مصر تحذيراً إلى إسرائيل وأثيوبيا فى ١٩٩٠/١/٧ بعدم العبث بمياه النيل . وذلك بعد تلقيها تقريراً عن «أنشطة اسرائيلية فى أثيوبيا يمكن أن تؤثر على مجرى نهر النيل.. وعن قيام الإسرائيليين باستكشاف إمكانية بناء ثلاثة سدود كجزء من برنامج ضخم للتنمية الزراعية والرى فى أثيوبيا .. وقد شوهد مهندسوهم وهم يجرون اختبارات للتربة فى منطقة آبى ومنطقة بحيرة تانا بالقرب من النيل الأزرق»

وبعثت مصر برسالة إلى أديس أبابا عبر ليبيا حول منتصف يناير ١٩٩٠ تفيد بأن «القاهرة لن تسمح بأية محاولة لإعاقة مجرى نهر النيل»[٧٠]

وطلبت الخارجية المصرية من الحكومة الإثيوبية (التى تشرف على منابع النيل) تفسيراً واضحاً لمدى تأثير السدود التى تبنيها على بحيرة تانا على تدفق المياه بمعدلاتها الطبيعية إلى النيل الأزرق.

وقد جاء الرد الأثيوبى مطمئناً ، وبالرغم من ذلك طاف الرئيس حسنى مبارك جواً بمنطقة السدود الأثيوبية ليطمئن بنفسه على أن مصر لن تتأثر بها .

وكان هذا الإطمئنان ضرورة بعد ما قيل عن إستعانة أثيوبيا بخبراء اسرائيليين لتنفيذ هذه السدود وعن رغبة اسرائيل فى «خنق مصر مائياً من ناحية المنبع»[٧١]

وكانت بعض الدراسات قد أشارت إلى أن السدود الثلاثة التى تزمع اسرائيل إنشاءها بالقرب من بحيرة تانا ، ونهر «أباى» أحد روافد نهر النيل ستحقق لأثيوبيا التحكم فى ٨٢٪ من مياه النيل مما يهدد كلاً من السودان ومصر بشكل مباشر »[٧٢]

وقد أكد السفير سيد أبو زيد مدير ادارة مجلسى الشعب والشورى بالخارجية المصرية فى أول

يوليو ١٩٩١ بأن« وزارة الخارجية تتابع بإهتمام شديد هذا الموضوع وأصدرنا بياناً رسمياً بذلك حتى يكون بمثابة رسالة موجهة إلى جميع الأطراف » وقال : «إننا أرسلنا لسفارتنا فى تل أبيب باستفسار حول هذا الموضوع وتلقينا رداً من الحكومة الإسرائيلية تنفى فيه مشاركتها فى إقامة أيه مشروعات أثيوبية على نهر النيل ، على أن المشروعات الأثيوبية المقترحة تبلغ نحو ٣٢ مشروعاً منذ عام ١٩٥٨ وكانت تكلفتها نحو ٣ مليارات دولار ارتفعت إلى نحو ١٠ مليارات دولار وهناك صعوبات فنية فى إقامة العديد من هذه المشروعات » .

وقد نفى المهندس عصام راضى وزير الرى فى ١٩٩١/٧/٢ اعتزام إسرائيل إقامة سدود بأثيوبيا موضحاً «أن الدراسة التى قامت بها تخرج عن دول حوض النيل واختصت بمشروعات على نهر اشبيلى (فى الصومال) البعيد عن مشروعات النيل.

مصر وأوغندا :

لاتعارض مصر فى قيام مشروعات مائية فى أى من دول حوض نهر النيل طالما لاتؤثر فى حصتها من مياه النهر . وقدأجاب الرئيس حسنى مبارك خلال اجتماعه بوفد اتحاد الصحفيين الأفارقة فى ١٩٩١/٥/٢٣ على سؤال بشأن مشروعات أوغندا عند منابع النيل بقوله :

«نحن نتقبل هذا طالما لايؤثر على كميات المياه الآتية لمصر، فنحن نتعاون فى إطار الإستغلال المشترك لمياه النيل» .. وأضاف الرئيس : إن أوغندا ستقيم بعض المشروعات على منابع النيل فى الجنوب ولهذا كانت زيارة الرئيس الأوغندى لشرح هذه المشروعات وبيان مدى تأثيرها على مياه النيل» .

وقد أشارت أنباء صحفية (البيان الإماراتية - ١٩٩١/٧/٢٨) إلى أن «مصر وجهت فى سرية تامة إنذاراً إلى البنك الأفريقى تطالبه فيه بوقف تمويل مشروعات تنمية مياه النيل فى أوغندا لأنها تضر بمصلحة مصر . وتحذره من تمويل أى مشروعات تقام على نهر النيل فى أى دوله دون الحصول على موافقه صريحة من مصر» .واستجاب البنك الأفريقى ، وقام بوقف تمويل مشروعات أوغندا .

وكانت مصر قد فوجئت فى أوائل عام ١٩٩١ بأن أوغندا «تقيم مشروعات جديدة على نهر النيل دون التنسيق مع باقى دول حوض نهر النيل » .

وقد أرسل الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية حينئذ عدة خطابات إلى وزير خارجية أوغندا ، ثم الرئيس الأوغندى لكنه لم يتلق أى رد منهما ..

ولم تجد مصر أمامها خياراً إلا أن تخطر بنك التنمية الأفريقى الذى يمول هذه المشروعات لوقف التمويل لأنها تضر بمصالح مصر باعتبارها دولة المصب بالنسبة لنهر النيل» وأوقف البنك بالفعل تمويل المشروع [٧٣].

وقام الرئيس الأوغندى بزيارة سريعة للقاهرة فى أوائل يوليو ١٩٩١ لم تستغرق أكثر من ٤

ساعات فقط وتم خلالها توقيع خطابات متبادلة بين مصر وأوغندا تتعهد فيها الأخيرة «بعدم تنفيذ مشروعات على النيل إلا بموافقة مصر» .

وقد أدلى المهندس عصام راضى وزير الرى بتصريحات صحفية فى ١٩٩١/٧/٢ عقب عودته من زيارة أوغندا قال فيها: «إن مصر لاتمانع إقامة أوغندا لمشروعات مائية بشرط ألا يوثر على حصة مصر» .

وبالنسبة لتوسعة توربينات خزان ايون فقد اتفق على تبادل الخطابات للإنتهاء من المشروعات المستقبلية مع المحافظة على وصول الإيراد الطبيعى لمصر » .

مصر وكينيا :

قام الوزير المصرى للأشغال والموارد المائية بزيارة نيروبى فى يناير عام ١٩٨٧ وأجرى مباحثات مع نظيره الكينى وبحثا سبل التعاون المشترك بين البلدين وإمكانية الإستعانة بالخبرة المصرية فى استغلال الموارد المائية المتوافرة هناك» .

ومازالت مصر توالى جهودها من أجل العمل على انضمام كينيا إلى تجمع (الأندوجو) ولو بصفة مراقب حيث أن كينيا وأثيوبيا لم تقررا بعد الإنضمام إلى ذلك التجمع الإقليمى» .

مهام الدبلوماسية المصرية تجاه حوض النيل :

يتحتم على الدبلوماسية المصرية القيام بمهام كثيرة وهامة لمواجهة مشكلة النقص فى الموارد المائية خلال العقدين القادمين وأبرزها مايلى :

١ - تدعيم العلاقات الثنائية القائمة بين مصر ودول حوض النيل كلٌ على حدة .. وتشمل ثمانية دول بجانب مصر وهى السودان وأثيوبيا ، أوغندا ، تنزانيا ، كينيا ، زائير ، رواندا ، بوروندى .

٢ - تدعيم التعاون على المستوى الثنائى أو الجماعى بدول حوض نهر النيل فى جميع المجالات الإقتصادية والسياسية والتجارية والثقافية والتعليمية والمواصلات .. الخ .

٣ - إقناع دول حوض النيل بأهمية موضوع المياه عامة وبموضوع نهر النيل بوجه خاص وإبراز المزايا التى تتحقق للدول التسع فى حالة تنفيذ مشاريع على مصادر وروافد نهر النيل بالتنسيق بين هذه الدول .

٤ - يجب على الدبلوماسية المصرية أن «تولى عناية كبرى للقضايا المتعلقة بنهر النيل فى المرحلة المقبلة وبقضايا المياه على المستويين العربى والدولى»[٧٤]

٥ - يجب على السياسة المصرية «التحسب لما قد ينجم عن بعض المواقف التى يمكن أن تتخذها بعض دول حوض النهر كإلغاء العمل بالإتفاقيات القائمة أو إقامة المشاريع على النهر دون التشاور مع مصر ، وهذا مما يؤثر على حصة مصر من المياه .. هذا بجانب التحسب لإحتمالات اللجوء للمحاكم الدولية فى حالة نقض بعض الدول للإتفاقيات القائمة وهكذا

ينبغى على الدبلوماسية المصرية أن تركز على تأكيد أهمية التعاون المشترك بين دول حوض نهر النيل بشكل يضمن تحقيق المصالح الإقتصادية لكافة دوله .

الدعوة لإنشاء سلطة عامة (هيئة) لمياه النهل

حاولت السياسة المصرية فى عدة مناسبات أن تطرح تصورات أو تدعو إلى إتخاذ إجراءات نحو التعاون الإقليمى لضبط النهر (نهر النيل) وإن كان ذلك قد تم بدون إتخاذ خطوة سياسية رسمية لإنشاء هيئة عامة أو جماعة عامة لنهر النيل »(٧٥)

ويلاحظ أن الدول « المدعوة للمشاركة فى العملية التفاوضية لإنشاء هيئة مشتركة لضبط مياه النهر وإنشاء مشرعاته الكبرى هى الدول التسع الموجودة حالياً فى حوض وادى النيل ، كما يدعو [الدكتور عبد الملك عودة والدكتور حمدى عبد الرحمن] الى إنضمام الصومال وجيبوتى إليها لأن بعض أنهار الهضبة الأثيوبية تنحدر نحو الشرق والجنوب الشرقى» .

استراتيجية مصر المائية للسنوات القادمة:

حدد المهندس عصام راضى وزير الرى المصرى استراتيجية مصر خلال السنوات القادمة فى أنها تتمثل فى توفير ١١ مليار متر مكعب من المياه من أجل التوسع الأفقى فى الزراعة لزيادة الرقعة الزراعية بمقدار ١.٧ مليون فدان»

وتتجه مصر الآن للإستفادة القصوى من المياه الجوفية حيث توجد «أنهار من المياه الجوفية بصحراء مصر الشرقية» (٧٦)

ويمثل هذا المصدر «ثروة طبيعية ينبغى استغلالها .. وتعتبر الخزانات الجوفية فى منطقة الوادى من الخزانات العالية الكفاءة »

ويتم استغلال ٢.٦ مليار متر مكعب سنوياً من المياه الجوفية رغم أن هذا الرقم « يمكن أن يزداد إلى ٤.٩ مليار متر مكعب سنوياً من الخزانات الجوفية بالدلتا والصحارى المتاخمة ، ويمكن استغلال مليار متر مكعب من المياه الجوفية فى شرق النيل وغربه .. كما يمكن استغلال ١.٣ مليار متر مكعب سنوياً لرى الأراضى المستصلحة حديثاً»(٧٧)

وقدم الدكتور محمد عبد الهادى راضى مدير معهد بحوث توزيع المياه دارسة لندوة كلية الزراعة جامعة القاهرة فى ١٩٩٠/٣/٢٤ حول «منطلقات السياسة المائية لمصر وأهم خطوطها الأساسية» .

وطرحت الدراسة اقتراحاً بإنشاء هيئة أفريقية لتنمية الموارد المائية يكون مقرها مصر »(٧٨)

كما اقترح المهندس محمود القاضى وكيل وزارة الرى السابق ضرورة استكمال قناة جونجلى التى توقفت منذ عام ١٩٨٣ بسبب الإضطرابات فى جنوب السودان، ويستغرق استكمالها حوالى ثلاث سنوات .

وقدم الدكتور علاء الحديدى من وزارة الخارجية دراسة عن السياسة الخارجية المصرية تجاه نهر النيل» وتضمنت تحليلاً علمياً شاملاً لعلاقات مصر بدول حوض نهر النيل .

ويحتاج تنفيذ مشروعات تقليل الفاقد من المياه (تخفيف الهدر) الحاصل فى هضبة البحيرات عند منابع النيل إلى :

١- تكاليف باهظة .

٢- مفاوضات دبلوماسية مكثفة للوصول إلى اتفاقيات مع دول النهر»[٧٩]

ويوضح رئيس معهد بحوث المياه - لصحيفة الشرق الأوسط ١٩٩١/٦/٤ أن «احتياجات مصر المتزايدة من المياه تقدر بنحو ٧٢ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٠ فى حين أن حصتها من النيل لا تتجاوز ٥٧ مليار متر مكعب .

ويرى لحل نقص المياه فى مصر ما يلى :

(١) ضرورة « الإسراع بإنشاء قناة جونجلى بالإتفاق مع السودان لزيادة حصة مصر ولتوفير الماء المبدد مع ضرورة استقطاب الفواقد المائية التى يمكن أن توفر كمية من المياه تقدر بنحو ٥ مليارات متر مكعب .

(٢) إعادة النظر فى التركيب المحصولى والتركيز على التوسع الرأسى والأراضى الزراعية .

(٣) استخدام التكنولوجيا فى مجال الرى لتناسب الظروف المائية .

(٤) الإستفادة من مياه الصرف بعد معالجتها فى الزراعة والتى تصل كميتها إلى ٧ مليارات متر مكعب .

حماية مصالح مصر الاستراتيجية فى نهر النيل :

تسلتزم حماية المصالح المصرية الاستراتيجية فى مياه النيل ضروة إلتزام مصر بما يلى :

أ - أن تعطى الأسبقية الأولى لاهتماماتها بحسن استخدام مياه النيل والتى يهدر منها أكثر من ٨ مليارات متر مكعب فى البحر [إنخفضت الى أقل من ٢ مليار] .

ب - حماية النيل من التلوث والقاذورات والمحافظة على كل قطرة ماء .

جـ - ضرورة قيام مصر بالتدخل لحل النزاعات السياسية بين دول حوض النيل لأن الخطر حقيقى وقائم ويمس الأمن القومى لدول المنطقة إن لم يكن من نقص المياه فمن التدخلات الأجنبية .

د - العمل على ضم أثيوبيا وكينيا إلى تجمع (الأندوجو) .

هـ - وضع خطة شاملة لإقامة المشروعات والإنشاءات تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة للتنمية .

و - حل جميع النزاعات والحروب بين دول القرن الأفريقى على المستوى الإقليمى والدولى للقضاء على المجاعة فى أفريقيا[٨٠] .

الاحتياجات المائية لمصر (١٩٨٥ - ٢٠٠٠)

الاحتياجات المائية السنوية بالمليار لتر مكعب فى حالة عدم الترشيد	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
- الأراضى المنزرعة حالياً	٥٢,٠	٥٢,٠	٥٢,٠	٥٢,٠
- مياه الشرب والمصانع	٥,٣	٦,٠	٧,٠	٨,٠
- ما يصرف إلى البحر	٤,٠	٣,٥	٣,٠	٢,٥
- الأراضى الجديدة	٤,٢	٨,٤	١٢,٦	١٦,١
المجمـــــوع	٦٥,٥	٦٩,٩	٧٤,٦	٧٨,٦

نقلا عن المجالس المتخصصة الدوره الثالثة (سبتمبر - يوليو ١٩٧٦) ص ١٣٠

اتجاهات السياسة الخارجية المصرية فى تأمين مياه النيل :

فى سياق حديثها عن «مياه النيل» فى سياسة مصر الخارجية تؤكد بعض الدراسات أن «ثمة استمرارية فى الخط السياسى المصرى فيما يتصل بهدف تأمين مياه النيل ، بحث يمكن القول بأنه قد ظل دوماً أحد الثوابت بل وأحد الموجهات العليا للنظام السياسى المصرى على امتداد التاريخ .

وقد تنوعت أساليب السياسة المصرية فى تحقيق هذا الهدف . «إذ تراوحت ما بين العمل على السيطرة وبسط النفوذ كما كان الحال فى عهد محمد على وبعض خلفائه وفى ظل حكومات ما قبل ثورة ١٩٥٢ ، إلى إنتهاج سياسة التعاون ومبدأ حسن الجوار فى ظل حكومات ما بعد الثورة .، مع عدم استبعاد أسلوب الحسم ، والمواجهة إذا كان ذلك لمقتضى أو عند ضرورة(٨١) .

مخاطر تواجه مياه النيل :

تتمثل أكبر مشكلة تواجه مصر بالنسبة للمياه فى تلك المشروعات التى تقوم بها الدول المشاركة فى حوض نهر النيل ومنها :

أ - قيام أثيوبيا بإعداد مشروع لسحب حوالى أربعة مليارات متر مكعب من المياه سنوياً بهدف رى حوالى ١٢٠ الف هكتار من أراضيها وهذا المشروع «تسبب فى مشكلة بين الطرفين»(٨٢)

ب - من المتوقع أن تقوم كينيا بتحويل كمية من مياه بحيرة فكتوريا .

جـ - أشار تقرير مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية إلى أن «السودان يعد مشروعاً لتحويل جزء من مياه النيل إلى المملكة العربية السعودية من خلال خط مواسير». وإن كان ذلك المشروع لايزال مجرد فكرة غير أنه قد يجد طريقه إلى التنفيذ فى يوم ما .

وعموماً فإن «توازن القوى بين دول حوض النيل والأعراف والسوابق تشير كلها إلى إستبعاد احتمال الإعتداء العسكرى أو الغزو أو التوسع بين دول حوض النيل»(٨٣)

وتكمن قدرة مصر على التغلب على أو التقليل من أزمتها المائية المتوقعة مستقبلاً فى عاملين أساسيين :

أولاً : اللجوء إلى الاساليب التقليدية فى خفض كمية المياه المهدورة عن طريق التسرب إلى باطن الأرض أو التبخر من خلال تحديث القنوات والترع المائية ، وشبكة المياه ، وفى الإستفادة القصوى من المياه العادمة عبر تحديث وتوسيع شبكة المجارى وبناء المزيد من محطات التنقية ، وبناء المزيد من السدود والبرك لتجميع مياه الأمطار .

ثانياً : إيجاد تفاهم سياسى طويل المدى بين الدول المشاركة فى مياه النيل »(٨٤) وهى دول مجموعة الأندوجو .

ويبدو أنه لامفر أمامنا - فى مصر - من الإتجاه إلى خزان الحجر الرملى النوبى الذى يحتوى على ٦٠٠٠ مليار متر مكعب من أعذب المياه - كما ذكر الدكتور محمد عثمان رئيس مركز بحوث الصحراء » من أجل ذلك كانت الدعوة لعقد مؤتمر عالمى عن خزانات المياه الجوفية الكبرى تحت رعاية الدكتور يوسف والى وإشراف مركز الصحراء بحضور خبراء من كل أنحاء العالم . وصحبت الدعوة للمؤتمر آمال فى أن يقول الخبراء كلمتهم الحاسمة حول تجدد أو انقطاع مياه مصر الجوفية «لتنفجر كل ينابيعها ولتمتد مصر الخضراء فوق ملايين الأفدنه الصفراء فى العوينات والفرافرة وكل الوادى الجديد»(٨٥)

أبعاد أزمة المياه فى مصر :

تعتمد مصر فى الحصول على احتياجتها المائية على نهر النيل كمصدر وحيد لاغنى عنه للحصول على المياه العذبة وهو يكاد يشكل مابين ٨٦٪ إلى ٩٩٪ من مصادر المياه فى مصر .

وهكذا يعتمد أمن مصر القومى على نهر النيل دون منازع سواء للشرب أو الزراعة أو المواصلات أو غيرها من الأعمال الإقتصادية الأخرى .

وقد انعكس الجفاف الذى ضرب شرق أفريقيا فى النصف الثانى من الثمانينيات بصورة سلبية على المصادر التى يتغذى منها نهر النيل وخاصة النيل الأزرق الذى ينبع من أثيوبيا ، والنيل الأبيض الذى ينبع من أوغندا مما أدى إلى ظهور مخاوف فى مصر من التعرض لخطر الجفاف .

وكانت القاهرة ،قد استُنْفِرَتْ منذ أن خيم على النيل شبح الجفاف عام ١٩٧٩ وبدأت «تشارك بجدية فى كل مؤتمرات العالم الباحثة عن المياه ، وتقيم المؤتمرات »(٨٦) .

وكانت الحكومة المصرية فى عام ١٩٦٧ قد أعدت تقريراً بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية قام برسم صورة وحصر لوضع مصادر المياه المتاحة لمصر وكانت «تدعو إلى الحزن والقلق» على حد تعبير صحيفة الرأى العام الكويتية فى ١٩٨٩/٥/٤ وذلك لأن «المياه المتاحة من النيل كما أوضح التقرير كميتها محدودة وهى تستغل بالكامل» .

ويعد اعتماد مصر شبه الكلى على نهر النيل فى مياه الشرب والرى(حوالى ٩٥٪) وفى الكهرباء ... يعد واحدة من أكبر المشاكل التى تواجه مصر فى مجال المصادر المائية»[87]

وقد بدأ الخبراء والمتخصصون فى إعداد «تصورات لمواجهة ندرة المياه فى المستقبل مع تزايد السكان وازدياد حاجتهم لمياه الشرب واستصلاح الأراضى .

وصدرت دارسات مختلفة تشير إلى أن مصر والسودان سيواجهان انخفاضاً فى المياه لأول مرة فى التاريخ . وبرزت مسألة تأمين مياه النيل والحفاظ على الحصص التى أجازتها الإتفاقات كأبرز القضايا التى يعيرها المسئولون فى البلدين كل اهتمام .

وكان الجفاف الذى ضرب أفريقيا طوال عقد كامل قد أدى إلى استنزاف احتياطى مصر من مياه النيل حيث تعرضت مصر لثلاث سنوات متتالية من الجفاف لم يخفف من وطأتها سوى وجود احتياطى من الماء الاستراتيجى خلف السد العالى .

وكان من الممكن فى حالة إستمرار الجفاف لسنة رابعة على التوالى أن تحل أزمة بالزراعة المصرية فى مستوى الكارثة»

العجز المائى فى مصر وأسبابه :

تواجه مصر عجزاً فى الموارد المائية يصل إلى ٦ر٣٥ مليارات متراً مكعباً من المياه .. وكانت وزارة الرى منذ عام ١٩٨٥قد قدرت أن تبلغ مواردها المائية عام ١٩٩٢/٩١ (نهاية الخطة الخمسية الثانية) ٦٩ر٨٠ مليار متر مكعب على أن تستهلك الاستخدامات العادية ٦٢ر١مليار متر مكعب ويتبقى ٧ر٧ مليار متر مكعب للتوسع الأفقى فى الأراضى المستصلحة .

وترجع أسباب هذا العجز المائى إلى مايلى :

* عدم تنفيذ المرحلة الأولى من قناة جونجلى (٢ مليار متر مكعب)
* عدم إتمام مشروع تخزين المياه المتجه للبحر (١.٥ مليار م ٠م)
* نقص كمية المتوقع من المياه الجوفية بحوالى(١.١٥.مليار م ٠ م)
* نقص كمية مياه الصرف بحوالى (١.٧مليار كتر مكعب)

وهكذا تكون جملة العجز فى الموارد المائية ٦.٣٥.مليار متر مكعب [88].

وتشير بعض المصادر أن مصر ستعانى من عجز مائى عام ٢٠٠٠ يقدر بحوالى ١١ مليار متر مكعب ، وفى عام ٢٠٣٠ سيبلغ حوالى ٥١ مليار متر مكعب وذلك مع افتراض ثبات مساحة الأراضى الزراعية فى مصر أما إذا زيدت هذه المساحة فإن العجز المائى فى مصر عام ٢٠٠٠ سيزيد عن ١٧ مليار متر مكعب .

ومن ناحية أخرى فإن عدد سكان دول حوض النيل سيصل عام ٢٠٠٠ إلى حوالى ١٧٧ مليون نسمة منهم ٧٢ مليون نسمة فى مصر ، ٣٤ مليون فى السودان ، و٧١ مليون نسمة فى أثيوبيا ،

وذلك فى مقابل ١٣٠ مليون نسمة (عدد سكان حوض النيل عام ١٩٩٠)(٨٩).

وكانت بعثة تقصى الحقائق التى أوفدها برنامج الأمم المتحدة للتنمية لزيارة مصر ودول حوض النيل (يونيو ١٩٨٩) قد ذكرت فى تقرير لها «أن مصر ستواجه نقصاً فى المياه فى المستقبل القريب إلا إذا عمدت إلى إتخاذ الإجراءات الإحتياطية بالسرعة اللازمة»

كما أن حاجة مصر إلى المياه ستزداد نظراً للإنفجار السكانى .. ويبلغ عدد سكان دول حوض النيل حالياً حوالى ٢٥٠ مليون نسمة ومن المتوقع أن يزداد لأكثر من الضعف بحلول عام ٢٠٤٠ وفقاً لبعض المصادر ..

وهكذا تتعرض دول حوض النيل التسع «فعلاً ومنذ الآن لمشاكل وتحديات بيئية ومائية وإجتماعية كثيرة»(٩٠)

ونستنتج من ذلك أن «الأمن المائى إذن فى خطر، ومخاطرة تهدد الأمن القومى المصرى .. مثلما يتهدد بنفس القدر الأمن الإقليمى لكل دول حوض النيل، وضغوط الجفاف قد تدفع بعض دول النيل إلى التعرض لتصرفات النهر بمشروعات منفردة، تفاقم نقص إيراد النيل وتدفع دول النهر إلى نزاعات ومواجهات دموية، ولاحل لتجنب استباحة الدماء من أجل الماء إلا الوصول إلى حد أدنى من التفاهم المشترك بين دول النيل حول توزيع مياهه. بما يحقق المصلحة المرسلة للجميع»(٩١)

قضية مياه النيل:

- قال الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء (السابق) فى فبراير ١٩٩٠ فى تعقيبه على مناقشات الأعضاء لبيان الحكومة بمجلس الشعب مخاطباً المجلس انه «لاتوجد حكومة عاقلة تستطيع أن تفرط فى مياه النيل».

وأضاف أن مصر تبدى تخوفها مما يحدث فى أثيوبيا لذلك نحن نبذل جهوداً دبلوماسية وفنية للتنسيق مع دول حوض النيل».. وهكذا أوضحت كلمات رئيس الوزراء أن هناك قضية تتعلق بمياه النيل.

كما تحدث المهندس عصام راضى وزير الرى (وقتها) عن مشروعات أثيوبيا على النيل الأزرق فقال أنها «لم تتعد مرحلة الدراسة، وحينما تدخل أى دراسة فى المراحل التنفيذية التى تؤثر على نصيبنا من المياه فإننا سنكون على يقظة تامة وسنمنع اتخاذ أية خطوة فى هذا الشأن».

وكان الوزير قد صرح قبل ذلك بأن تلك المشروعات قد توقفت تماماً بسبب اعتذارات الجهات الدولية الخاصة بالتمويل عن تمويلها حرصاً على العلاقات مع دول حوض النيل، وحفاظاً على حصة كل دولة من هذه الدول من مياه النيل طبقاً للإتفاقيات الموقعة بهذا الخصوص(٩٢).

وقد طالب أعضاء مجلس الشعب فى مصر فى يناير ١٩٩٠ أن تلجأ الحكومة المصرية إلى مجلس الأمن لتشكيل قوة دولية لضمان تنفيذ الإتفاقيات الدولية الخاصة بحوض نهر النيل(٩٣).

الاهتمام الرسمي المصري بمشكلة المياه :

أظهرت القيادة السياسية فى مصر اهتماماً متزايداً بحجم وخطورة هذه المشكلة وتمثل ذلك فيما يلى:

أ - تم تشكيل لجنة تتبع رئيس الوزراء مباشرة لمتابعة مايتعلق بمشكلة المياه وتضم وزارة الأشغال والموارد المائية ووزارة الزراعة ومندوبين عن الوزارات المعنية بشئون حوض نهر النيل(٩٤) .

ب - توجدلجنة دائمة فى وزارة الخارجية المصرية لنفس هذا الغرض .

جـ - نظمت وزارة الخارجية المصرية أول ندوة دولية فى أفريقيا عن مشكلة المياه تحت عنوان «الندوة الدولية للسياسات وتكنولوجيا المياه فى أفريقيا» بالتعاون مع البنك الدولى ، والمجلس الأمريكى للإستراتيجية الدولية عقدت فى يونيو ١٩٩٠»

بعض تصريحات المسئولين :

صرح مصدر مصرى مسئول فى ١٩٩٠/١/٩بأن «مصر وأثيوبيا ودولاً عديدة لها مصالح حيوية مشتركة وأن هذه المصالح يجب أن تعتبر غير قابلة للمساس» كما أن مصر تتابع بانتباه تطورات الوضع فى هذه المنطقة»(٩٥)

وأدلى السيد/ عمرو موسى عندما كان مندوب مصر الدائم فى الأمم المتحدة بتصريحات لصحيفة «الشرق الأوسط» السعودية قال فيها أنه «لم يحدث حتى الآن أى مساس بالإتفاقيات الخاصة بمياه النيل ، وما أثير عن وجود تهديدات ليس جزءاً من الواقع بل جزء من التصورات ، والسياسة المصرية تجاه مياه النيل منسقة وتأخذ فى الإعتبار مصالح الجميع والحفاظ على الإلتزامات الدولية وأكد أن مصالحنا فى مياه النيل غير مهددة وأن هذا الأمر محل اعتبار الدبلوماسية المصرية» .(٩٦)

وقد أشارت صحيفة الرأى الأردنية فى ١٩٩٠/٢/١ إلى ماقاله المهندس عصام راضى وزير المياه من أن «مصر لايمكن أن تسمح لدول حوض نهر النيل بالجنوب بأن تفعل مافعلته تركيا بمياه نهر الفرات تجاه العراق وسوريا» وكان يقصد قيام تركيا بحجز مياه الفرات لمدة شهر كامل .

وفى حوار أجرته صحيفة (عكاظ السعودية) مع الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة وأمين عام الحزب الوطنى الديمقراطى فى ١٩٩١/٣/٢٥ سألته الصحيفة :

- هل هناك قلق معين تجاه النيل بسبب توتر العلاقات المصرية - السودانية ؟

* فأجاب الدكتور والى : أن مياه النيل هى مسألة أمن قومى بالنسبة لمصر بكل ماتحمله هذه الكلمة من معان ومدلولات وعلى امتداد تاريخ العلاقات الأزلية بين شعبى وادى النيل فى مصر والسودان كان أمن واستقرار كل منهما فى قلب أولويات مهام العمل الوطنى للبلدين على حد سواء مهما شهدته العلاقات من مد وجزر لاتتنافى مع الحقائق الراسخة ، وأى تهديد للمصالح الوطنية المصرية ستواجهه السودان مع مصر وهذا ماتؤكده دروس التاريخ (٩٧) .

وقد حذر الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية (فى ذلك الوقت) من خطر تناقص المياه فى منطقة الشرق الأوسط . وقال فى حديث لمجلة أخر ساعة فى ١٩٩١/٤/٢٤ : ينبغى عدم «الخلط والربط بين نهر النيل وموارد المياه فى الشرق الأوسط» ذلك أن « الوضع يختلف بين دول حوض النيل عنه بين الدول التى تتقاسم أنهار الشرق الأوسط مثل سوريا والعراق وتركيا فيما يتعلق بنهر دجلة والفرات ، والأردن وسوريا ثم إسرائيل التى إحتلت منابع نهر الأردن فى عام ١٩٦٧ »

وقال الدكتور غالى « بالنسبة لنهر النيل فإن الأساس الذى يقوم عليه ينبع من التنسيق والتعاون بين دول حوض النيل» ، وأشار إلى أن «مصر تشجع التعاون الإقليمى وشبه الإقليمى من أجل التغلب على مشاكل المياه وتحقيق أمنها القومى» (٩٨) .

وذكرت صحيفة الصحراء المغربية فى ١٩٩١/٥/٩ أن فوزى الأبراشى مساعد وزير الخارجية المصرى دعا إسرائيل إلى الإنسحاب من الأراضى المحتلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة وبعد ذلك يمكن بحث موضوع التعاون بينها وبين الفلسطينيين فى مجال استخدام المياه .

وجاء ذلك رداً على سؤال لمراسلة راديو صوت أمريكا فى القاهرة حول استخدام اسرائيل المياه العربية . وقال الأبراشى أن مصر ترفض إدخال هذا الموضوع فى مباحثات السلام ولابد من تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، و٣٣٨ وكذلك تنفيذ القرار ٤٢٥ الخاص بالإنسحاب من جنوب لبنان .

- وأكد أن استخدام اسرائيل لمياه الضفة الغربية وغزة استغلال غير قانونى .

وكان الدكتور اسامة الباز قد أعلن فى أكثر من لقاء عن أن السنوات القادمة « ستشهد صراعاً فى المنطقة على المياه»(٩٩)

كما حذر تقرير لمجلس الشعب المصرى فى يوليو ١٩٩١ من محاولات إسرائيل لسرقة المياه المصرية من الخزان الجوفى الضخم الذى يقع عند الحدود المشتركة بين مصر واسرائيل .. وتقدر كمية المياه المتواجدة بهذا الخزان بحوالى ٢٠٠ مليون متر مكعب.

وكشف التقرير عن قيام إسرائيل بسرقة ١٣٠٠ مليون متر مكعب من المياه العربية سنوياً. وأوضح أن المشروعات الإسرائيلية لم تتوقف عند سحب المياه فقط بل قامت بإنشاء سد فى منطقة الكتلة قرب حدودها مع مصر لتمنع تسرب مياه الأمطار والسيول إلى الأراضى المصرية.. كما حذر التقرير من دخول اسرائيل لعبة صراع القوى فى أفريقيا وخاصة فى منطقة حوض النيل(١٠٠) .

وقال الفريق أول محمد حسين طنطاوى وزير الدفاع فى حديث للأهرام فى ١٩٩١/١٠/٥ : «إن **مصر ستقابل أى محاولة للسيطرة على مياه النيل بالردع» وقال : « يجب ألا ننسى أن نهر النيل هو شريان الحياة لمصر» . لذلك «فإننا لانغفل احتمالات اللجوء إلى تنفيذ بعض أعمال الردع بعد استنفاد مختلف الطرق السلمية فى حالة محاولة أحد الأطراف السيطرة على نهر النيل أو التحكم فى مياهه وفرض الأمر الواقع» .**

وأضاف : «أن الإرتباط الوثيق بين مصالح مصر النيلية وأمنها القومى يدفعها إلى وضع

استراتيجية شاملة لمواجهة التهديدات ومحاولات أى طرف السيطرة على حصة باقى الأطراف من مياه النيل» .

مجلس الشعب المصرى وقضية المياه :

أعدت لجنة الشئون العربية فى مجلس الشعب دراسة عن أزمة المياه فى المنطقة العربية أكدت فيها أن منطقة الوطن العربى وأفريقيا تعتبر من أكثر مناطق الصراع الدائم وأن قضية المياه أصبحت أخطر من قضية النفط وأن عقد التسعينيات سيكون عقد المياه ، وأية حروب قادمة بالمنطقة العربية ستكون بسبب المياه»(١٠١)

وطالبت الدراسة بضرورة قيام مصر بالبحث عن مصادر بديلة لمياه الأنهار وتنميتها ، والإهتمام بالأبحاث الخاصة بتكنولوجيا تحلية مياه البحار والمحيطات بالإستعانة بالطاقة الشمسية المتوافرة بسخاء بدول الشرق الأوسط وأفريقيا ، ودراسة إمكانية الزراعة باستخدام مياه البحار .. واللجوء لإستخدام مياه الصرف الصحى بعد معالجتها فى الزراعة وكذلك التوسع فى سحب المياه وتنمية الموارد المائية واستغلال مجارى السيول وإقامة السدود لتخزينها . والإهتمام بالإستفادة القصوى بمياه الأمطار على السواحل الشمالية وعدم التهاون فى فقد أى كمية من مياه الأنهار إلى البحر» .

وأكد الدكتور مصطفى الفقى سكرتير الرئيس للمعلومات فى ندوة المتغيرات العالمية بهيئة الكتاب فى ١٩٩٢/٣/١٥ أن «مصر يقظة تماماً لكل مايمس سلامة نهر النيل بإعتباره شريان الحياه فى مصر، وأن مايشاع عن سدود أقامتها إسرائيل عند منابع النهر للتأثير على حصة مصر من مياه النيل هو كلام غير صحيح، وأنه لم يتأكد لمصر أن هناك شبهة احتمال فى مثل هذه المشروعات(١٠٢) .

ثانياً : تطلعات إسرائيل تجاه مياه النيل :

تصدى كتّاب مصريون كثيرون للإدعاءات الصهيونية بوجود فائض مائى مصرى ، وكشفوا الأطماع الإسرائيلية فى مياه مصر ومن أشهر هؤلاء الصحفى والكاتب الكبير الاستاذ/كامل زهيرى ، (نقيب الصحفيين الأسبق) مؤلف كتاب «النيل فى خطر» والباحث المصرى سيد زهرة الذى يقول : «أن كل قطرة مياه قد تذهب من النيل إلى إسرائيل ستكون على حساب الإقتصاد المصرى»(١٠٣) .

وكشف الأستاذ كامل زهيرى فى كتابه القيم «النيل فى خطر» عن أن حركة الصهيونية كانت تخطط منذ أيام اللورد كرومر وتيودور هرتزل والملكة فكتوريا والخديوى عباس حلمى وبطرس باشا غالى للحصول على مياه النيل وتحويلها إلى سيناء للتوطن لمدة ٩٩ عاماً بناء على مشروع عرضه هرتزل على كرومر ، ثم رفضه جارستن وكيل وزارة الأشغال على أسس فنية» ..

وأثبت هذا الكتاب « بوثائق لايمكن دحضها » أن هناك وقائع قديمة ووثائق خفية قد أغفلتها كتابات مؤرخينا وساستنا حتى عظمائهم وأكثرهم نزاهة ووطنية فهى لم تشر إلى المشروع الصهيونى القديم المعروض عام ١٩٠٣ «فلا الرافعى ، ولا مذكرات محمد فريد ، أو عباس حلمى ، أو أية مذكرات نشرت حتى الأن أشارت إلى مشروع تحويل مياه النيل عام ١٩٠٣» وقد يرجع ذلك إلى

السرية المطلقة التى أحاط بها هرتزل مشروعه مما جعل هذه الصفحه سراً مطبقاً لم تتكشف فى حينها لأحد من الوطنيين» .وكانت غاية كتاب (النيل فى خطر) إثبات أن :

١- هناك مشروعاً قديماً وأطماعاً قديمة منذ عام ١٩٠٣

٢- أن هناك أيضاً مشروعاً أخر ، ظهر عام ١٩٧٤

وقد ظهرت مشروعات الحصول على مصادر المياه العربية منذ عام ١٩١٩ فى المذكرة الصهيونية المقدمة إلى مؤتمر السلام بباريس وكانت تنص على أن «تبدأ حدود فلسطين عند نقطة البحر الأبيض بالقرب من صيدا ، وتتبع منابع المياه النابعة من سلسلة جبال لبنان حتى جسر القرعون ثم إلى البير وتتبع الخط الفاصل بين حوض وادى القرن ووادى اليتم . وتتجه جنوباً ، لتتبع الخط الفاصل بين المنحدرات الشرقية والغربية لجبل الشيخ»(١٠٤)

وبرغم أن إهتمام اسرائيل بمصادر المياه يركز على المياه المتدفقة إليها عبر نهر الأردن واليرموك أو عبر نهرى الليطانى والزهرانى فى جنوب لبنان بصورة مباشرة ، إلا أن هدفها الإستراتيجى يتركز عادة على مياه نهر النيل « الأغزر والأكثر تدفقاً والأضمن استمراراً على مدى التاريخ»

وهكذا ترجع الأطماع الصهيونية فى نهر النيل إلى عام ١٩٠٣ ، أى قبل إنشاء إسرائيل بزمن طويل ، حين أشار مشروع هرتزل إلى أهمية مياه النيل إلى سيناء ، حيث كانت الحركة الصهيونية تفكر فى إتخاذها وطناً قومياً لليهود .

وقد حاولت إسرائيل منذ قيامها المطالبة بوصول مياه النيل إليها تحت شعار الإستصلاح والتسوية السياسية أحياناً ، خاصة بعد ماتردد فى أواخر السبعينيات عن صدور وعد شفوى من الرئيس أنور السادات بتحقيق هذه الرغبة أثناء مفاوضات تحقيق السلام وتوقيع كامب ديفيد .

وتبذل اسرائيل محاولات جديدة بهذا الصدد تحت شعار جديد وهو «الماء مقابل السلام» ولا تجد قبولاً لإستحالة ذلك نتيجة لحاجة مصر أولاً وأخيراً إلى المياه (١٠٥) .

وقد أعد اللواء محمد جمال مظلوم دراسة عن مشاكل المياه فى منطقة الشرق الأوسط (أوائل عام ١٩٩٠) أشار فيها إلى أن الموارد المائية فى المنطقة ستكون المصدر الرئيسى للنزاع بين هذه الدول .

وبينت الدراسة أن أطماع إسرائيل فى نهر النيل قديمة وتجددت بعد التوقيع على إتفاق السلام مع مصر عام ١٩٧٨ إذا تقدمت بمشاريع عدة لاستغلال مياه النهر مع مصر وطلبت نسبة ١٪ من مياه نهر النيل من خلال مشروعين أطلق عليهما اسما مشروع كالى ، ومشروع يائير .. ولم توافق مصر مبررة رفضها باستحالة تنفيذ المشروع لأسباب عدة أهمها حاجة مصر للمياه (١٠٦) . .

الربط بين الترتيبات المائية والمفاوضات السلمية :

ذكرت أنباء صحفية ابتداءً من ١٩٩١/٧/٢٨ نقلاً عن مصادر فى القاهرة أن وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر تطرق خلال جولته بالمنطقة فى ذلك الحين إلى « قضية توزيع مصادر المياه فى

المنطقة لتكون محل نقاش واتفاق داخل مؤتمر السلام على إعتبار « أنها أحد الأسس التى يجب أخذها فى الحسبان ، ويجب أن تكون محل اتفاق بين الأطراف العربية وإسرائيل وصولاً الى سلام مستقر ودائم» وفقاً لتعبير بيكر .

وقد تجنب الجانب المصرى مناقشة هذه النقطة بالذات أو التعرض لها . وذكرت صحيفة الحياة (١٩٩١/٧/٢٨) «وأن مصر سترفض أى نقاش أو بحث يقحم مياه النيل فى هذا الإطار» .

وكانت مجلة «الأسبوع العربى» اللبنانية قد ذكرت فى ١٩٩١/٤/٢٢ أن جيمس بيكر يبحث خلال جولاته فى الشرق الأوسط مشكلة المياه فى المنطقة .. وقالت أن الترتيبات المائية بين العرب **وإسرائيل تسبق فى مفكرة السلام الإقليمى الأمريكى الترتيبات السياسية » وأضافت أن « واشنطن تعتبر حرب الخليج هى أخر الحروب فى المنطقة وبعدها تتركز الطاقات على التنمية وفى طليعتها الماء الذى هو مشكلة دول المنطقة »** .

محاولات إسرائيل للحصول على مياه النيل :

أبدت إسرائيل رغبتها فى منتصف السبعينيات فى الحصول على ١٠٪ من إيراد نهر النيل وهو مايمثل ٨ مليارات متر مكعب وهى الكمية التى تحل مشكلة المياه فى إسائيل .

وتعتبر إسرائيل أن نهر النيل هو «الحل الوحيد» لمشاكلها المائية لعدة قرون قادمة[١٠٧] .

مشروعات تكشف التطلعات الإسرائيلية :

أ - مشروع كالى ويائير :

اقترح اليشع كالى (مهندس مياه اسرائيلى) وبعض خبراء المياه الإسرائيليين أن تقوم مصر بمد قطاع غزة بالمياه ، حيث يحتاج ٧٠٠ ألف فلسطينى إلى ١٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً بزعم أن مصر كانت تشرف على قطاع غزة قبل احتلاله عام ١٩٦٧ [١٠٨].

ويقوم الإقتراح على أساس أن مصر تمد قطاع غزة بما يعادل ١٠٠ مليون متر مكعب سنوياً وهى نسبة تعادل نحو ٠.٢٪ من استهلاك مصر من المياه ولكنها كمية لها معنى كبير - كما يقولون - بالنسبة لإسرائيل ، غير أن مصر لن توافق على سحب مياه النيل لحل مشكلة المياه فى غزة بهذا الشكل الذى تطلبه اسرائيل [١٠٩].

ب - مشروع أمريكى لتحلية مياه سيناء (١٩٦٨)

كانت الولايات المتحدة تعتزم إقامة مشروع فى سيناء فى عام ١٩٦٨ لتحلية المياه بالطاقة النووية لإستزراع سيناء وصحراء النقب وغزة وترحيل الفلسطينيين لهذه المناطق لضمان إقامة سلام دائم بالمنطقة . وكان صاحب الفكرة هو مدير هيئة الطاقة النووية الأمريكية ستراوس . وألغيت الفكرة كما يقول الدكتور أمين الخشاب (أول أمين عام لهيئة الطاقة الذرية فى مصر) ولكنه يضيف :

« لماذا لاتقيم الولايات المتحدة مثل هذا المشروع مابين صحراء مصر وليبيا ؟ »[110] .

جـ - إقتراح رئيس جامعة تل أبيب :

قدم البروفيسور حاييم بن شاهار الرئيس السابق لجامعة تل أبيب «إقتراحاً مثيراً للجدل» أثناء إنعقاد « ندوة التعاون الإقتصادى لدول الشرق الأوسط فى مدينة لوزان».

ويتلخص الإقتراح فى أن «اسرائيل تسعى إلى إقناع مصر بضرورة منحها حصة من مياه النيل لاتتجاوز نسبة الواحد فى المائة» .. على أن يتم نقل هذه الكمية من المياه « بواسطة أنابيب ، وذلك بهدف استخدامها فى مشاريع التنمية الزراعية داخل قطاع غزة وخارجه»[111]

وقد تصدى لهذ الإقتراح الدكتور محمد سيد أحمد « فانتقد مضمون الإقتراح لأن مصر .. تحتاج إلى كل قطرة مياه .. ولأن اشتراكها مع أوغندا وأثيوبيا والسودان وزائير تقيد كل محاولة للتدخل فى جريان نهر النيل » .

د - رغبة إسرائيل فى توصيل مياه النيل إلى النقب :

اقترح المهندسون الإسرائيليون منذ سنوات إقامة مشروع ضخم لجلب مياه النيل إلى النقب الشمالى عن طريق توسيع ترعة الإسماعيلية بصورة تسمح بالتدفق المطلوب لنحو مليار متر مكعب سنوياً تستغل اسرائيل منها ٨٥٠ مليون متر مكعب فى مشروعات الإستيطان الزراعى فى النقب والباقى يحول لقطاع غزة .

ويقوم الإقتراح الإسرائيلى على أساس نقل المياه عن طريق أنابيب تحت قناة السويس ثم سحارة مبطنة بالخرسانه المسلحة تسير نحو العريش بمحاذاة طريق غزة حتى خان يونس ، حيث يمتد أحد الفروع إلى غزة والآخر إلى النقب الشمالى ويصل طول هذه القناة إلى ٢٥٠ كليو متراً .

ويضمن المشروع بذلك - فى حالة تطبيقه - رى النقب وجزء من سيناء ، وقدرت تكلفة المتر المكعب من المياه ١٣٤ سنتا منها ٤ سنتات تدفع لمصر بأرقام عام ١٩٧٤ »[112]

وهكذا كشفت إسرائيل عن مخطط استراتيجى يتضمن «تحويل نسبة ١٪ من مياه النيل إلى صحراء النقب عن طريق مقايضة المياه بالسلام ، إما بالتراضى بين الأطراف وإما بالإجبار عن طريق التعاون مع الدول المتحكمة فى منابع النيل مثل أثيوبيا وكينيا »[113] وترى إسرائيل أن نهر النيل هو الحل الوحيد لمشاكلها المائية لعدة قرون قادمة !

هـ - محاولة شراء مياه النيل من المنبع (إثيوبيا) :

أشار البعض إلى مخطط إسرائيلى تمثل فى تهجير اليهود الفلاشا الى إسرائيل فى مايو ١٩٩١ مقابل شراء مياه النيل من المنبع وإعادة ضخها إلى إسرائيل -.. كما حصلت إسرائيل على وضع مميز فى جزيرتى . «دهلك» «وفاتيما» على البحر الأحمر وتلوح إسرائيل بمثل هذا الوضع المميز لتهديد مصر والضغط عليها للموافقة على شراء مياه النيل»[114]

و - تجفيف مستنقعات السودان لصالح إسرائيل !

* كشفت أنباء صحفية فى بيروت (١٩٩١/٦/٦) عن « مشروع سرى تقدمت به اسرائيل إلى المجموعة الأوربية لحل مشكلة المياه فى منطقة الشرق الأوسط تحت عنوان« المياه والسلام » وتناول المشروع فى ٥٠ صحفة - مطامع اسرائيل المائية فى السنوات المقبلة والوسائل الكفيلة بحل هذه المشكلة بعد نقص مصادر المياه .

وأكدت صحيفة « الديار » اللبنانية حصولها على نسخة من هذا المشروع الذى أرفق بخرائط ورسوم بيانية وجداول إحصائية » (١١٥)

كما أشار بعض الخبراء الإسرائيلين إلى أن المشروع يعد جزءاً من مشروع مخطط اقتصادى شامل للمنطقة فى حال حدوث سلام يتطلب تطبيقه فى بعض الأحيان التوصل إلى تسويات دولية ومنها ، الاتفاق على زيادة تدفق نهر النيل من السودان عن طريق تجفيف بعض المستنقعات هناك .. مما سيؤدى إلى زيادة مياه النيل بنحو ٢٥٪ »(١١٦)

إسرائيل وسحب المياه الجوفية من سيناء

بدأت اسرائيل في الأسابيع الأولى من عام ١٩٩٠ فى تنفيذ « مشروع ضخم لسحب المياه الجوفية المخزونة فى أراضى سيناء والنقب بعد دراسة استمرت أربع سنوات لتقدير كميات المياه الجوفية فى صحراء سيناء المصرية وخاصة أمام صحراء النقب عن طريق الأقمار الصناعية بالإستشعار عن بعد، ومايمكن سحبه والطرق المثلى لذلك لاستغلالها فى الزراعة » .

وقُدرت المياه المسحوبة فى ذلك الوقت بحوالى ٣٠ مليون متر مكعب من المياه . كما قدرت كميلت المياه المخزونة فى صحراء سيناء بأكثر من ٢٠٠ مليار متر مكعب.

وقد رصدت الحكومة الإسرائيلية ملبغ ٥٠ مليون دولار لتنفيذ مخطط سحب المياه الجوفية من الصحراء المصرية لتسهيل عمليات بناء المستوطنات الجديدة فى المناطق القريبة من حدودها مع مصر »(١١٧)

ويعتبر اليشع كالى « من أشهر الذين درسوا مشروع جر المياه من النيل و والذى أخذ عنه كل الذين تحدثوا عن الموضوع لاحقاً » ومنذ ١٩٧٩/١٠/١٣ نشر مقالاً بصحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية يطرح فيه المشروع الذى وصفه بأنه عبارة عن : « حل نموذجى لضائقة المياه فى إسرائيل »(١١٨) .

ورغم ذلك يتحدث الإسرائيليون عن نهر النيل بإعتباره « مصدر مياه إستثنائى بكمياته قبل كل شئ اذ تناهز كميات المياه التى تتدفق فيه من الجنوب فى اتجاه مصر نحو عشرين ضعف إجمالى كميات المياه المتوفرة، والتى يمكن أن توفر لكل من اسرائيل (بما فى ذلك الضفة وغزة) والأردن ولبنان معاً (وهى دول يبلغ عدد سكانها ربع سكان مصر) .

ويزعم اليشع كالى أن « استغلال المياه فى بحيرة النيل وفى النقاط ذات الزراعة الضعيفة والواقعة شمالاً، يتسم بالإفراط والإسراف (بحكم الإمكانات التقنية المتوفرة) . يدلل على ذلك بأن قيمة نتاج المياه (مساهمة المياه فى الإنتاج الزراعى) قليلة نسبياً حيث تبلغ نحو ٤ - ٦ سنتات للمتر المكعب الواحد .. فى حين تبلغ نحو ١٠ سنتات للمتر المكعب فى الأردن ولبنان ونحو ٣٠ سنتا أو أكثر للمتر المكعب فى اسرائيل[١١٩].

وقد أشار بعض المهتمين إلى أن فشل اسرائيل فى التوصل الى إتفاق مع مصر بشأن مياه النيل «لن يمنعهم من تكرار المحاولة . ولعلهم يحاولون فتح خط جديد نحو نهر النيل من خلال مدخلهم الأثيوبى»[١٢٠]

توجهات اسرائيل نحو أثيوبيا :

فشلت اسرائيل خلال العقدين الماضيين - السبعينيات والثمانينيات - فى تحقيق حلمها «التاريخى» بجر مياه النيل عبر صحراء سيناء إلى النقب لتعمير صحاريها .

وتحاول اسرائيل أن تضغط على مصر و السودان للتضييق على مواردهما المائية والنيلية ، عبر دول المصادر ومهابط الأمطار وبحيرات وأحواض تجمع مياه النيل فى أقصى الجنوب»

ولما كانت أثيوبيا « هى الأهم بالنسبة لمصر والسودان من حيث إمداد النيل بكميات ضخمة من مياهه عن طريق الأمطار المتساقطة على الهضبة الحبشية .. فلذلك مدت اسرائيل بصرها مباشرة إلى أثيوبيا .. لتقدم لها خلاصة خبراتها العلمية والتكنولوجية فى استخدام المياه الإستخدام الأمثل .. وفى إقامة السدود على روافد النيل الأمر الذى سيوثر بالضرورة على نسبة المياه المتدفقة إلى كل من مصر والسودان .. وفى هذا تهديدٌ مباشر للأمن القومى للبلدين » [١٢١]

العلاقات الأثيوبية الإسرائيلية:

كانت أثيوبيا هى « أخر دولة أفريقية تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل تنفيذاً لقرارات منظمة الوحدة الأفريقية وذلك فى أكتوبر ١٩٧٣ ثم ظلت محتفظة بعلاقات متنوعة معها رغم عدم وجود تمثيل دبلوماسى بين البلدين ..

وفى ٣ نوفمبر ١٩٨٩ استعادت أثيوبيا علاقاتها الدبلوماسية الكاملة مع اسرائيل . وبعد أسابيع قليلة ذكرت صحيفة «اندبندنت» البريطانية فى ١٩٩٠/١/٦ أن خبراء اسرائيليين يعملون لحساب الحكومة الأثيوبية يجرون دراسات تمهيدية لبناء ثلاثة سدود فى منطقة بحيرة تانا ونهر أباى الذى يصب فى النيل الأزرق» .

وبدا منذ ذلك الحين أن إسرائيل تسعى للضغط على دول حوض النيل خاصة مصر والسودان من خلال تقديم المساعدات لأثيوبيا لتشجيعها على إقامة مشروعات لتحويل جزء من مياه النيل الأزرق[١٢٢]

كما تحاول إسرائيل إقناع أثيوبيا بإستصلاح حوالى ٤٠٠ ألف هكتار من الأراضى على الحدود الأثيوبية السودانية بما يستهلك نحو خمسة مليارات من الأمتار المكعبة من المياه سنوياً وتلك وسيلة ضغط على مصر لن تقبل بها القاهرة بسهولة إذا أثرت على حصتها من مياه النيل »[١٢٣]

التعاون الإسرائيلى الأثيوبى بشأن المياه :

* تم الإتفاق بين اسرائيل وأثيوبيا على « قيام شركة اسرائيلية بإعداد الدراسات التنفيذية الخاصة بأحد المشروعات الزراعية فى جنوب أثيوبيا » والتى يمولها « برنامج الأمم المتحدة للتنمية » .

ويهدف المشروع إلى تحقيق التنمية الزراعية على مساحة ٣٠٠ ألف دونم ويشتمل على إنشاء سد على نهر شبيلى »[١٢٤]

ولدى أثيوبيا منذ الستينيات دراسات - سبق الإشارة إليها - لإقامة ٣٣ مشروعاً على منابع النيل (النيل الأزرق - بحيرة تانا - نهر السوباط - نهر عطبرة) وكان قد أعدها أحد المكاتب الاستشارية الأمريكية .

ويمكن لهذه المشروعات أن توفر لأثيوبيا ٧ مليارات متر مكعب من المياه ولكن تكلفتها تزيد على ١٠ مليارات دولار ولذلك فهى لم توضع موضع التنفيذ حتى الآن نظراً لنقص الموارد والخبرة الفنية .

كما تحاول إسرائيل معاونة إثيوبيا على تنفيذ بعض هذه المشروعات بتقديم خبرتها فى هذا المجال

ووفقاً لما ذكرته صحيفة (الإندبندنت) البريطانية فى ١٩٩٠/١/٦ فإن «اسرائيل واثيوبيا تتعاونان فى إقامة مشروعات للمياه على منابع النيل فى الهضبة الأثيوبية .. وبالرغم من نفى مسئولى البلدين فإن الأنباء التى تواترت فى الصحف الغربية والإسرائيلية قد أزاحت الستار عن بعض أبعاد التعاون بين البلدين فى مجالات المياه إضافة إلى المجالات العسكرية والأمنية والفنية .

ويشكل تطور علاقات التعاون بين اسرائيل وأثيوبيا تهديداً مباشراً للأمن القومى المصرى من عدة جهات أبرزها مايتصل بالمياه حيث أن أثيوبيا تمد مصر كما هو معروف بـ ٨٥٪ من مياه النيل الواردة عند أسوان ، **وإن كانت قدرة أثيوبيا على التحكم فى تدفق كميات المياه المنحدرة من الهضبة الإثيوبية شبه منعدمة بسبب نقص التجهيزات والتمويل والخبرة الفنية ، إلا أن أثيوبيا تظل مصدر التهديد الرئيسى لحصة مصر من المياه .**

فإذا توفر طرف قادر - وراغب فى مساعدة أثيوبيا - على القيام ببعض المشروعات التى تؤثر على حصة مصر من المياه حالياً أو فى المستقبل فإن ذلك يشكل تهديداً حقيقياً للحصة الحالية من المياه ناهيك عن استبعاد امكانية زيادتها وإنشاء مشروعات مشتركة بين مصر وأثيوبيا[١٢٥] .

وكانت اسرائيل قد نفت تورط شركة الخبرات الزراعية « تاهال » فى أعمال إنشائية قد تؤدى إلى التأثير على مجرى نهر النيل الأزرق » وسارعت السفارة الأثيوبية فى القاهرة إلى نفى هذه الأنباء مؤكدة حرص بلادها على عدم الإضرار بالأمن المائى المصرى .

واعتبرت القاهرة أن بيانات التراجع والنفى غير كافية لإشاعة الإطمئنان والعزوف عن انتهاك السيادة المائية لذلك احتفظت لنفسها بحق المراقبة » (١٢٦)

أسباب التعاون الإسرائيلى الأثيوبى

تقوم إسرائيل بإدارة صراعها مع الدول العربية بطريقة خفية من خلال تحسين علاقاتها بدول أفريقيا وخاصة أثيوبيا حيث تقيم الحكومة الأثيوبية ٢٣ مشروعاً على النيل الأزرق بتمويل أمريكى ..وقد جاءت المحاولات الإسرائيلية فى أثيوبيا نتيجة لفشل محاولات اسرائيل الخاصة بمد مياه النيل اليها عبر سيناء .

وتميل اسرائيل عادة نحو النزوع المستمر للتحالف مع دول التخوم المجاورة للوطن العربى - مثل أثيوبيا وتركيا ، وايران - وتسعى إلى إيجاد شكل من أشكال الإرتباط الاستراتيجى معها لمواجهة النظام العربى وتخفيف ضغطه عليها .

وكان الرحيل السوفيتى من أثيوبيا قد خلق حالة فراغ استراتيجى فيها .. وكانت اسرائيل هى «الدولة الوحيدة الراغبة والقادرة على القيام ببعض مهام الشريك الإستراتيجى تلبية لرغبة أثيوبيا »(١٢٧)

وتشترك أثيوبيا مع إسرائيل فى الرغبة فى تحجيم القوة العربية وفى الحيلولة دون تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية خاصة وأن ثوار اريتريا يتلقون دعما من بعض الدول العربية .. بل اهتمت إسرائيل بتطوير علاقاتها مع إريتريا التى استقلت عن أثيوبيا ..

موضوع عربى قومى

«قد يبدو مشروع أو وعد تزويد(الكيان الصهيونى) بمياه النيل للوهلة الأولى مشكلة مصرية داخلية ، لاتعنى سوى مصر وحدها ... وربما يثور التساؤل عنه وجه اهتمام الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بهذا الموضوع وعن وجه خطورته ، حتى يكون موضوعاً من الموضوعات التى تطرح على مؤتمر القمة العربى ، ولهذا ترى الأمانة العامة أن تؤكد منذ البداية أن هذا الموضوع ليس موضوعاً محلياً ، أو أن أبعاده قطرية ضيقة .. وإنما هو موضوع عربى قومى فى المقام الأول» (١٢٨).

وكما أوضحت فصول كتاب «النيل فى خطر» أن فكرة مشروع تحويل مياه النيل إلى صحراء سيناء لتوطين اليهود فيها تعود إلى عام ١٩٠٣ وبينت خطورة وجدية المفاوضات بين هرتزل وتشمبرلين ، وبينه وبين كرومر وبطرس غالى ، وكشف الكتاب بعض أسباب فشل هذا المشروع ومنها ما هو فنى يتصل بكميات مياه النيل التى طلبتها الصهيونية لرى سيناء ومنها صعوبة تنفيذ فكرة الأنفاق تحت قناة السويس فنياً فى ذلك الوقت ..

ولكن عاد هذا المشروع للظهور مرة أخرى فى أواخر السبعينيات على صفحات الصحف الإسرائيلية «دون أن تنتبه إليه تماماً الصحافة العربية أو تعلق عليه بما يتناسب مع خطورته» فقد نشرت صحيفة «معاريف» الاسرائيلية فى ٢٧ سبتمبر ١٩٧٨ .. مانصه كالتالى :

«كتبت الصحف الأمريكية منذ بضعة شهور بأن هناك اقتراحاً اسرائيلياً بأن تقوم مصر ببيع المياه من نهر النيل لاسرائيل وبالفعل فإن الفكرة كلها فكرة إسرائيلية. وهى فكرة المهندس اليشع كالى، الذى يعمل فى شركة تاحال، الذى نشر منذ أربع سنوات ونصف مقالاً عن هذا الموضوع فى مجلة «أوت» .

ومضت صحيفة معاريف تقول .

لقد كان عنوان مقال اليشع كالى هو «مياه السلام» وقد كتبه « لحل مشكلة المياه التى ستضطر اسرائيل لمواجهتها لبضع سنوات قادمة . ويرى اليشع كالى أن حل المشكلة موجود فى جلب مياه من دول مجاورة . أى «إحضار مياه من نهر النيل إلى النقب «الشمالى»

وأعطى اليشع كالى فى مقاله تصوراً اقتصادياً للمشروع موضحاً أن مشاكل المياه لدى اسرائيل يمكن أن تحل على المدى البعيد بواسطة استخدام نسبه ١٠٪ من مياه نهر النيل (٨٠. مليار متر مكعب أى حوالى ٨٠ مليون متر مكعب فى السنة) وتستطيع إسرائيل أن تتحصل على حوالى ٣٠ متر مكعب فى الثانية . ويتم نقل المشروع بواسطة أنابيب تحت قناة السويس وتمر فى قناة من الإسماعيلية إلى خان يونس تبلغ حوالى ٢٥٠ كيلوا متراً» [١٢٩] .

وحدث بعد ذلك أن أعلن الرئيس السادات يوم الثلاثاء ٢٧ نوفمبر ٧٩ وبعد أربعة عشر شهراً من مقال «معاريف» أنه أعطى إشارة البدء فى حفر ترعة السلام بين فارسكور والتينة عند الكليو ٢٥ طريق الإسماعيلية وبورسعيد لتتجه نحو قناة السويس لتروى نصف مليون فدان . وقد التفت الرئيس السادات إلى المختصين وطلب منهم عمل دراسة علمية ، كاملة لتوصيل مياه النيل إلى القدس لتكون فى متناول المؤمنين المترددين على المسجد الأقصى ومسجد الصخرة وكنيسة القيامة وحائط المبكى» .

وقال الرئيس السادات « ونحن نقوم بالتسوية الشاملة للقضية الفلسطينية سنجعل هذه المياه، مساهمة المسلمين تخليداً لمبادرة السلام» !! .

وقال «باسم مصر وأزهرها العظيم وباسم دفاعها عن الإسلام تصبح مياه النيل هى آبار زمزم لكل المؤمنين بالأديان السماوية الثلاثة . ولما كان مجمع الأديان فى سيناء بالوادى المقدس طوى رمزاً لتقارب القلوب فى وجهتها الواحدة إلى الله سبحانه وتعالى فكذلك ستكون هذه المياه دليلاً جديداً على أننا دعاة سلام وحياة وخير» [١٣٠] !!!

وكانت مجلة أكتوبر هى التى تحدثت فى عددها الصادر فى ١٤ أكتوبر ١٩٧٩ عما أسمته بـ« مشروع زمزم وحاولت أن تصبغ مشروع تحويل مياه النيل إلى القدس عبر النقب بصبغة دينية ، وكأن الدين يسمح بالتنازل عن السيادة الوطنية ، وإهداء اليهود شريان الحياة لشعب يعتمد منذ آلاف السنين على الرى من النهر» [١٣١]

وقد أورد كتاب «النيل فى خطر» نصوص المراسلات المتبادلة بين السادات وبيجن والملك الحسن حول مشروع «زمزم الجديدة» وقال السادات فى رسالة لبيجين فى ١٣ أغسطس ١٩٨٠ « إننى

عرضت أن أمدكم بمياه يمكن أن تصل إلى القدس مارة عبر النقب حتى أسهل عليكم بناء أحياء جديدة للمستوطنين فى أرضكم .. ولكنك أسأت فهم الفكرة وراء اقتراحى وقلت أن التطلعات الوطنية لشعبكم غير مطروحة للبيع . وفى الواقع فلم يدر هنا بخلدى إذ عرضت عليكم تعاوناً قد يؤدى إلى الخروج بحل مرض للطرفين»

ويتحدث الخبير الإسرائيلى اليشع كالى عن ذلك فى كتاب «المياه والسلام» قائلاً : « كان الرئيس السادات قد تعهد فى فترة شهر العسل التى تلت اتفاق كامب ديفيد تأمين تزويد اسرائيل بمياه النيل ، لكن الفكرة هوجمت بعنف فى الصحف وأدينت شعبياً (لاسيما من قبل أطراف معارضة) ، ومن الواضح - وفقاً لوجهة النظر الاسرائيلية - أن من شأن المعارضة الشعبية لهذا الموضوع أن تكون عاملاً مهماً حتى فى مقابل موقف حكومى إيجابى » (١٣٢)

وقد كان إعلان الرئيس السادات عن اعتزامه توصيل مياه النيل إلى صحراء النقب بمثابة « القشة التى قصمت ظهر بعير العلاقات بين القاهرة وأدياس أبابا » حيث «هاج الرئيس الإثيوبى منجستو هيلا ميريام وهاجم السادات وقال أنه لن يسمح بتوصيل مياه النيل إلى إسرائيل ، وأنه سوف ينفذ عدداً من المشروعات والخزانات على بحيرة تانا والنيل الأزرق تحرم مصر من مياه المنابع الأثيوبية !! ورد السادات بأن مصر سوف تحارب من أجل حقوقها المكتسبة والموثقة فى مياه النيل ! وفى أول خطاب لمنجستو فى أديس أبابا وقف وأمامه على المائدة زجاجة دم ،، حتى إذا جاءت سيرة السادات وتهديده بالحرب أمسك منجستو بالزجاجة وطرحها بعنف على الأرض فانكسرت وتطايرت الدماء قطرات فى كل اتجاه . . ثم هتف «فلبأت السادات ولسوف يجدنا فى انتظاره»(١٣٣)!

وجاء الرئيس حسنى مبارك . . فاعاد النظر فى سياسة مصر الأفريقية ، وبصفة خاصة تجاه أثيوبيا ، انتهج معها سياسة التقارب وتطبيع العلاقات . . زارها أكثر من مرة ووثق علاقاته بالرئيس منجستو هيلا ميريام إلى درجة حميمة ، وبالرئيس ميليس زيناوى فكان هذا السعى فى الطريق الصحيح وفى الإتجاه الذى يخدم مصلحة مصر ودول حوض النيل جميعاً .

الطرح الإسرائيلى لفكرة (المياه والسلام)

وفقاً لوجهة نظر اسرائيلية فإن «التعاون المصرى الإسرائيلى» فى مجال المياه له وجهتان ممكنتان كما يقول كالى: الأولى : إستغلال المياه المصرية فى الزراعة المصرية ، والثانية ، شراء مياه مصرية ونقلها شمالاً - شرقاً من أجل اسرائيل و/ أو نقلها بوساطة إسرائيل إلى الضفة الغربية والأردن . وهو مشروع نقل مياه النيل نحو الشرق . .

والمنطق الاسرائيلى الذى يقف وراء هذا المشروع هو أن «كميات ضئيلة بالمقياس المصرى (نحو نصف فى المائه من الإستهلاك) لا تشكل عنصراً مهماً فى الميزان المائى المصرى وغير مستهلكة اليوم، يمكن نقلها بصورة مجدية اقتصادية فى اتجاه الشمال إلى قطاع غزة والنقب الاسرائيلى - مع امكانية نقلها - ضمن شروط محددة - حتى إلى الضفة الغربية والأردن .

وتشير المصادر الإسرائيلية إلى أن « تزويد النقب الاسرائيلى بمياه النيل أقل كلفة من تزويده بمياه بحيرة طبريا » وترى ضرورة قيام تبادل : مصر تروى النقب بمياه النيل، وفى المقابل تزويد اسرائيل الضفة الغربية والأردن .. بمياه طبريا [١٣٥] ! .

فكرة تزويد سلطات الحكم الذاتى بمياه النيل :

ويعتبر اليشع كالى أن فكرة قيام مصر بتزويد سلطات الحكم الذاتى بالمياه لم يجر بحثها فى مصر » وأن طابع معارضة تزويد اسرائيل.. يفسح المجال للإفتراض أن تزويد الحكم الذاتى غير مرفوض سلفاً وأن له حظوظاً من النجاح (على حد تصوره) .

وفى كل الأحوال يبدو وأن ذلك يتطلب اعترافاً مصرياً بأن الأمر يشكل مساعدة مصرية للفلسطينيين ومساهمة فى السلام الإقليمى المقبول فى مصر، كما يشكل تعويضاً مادياً ملائماً »[١٣٦]

وصف بنية المشروع الإسرائيلى الخاص بتوصيل مياه النيل لإسرائيل

يقوم المشروع وفقاً لوجهة نظر اسرائيل على توسيع قناه السلام (ترعة السلام) وقناة سيناء المصرية المتفرعة منها من أجل نقل ١٠٠ مليون متر مكعب سنوياً فى حال إقتصار التزويد على قطاع غزة ،. ونحو ٥٠٠ مليون متر مكعب فى حال تزويد مستهلكين أخرين محتملين ..

وذلك بقدرة تتراوح بين ٤٤ متراً مكعباً / فى الثانية و٩ أمتار مكعبة. فى الثانية قياساً بذلك .

وسيبلغ طول القناة بدءاً من قناة السويس (التى تجتازها فى أنبوب) حتى حدود إسرائيل ، نحو ٢٠٠ كيلو متراً- وفى حال تزويد الأردن أو الضفة الغربية (بصورة غير مباشرة) تضاف إلى منشآت المشروع أجزاءً تعمل على نقل المياه من طبريا إلى الأردن والضفة الغربية [١٣٧] .

وليس ثمة رد على أفكار اسرائيل أبلغ من قول وزير سابق للرى فى مصر هو المهندس عبد العظيم أبو العطا حين قال :

« لو تطرق إلى ذهن أى مصرى فى أى عهد أو فى أى زمان إمكانية تصدير مياه النيل لكان ذلك أمراً ممكناً وميسوراً للدول العربية المجاورة مثل ليبيا التى لا توجد لديها أى موارد مائية سطحية للمياه ومثل الأردن التى تقوم حياتها كلياً على توفر ثلث مليار نقط من هذه المياه » . .

ولكن لا مصر ولا السودان تملك أو تستطيع أن تحول مياه النيل خارج حوضه أى خارج وادى النيل »[١٣٨] .

وقد أكد الدكتور يوسف والى نائب رئيس وزراء مصر - ووزير زراعتها والأمين العام للحزب الوطنى الديمقراطى فى الخامس من نوفمبر ١٩٩٢ « أن مصر لن تشرك أى دولة أخرى فى مياه النيل مع دول حوض النيل التسع »[١٣٩]

هوامش الفصل السابع

(١) محمد عوض محمد ، نهر النيل ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ١٩٦٣ نقلاً عن د . قاسم عبده قاسم ، النيل والمجتمع المصرى ، ص ١٣

(٢) د . نعمات أحمد فؤاد ، صحيفة الشعب العدد ٧٨ فى ٢١/ ١٠/ ١٩٨٠ نقلاً عن " كامل زهيرى ، النيل فى خطر ط ٣ ، ص ٢٤٣

(٣) دكتور قاسم عبده قاسم ، النيل والمجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك ، ط ١، القاهرة ، دار المعارف ١٩٧٨ص ٧

(٤) د . عبد العظيم أبو العطا، نهر النيل الماضى والحاضر والمستقبل ، ص ١٨٨

* معنى كلمة النيل :

يقول الدكتور أحمد الرفاعي بيومى (مدير معهد علوم البحار بأكاديمة البحث العلمى) أن كلمة النيل لها أكثر من معنى : فقد قيل أنها مأخوذة عن كلمة «نيلوس اليونانية ومعناها النهر» .

وقيل أنها عربية جاءت من النَّيْل ومعناها الأخذ والعطاء .

وجاء فى قاموس «لسان العرب» أن النيل هو نهر مصر ، حماها الله وصانها .

وفى « مختار الصحاح» أن النيل هو فيض مصر .

المصدر: صحيفة السياسى (دار التعاون) - ٧/١١/ ١٩٨٢

* **الفهرس المفسر لما كتب عن مياه النيل :**

قام البروفيسور روبرت كولنيز أستاذ التاريخ بجامعة كاليفورنيا بسانت بربرا بإعداد كتاب قيم عن نهر النيل صدر فى عام ١٩٩١ فى كل من لندن وميونخ ونيويورك وملبورن عن دار هانس زل للنشر ، ويتضمن بعض ماكتب عن نهر النيل من مؤلفات ومراجع ومقالات ورسائل دكتوراه ويحمل عنوان : الفهرست المفسر لما كتب عن مياه النيل» .

المصدر: الأهرام ١٩٩١/٧/٢٦

(٥) د . جمال حمدان ، شخصية مصر ، دارسة فى عبقرية المكان، الجزء الربع ، عالم الكتب ، يوليو ١٩٨٤ ص ٤٣٠

(٦) د . جمال حمدان ، المصدر السابق ص ٣٩٩

(٧) د . على إبراهيم عبده ، أضواء على المنافسة الدولية فى أعالى النيل ، سلسلة كتب سياسية ، العدد ٣٣٣ (مطابع الدارالقومية ، ١٩٦٣) ص ٨

(٨) عبد التواب عبد الحى ، النيل والمستقبل ماذا جرى للنيل ومنابعه الاستوائية ؟» ص ٩

(٩) د قاسم عبده قاسم ، النيل والمجتمع المصرى ، ص ١٢٣

(١٠) د . قاسم عبده قاسم النيل والمجتمع المصرى ، ص ١٦ ، ١٨

(١١) د . قاسم عبده قاسم النيل والمجتمع المصرى ، ص ١٤ ، ١٥

(١٢) و (١٣) د . قاسم عبده قاسم النيل والمجتمع المصرى ، ص ٣٩، ٤٠

(١٤) د . على إبراهيم عبده، أضواء على المنافسة الدولية فى أعالى النيل ص ١٠٩ ،

(١٥) د. على إبراهيم عبده ، أضواء على المنافسة الدولية فى أعالى النيل ، ص٥٩

(١٦) نفس المصدر ص ١٠٧

(١٧) د . حمدى الطاهرى ، مستقبل المياه فى العالم العربى القاهرة ، (د . ن) ، ١٩٩١ص ٣٥

(١٨) د . حمدى الطاهرى ، مستقبل المياه فى العالم العربى القاهرة ، (د . ن) ، ١٩٩١ص ٣٥

(١٩) موسى عرفة ، السد العالى ، دار المعارف ، ١٩٦٥ ، ص ١٥ ، ١٦

(٢٠) موسى عرفة ، السد العالى ، دار المعارف ، ١٩٦٥ ، ص٣٥ - ٣٧

(٢١)و(٢٢) موسى عرفة ، السد العالى ، دار المعارف ، ١٩٦٥ ، ص ٣٥-٣٧

(٢٣) موسى عرفة ، نفس المصدر

(٢٥) موسى عرفة ، السد العالى ، دار المعارف ، ١٩٦٥ ، ص ١٥ ، ١٦

(٢٦) إليشع كالى ، المياه والسلام ، ص ٢٤

(٢٧) غسان شهابى ، مجلة صامد العدد (٨٩) ص ١٤٨ .

(٢٨) د.قاسم عبده قاسم ، النيل والمجتمع المصرى ص ٤٩ . ٥٠

(٢٩) نفس المصدر السابق

(٣٠) انظر : د . علي إبرهيم عبده ، مصدر سابق ص ٣٢ ، ٤٢

نقلاً عن Ernest L Bentley : H andbook the Ugonda Question

(٣١) د . أحمد الرشيدي ، مياه النيل في سياسة مصر الخارجية ، بحث مقدم لمركز الدراسات بكلية الاقتصاد (١٩٨٨) ص ١٠ .

(٣٢) نقلاً عن - يوسف فضل حسن ، الجذور التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية ، بيروت ١٩٨٤ ، ص ٣١ .

(٣٣) د . أحمد حسن الرشيدي ، مصدر سابق ص ١١

(٣٤) د . جمال حمدان شخصية مصر جـ ٢- ص ٩٢٦

(٣٥) المجلة المصرية للقانون الدولي المجلد (٣٧) عام ١٩٨١ ص ٥٠

(٣٦) د . محمود سمير أحمد معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط ، دار المستقبل العربي ، ١٩٩١ص ٢٨

(٣٧) المجلة المصرية للقانون الدولي ، مصدر سابق

(٣٨) د . محمود سمير أحمد معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط ، رؤية مستقبلية حول أهمية المياه كعامل سلم أو حرب في السنوات القادمة ، دار المستقبل العربي ، ١٩٩١ ص ٢٦ - ٢٩

(٣٩) صحيفة الوفد ١٩٨٥/٢/٢١ دراسة بعنوان « مصر معرضة لكارثة رهيبة إذا جاء فيضان هذا العام منخفضاً »

(٤٠) عبد التواب عبد الحي ،المصدر السابق

(٤١) قضية نقص مياه النيل .. الأبعاد والآثار والمواجهة إصدار هيئة الإستعلامات ١٩٩٠ ص ٢٧

(٤٢) الأهرام ١٩٨٨/٥/٢

(٤٣) انظر الأهرام ١٩٩٠/٧/٢١

(٤٤) خميس البكري ، الأهرام ٢٤ / ١٩٩٢/١٠ ص ٢٠

(٤٥) جون واتر بوري ، مصر الوحيدة المحتاجة لمياه النيل ، صحيفة الرأي العام الكويتية ١٩٩٠/٧/٩

(٤٦) د. علاء الحديدي ، السياسة الخارجية المصرية تجاه مياه نهر النيل ، السياسة الدولية (١٠٤) مصدر سابق.

(٤٧) بطرس غالي ، إدارة المياه في وادي النيل ، السياسة الدولية مصدر سابق .

(٤٨) د. أحمد حسن الرشيدي، مياه النيل في سياسة مصر الخارجية . بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني للبحوث السياسية الذي نظمه مركز البحوث روالدراسات السياسية بكلية الإقتصاد، بجامعة القاهرة (٣-٥ ديسمبر١٩٨٨ص٢٢)

(٤٩) نفس المصدر ص٣

تعني كلمة اندوجو في اللغة السواحلية (الأخوة) .

(٥٠) د. بطرس غالي ، إدارة المياه في وادي نهر النيل ، السياسة الدولية العدد (١٠٤) أبريل ١٩٩١ ص ١١٧

(٥١) صحيفة الشرق الأوسط ١٩٩٠/٤/٧

(٥٢) م . يحيى عبد المجيد ، مسألة مياه النيل ، ندوة العلاقات المصرية السودانية ، مركز البحوث السياسية بجامعة القاهرة ١٩٩٠ ، ص ١٧٧

(٥٣) موسى عرفة ، السد العالي ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٥ ، ص ٧٨ و ٧٩ .

(٥٤) الشرق الأوسط ١٩٩٠/١٢/١٣

(٥٥) عادل حمودة . المياه تدعم الأمن أم تشعل الحرب ؟ (صوت الكويت ٩١/٤/٣)

(٥٦) موسى عرفة ، المصدر السابق ص ٧٩

(٥٧) نفس المصدر ص ٨١

(٥٨) انظر موسى عرفة ، المصدر السابق ص ٨٣

(٥٩) ..(٢) موسى عرفة المصدر السابق ص ٨٤

(٦٠) مشروع قناة جونجلي . كتيب من إصدار الهيئة العامة للإستعلامات (د.ت)

(٦١) صحيفة الشرق الأوسط ٩١/٩/٢٦

(٦٢) آلان مورهيد ، النيل الأزرق، ترجمة نظمي لوقا ، دار المعارف ١٩٦٦ص ٣٦٦

(٦٣) حمد سعيد الموعد ، حرب المياه في الشرق الأوسط، دمشق دار كنعان ١٩٩٠ ، ص ٨.٧

(٦٤) محمد دفع الله ، من يحمي منابع النيل الأزرق من المؤامرة ؟ صحيفة الرياض ١٩٩٠/٣/١٣

(٦٥) د . علاء الحديدي ، مصدر سابق

(٦٦) الآن مورهيد ، النيل الأزرق ،ص ٣٦٦

(٦٧) صحيفة الشرق الأوسط في ١٩٩١/٦/١

(٦٨) صحيفة الشرق الأوسط السعودية ١٩٩١/٦/١.
(٦٩) صحيفة الشرق الأوسط السعودية ١٩٩١/٦/٩
(٧٠) صحيفة الخليج ، فى ١٩٩٠/١/٢١
(٧١) عادل حمودة ، المياه .. تدعم الأمن ، أم تشعل الحرب ؟ صوت الكويت . ١٩٩١/٤/٣
(٧٢) صحيفة الشرق الأوسط فى ١٩٩١/٦/٤
(٧٣) صحيفة الجمهورية ١٩٩١/٧/٢
(٧٤) اشرف محسن محمد ، أمجد ماهر عبد الغفار ، ندوة نهر النيل ،. السياسة الدولية العدد (١٠٤) ص ١٧٥
(٧٥) د. عبد الملك عودة ، د. حمدى عبد الرحمن ، التعاون الإقليمى فى القرن الأفريقى وحوض النيل . السياسة الدول (العدد ١٠٤)
(٧٦) صحيفة الشرق الأوسط ١٩٩١/٦/٤
(٧٧) صحيفة الشرق الأوسط ١٩٩١/٦/٤ المصدر السابق
(٧٨) الأهرام فى ١٩٩٠/٣/٢٣
(٧٩) أسباب القلق المصرى .. (ضمن دراسة عن المياه) صحيفة البيان ١٩٨٩/١٢/١٤.
(٨٠) رشاد إبراهيم محجوب (لواء) نهر النيل ومصالح مصر الإستراتيجية صحيفة الجمهورية ١٩٩١/٧/٢
(٨١) د. حسن أحمد الرشيدى ، مياه النيل فى سياسة مصر الخارجية بحث مقدم إلى المؤتمر الثانى للبحوث السياسية ،. كلية الإقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ٣- ٥ ديسمبر ١٩٨٨ ص ١٥
(٨٢) الأخبار ، ٩٩١/٦/٩
(٨٣) د. محمـــود سمير أحمد ، معارك المـياه المقبلة فى بالشــرق الأوســط دار المستقبل العربى .١٩٩١ ص ١
(٨٤) د. عمران أبو صبيح ، مجلة صامد الإقتصادى ، العدد ٨٩ ص ١٢
(٨٥) خميس البكرى ، الأهرام ١٩٩٢/١٠/٢٤
(٨٦) د. علاء الحديدى ، مجلة السياسة الدولية ، مصدر سابق
(٨٧) الراى العام الكويتية ١٩٨٩/٥/٤
(٨٨) الأخبار ١٩٩١/٤/٢٣
(٨٩) انظر : د. عمران أبو صبيح . المياه والصراع فى الشرق الأوسط ، مجلة صامد - الإقتصادى. العدد ٨٩ ، سبتمبر ١٩٩٢ ص ١٢ ، ص ٢٥
(٩٠) د. محمود سمير أحمد ، معارك المياه المقبلة .. فى الشرق الأوسط ،. رؤية مستقبلية حول أهمية المياه كعامل سلم أو حرب فى السنوات القادمة ،دار المستقبل العربى ، ١٩٩١ ص ٢١ ، ٢٢
(٩١) عبد التواب عبد الحى . النيل و المستقبل . مصدر سابق
(٩٢) صحيفة السياسة الكويتية (فبراير ١٩٩٠)
(٩٣) دراسة بعنوان : «بهدف إنشاء سدود على النهر وتحويل مجراه ، تعاون اسرائيلى أثيوبى لسرقة مياه النيل» صحيفة السياسة الكويتية (د.ت)
(٩٤) الجمهورية ١٩٩١/٨/٢٦
(٩٥) د. علاء الحديدى ، السياسات الخارجية المصرية تجاه مياه نهر النيل ، السياسة الدولية . العدد ١٠٤ - ابريل ١٩٩١
(٩٦) صحيفة الشرق الأوسط ١٩٩٠/١/١٠
(٩٧) صحيفة عكاظ السعودية فى ٢٥ مارس ١٩٩١ حوار أجراه (كامل الفقى ص ٢٢.
(٩٨) البيان ١٩٩١/٤/٢٥
(٩٩) صحيفة السياسة الكويتية فى ١٩٩١/٥/٢٢
(١٠٠) صحيفة عمان ١٩٩٢/٧/٢٤
(١٠١) صحيفة الشرق الأوسط ، ١٩٩١/٧/٢٨ تقرير بعنوان « لجنة الشئون العربية فى البرلمان المصرى تحذر "الحرب القادمة بسبب المياه" »
(١٠٢) الأهرام فى ١٧ /٣/ ١٩٩٢ «الفقى : مصر يقظة تماماً لكل مايمس سلامة نهر النيل »
(١٠٣) حمد سعيد الموعد ، حرب المياه ، ص ٣٥ ، ٣٦
(١٠٤) كامل زهيرى . النيل فى خطر ،. الطبعة الثالثة - كتاب الأهالى رقم (١٧) يناير ١٩٨٩ ص ٢٠٩.
(١٠٥) صلاح الدين حافظ الأهرام ١٩٩٠/١/١٠

(١٠٦) صحيفة الحياة ٩٠/٢/١٠
(١٠٧) رشاد إبراهيم محجوب ، مصدر سابق
(١٠٨) الحياة ١٩٩٠/٢/٢٨
(١٠٩) الإتحاد ١٩٩١/٦/١٦
(١١٠) تحقيق بعنوان« نقطة الماء في خطر وستكون سبب أخطار جديدة «المياه تتحول إلى مشاريع وشروط سياسية ، والأنهار العربية ستؤخر السلام عن المنطقة» جريدة الشرق الأوسط في ١٩٩١/٦/٤
(١١١) انظر : سليم نصار : تسخين أطراف العالم العربي من أثيوبيا إلى تركيا .. إسرائيل تحاصر النفط العربي بإستراتجية الماء ، صحيفة الحياة الصادرة في لندن ى ١٩٩٠/١/٢١
(١١٢) صحيفة الشرق الأوسط ١٩٩١/٦/٤
(١١٣) ، صحفية الوفد ١٩٩١/٦/١٤
(١١٤)صحيفة الوفد المصدر السابق
(١١٥) صحيفة السياسة الكويتية في ١٩٩١/٦/٧ خبر بعنوان « مؤامرة اسرائيلية لمقايضة السلام بالمياه ، مشروع سري لإسرائيل لحل مشكلة المياه ، مياه الأردن لاتكفي ، ومخطط «للزحف على النيل»
(١١٦) صحيفة البيان الصادرة في دولة الإمارات في ١٩٩١//٦/٧ خبر بعنوان مشروع صهيوني سري لحل مشكلة المياه في الشرق الأوسط»
(١١٧) صحيفة الشرق الأوسط في ١٩٩٠/٢/٢٥
(١١٨) حمد سعيد الموعد ، حرب المياه .. ص ٣٤ ، ٣٥
(١١٩) اليشع كالي ، المياه السلام ، ص ٣٩
(١٢٠) الحياة في ١٩٩١/٤/١٦
(١٢١) صلاح الدين حافظ ، نحن واسرائيل .. في حرب المياه ، الأهرام ١٩٩٠/١/١٠
(١٢٢) عز الدين شكري ، التعاون الإسرائيلي الأثيوبي ، السياسة الدولية ، العدد (١٠١) .
(١٢٣) صلاح الدين سليم ، إسرائيل وأزمات المياه مصدر سابق .
(١٢٤) عز الدين شكري ، التعاون الإسرائيلي الأثيوبي والأمن القومي المصري ، السياسة الدولية ، العدد (١٠١) يوليو ١٩٩٠
(١٢٥) عز الدين شكري ، التعاون الإسرائيلي الأثيوبي ، والأمن القومي المصري .مصدر سابق
(١٢٦) صحيفة الحياة الصادرة في لندن في ١٩٩٠/١/٢١ مقال سليم نصار بعنوان « إسرائيل تحاصر النفط العربي باستراتيجية الماء .
(١٢٧) عز الدين شكري ، التعاون الإسرائيلي الأثيوبي والأمن القومي المصري، مصدر سابق
(١٢٨) من تقديم كتاب «نهر النيل .. الماضي والحاضر والمستقبل »
(١٢٩) كامل زهيري ، النيل في خطر ط ٣، كتاب الأهالي رقم (١٧) يناير ١٩٨٩ ، ص ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧
(١٣٠) مجلة أكتوبر – العدد ٤٦ في ١٩٧٩/١٢/٢٤ نقلاً عن كامل زهيري ، النيل في خطر ، ط٣ ، كتاب الأهالي رقم (١٧) يناير ١٩٨٩ ص ١٦
(١٣١) كامل زهيري ، النيل في خطر ، ط٣ ص ٢١١
(١٣٢) اليشع كالي .. المياه والسلام ص ١٤٨ .
(١٣٣) عبد التواب عبد الحي . النيل والمستقبل ، ص ١٤٤
(١٣٤) عبد التواب عبد الحي . النيل والمستقبل ، ص ١٤٦
(١٣٥) اليشع كالي ، المياه والسلام ، ص ٨٥ ، ٨٦ – ٩٠
(١٣٦)نفس المصدر ، ص ١٤٨
(١٣٧) اليشع كالي ، المياه والسلام ، ص ٩٠ – ٩٢
(١٣٨) عبد العظيم أبو العطا ، صحيفة الشعب، ١٩٨٠/٩/٢٣ نقلاً عن كامل زهيري النيل في خطر، ص٢٢٣–٢٢٥
(١٢٩) ورد ذلك خلال المؤتمر الشعبي الذي عقد في المنصورة بمحافظة الدقهلية في ٥ نوفمبر ١٩٩٢ – المصدر صحيفة الأخبار – ١٩٢/١١/٦ (المانشيت الرئيسي : مصر لن تشرك أحداً في مياه النيل)

الفصل الثامن

ترشيد استهلاك المياه وتنمية الموارد المائية
فى مصر والدول الإفريقيـــة

أولاً : فى مصر :

١ - بداية وعى الجماهير بمشكلة المياه .

٢ - الترشيد واجب قومى ووطنى وإنسانى .

٣ - تجارب عملية لترشيد استهلاك المياه .

٤ - المفهوم الحقيقى لوفاء النيل (حماية النيل) .

٥ - محاولات مصر لتنمية مواردها المائية .

(أ) قناه جونجلى

(ب) مشروعى بحر الغزال

(جـ) مشروع مستنقعات مشار

(د) تقليل البخر من بحيرة ناصر

(هـ) تقليل الفاقد المتجه للبحر

(و) تحديد خزانات المياه الجوفية

(ز) مشروع نقل مياه نهر الكونغو لمصر .

ثانياً : فى العالم العربى :

هناك عدة أمور ضرورية لترشيد استهلاك وتنمية الموارد المائية وأهمها :

١- إجراء تقييم للوضع المائى العربى الراهن .

٢- ضرورة التنسيق والتعاون المشترك .

٣- تشكيل لجنة لتنمية لموارد المائية .

٤- الدعوة إلى « نظام مائى » عربى .

٥- استخدام طرق الرى الحديثة .

٦- مقترحات لمواجهة أزمة المياه .

أولاً: ترشيد استهلاك المياه وتنمية الموارد المائية فى مصر :

تتعدد الجهود والمحاولات التى تبذل من أجل ترشيد استهلاك المياه فى مصر .. وتتكامل هذه الجهود مع المحاولات التى تسعى إلى تنمية موارد المياه المتاحة .

وتتضمن أعمال تنمية مصادر المياه تدعيم الشبكات والخزانات والروافع والحملة المكانيكية ، ومراكز الصيانة ، وذلك بهدف تطوير خدمة توصيل المياه للمستهلكين ..

وتنفيذ الأعمال الخاصة بالإحلال والتجديد وفقاً للأولويات [1].

ويمكن ملاحظة ذلك من خلال التعرف على بداية وعى الجماهير فى مصر بمشكلة المياه والإتجاه الى الترشيد - خاصة وقت الأزمات والخوف من الجفاف - بإعتباره واجباً قومياً ووطنياً بل وإنسانيا .. وتتكامل عملية ترشيد الإستهلاك مع محاولات تنمية موارد المياه ويمكن تتبع ذلك من خلال الصفحات التالية :

١- بداية وعى الجماهير بمشكلة المياه فى مصر :

تشير بعض الدراسات إلى أن الجماهير بوجه عام «تتمتع بوعى محدود حول أهمية موارد المياه» بحيث أنها «لم تكن على وعى بأزمة المياه حتى أغسطس عام ١٩٨٤ حينما اكتشفت أن منسوب المياه خلف السد العالى ضئيل إلى الحد الذى قد نواجه معه عواقب وخيمة إذا لم تسقط أمطار كافية فى بحيرة تانا الأثيوبية .

وبدا الرأى العام المصرى «شديد الحساسية والإهتمام بكل مايحدث فى أثيوبيا خشية أن يؤثر ذلك على نصيب مصر من مياه النيل» .

وبعد أن سقطت الأمطار على بحيرة تانا ، وعاد منسوب المياه إلى ماكان عليه خلف السد العالى لم يعد الرأى العام فى مصر يهتم بمشكلة المياه ».!!

ويجب التأكيد هنا على أن **نقطة البدء فى مواجهة قضية المياه ينبغى أن تكون هنا فى مصر .. وأن العبء الأكبر يقع على عاتق سياستنا الداخلية وتعاملنا مع موارد المياه وضرورة المحافظة عليها بإعتبار أن الوفر الذى يتحقق عن طريق «ترشيد الإستهلاك» يعد بمثابة أسلوب لتنمية موارد المياه وزيادة كمية المياه المتاحة** .. وقد أكد الرئيس حسنى مبارك على «أهمية ترشيد استهلاك المياه» خلال لقائه مع الكتاب والمفكرين وقيادات الصحافة فى ١٩٨٧/٩/٢٣ بمقر الهيئة العامة للكتاب .. وكان الرئيس مبارك يرد حينئذ على سؤال للدكتور مهدى علام حول «أننا لا زلنا نستخدم أنماطاً قديمة فى إستخدام المياه لزراعة الوادى رغم أن هناك طرقاً متقدمة كالرى بالتنقيط وغيره واستخدام تكنولوجيا الزراعة .

وتمثل الزيادة السكانية الكبيرة مشكلة فى هذا المجال إضافة إلى إرتفاع استهلاك الفرد فى مصر من المياه بنسبة كبيرة ، وكما ذكر المهندس حسب الله الكفرواى [2]

«فإن متوسط استهلاك الفرد كان يبلغ ١٥٠ لتراً من المياه عام ١٩٨٢/٨١ وزاد إلى ١٦٦ لتراً فى عام ١٩٨٧/٨٦ وسوف يصل فى عام ١٩٩٢ إلى ٢٠٢ لتراً طبقاً لأحدث التقديرات » . وكان هذا التقدير فى أواخر عام ١٩٨٨ .

٢ - ترشيد المياه فى مصر واجب قومى ووطنى وإنسانى :

تعتبر قضية الترشيد أحد الموضوعات الهامة المؤثرة فى مسار التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلاد وذلك فى ضوء محدودية موارد المياه .. بالإضافة إلى أن أسلوب استخدام المياه وتوزيعه يؤثر على خصوبة التربة وكفاءتها الإنتاجية ..

ولايمكن النظر إلى قضية الترشيد على أنها تخص وزارة الأشغال العامة والموارد المائية أو وزارة الزراعة وحدهما بل ينبغى أن يكون الجهد مشتركاً بين جميع الأجهزة إضافة إلى الجهود الشعبية بحيث يشعر كل فرد على أرض مصر أن عليه «واجباً قومياً مقدساً» ..

فعليه أن يحافظ على كل قطرة ماء ، ويجب أن يستقر فى ذهن كل مواطن أهمية قطرة الماء وقيمتها من أجل تحقيق أقصى حد من الإستفادة من مواردنا المائية .. فقد أصبح «واجباً قومياً ووطنياً وإنسانياً أن نحافظ على هذه الموارد » (٣)

تطور إنتاج مياه الشرب من ١٩٥٢ إلى ١٩٨٧

ارتفع معدل استهلاك الفرد من المياه فى عام ١٩٨٢/١٩٨١ إلى ١٥٠ لتراً

التاريخ	عدد السكان	انتاج مياه الشرب
عام ١٩٥٢	٢١ مليون نسمة	١.٤٢٥.٠٠٠متر مكعب يوميا
عام ١٩٨٢/١٩٨١	٤٣ر٥ مليون نسمة	٦.١٥٤.٠٠٠متر مكعب يوميا
عام ١٩٨٧/١٩٨٦	٥٠ مليون نسمة	٨.٣٧٢.٠٠٠ متر مكعب يوميا

وزاد متوسط استهلاك الفرد إلى ١٦٦ لتراً عام ١٩٨٧/١٩٨٦ .

وكان متوقعاً أن يصل هذا المتوسط عام ١٩٩٢ إلى ٢٠٢ لتراً (٤)

وتبدو لنا أهمية المياه وضرورة حرصنا عليها بصفة دائمة وبإصرار شديد عندما نتبين حقيقة هامة هى التناقص المطرد فى نصيب الفرد سنوياً من مياه النيل . كما يتضح من الجدول التالى :

الموارد المائية واستخداماتها

البيـــــان	عام ١٩٧٠	عام ١٩٨٩	عام ٢٠٠٠ (المتوقع)
نصيب الفرد سنوياً من مياه النيل فى مصر	١٦٥٢ م٣	١٠٤٧ م٣	٨٤٠ م٣
نسبة الهبوط	-	٣٧٪	٥٠٪

***المصدر : تقرير مجلس الشورى عن الموارد المائية واستخداماتها (١٩٩٠/٥/٢٦)**

* ونتبين من قراءة الجدول السابق أن «حسن استخدام» الموارد المائية فى مصر يصبح «واجباً أساسياً وقومياً بالنسبة لمجتمعنا وبالنسبة للأجيال المقبلة بحيث لاتهدر قطرة من هذه المياه فهى بمثابة شريان الحياة وركيزة الحضارة والتقدم .

وهناك فكر وتقليد خاطئ لدى غالبية الزراع فى مصر يتمثل فى الإعتقاد بأن «زيادة كمية المياه التى تروى بها أرضه سوف تؤدى إلى زيادة فى الإنتاج ووفرة فى المحصول»

وهذا مفهوم خاطئ وينبغى تغييره حيث أن زيادة الإنتاج لاترتبط بكثرة المياه بقدر ما ترتبط بحكمة الإستفادة منها فالزيادة فى استهلاك المياه تؤدى إلى ارتفاع مستوى الماء الأرضى مما يترتب عليه ضعف التربة وتدهور الإنتاج .[٥]

٣ - تجارب عملية لترشيد استهلاك المياه :

أجريت تجارب عملية لمدة ٦ سنوات منذ بداية الثمانينيات فى ثلاث مناطق لتطوير الرى وترشيد استخدام المياه . . وانتهت بالفعل (عام ١٩٨٥) إلى وضع أكفأ الاساليب لاستخدام المياه ودلت نتائجها على أن تنفيذ أعمال التطوير والترشيد على المستوى القومى يؤدى إلى توفير نسبة من ١٠ إلى ١٥٪ من المياه المستخدمة حالياً فى الزراعة سنوياً .

٤ - المفهوم الحقيقى لوفاء النيل (حماية النيل) :

يقول المهندس عصام راضى وزير الرى «أن وفاء النيل بالفعل ضرورى وحتمى ، وهو كما نراه يتمثل فى حمايته من الأضرار التى تهدده بالتلوث وبالإعتداء على ضفافه وغير ذلك» وإذا كان النيل عظيماً وفيا لنا . . فلماذا لاتكون أوفياء له؟

وتزداد كثافة الإجراءات التى تتخذها الدولة فى هذا الصدد يوما بعد يوم ، وعلى سبيل المثال قامت أجهزة وزارة الرى فى عام ١٩٨٥ بحصر مصادر مسببات التلوث للنيل فبلغت حوالى ٣٠٠٠ مصدر وهى جملة المصانع والمراكب السياحية ، ومصبات الصرف الصحى لبعض المدن والقرى وكذلك بعض منشآت القطاع العام .

وتعاونت أجهزة الدولة المختلفة كوزارة الصحة وشرطة المسطحات المائية وأجهزة الصرف الصحى وقامت بتوجيه الإنذارات لأصحاب هذه المنشأت . .

وتم إعتماد ٣٠ مليون جنيهاً من وزارة الرى (عام ١٩٨٥) لمعالجة مخلفات المصانع الأكثر حطورة فى تلويث مياه النيل وخمسة ملايين جنيه لوحدات معالجة الصرف الصحى بوحدات النقل النهرى ، ووحدات إزالة الزيوت والشحوم وغيرها من المخلفات التى تسبب إضراراً بالغاً بالنيل .

وقد تقرر منذ عام ١٩٨٥ أن تكون وزارة الرى هى الجهة الوحيدة التى لها حق إعطاء تصاريح اشغال وإقامة أى أعمال أو مشروعات أو منشآت على النيل منعاً لتلوث النهر مستقبلاً .

كما أجرت وزارة الرى العديد من الإتصالات مع وزارة الزراعة «للحد من استعمال المبيدات الكيماوية فى الأغراض الزراعية وغيرها والتى تؤدى إلى تلوث المياه فى المجارى المائية [٦] .

وذكر بعض المسئولين فى شركات القطاع الخاص التى دخلت مجال استصلاح الأراضى فى مصر أنه فى حالة السماح بمد مياه النيل فى قنوات إلى الصحراء «يمكننا زيادة رقعة مصر الزراعية بمقدار ثلاثة أمثالها على الأقل»[٧] .

كما أكد البروفيسور جون واتر برى أستاذ الإقتصاد السياسى فى الشرق الأوسط والمتخصص فى الشئون المصرية أن «سياسة مصر المائية لابد وأن تراعى ترشيد الإستهلاك ولابد من إعادة تعليم الفلاح المصرى كيفية الإستفادة من المياه على أكمل وجه ولكنه انتقد سياسة الرى فى مصر لأن كميات كبيرة من المياه - على حد قوله- تضيع نتيجة عمليات الرى والصرف المكشوف وبالتالى يذهب ثلث المياه المستخدمة فى الزراعة هباء»[٨] . !

٥ - محاولات مصر لتنمية مواردها المائية :

ارتبطت مصر مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية من أجل تنفيذ مشروع متكامل لتنمية الموارد المائية واستخدامها وقد بدأت مصر تنفيذ هذا المشروع منذ أكتوبر عام ١٩٧٧ ويهدف هذا المشروع إلى تنمية الموارد المائية بمناطق أعالى النيل لتقليل الفاقد بمناطق المستنقعات من خلال عدة مشروعات من أهمها مايلى :

أ - قناة جونجلى

التى تقرر حفرها فى جنوب السودان بطول ٣٨٠ كيلو متراً وعرض ١٢٠ متراً وعمق ٥ أمتار . . وتبدأ هذه القناة من قرية جونجلى بجنوب السودان لتنتهى عند نهر السوباط بالقرب من مكان المركز الرئيسى لإدارات الرى المصرية .

ويقول المهندس الدكتور أحمد فهمى الخبير بمشروعات الأمم المتحدة للمياه أنه كان من المقرر أن تعطى قناة جونجلى لمصر ٥ مليارات متراً مكعباً من المياه سنوياً ولقد تعطل تنفيذها بسبب أحداث جنوب السودان .

(١) أسباب حفر قناة جونجلى :

لما كانت كميات كبيرة من المياه تضيع فى مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف و تقدر بحوالى نصف الإيراد المائى الذى يدخل هذه المنطقة (حوالى ١٥مليار متر مكعب) . . لهذا كان التفكير فى حفر مجرى إضافى لتخزين جزء من تصرفات النهر الحالية داخل قناة تضمن توصيل هذه الحصة الإضافية من المياه إلى النيل الأبيض بأقل حد ممكن من الفاقد .

مراحل المشروع:

وضع مشروع قناة جونجلى بحيث تمر عملية التنفيذ بمرحلتين :

المرحلة الأولى : تتمثل فى حفر قناة بطول ٣٦٠ كيلو متراً تبدأ من مدينة «بور» وتنتهى غرب مصب نهر«السوباط» . . وتم تنفيذ ٧٠٪ من أعمال الحفر ثم توقف منذ نوفمبر ١٩٨٣ بسبب الأوضاع الأمنية فى جنوب السودان .

أما المرحلة الثانية : فتتضمن استكمال حفر قناة جونجلى لتتسع لتمرير تصرف يبلغ ٤٣ مليون متر مكعب من المياه فى اليوم . .

وتوفر المرحلتان حوالى ٧.٥ مليار متر مكعب من المياه (٩)

(٣) أهمية مشروع قناة جونجلى :

تتمثل أهمية المشروع فى تقليل الفاقد من المياه، وطبقاً لاتفاقية الإنتفاع الكامل بمياه النيل المعقودة فى عام ١٩٥٩ تمت الموافقة وأسندت عمليات الحفر لشركات فرنسية بإتمام التنفيذ لهذا المشروع لتضاف موارد مائية جديدة لكل من البلدين (مصر والسودان) تسهم فى زيادة الرقعة الزراعية حيث يصل العائد من تنفيذ المرحلة الأولى إلى نحو ٣.٨ مليار متر مكعب سنوياً . ومن المرحلة الثانية نحو ٩ مليارات متر مكعب سنوياً ، وهناك عدة مشاريع أخرى منها الشركة العربية الأفريقية للمياه الجوفية وتعتبر شركة من شركات التكامل لحفر الأبار ودراسات البحث عن المياه الجوفية وقد باشرت الشركة تنفيذ التعاقد وبدأت الأعمال التى أسندت إليها فى السودان . .

وقد تم تسليم خزان جبل الأولياء للإدارة السودانية وفق بروتوكول وقع بالخرطوم فى ٢٨ فبراير عام ١٩٧٧ .

ب - مشروع بحر الغزال

يبلغ مجموع التصرفات السنوية للمجارى المائية الموجودة فى منطقتى شمال بحر الغزال وجنوب بحر الغزال حوالى ١٢مليار متر مكعب سنوياً لايصل منها حالياً للنيل الأبيض سوى نصف مليار متر مكعب سنوياً . ويقوم مشروع شمال بحرل الغزال على أساس حفر قناة لتجميع مياه النهيرات فى المنطقة وتوصيلها إلى النيل الأبيض .

ويهدف مشروع جنوب بحر الغزال إلى حفر قناة لتجميع مياه الأنهار فى الجزء الجنوبى من المنطقة ثم يتجه شرقاً إلى بحر الجبل عند قرية شامبى . ويمكن بتنفيذ المشروع توفير حوالى ٧ مليار متر مكعب من المياه تفيد مصر والسودان .

جـ- مشروع مستنقعات مشار

يضيع من نهر السوباط بمستنقعات مشار وحوض النهر حوالى ٤ مليارات متر مكعب من المياه فى السنة ويهدف المشروع إلى تجميع مستنقعات مشار فى مجرى رئيسى يبدأ من نهر البارد عند فم خورمشار وينتهى إلى النيل الأبيض عند بلدة ميلوت وسوف يوفر هذا المشروع هذا القدر من الفاقد للإستفادة به فى التوسع الزراعى فى كلٍ من مصر والسودان.

د- تقليل البخر من بحيرة ناصر

تتعرض بحيرة السد العالى (بحيرة ناصر) إلى فقد كمية كبيرة من المياه تقدر بحوالى ١٠ مليارات متر مكعب فى العام بسبب عوامل التبخير والترسيب. وبالتالى فإن الأمر يستلزم إجراء دراسات وبحوث مستفيضة من أجل الهبوط بهذا الفاقد إلى أقل حد ممكن مما يؤدى إلى توفير موارد مائية إضافية [١٠] .

هـ- تخفيض فاقد كميات المياه المتجهة إلى البحر الأبيض

ذكر المهندس عصام راضى وزير الرى فى تصريحات لصحيفة الأخبار فى ٩١/٤/٢٣ أننا نجحنا منذ عام ٨٦/٨٥ حتى (الأن) فى تخفيض كميات المياه التى كانت تذهب إلى البحر من مياه السدة الشتوية إلى ١.٨ مليار متر مكعب بعد أن كانت أربعة مليارات متر مكعب حيث نزلت التصرفات إلى ٧٠ مليون/ يوم وهو الحد الذى تحتاجه الملاحة النهرية .. وهناك محاولات لتجربة إمكانيات التخفيض .

أسباب ترك كميات من المياه تتجه نحو البحر

وترجع الفكرة الاساسية لترك وزارة الأشغال كميات من مياه نهر النيل تنطلق من السد العالى حتى المصب إلى عدة عوامل هامة وهى تتلخص فيما يلى :

أ - وجود محطات لمياه الشرب والرى على طول مجرى نهر النيل وفرعيه والترع الرئيسية وهى تأخذ المياه على مناسيب معينة إذا نزلت عنها لاتعمل المحطات .

ب - هناك فواقد ناتجة عن عدم استخدام مياه لأى أسباب .

جـ- أن مَخَرَّات السيول فى الوجه القبلى تنزل إلى النهر .

د- مواسم مطر غزيرة أحياناً تنتهى إلى النهر أو المصارف ..

هـ- الملاحة والنقل النهرى بكل أهميته .

و- احتياجات محطة كهرباء أسوان« ١ » وأسوان« ٢ » .

ز- عنصر الحفاظ على مجرى النهر نفسه فضلاً عن كل الأعمال الصناعية عليه من قناطر وكبارى .. الخ [١١] .

وعادة يتم تصريف مياه من خزان السد العالى تبلغ حوالى ٢.٧ مليار متر مكعب فى فترة السَّدَّة الشتوية وتنساب إلى البحر المتوسط دون أى إستغلال لها فى الزراعة .. وكان هذا الفاقد فى السنوات القليلة الماضية يجاوز ٤ مليارت متر مكعب من المياه .. وهناك دراسات لإستقطاب هذه المياه وتخزينها فى واحد أو أكثر من ثلاثة مواقع مقترحة لتخزين المياه فى فترة السَّدَّة الشتوية وهى :

أ - منخفض وداى الريان ..

ب - منخفض وادى النطرون .

جـ - البحيرات الشمالية (المنزلة - البرلس - إدكو- مريوط)

ومن المرجح تخزينها فى البحيرات.

ويكون التخزين بعد طرد المياه المالحة منها عن طريق إنشاء جسور تحيط بشواطئ البحيرات حتى يمكن رفع منسوب المياه العذبة إلى مستوى حوالى متر ، ثم إعادة استخدام هذه المياه المخزونة فى استصلاح الأراضى .

و - تحديد خزانات المياه الجوفية :

تطالب بعض الدراسات العلمية المتخصصة بتحديد خزانات المياه الجوفية المتوفرة بالعالم العربى ، والعمل على سرعة الإستفادة منها لسد الفجوة والعجز المائى وخاصة استغلال الخزان الإرتوازى النوبى الذى يغطى مساحة ٢٫٤ مليون كيلو متر مربع وتغذى مياهه مناطق الواحات بالصحراء فى ٤ دول عربية هى مصر وليبيا وشمال السودان وتشاد ، ويعتبر من أكبر الخزانات الجوفية فى العالم .

ويدعو بعض المتخصصين إلى التركيز على ترشيد استخدام المياه من خلال «خلق وعى عربى بأهمية وحجم مشكلة العجز فى المياه، وتطوير عمليات تنمية واستغلال جميع مصادر المياه بالوطن العربى وخاصة الإستغلال الأمثل للمياه الجوفية [١٢]» .

ز - مشروع نقل مياه نهر الكونغو إلى مصر :

(حلم إضافة مصدر مائى جديد)

يقول العالم المصرى الدكتور المهندس محمد البهى العيسوى [١٣] الخبير الجيولوجى العالمى «أن لحل لمشاكل مصر المزمنة يقدمه لنا نهر الكونغو هذا العملاق الذى ينافس نهر النيل قوة وطولاً وإن كان يحمل من الماء أضعاف مايحمله النيل»

والحل كما يقول : «أن نأخذ بعضاً من مياه نهر الكونغو التى تضيع هباءً فى المحيط الأطلسى ولا يستفيد بها أحد إلا الأسماك .. وإذا كنا نخطط الآن لإضافة مصدر جديد ودائم لطاقة الكهربائية من شلالات ستانلى فيل وليفنجستون وانجا على نهر الكونغو لتوليد

الكهرباء، ونقلها إلى أوربا عبر شمال أفريقيا فإن الأخطر والأهم «أن ندرس بجدية مشروع نقل مياه الكونغو إلى مصر ·

ويمكن شق عدد من القنوات ورفع منسوب المياه فى عدد من روافد نهر الكونغو ·· حتى تصل مياه هذا النهر إلى روافد نهر بحر العرب فى جنوب السودان ··

ويمكن خلق مجرى أخر يتجه شمالاً عبر غرب السودان إلى جنوب الصحراء الغربية المصرية وجنوب ليبيا - مع الإستفادة بالأنهار الجافة الموجودة فى جنوب الصحراء الغربية ·

ويلاحظ أن منابع النيل الأبيض عند بحر العرب تكاد تتلامس مع منابع نهر الكونغو مثل أنهار الأوينجى والبوميو ·

ولا تتعدى مسافة القناة التى يمكن أن تصل بين روافد نهر الكونغو وروافد نهر بحر العرب ٥٠ كيلوا متراً فقط ·

ويمكن لمصر أن تحصل على ٥٠ مليار متر مكعب من المياه كل سنة من الفائض من مياه نهر الكونغو التى تهدر فى المحيط ·· وهذا مما يخلق «ثورة خضراء» فى مصر «تحيل كل صحارينا إلى نباتات خضراء» حيث يمكن إضافة ٥ ملايين فدان إلى الرقعة الزراعية المصرية دون مجهود ·· كما تمتلئ خزانات المياه الجوفية فى مصر بمياه متجددة بدلاً من الإعتماد على مياه مخزونة من أيام العصر المطير قبل ١٥ ألف سنة[١٤].

نهر الكونغو أو العملاق :

يوصف هذا النهر بأنه «عملاق» وهو ثانى أنهار أفريقيا بعد نهر النيل طولاً ·· فالنيل طوله ٤٩٣٧ ميلاً بينما يصل طول نهر الكونغو الى ٢٩٠٠ ميل ·

ويحمل نهر الكونغو رغم قصر قامته من الماء ضعف مايحمله نهر النيل!!! ·

كما يبلغ تصرف نهر الكونغو ١٩ ألف متر مكعب فى الثانية الواحدة (أى ٦٨٫٤٠٠ مليون متر مكعب فى الساعة الواحدة) بينما يبلغ تصرف النيل فى الثانية الواحدة ٩ آلاف متر مكعب من الماء (٣٢.٤٠٠ مليون متر مكعب فى الساعة الواحدة) ·

ويلاحظ أنه يضيع ٨٠٪ من مياه نهر الكونغو فى المحيط الأطلسى الذى يمتلئ لنحو ١٠٠ ميل بطمى هذا النهر العملاق قبل أن تظهر المياه المالحة الصافية !! ·

وتعتبر هذه المياه الضائعة بمثابة «الأمل أمام بلاد أفريقيا الصحراوية» على حد قول الدكتور محمد البهى عيسوى ·

ويمر نهر الكونغو بدولتين أثنتين فقط هما : الكونغو (عدد سكانه أقل من مليونى نسمة) وزائير (وتعداد سكانها نحو ٣١ ميلون نسمة) ·

ويمكن أن يتحقق هذا الحلم بتنفيذ هذا المشروع العظيم بحفر قناة الخمسين كيلو متراً وذلك

بالإتفاق مع الدولتين ومع الدول التى ستنتفع بمياه نهر الكونغو وهى أوغندا والسودان وليبيا بجانب مصر .

مشروع استخراج الطاقة الكهربائية من شلالات نهر الكونغو :

تحدث وزير الكهرباء المهندس ماهر أباظة إلى صحيفة الأهرام (١٩٩١/٩/١٤) عن حلم استخراج الطاقة الكهربائية من مساقط شلالات ستانلى فيل وليفنجستون على نهر الكونغو فى زائير . وقال أن هذا الحلم فى طريقه إلى أن يصبح حقيقة واقعة .وحيث يعطى هذا المشروع العظيم طاقة كهربائية هائلة مقدارها ٥٠ ألف ميجاوات وهى تساوى ٢٥ ضعفاً لما يعطيه السد العالى .. وقد تكلفت دراسته نحو ٥ ملايين دولار.

وسوف تمد خطوط الكهرباء من زائير حتى مصر مارة عبر زائير والكونغو وأوغندا أو السودان إلى مصر ومنها إلى الأردن وسوريا ، ومنها إلى تركيا فإيطاليا وفرنسا وأسبانيا .

وسوف يكون المركز الرئيسى للتحكم فى هذه الطاقة الكهربائية الهائلة وتوزيعها فى القاهرة .. ويتم دفع مقابل بالدولار كرسوم على مرور خطوط الكهرباء بالدول التى تمر بها .. تماماً مثل خطوط أنابيب البترول .

ويمكن لأية دولة يمر بها الخط الكهربائى العملاق أن تأخذ ماتحتاجه عن طريق تركيب محطات محولات على أراضيها على أن « تدفع ثمن ماتستهلكه » .وسوف يوفر هذا الخط الكهربائى لمصر كل ماتحتاجه من طاقة كهربائية ويوفر النفط والغاز المصرى وبسعر أرخص .. ويمكن لهذا الربط الكهربائى أن يمثل بداية ونموذجاً لتنفيذ فكرة توصيل مياه نهر الكونغو إلى مصر وبعض الدول الأفريقية كما سبق الإشارة .

ثانيا : ترشيد استخدام المياه فى العالم العربى :

ذكرت جويس ستار رئيسة مجموعة أبحاث تكونت حديثاً تحت اسم «مبادرة الماء العالمية» أن دول الشرق الأوسط تسىء استخدام موارد الماء الشحيحة بتلويث هذه الموارد والإسراف فى إستغلالها[١٥].

وكانت الأمم المتحدة قد عقدت مؤتمراً للمياه فى عام ١٩٧٧ فى الأرجنتين «لحث العالم على المحافظة على أغلى ثروة طبيعية يملكها الإنسان وهى الماء .. كما حث المؤتمر على استخدام أساليب ترشيد استعمال المياه .. وهذا يبين نظرة العالم الخارجى إلى دول الشرق الأوسط فى هذا المجال مما يستدعى الأتى :

١ - إجراء تقييم للوضع المائى العربى :

ويرى البعض[١٦] أن « المهم فى عالم العرب اليوم هو إجراء تقييم أدق للوضع (المائى) من خلال دراسة علمية وموضوعية تتناول موضوع المياه من مختلف جوانبه الفنية والإقتصادية، والسياسية

الراهنة والمستقبلية ذلك أن الموضوع يمثل خطورة كبرى تتزايد يوماً بعد يوم فى ضوء تفاقم الأوضاع المائية فى دول المنطقة وكياناتها بما فى ذلك إسرائيل » .

ويطالب بعض المراقبين بضرورة (١٧) أن ينتبه العرب لهذا التحدى الذى يؤكد أن «حرب المياه قادمة فى التسعينات أو بالأصح توترات المياه » مع ملاحظة أن المسألة ليست قضية انتباه أو مواجهة ولكنها «قضية توازن قوى» بوجه عام .

ويدخل فى هذا المجال تقييم الوضع المائى على المستوى القطرى فى داخل كل دولة عربية مع الإهتمام ببناء السدود والمنشآت المائية التى تعمل على تنمية موارد المياه العربية .

وقد نهجت المملكة المغربية على سبيل المثال سياسة بناء السدود لخزن أكثر ما يمكن من المياه « ففى خلال ٣٠ سنة شيدت ٣٥ سداً تخزن حجماً إجمالياً قدره حوالى ١٠ مليارات متر مكعب .. إضافة إلى عمليات إقامة السدود التلّية- من التلال- لخلق توازن بين المناطق وخصوصاً لتنمية وتطوير الوسط القروى »(١٨)

٢ - التعاون والتنسيق المشترك :

يرى الدكتور فوزى حماد رئيس هيئة الطاقة الذرية المصرية أنه« يتعين على الدول العربية إزاء النقص الشديد فى المياه مع نهاية القرن الحالى أن تتحرك للتعاون والتنسيق المشترك من أجل تدبير المياه اللازمة لأغراض الحياة المختلفة فى هذه المنطقة من العالم والتى تعم الصحارى معظمها » (١٩)

٣ - تشكيل لجنة لتنمية الموارد المائية :

أوصى المؤتمر الإقليمى الأول لتحلية المياه بالطرق النووية الذى عقد بالقاهرة (ابريل١٩٩١) بضرورة تشكيل لجنة لتنمية الموارد المائية ، ووضع السياسات والخطط اللازمة لتنظيم دور التنمية والترشيد فى هذا المجال وخاصة فى دول شمال أفريقيا وهى مصر وليبيا وتونس والجزائر»

وأوصى المؤتمر كذلك بضرورة إقامة مركز تدريب وبحوث على المستوى الإقليمى يعنى بمسائل إزالة الملوحة من المياه وفتح الباب لانضمام أية دولة بالإضافة إلى «إقامة مشروع مشترك لمفاعل تجريبى يستخدم فى إزالة الملوحة »(٢٠)

٤ - الدعوة إلى نظام مائى عربى :

يوكد العديد من الخبراء على حاجة الوطن العربى إلى«عقد مؤتمر عربى لتنمية الجهود من أجل توفير المياه على غرار العقد الدولى الذى خصصته الأمم المتحدة للمياه العذبة وتوفيرها لكل الشعوب (١٩٨١- ١٩٩٠) » وذلك لكى يتحقق أكبر قدر من «الأمن المائى» العربى .. فالعرب مطالبون بتطوير نظام مائى عربى جديد .

وتتحدث بعض الدراسات عن أسلوب مواجهة أزمة المياه على المستوى الشعبى فى العالم العربى والذى يقتضى ضرورة «ترشيد استهلاك المياه » من خلال «زيادة الوعى المائى» لديهم. حيث ينبغى

أن تدق أجراس الخطر من الآن - كما يقول أحد الباحثين - ويردد معه «احرصوا على نقطة المياه» وذلك بإعتبار أن أزمة المياه هى«صراع المستقبل وبحق ».[٢١]

٥ - استخدام طرق الرى الحديثة :

ترى (ساندرا بوستال) خبيرة شئون المياه بمعهد وورلد ووتش بواشنطن أنه «يمكن استخدام المال والماء بكفاءة أكثر من خلال استخدامهما لتعزيز نظام الرى عن طريق الرش وإعادة دورة مياه الرى المستخدمة ، وإقامة نظم الرى بواسطة التنقيط ، السقى عندما تحتاج المزروعات فعلاً لذلك»[٢٢]

٦ - مقترحات لمواجهة أزمة المياه فى الشرق الأوسط :

هناك إقتراح يرى أن الحل الأمثل لمشكلة المياه فى الشرق الأوسط هو إنشاء **هيئة لتوزيع المياه على غرار هيئة وادى تنيس الأمريكية وإعداد خطة لتوزيع المياه بالعدل بين دول المنطقة ، والبحث عن مصادر جديدة للمياه » . وهذا ما صرح به السفير سمير أحمد عضو الوفد المصرى فى مؤتمر اتلانتا حول مصادر المياه »**[٢٣] عام ١٩٩١ .

وتقترح تركيا مشروع (أنابيب السلام) الذى يتكلف حوالى ٢٠ مليار دولار لنقل الماء من نهرين تركيين جنوباً عبر سوريا إلى منطقة الخليج »[٢٤]

ويرى البعض أن هناك طريقين لا ثالث لهما للحفاظ على الحق العربى **الأول** : العمل على صعيد دولى . . **والثانى** : طريق العمل العربى المشترك **بحيث يكون عبء تمويل حماية الحقوق المائية العربية عبئاً عربياً مشتركاً فى التمويل وفى المواقف السياسية لدرء المخاطر عنها على اعتبار أن الأمن المائى العربى هو بأهمية الأمن القومى والأمن العسكرى »**[٢٥] **بل وهو مقدم عليهما** .

تحلية مياه البحر :

تكلف تحلية المتر الواحد من المياه حتى الأن ٣ دولارات طبقاً لتقديرات أحد المسئولين من وزارة الرى المصرية (الأخبار ١٩٩١/٤/٢٣) وبذلك فإن تحلية ١٫٥مليار متر مكعب تتكلف ٤٫٥ مليار دولار (أى حوالى ١٢٫٥مليار جنيه) . . وهذا يظهر مدى قيمة الحفاظ على كمية المياه التى تهدر فى البحر الأبيض وضرورة تخزينها فى بحيرة البرلس (بتكلفة حوالى ٢٤٠ أو ٢٥٠مليون جنيهاً فقط) .

وقد دخلت مصر عصر تحلية مياه البحر بالطاقة الذرية منذ سنوات فى المناطق النائية والقرى السياحية وتتجه إلى التوسع فى ذلك من أجل زيادة رقعة الأراضى الزراعية.. ولهذا عقدت هيئة الطاقة الذرية مؤتمراً حول « تحلية مياه البحر » وحضره خبراء من دول المغرب العربى(دول شمال أفريقيا) [٢٦] .

ويؤكد معظم الخبراء على أن الطريق لحل المشاكل الحالية الخاصة بنقص المياه يتمثل فى «المزيد من التعاون بين دول منطقة الشرق الأوسط» ، ولكن يعوق هذا التعاون وجود «السياسات المتعارضة والخلافات بين هذه الدول» إضافة إلى «وجود العداوات الكثيرة العرقية والدينية وأيضاً

السياسية »[٢٧]

ويمكن لهذا التعاون أن يأخذ أشكالاً مثل :

أ - عقد مؤتمر على مستوى عالٍ يعمل على تركيز الإهتمام على هذا الموضوع .. ويقوم المؤتمر بفحص السياسات الحالية للمياه فى محاولة لزيادة أوجه التعاون.

ويمكن لمثل هذا المؤتمر أن يعقد تحت رعاية الجامعة العربية أو مجلس التعاون الخليجى أو أى منظمة إقليمية أخرى »

ب- **تشكيل هيئة تعاون عربية أو إقليمية فى مجال شئون المياه** .. تكون لها فاعلية تتمتع بتأييد شديد ومشاركة من كل دول المنطقة .. على أن تتعامل هذه الهيئة مع المسائل الإستراتيجية والعملية التى تظهر من جراء هذه المعضلة (نقص المياه) التى تواجه الدول الأعضاء .

جـ- **إنشاء مركز أبحاث يعمل فى داخل إطار هذه الهيئة التعاونية ، ويتعامل مع المسائل المائية** المتعلقة والموجودة بالمنطقة .

د- **تبنى إدارة جيدة واستخدام أمثل للموارد المائية المتاحة** .. مع تقديم الدول الأعضاء فى الهيئة التعاونية المقترحة التبرعات للمساعدة فى تحقيق أى نجاح فى مجال الأبحاث بغرض تطوير الطرق الفنية وتحسين التكنولوجيا التى تعمل على توفير استخدام المياه وزيادة إنتاج المحاصيل التى تستهلك كمية قليلة من المياه »[٢٨]

وهكذا تفرض قضية المياه نفسها على الدول العربية « وتحتاج بالضرورة إلى مزيد من الإتصال والتعاون بين الدول العربية سواء المعنية مباشرة بهذا الجانب أو ذاك منها ، أو على مستوى أوسع بحيث يمكن معالجة الأزمة على نحو يحفظ المصالح والحقوق العربية ويجنب العرب أيضاً - أو بعض دولهم - مخاطر الدخول فى منازعات جديدة قد لايكون الوقت أو الظروف ملائمة لها . وبالطبع فإن التناول الدعائى لهذه القضية الحيوية ينطوى على مخاطر عديدة الآن وفى المستقبل أيضاً »[٢٩]

وقد أوصى مؤتمر عمان حول الموارد المائية للدول العربية (١٩٨٩/٤/٤) بضرورة «إعطاء الموارد المائية للوطن العربى وخاصة المشتركة منها مع دول غير عربية إضافة إلى البعد القومى بعداً اقتصاديا واجتماعيا وسياسياً كمرتكز للأمن المائى والغذائى العربى وذلك من خلال مايلى :

أ - **استغلال المياه العربية المشتركة بين أكثر من دولة عربية ضمن مبادئ الأخوة ووحدة الهدف والمصير.**

ب - **السعى والإسراع فى إبرام الإتفاقيات لتقاسم الموارد المائية المشتركة مع دول غير عربية وغير معادية طبقاً للقواعد العدالة والأعراف والإستعمال التاريخى** ، على أن ترمى الدول العربية بكل وزنها طرفاً واحداً فى المحادثات للوصول إلى الإتفاق المنشود .

جـ- **الإلتزام بالإجماع العربي المتعلق بحقوق العرب من مياه نهر الأردن الدولية الذى توصلت إليه** اللجنة الفنية المشكلة من جامعة الدول العربية عامى ١٩٥٤- ١٩٥٥..

د- **توفير التمويل الكافي من صناديق التمويل لتنفيذ مشاريع المياه العربية غير المستغلة وخاصة** الآتية من دول غير عربية بهدف ممارسة الحقوق العربية فى استعمالها .

هـ- الطلب إلى صناديق التمويل المتخصصة عدم الإقدام على دعم مشاريع فى أراضى دولة غير عربية على مياه مشتركة دون الوصول إلى اتفاقيات تقاسم هذه المياه بين الدول العربية المشاركة فيها [٣٠].

و- تشكيل هيئة متخصصة ضمن جامعة الدول العربية للنظر فى اقتسام المياه المشتركة بين الدول الأعضاء فيها .

ويمكن لهذه الهيئة أن تكون ذات فعالية فى مواضع المياه المشتركة مع دول غير عربية .

ز- تعتبر المياه العربية جزءاً من الوطن العربى ولها من واجب الحماية مالارض الوطن وإنسانه ، وتقع على الدول العربية كافة مسئولية الدفاع المشترك عنها والسعى لدى المحافل الدولية لإدانة أى عدوان على هذه المياه أو أى تجاوز غير قانونى عليها »[٣١]

ويهيب بعض المتخصصين فى شئون المياه بالمسئولين العرب «بأن ينتبهوا بأن الأمن المائى العربى يواجه مشكلة أساسية تتمثل فى أن الأنهار فى الوطن العربى (النيل والفرات ودجلة والسنغال) والتى تنبع من خارج أراضيه ، وتشاركه فيها دول أخرى .. تمثل ٦٠٪ من الموارد السطحية فى البلاد العربية »[٣٢]

وتتطلب هذه المشكلة :

(١) العمل المستمر للتنسيق والتعاون مع الدول العربية للوصول إلى اتفاق لإقتسام هذه المياه وتنظيم تشغيل المنشآت القائمة والتى ستقام على هذه الأنهار .

(٢) دراسة هذه الأمور بصورة شاملة واتخاذ مواقف جماعية جادة تجاه مسلسل التعديات على المياه العربية مع مراعاة الأمن القومى العربى ممثلاً فى المياه التى هى أصل الحياة»

وكان وزير الكهرباء والماء فى دولة الإمارات العربية المتحدة (حميد ناصر العويس) فى ١٤/٥/١٩٩١ طرح تصوراً حول نقل المياه عبر الأنابيب بين الدول المختلفة وذلك للمساهمة فى توفير المياه للدول الشحيحة فى المياه . وأشار إلى « مشاريع عديدة فى هذا المضمار مثل مشروع تركيا وإيران لمد أنابيب للدول المجاورة» .

وقد تضمن طرح الإمارات لضمان عدم قطع مياه الأنابيب مستقبلاً ما يلى :

(١) الحماية من أية مشاكل بسبب التغييرات فى العلاقات الدولية مما يوثر على امدادات المياه فيها .

(٢) أن تكون اتفاقيات الأنابيب بين الدول ضمن نظام دولي معترف به وموقع عليه من قبل جهات دولية لضمان تدفق المياه بين الدول دون تعرض هذه الدول لضرر نتيجة اتخاذ قرارات قد تؤدى إلى حرمانها من المياه »[٣٣]

فكرة نقل جبال جليد :

تعتبر من بين الأفكار الطموحة لمواجهة أزمة المياه فى المنطقة فكرة « نقل جبال جليد من القطب الشمالى أو الجنوبى فى محاولة لاستغلال التقدم التكنولوجى للتغلب على المشاكل الطبيعية »[٣٤]

مصانع التقطير (تحلية المياه) :

وتعود نقطة الضعف فى هذه المصانع إلى العيوب المتمثلة فيما يلى :

(١) أن مصانع التقطير تكون عرضة للتدمير سواء بقصد أو بغير قصد فى حالة التعرض لعدوان خارجى .

(٢) تعتبر أهدافاً واضحة لعمليات التخريب من أى جهة معادية باعتبارها مصانع استراتيجية .

(٣) يمكن للمياه أن تتعرض للتلوث خاصة بالنفط مثلما تعرضت مياه الخليج لبقع ضخمة من النفط السائل أثناء حرب تحرير الكويت ولازالت تتعرض فى أماكن أخرى نتيجة غرق بعض الناقلات .

(٤) التكلفة العالية لهذه المصانع تجعل الدول - مثل دول الخليج - تتجنب الإعتماد على هذه المصانع كمصدر للمياه وذلك لأن « عملية التقطير عملية مكلفة من حيث الطاقة المستخدمة والتكلفة المالية .[٣٥]

وأخيراً فان مايواجه العالم العربى عموماً من تحديات على صعيد تحقيق الإكتفاء الذاتى المائى والإستخدام الأمثل للموارد المائية يطرح بإلحاح ضرورة بلورة وعى عربى مشترك لحيثيات هذه المسألة وأبعادها الإستراتيجية ، تمهيداً لوضع سياسات ملموسة ورشيدة لمواجهة هذه التحديات « سياسات تحول مستقبلاً دون وقوعنا فى خطر التبعية المائية »[٣٦]

هوامش الفصل الثامن

(١) الأخبار ١٩٩٢/٣/٢٢ ص ٣
(٢) الأهرام ١٩٨٨/١١/٩
(٣) انظر تقرير مجلس الشورى مصدر سابق .
(٤) الأهرام ١٩٨٨/١١/٩
(٥) الأهرام ٩/٢٣ / ١٩٨٥
(٦) الأهرام ٩/٢٣ / ١٩٨٥ : تحقيق بعنوان «شبح الجفاف يتراجع .. ونهر النيل يقول كلمته الأخيرة»
(٧) المهندس حسين عثمان (شقيق عثمان أحمد عثمان أكبر رجال الأعمال المصريين) وفقاً لصحيفة الشرق الأوسط (٩١/٩/٢٤)
(٨) نشرة المعلومات الصادرة عن قسم المعلومات والأبحاث بالتعاون مع نادى الأهرام .
(٩)،(١٠) تقرير مجلس الشورى عن الموارد المائية واستخداماتها ٢٦/٥/١٩٩٠ص ١٦
(١١) صحيفة الأخبار ١٩٩١/٤/٢٣
(١٢) الأهرام ١٩٩٠/٣/٢١ د. ابراهيم حميدة ، مشاكل مصادر المياه فى الوطن العربى .
(١٣) تطلق عليه مجلة الجيوجرافيكال مجازين الأمريكية الشهيرة لقب «كاهن الصحراء الأعظم» وذلك لإكتشافاته الجيولوجية وتتبعه لخطوات انسان ماقبل التاريخ (الأهرام ١٩٩١/٩/١٤)
(١٤) الأهرام ١٩٩١/٩/١٤- المصدر السابق
(١٥) صحيفة البيان فى ١٩٩١/٣/٢٣
(١٦) فايز سارة (كاتب وصحفى سورى) دارسة بعنوان »« المياه مفتاح الحرب المقبلة فى الشرق الأوسط صحيفة الحياة (١٩٩١/٤/١٦)) .
(١٧) صحيفة السياسة الكويتية فى ١٩٩٠/٤/١٨ تقرير بعنوان «الشرق الأوسط يشهد حرب المياه فى التسعينات».
(١٨) صحيفة (الحركة) المغربية فى ١٥، ١٦ مارس ١٩٩٢ ، دراسة بعنوان « توفر المياه وتخطيط تعبئتها وتوزيعها بصفة محكمة أساس تنفيذ جميع المخططات التنموية»
(١٩) ، (٢٠) صحيفة عمان ١٩٩١/٥/١٠
(٢١) أحمد يوسف القرعى ، تقديم ملف « أزمة المياه فى الشرق الأوسط وأفريقيا ، السياسة الدولية، العدد (١٠٤) أبريل ١٩٩١ ص ١١٤
(٢٢) صحيفة السياسة الكويتية فى ٨٩/١٠/٣١
(٢٣) الأهرام ١٩٩١/٣/٢٣
(٢٤) السياسة الكويتية ١٩٩١/٣/٢٣
(٢٥) سويلم حداد ، تركيا واسرائيل وحرب «التعطيش» صحيفة الرأى الأردنية ١٩٩٠/١/١٣
(٢٦) صحيفة الشرق الأوسط ١٩٩١/٦/٤
(٢٧) د. رمزى مسلم ، الموارد المائية في الشرق الأوسط ، صحيفة الرأى الأردنية ٨٩/٤/٢٦
(٢٨) د. رمزى مسلم ، المصدر السابق
(٢٩) د. عبد الحميد الموافى ، قضية المياه بين القانون الدولى ومحاولة التلاعب بالخلافات العربية ، صحيفة عمان (١٩٩٠/١/١٩)
(٣٠) صحيفة الرأى الأردنية ١٩٩٠/٢/١
(٣١) ، (٣٢) المهندس سويلم حداد ، مسلسل التعديات على المياه العربية ، صحيفة الرأى ، فى ١٩٩٠/٢/١
(٣٣) المصدر السابق
(٣٤) السياسة الكويتية ١٩٩١/٥/١٥
(٣٥) د. رمزى مسم ، دراسة بعنوان: الموارد المائية فى الشرق الأوسط (الحلقة الثانية)، صحيفة الرأى - الأردنية - ١٩٨٩/٤/٢٦ ص ١١ .
(٣٦) د. كمال حمدان (باحث لبنانى) ، العرب مطالبون بتطوير نظام مائى جديد صحيفة الخليج ، ١٩٩٠/١/٢٨.

ملاحق الدراسة

(وثائق هامة)

اتفاق
بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان
للإنتفاع بمياه نهر النيل

إنه فى يوم الثامن من نوفمبر سنة ١٩٥٩ بمقر وزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة ، اجتمع كل من ،

السيد/ زكريا محيى الدين وزير الداخلية المركزي ورئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة

ومعالى السيد/ اللواء محمد طلعت فريد عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة ووزير الإستعلامات والعمل ورئيس وفد جمهورية السودان

لتوقيع الإتفاق الخاص بالإنتفاع الكامل بمياه نهر النيل بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان ، وبعد أن تبادلا وثائق التفويض الخاصة بهما والتى وجدت صحيحة ومستوفاة بتخويل كل منهما فى التوقيع نيابة عن حكومتيهما ،

قام المندوبان المفوضان بالتوقيع على الإتفاق المذكور وإشهاداً على ذلك حُرر المحضر من نسختين أصليتين باللغة العربية إقراراً لما تقدم

عن	عن
حكومة الجمهورية العربية المتحدة	**حكومة جمهورية السودان**
إمضـاء	إمضـاء
زكريا محيى الدين	اللواء طلعت فريد

نظراً لأن نهر النيل فى حاجة إلى مشروعات لضبطه ضبطاً كاملاً ولزيادة إيراده للانتفاع التام بمياهه لصالح جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة على غير النظم المعمول بها الآن ،

ونظراً لان هذه الأعمال تحتاج فى إنشائها وإدارتها إلى اتفاق وتعاون كامل بين الجمهوريتين لتنظيم الإفادة منها واستخدام مياه النهر بمايضمن مطالبهما الحاضرة والمستقبلة ،

ونظراً إلى ان اتفاقية مياه النيل فى سنة ١٩٢٩ قد نظمت بعض الإستفادة بمياه النيل ولم يشمل مداها ضبطاً كاملاً لمياه النهر فقد اتفقت الجمهوريتان على ما يأتى :

أولاً : الحقوق المكتسبة الحاضرة :

١- يكون ماتستخدمه الجمهورية العربية المتحدة من مياه نهر النيل حتى توقيع هذا الإتفاق هو الحق المكتسب لها قبل الحصول على الفوائد التى ستحققها مشروعات ضبط النهر وزياده إيراده المنوه عنها فى هذا الاتفاق ومقدار هذا الحق ٤٨ مليار من الأمتار المكعبة مقدرة عند أسوان سنوياً .

٢- يكون ماتستخدمه جمهورية السودان فى الوقت الحاضر هو حقها المكتسب قبل الحصول على فائدة

المشروعات المشار إليها. ومقدار هذا الحق أربعة مليارات من الأمتار المكعبة مقدرة عند أسوان سنوياً.

ثانياً : مشروعات ضبط النهر وتوزيع فوائدها بين الجمهوريتين :

١- لضبط مياه النهر والتحكم فى منع إنسياب مياهه إلى البحر توافق الجمهوريتان على ان تنشئ الجمهورية العربية المتحدة خزان السد العالى عند أسوان كأول حلقة من سلسلة مشروعات التخزين المستمر على النيل .

٢- ولتمكين السودان من استغلال نصيبه توافق الجمهوريتان على أن تنشئ جمهورية السودان خزان الروصيرص على النيل الأزرق وأى أعمال أخرى تراها جمهورية السودان لازمة لإستغلال نصيبها .

٣- يحسب صافى الفائدة من السد العالى على أساس متوسط إيراد النهر الطبيعى عند أسوان فى سنوات القرن الحالى المقدر بنحو ٨٤ ملياراً سنوياً من الأمتار المكعبة ويستبعد من هذه الكمية الحقوق المكتسبة للجمهوريتين وهى المشار إليها فى البند (أولاً) مقدرة عند أسوان كما يستبعد منها متوسط فاقد التخزين المستمر فى السد العالى فينتج من ذلك صافى الفائدة التى توزع بين الجمهوريتين .

٤- يوزع صافى فائدة السد العالى المنوه عنه فى البند السابق بين الجمهوريتين بنسبة ١٤.٥ للسودان إلى ٧.٥ للجمهورية العربية المتحدة متى ظل متوسط الايراد فى المستقبل فى حدود متوسط الإيراد المنوه عنه فى البند السابق ، وهذا يعنى أن متوسط الإيراد إذا ظل مساوياً لمتوسط السنوات الماضية من القرن الحاضر المقدر بـ٨٤ ملياراً وإذا ظلت فواقد التخزين المستمر على تقديرها الحالى بعشرة مليارات، فإن صافى فائدة السد العالى يصبح فى هذه الحالة ٢٢ ملياراً ويكون نصيب جمهورية السودان منها ١٤.٥ ملياراً ونصيب الجمهورية العربية المتحدة ٧.٥ ملياراً . وبضم هذين النصيبين إلى حقهما المكتسب فإن نصيبهما من صافى ايراد النيل بعد تشغيل السد العالى الكامل يصبح ١٨.٥ ملياراً لجمهورية السودان، ٥٥.٥ ملياراً للجمهورية العربية المتحدة .

فإذا زاد المتوسط فإن الزيادة فى صافى الفائدة الناتجة عن زيادة الإيراد تقسم مناصفة بين الجمهوريتين .

٥- لما كان صافى فائدة السد العالى المنوه عنه فى الفقرة (٣) يستخرج من متوسط إيراد النهر الطبيعى عند أسوان فى سنوات القرن الحالى مستبعداً من هذه الكمية الحقوق المكتسبة للبلدين وفواقد التخزين المستمر فى السد العالى فإنه من المسلم به أن هذه الكمية ستكون محل مراجعة الطرفين بعد فترات كافية يتفقان عليها من بدء تشغيل خزان السد العالى الكامل .

٦- توافق حكومة الجمهورية العربية المتحدة على أن تدفع لحكومة السودان مبلغ خمسة عشرمليوناً من الجنيهات المصرية تعويضاً شاملاً عن الأضرار التى تلحق بالممتلكات السودانية الحاضرة نتيجة التخزين فى السد العالى لمنسوب ١٨٢ (مساحة) ويجرى دفع هذا التعويض بالطريقة التى اتفق عليها الطرفان والملحقة بهذا الاتفاق.

٧- تتعهد حكومة جمهورية السودان بأن تتخذ إجراءات ترحيل سكان حلفا وغيرهم من السكان السودانيين الذين ستغمر أراضيهم بمياه التخزين بحيث يتم نزوحهم عنها نهائياً قبل يوليو سنة١٩٦٣.

٨- من المسلم به أن تشغيل السد العالى الكامل للتخزين المستمر سوف ينتج عنه استغناء الجمهورية العربية المتحدة عن التخزين في جبل أولياء . ويبحث الطرفان المتعاقدان مايتصل بهذا الإستغناء فى

الوقت المناسب .

ثالثاً : مشروعات استغلال المياه الضائعة فى حوض النيل :

نظراً لأنه يضيع الآن كميات من مياه حوض النيل فى مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال ونهر السوباط ومن المحتم العمل على عدم ضياعها زيادة لإيراد النهر لصالح التوسع الزراعى فى البلدين فإن الجمهوريتين توافقان على ماياتى :

١- تتولى جمهورية السودان - بالإتفاق مع الجمهورية العربية المتحدة - إنشاء مشروعات زيادة إيراد النيل بمنع الضائع من مياه حوض النيل فى مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وفروعة ونهر السوباط وفروعه وحوض النيل الأبيض ويكون صافى فائدة هذه المشروعات من نصيب الجمهوريتين بحيث توزع بينهما مناصفة ويساهم كل منهما فى جملة التكاليف بهذه النسبة أيضاً .

وتتولى جمهورية السودان الإتفاق على المشروعات المنوه عنها من مالها وتدفع الجمهورية العربية المتحدة نصيبها فى التكاليف بنفس نسبة النصف المقررة لها فى فائدة هذه المشروعات.

٢- إذا دعت حاجة الجمهورية العربية المتحدة ، بناء على تقدم برامج التوسع الزراعى ،الموضوعة إلى البدء فى أحد مشروعات زيادة إيراد النيل المنوه عنها فى الفقرة السابقة بعد إقراره من الحكومتين فى وقت لاتكون حاجة جمهورية السودان قد دعت إلى ذلك فإن الجمهورية العربية المتحدة تخطر جمهورية السودان بالميعاد الذى يناسبها للبدء فى المشروع وفى خلال سنتين من تاريخ هذا الإخطار يتقدم كل من الجمهوريتين ببرنامج للإنتفاع بنصيبه فى المياه التى يدبرها المشروع فى التواريخ التى يحددها لهذا الإنتفاع ويكون هذا البرنامج ملزماً للطرفين . وعند انتهاء السنتين فإن الجمهورية العربية المتحدة تبدأ فى التنفيذ بتكاليف من عندها . وعندما تتهيأ جمهورية السودان لإستغلال نصيبها طبقاً للبرنامج المتفق عليه فإنها تدفع للجمهورية العربية المتحدة نسبة من جملة التكاليف تتفق مع النسبة التى حصلت عليها من صافى فائدة المشروع على ألا تتجاوز حصة أى من الجمهوريتين نصف الفائدة الكاملة للمشروع .

رابعاً : التعاون الفنى بين الجمهوريتين :

١- لتحقيق التعاون الفنى بين حكومتى الجمهوريتين وللسير فى البحوث والدراسات اللازمة لمشروعات ضبط النهر وزيادة إيراده وكذلك استمرار الارصاد المائية على النهر فى أحباسه العليا توافق الجمهوريتان على أن تنشأ هيئة فنية دائمة من جمهورية السودان ومن الجمهورية العربية المتحدة، بعدد متساوٍ من كل منهم يجرى تكوينها عقب توقيع هذا الإتفاق ويكون اختصاصها :

(أ) رسم الخطوط الرئيسية للمشروعات التى تهدف إلى زيادة ايراد النيل والإشراف على البحوث اللازمة لها لوضع المشروعات فى صورة كاملة تتقدم بها إلى حكومتى الجمهوريتين لإقرارها .

(ب) الإشراف على تنفيذ المشروعات التى تقرها الحكومتان .

(جـ) تضع الهيئة نظم تشغيل الأعمال التى تقام على النيل داخل حدود السودان كما تضع نظم التشغيل للأعمال التى تقام خارج حدود السودان بالإتفاق مع المختصين فى البلاد التى تقام فيها هذه المشروعات .

(د) تراقب الهيئة تنفيذ جميع نظم التشغيل المشار إليها فى الفقرة (جـ) بواسطة المهندسين الذين

يناط بهم هذا العمل من موظفى الجمهوريتين فيما يتعلق بالأعمال المقامة داخل حدود السودان وكذلك خزان السد العالى ، سد أسوان وطبقاً لما يبرم من اتفاقات مع البلاد الأخرى عن مشروعات أعالى النيل المقامة داخل حدودها .

(هـ) لما كان من المحتمل أن تتوالى السنوات الشحيحة الإيراد ويتوالى انخفاض مناسيب التخزين بالسد العالى لدرجات قد لاتساعد على تمكين سحب احتياجات البلدين كاملة فى أية سنة من السنين فإنه يكون من عمل الهيئة ان تضع نظاماً لما ينبغى أن تتبعه الجمهوريتان لمواجهة مثل هذه الحالة فى السنوات الشحيحة بما لايوقع ضرراً على أى منهما وتتقدم بتوصياتها فى هذا الشأن لتقرها الحكومتان .

٢- لتمكين اللجنة من ممارسة اختصاصها المبين فى البند السابق ولاستمرار رصد مناسيب النيل وتصرفاته فى كامل أحباسه العليا ينهض بهذا العمل تحت الإشراف الفنى للهيئة مهندسو جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة فى السودان وفى الجمهورية العربية المتحدة وأغندا .

٣- تصدر الحكومتان قراراً مشتركاً بتكوين الهيئة الفنية المشتركة وتدبير الميزانية اللازمة لها من اعتمادات البلدين . وللهيئة أن تجتمع فى القاهرة أو الخرطوم حسب ظروف العمل . وعليها أن تضع لائحة داخلية تقرها الحكومتان لتنظيم اجتماعاتها وأعمالها الفنية والإدارية والمالية.

خامساً : أحكام عامة :

١- عندما تدعو الحاجة إلى إجراء أى بحث فى شئون مياه النيل مع أى بلد من البلاد الواقعة على النيل خارج حدود الجمهوريتين فإن حكومتى جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة ، يتفقان على رأى موحد بشأنه بعد دراسته بمعرفة الهيئة الفنية المشار إليها . ويكون هذا الرأى هو الذى تجرى الهيئة الإتصال بشأنه مع البلاد المشار إليها .

وإذا أسفر البحث عن الإتفاق على تنفيذ أعمال على النهر خارج حدود الجمهوريتين فإنه يكون من عمل الهيئة الفنية المشتركة أن تضع - بالإتصال بالمختصين فى حكومات البلاد ذات الشأن- كل التفاصيل الفنية الخاصة بالتنفيذ ونظم التشغيل ومايلزم لصيانة هذه الأعمال. وبعد إقرار هذه التفاصيل واعتمادها من الحكومات المختصة يكون من عمل هذه الهيئة الإشراف على تنفيذ ما تنص عليه هذه الإتفاقات الفنية .

٢- نظراً إلى أن البلاد التى تقع على النيل غير الجمهوريتين المتعاقدتين تطالب بنصيب فى مياه النيل ، فقد اتفقت الجمهوريتان على أن يبحثا سوياً مطالب هذه البلاد ويتفقا على رأى موحد بشأنها وإذا أسفر البحث عن إمكان قبول أية كمية من إيراد النهر تخصص لبلد منها أو لآخر فإن هذا القدر محسوباً عند أسوان يخصم مناصفة بينهما .

وتنظم الهيئة الفنية المشتركة المنوه عنها فى هذا الإتفاق مع المختصين فى البلاد الأخرى مراقبة عدم تجاوز هذه البلاد للكميات المتفق عليها .

سادساً : فترة الإنتقال قبل الإنتفاع الكامل من السد العالى :

نظراً لان انتفاع الجمهوريتين بنصيبهما المحدد لهما فى صافى فائدة السد العالى لن يبدأ قبل بناء السد العالى الكامل والإستفادة منه فأن الطرفين يتفقان على نظام توسعهما الزراعى فى فترة الإنتقال من الآن إلى

قيام السد العالى الكامل بما لايؤثر على مطالبهما المائية الحاضرة .

سابعاً : يسرى هذا الإتفاق بعد التصديق عليه من قبل الطرفين المتعاقدين على أن يخطر كل من الطرفين الطرف الآخر بتاريخ التصديق بالطريق الدبلوماسى .

ثامناً : يعتبر الملحق رقم (١) والملحق رقم (٢) (أ)و(ب) المرفقان بهذا الإتفاق جزءاً لايتجزأ منه.

حرر بالقاهرة من نسختين أصليتين باللغة العربية بتاريخ ٧ جمادى الأولى سنه ١٣٧٩هـ الموافق ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩

عن	عن
حكومة الجمهورية العربية المتحدة	**حكومة جمهورية السودان**
إمضـاء	إمضـاء
زكريا محيى الدين	اللواء طلعت فريد

ملحق رقم (٢)

الاتفاقية الاردنية السورية
لتوزيع مياه نهر اليرموك
٤ يونية ١٩٥٣

تعترف الحكومتان أن لأسباب طبيعية وفنية يجدر الحصول على المياه الإضافية التى يحتاج إليها الأردن وعلى القوى الكهربية التى تحتاج إليها الدولتان بصورة اقتصادية وعملية عن طريق انشاء مشروع (اليرموك) وجاء فى الماده (٨) مايلى :

أ) تحتفظ سورية بحقها فى مياه جميع الينابيع التى تنفجر فى أراضيها فى حوض نهر اليرموك وروافده بإستثناء المياه التى تنفجر قبل السد تحت المنسوب (٢٥٠) متراً وتحتفظ بحق الانتفاع من المياه التى ترد من مجرى النهر وروافده فيما بعد السد لإرواء الأراضى السورية التى فى حوض اليرموك الأسفل والممتد شرق بحيرة طبرية أو لغيرها من المشروعات السورية.

ب) ويحق للإردن أن يتصرف فى المياه المنبثقة من الخزان ومركز التوليد المشترك فى المقارن لتوليد الطاقة الكهربية فى مركز العدسية ولإرواء الأراضى الأردنية وغيرها من المشروعات الأردنية كما يحق لها أن يستغل للغايات نفسها ضمن الأراضى الأردنية التى تفيض عن الحاجات السورية .

جـ) توزيع الطاقة الكهربية التى يمكن توليدها فى مركز المقارن بين سورية والأردن بنسبة ٧٥٪ لسورية و٢٥٪ للأردن على ألا تقل حصة سورية من هذه الطاقة عن ثلاثة آلاف كيلو وات خلال المدة التى مابين منتصف ابريل ومنتصف نوفمبر من كل سنة واذا نقصت حصة سوريا التى تنالها بموجب هذه الفقرة عن خمسة آلاف كيلو وات وكانت فى حاجة لقوة اضافية لمشروعاتها فيحق أن تأخذ - بموجب

أسعار الكلفة من مركز توليد العدسية أو المقارن على حسب حاجتها الطاقة الإضافية اللازمة لبلوغ الطاقة التى تنالها حتى خمسة آلاف كيلووات.

وجاء فى المادة (٩) مايلى :

نفقات الدراسة :

يقدم الأردن الأموال اللازمة للقيام بالأبحاث والدراسات التمهيدية والنهائية اللازمة لمنشآت المقارن .

نفقات الإنشاء :

تشرك سورية والأردن فى نفقات منشآت المقارن وتوزيع هذه النفقات بينهما بنسبة ٩٥٪ للأردن و٥٪ لسورية. تشترك سورية والأردن فى نفقات إدارة وصيانة منشأت المقارن. وجاء أخيراً فى المادة (١٠) مايلى:

«تشكل لجنة سورية أردنية من رعايا الدولتين لتنفيذ أحكام هذه الإتفاقية وتنظيم الحقوق والإلتزامات التى اكتسبتها وقبلتها الحكومتان وممارسة هذه الحقوق والإلتزامات والنظر فى جميع القضايا التى تنشأ عن تطبيقها وأعلنت وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين انها خصصت للمشروع مبلغ ٤٠ مليون دولار وقررت منظمة الأمم المتحدة تخصيصها لتحسين أحوال اللاجئين الفلسطينيين .

ملحق رقم (٢)

مشاريع المياه

(أ) مشروع بنجر ١١ يولية ١٩٥٢

يتوخى المشرع :

أولاً- تنمية وادى الأردن إلى أقصى حد ممكن دون الدخول فى مفاوضات دولية لأن مثل هذه المفاوضات ربما لاتكون مجدية فى الوقت الحاضر .

وثانياً - أعد المشروع بحيث يمكن فيما بعد إدماجه بأى مشروع لاحق يعتمد على استعمال بحيرة طبرية للخزن . وجاء فى ايضاح المشروع أيضاً أن المشروعات السابقة كانت متأثرة بافتراض يقول بعدم وجود مواقع ملائمة لتخزين المياه على نهر اليرموك نفسه .

وإذاً لابد من خزن مياه اليرموك فى بحيرة طبرية اذا ماأريد استثمارها . غير أن الأبحاث التى قام بها المهندس (بنجر) اسفرت عن اكتشاف مواقع ملائمة لإنشاء سد على نهر اليرموك فى جوار محطة مقارن ويمكن تخزين مياه اليرموك كلها فى هذا الموقع ومن ثم يصبح النهر مستقلاً عن أى ارتباط ببحيرة طبرية وهذا الإكتشاف غيَّر التفكير السابق حول الموضوع بأكمله. . واسفر عن المقترحات(الحالية) لإستثمار مياه اليرموك على نطاق واسع وللتنمية الزراعية فى وادى الأردن .

وافترض المشروع أن تصريف اليرموك السنوى يبلغ ٤٨٠ مليون متر مكعب من الماء خصص منها مقدار ٦٥ مليون متر مكعب لسورية والباقى وقدره ٤١٥ مليون متر مكعب خصص للأردن .واقترح المشروع ايضاً استثمار ١١٢ مليون متر مكعب من مياه نهر الأردن بالضخ فيكون مجموع كمية المياه التى خصصها للأردن

٢٥٧ مليون متر مكعب تكفى رى ٤٣٥٠٠٠ دونم .

ويتألف المشروع من الأمور التالية :

١) انشاء سد عند محطة مقارن وذلك كمايلى :
- ارتفاع السد عن سطح البحر ١٧٨متراً .
- ارتفاع السد فوق الأرض ١٣٠متراً .
- ارتفاع سطح المياه فى الخزان عن سطح البحر ١٧٥متراً.
- طول السد ٥٠٠ متراً .
- سمك السد فى قاعدته ٤٦٠ متراً .
- سمك السد عند سطحه ١٢ متراً .
- يبنى السد من التراب والصخور .
- استيعاب الخزان ٥٠٠ مليون متر مكعب من الماء .
- مساحة الخزان السطحية ١٢ كم .

٢) اقامة محطة كهرباء تحت السد مباشرة تستطيع أن تولد طاقة كهربية لاتقل عن ٨ آلاف كيلو وات ساعة وتصل إلى الحد الأقصى عندما يكون الرى فى أعلى درجته أى ١٥ ألف كيلو وات ساعة.

٣) إقامة قناة ونفق من محطة الكهرباء فى جوار قرية العدسية يتوقع أن يتولد منهاطاقة كهربية لاتقل عن ٣٥ ألف كيلووات .

٤) إنشاء ناظم محول بعد محطة الكهرباء لتحويل المياه إلى قناة الغور الشرقية .

٥) إنشاء قنوات رئيسية تتفرع من الناظم الذى عند العدسية إلى الجنوب حتى نقطة تبعد ثلاثين كم تقريباً . وهنا تتفرع القناة إلى فرعين أولهما استمرار لقناة الغور الشرقية التى تجرى المياه فيها بقوة الجاذبية حتى البحر الميت تقريباً والأخرى (سيفون) ينقل قسماً من المياه إلى الضفة الغربية للأردن بمحطة للضخ تبنى عند نقطة التفرع .

إنشاء محطة الضخ المشار اليها فى الفقرة(٥) .

إنشاء قناة موازية على الضفة الغربية لتصريف المياه على الضفة حتى البحر الميت .

ونص المشروع على اقامة سدود ومحطات كهربية على وديان الأردن وفى جنوب اليرموك وعلى انشاء سد صغير على نهر الأردن لضخ مياهه الى وادى الأردن .

ب - مشروع جوردن كلاب رئيس لجنة وادى نهر تنيس ٣١ أغسطس ١٩٥٣

يقوم هذا المشروع على تنظيم ينابيع المياه فى الحولة والحصبانى ثم تخزينها فى بحيرة طبرية كى تستعمل فى رى المناطق الزراعية فى الأردن وسورية ولبنان واسرائيل بغض النظر عن الحدود السياسية وقدرت تكاليف المشروع بنحو ١٣٠ مليون دولار وأخذت الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها مسئولية العمل على تنفيذ المشروع ، فرصدت مبالغ من المال لهذا الغرض ، وأوفد رئيسها الاسبق مستر ايزنهاور فى أكتوبر عام ١٩٥٣ مندوباً شخصياً عنه مستر أريك جونستون لعرض المشروع على العرب واليهود ابتغاء الحصول على موافقة الطرفين عليه .

جـ - مشروع جونستون نوفمبر ١٩٥٣

وتضمن النقاط التالية :

١) إنشاء سد على نهر الحصبانى العلوى لتخزين فائض الإيراد الشتوى للنهر أمام هذا السد .

٢) تحويل مياه نهر بانياس والدان والحصبانى فى ترعة تنشأ لحمل مياه هذه الأنهار لغرض رى الأراضى فى حوض الحولة الأعلى ومنطقة (هاشجار)وتلال الجليل ووادى يافنيل ووادى جزريل .

٣) تحويل مياه نهر اليرموك إلى ترعة الغور الشرقية والى بحيرة طبرية حيث يفاد من المياه المتجمعة فى هذه البحيرة من نهر اليرموك ونهر الأردن فى رى الأراضى الزراعية فى منطقة الغور الممتدة ومن بحيرة طبرية والبحر الميت .

٤) إنشاء ترعة رئيسية شرق نهر الأردن وترعة رئيسية أخرى غربه مع مايلزم من قناطر توزيع على بحيرة طبرية لحمل مياه هاتين الترعتين بسهولة لرى الأراضى التى على ضفتى النهر وسيستلزم ذلك القيام بالأعمال اللازمة لرفع منسوب بحيرة طبرية بمقدار مترين .

٥) تجفيف مستنقعات الحولة لزراعتها والإفادة من المياه التى كانت تضيع فيها بالبخر والترسب وذلك بتوجيهها إلى بحيرة طبرية لتخزينها .

٦) إنشاء مايلزم من الأعمال والترع للتحكم فى المياه الدائمة بالوديان التى تقع جنوب بحيرة طبرية .

٧) إنشاء الخزانات لحفظ مياه فيضانات الوديان على حسب ماتظهر الأبحاث التفصيلية .

٨) استثمار مياه الأبار لأغراض الرى وذلك فى المناطق التى يتضح فيها صلاحية ذلك كما فى وادى الغور «ويافنيل»

٩) إنشاء قناة تأخذ مياهها من أمام سد الحصبانى وتقام عليها محطة لتوليد القوى الكهربية بالقرب من تل حى (داخل فلسطين المحتلة) .

١٠) استنباط القوى الكهربية من نهر اليرموك وذلك بإنشاء سد المقارن على النهر المذكور مع إنشاء قناة تأخذ مياهها من أمامه وتقام عليها محطة لتوليد القوى الكهربية بالقرب من عدسية .

أهم أعمال مشروع جونستون :

١ - خزان نهر الحصبانى :

اقترح المشروع هذا الخزان على نهر الحصبانى أمام التقائه بنهر الأردن بنحو عشرين كم على أن يكون إنشاؤه بارتفاع ٩٠ متراً لتخزين ١٦٥ مليون متر مكعب أمامه ونظراً لأن متوسط التصريف السنوى لنهر الحصبانى فى هذا الموقع (١٣٠) مليون متر مكعب فإنه اقترح تخزين مياه فيضان هذا النهر سنوياً أمام الخزان حتى يتم ملؤها بالسعة المذكورة ثم تعمل الموازنات عليه فى باقى شهور السنة على حسب الإحتياجات مع مايريد من تصريف نهرى بانياس ودان .

٢ - تحويل مياه بانياس والدان والحصبانى :

اقترح المشروع إنشاء سد تحويل على نهر بانياس وذلك لغرض تحويل مياه هذا النهر إلى ترعة يجرى إنشاؤها ابتداء من موقع هذا السد ثم تتجه إلى الغرب حتى تلتقى بنهر الدان حيث تنشأ قنطرة على هذا النهر لغرض تحويل مياهه مع مياه ينابيع تل القاضى إلى الترعة المذكورة التى تستمر فى جريانها بعد ذلك مسافة

نحو ثلاثة كيلو مترات حيث تصب فيها مياه نهر الحصبانى .

وتصب المياه المحولة بعد ذلك فى الترعة بعد نحو ٩٫٧ من الكيلو مترات بعد التقائها بنهر الحصبانى ويصبح تصريف الترعة فى هذا الموقع نحو ١٤ متراً مكعباً واقترح أن تمتد الترعة من هذا الموقع نحو ١٠٤ كيلو مترات إلى الجنوب أى أن مجموع طولها من مبدئها عند نهر بانياس يبلغ ١٢٠ كم .

وهذه الترعة ستمد منطقة الحولة بمياه الرى عند مرورها إلى شرقى المنطقة كما إنها عند نهايتها (تجاه مدينة طبرية وعلى بعد نحو خمسة كيلو مترات غرب هذه المدينة) يتفرع عنها جمله فروع تخترق منطقة تلال الجليل ووادى «جزويل» لرى هذه المنطقة . وستنشأ هذه الترعة فى بعض أجزائها فى الصخر وفى معظم طولها تمر فى التراب . على أنه من المقترح تبطين هذه الترعة لتقليل الفاقد من الماء بفعل الترشيح .

٣ - تحويل مياه نهر اليرموك إلى بحيرة طبرية وترعة الغور الشرقية والغربية .

اقترح إنشاء سد تحويل على نهر اليرموك ومن المياه المجمعة أمام هذا السد توقف ترعة الغور للرى كما تؤخذ تحويلة إلى بحيرة طبرية وستصب المياه الخارجة من محطة القوى الكهربية (بعد سرية) أمام السد المذكور.

ومن المقترح جعل التحويلة إلى بحيرة طبرية بحيث تكفى حمل جميع مياه نهر اليرموك التى لاتدخل فى ترعة الغور الشرقية مما يجعل تصريف هذه التحويلة يصل إلى نحو ٧٥٠ مليون متر مكعب فى الفيضان .

وستخصص ترعة الغور الشرقية لرى منطقة الغور الشرقية وسيكون تصريفها عند مبدئها حوالى ١٦ مليون متر مكعب وهى تستمد ماءها من نهر اليرموك أمام السد التحويلى المنوه عنه أو من المخزون ببحيرة طبرية وذلك بوصلة خاصة .

وستمتد ترعة الغور الشرقية إلى الجنوب بطول حوالى ١٠٠ كيلو متر لتغذية جميع مشاريع الرى التى تتفرغ منها فى هذا الطول لرى منطقة الغور الشرقية .

أما ترعة الغور الغربية فستأخذ مياهها من المخزون ببحيرة طبرية وسيكون تصريفها عند مبدئها حوالى ١٣ مليون متر مكعب وستمتد هذه الترعة إلى الجنوب بطول حوالى ١٠٠ كيلو متر لتغذية جميع فروع الرى التى تتفرع عنها فى هذا الطول لرى منطقة الغور الغربية

ومن المقترح أنه فى حالة تعذر تنفيذ الجزء الشمالى فى ترعة الغور الغربية (بسبب الظروف الطبوغرافية فى هذا الجزء) يحمل التصرف اللازم لمنطقة الغور الغربية من بحيرة طبرية عن طريق ترعة الغور الشرقية حتى وادى كفرنجة حيث يمر هذا التصريف فى قناة بطول حوالى ٤.٥ كيلو متر عبر نهر الأردن إلى ترعة الغور الغربية .

وتمشياً مع الأعمال المتقدمة فإنه يتحتم القيام بالأعمال اللازمة لضمان إمكان رفع منسوب المياه ببحيرة طبرية بمقدار مترين .

٤ - تجفيف مستنقعات الحولة :

اقترح تجفيف بحيرة الحولة واراضى المستنقعات الممتدة شمالها وذلك لغرض استصلاح هذه الأراضى وريها وزراعتها وفى الوقت نفسه تقليل مايفقد من المياه فى المنطقة بالبخر مع منع انتشار الملاريا وللوصول إلى أغراض التجفيف المذكورة فإنه اقترح تخفيض وتوسيع مخرج بحيرة الحولة مع إنشاء ترعة يكفى قطاعها حمل مياه الفائض من فيضانات نهر بانياس ودان والحصبانى حيث قد يأتى فيضان هذه الأنهار وقت امتلاء خزان

الحصبانى مما يحتم تجفيف مياه الفيضان المذكورة إلى نهر الأردن وقد تم بالفعل تجفيف بحيرة الحولة .

٥ - التحكم فى المياه الدائمة بالوديان

اقترح أن يكون ذلك بإنشاء السدود والقناطر والترع على حسب ما تظهره الأبحاث التفصيلية .

٦ - حفظ مياه فيضان الوديان :

اقترح أن يكون ذلك بإنشاء السدود والخزانات والترع والقناطر ويقدر أقصى مايمكن استغلاله سنوياً من مياه فيضان هذه الوديان بالأعمال المذكورة بنحو ٧٤ مليون متر مكعب .

٧ - استثمار مياه الآبار :

اقترح استثمار مياه الآبار لأغراض الرى حينما تتضح صلاحية ذلك بتكاليف معقولة . ويمكن الإعتماد على بعض هذه الآبار كلية فى مناطقها لأغراض الرى كما أنه يمكن استعمال بعضها للمساعدة فى ذلك بالمناطق التى لا تتمتع برى كامل وينتظر وجود الآبار التى تصلح لذلك فى كل من وادى الغور ووادى بافنول.

٨ - محطة توليد كهربائية بالقرب من تل حى :

اقترح إنشاء قناة من أمام سد الحصبانى تسير إلى الجنوب حتى تصبح بالقرب من قرية تل حى فى الترعة الرئيسية المجمعة لمياه أنهار الحصبانى وبانياس ودان بانحدار قدره نحو ٢٨٩ متر ويفاد منه فى انشاء محطة توليد القوى الكهربية بقوة قدرها نحو ٧٠٠٠٠ كيلو وات.

٩ - سد المقارن على نهر اليرموك ومحطة قوى عدسية :

اقترح إنشاء سد المقارن على نهر اليرموك بإرتفاع ٨٥ متراً وسعة ٧٣ مليون متر مكعب من المياه يفاد منها فى أغراض الرى بحوالى ٢٤ مليون متر مكعب سنوياً على أن يرتفع هذا السد فى المستقبل إلى ارتفاع ٩٥ مترا بسعة ١٩٥مليون متر مكعب من المياه يفاد منها فى أغراض الرى بحوالى ٥٦ مليون متر مكعب سنوياً .

واقترح إنشاء تحويلة تبدأ من أمام هذا السد ثم تعود فتصب فى نهر اليرموك أمام سد التحولة (الذى تتغذى من أمامه ترعة الغور الشرقية والتحويلة المقترحة إلى بحيرة طبرية) على أن يقام على هذه التحويلة محطة قوى كهربية عند السد بقوة قدرها (٢٣٫٠٠٠) كيلو وات للسد بارتفاع ٥٨متراً) تزاد فى المستقبل إذا ارتفع السد ٩٥متراً) إلى (٣٨٫٠٠٠) كيلو وات .

الجدول التالى يبين كمية المياه المخصصة لكل بلد على حسب مشروع جونستون :

المنطقة	المساحة المقررة بالمشروع (دونم)	المقنن بالمتر للدونم فى السنة	كميات المياه التى يحصل عليها		
			من الانهار مليون م٣ سنويا	من الوديان مليون م٣ سنويا	المجموع م٣ سنويا
سوريا	٣٠٫٠٠٠	١٥٠٠	٤٥	-	٤٥
الأردن	٤٩٠٫٠٠٠	-	٤٩٧	٢٧٧	٧٧٤
اسرائيل	٤١٦٫٠٠٠	-	٢٨٩	١٠٥	٣٩٤
المجموع	٩٣٦٫٠٠	١٥٠٠	٨٣١	٣٨٢	١٢١٣

د : خريطة توضح مشروع الإنماء الموحد للمصادر المائية لوادى نهر الأردن « مشروع إريك جونستون »

هـ - ملاحظات اللجنة الفنية العربية على مشروع جونستون يناير سنة ١٩٥٤

(١) أهمل المشروع الحدود السياسية على الرغم من أهميتها .

(٢) لن يفيد لبنان من هذا المشروع شيئاً مع أن نهر الحصبانى فى أراضيه وقد شمل المشروع إنشاء سد على هذا النهر فى الأراضى اللبنانية على حين جعل المياه التى تخزن أمامه لمصلحة اسرائيل فى الوقت الذى للبنان فى حوض النهر نفسه مساحة تصل إلى ٣٥ ألف دونم صالحة للزراعة ولاينقصها سوى إعداد مياه الرى لها من الحصبانى .

(٣) معظم المياه التى قدرها المشروع للأردن ستخزن فى بحيرة طبرية وهذه البحيرة جميعها مع شواطئها فى المنطقة المحتلة ولاشك أنه سينتج عن هذا الوضع أن الأردن سيكون تحت رحمة اسرائيل وحكومتها فيما يتعلق بخزن المياه وكذلك فيما يتعلق بتحويلها إلى قناتى الغور الشرقية والغربية .

(٤) يلاحظ أن ماخصص للعرب من المياه يبلغ ٨١٩ ألف متر مكعب على حين تتدفق المياه من ينابيع عربية فى لبنان والأردن وسورية ومن الينابيع الأخرى التى على ضفتى النهر وجميعها على وجه التقريب فى منطقة الأردن وهذه المياه تتدفق بالكميات التالية :

نهر الحصبانى ١٥٧ مليون متر مكعب وينابيع الضفة الشرقية ١٢٣ مليون متر مكعب .

نهر بانياس ١٥٧ مليون متر مكعب وينابيع الضفة الغربية ١٤٥ مليون متر مكعب.

نهر اليرموك ٥٤٧ مليون متر مكعب .

٥) ذكر مشروع جونستون أن مساحة الأراضى التى فى اسرائيل والتى تفيد من المشرع ٤١٦ ألف دونم مع أن فى منطقة الحولة العليا سبعة آلاف دونم و١٥ ألف دونم فى مثلث اليرموك تفيد حالياً من المياه أو بعبارة أخرى فإن مجموع المساحة ٤٣٨ ألف دونم وليس ٤١٦ ألف دونم .

٦) فى حوض بانياس بسورية عشرون ألف دونم صالحة للزراعة ولا ينقصها سوى مشروع للرى من هذا النهر وقد أهملها مشروع جونستون بأكملها . ويشمل المشروع تحويل جزء كبير من مياه نهر اليرموك إلى بحيرة طبرية وقناة الغور الشرقية لمصلحة إسرائيل على حين لاتفيد سورية من مشروع هذا النهر الذى ينبع من أراضيها إلا برى ٣٠ ألف دونم تحتاج إلى ٤٥ مليون متر مكعب من مياه النهر مع أن لسورية فى هذا الحوض ٦٨ ألف دونم تمتد إلى سهول جوران وتحتاج إلى المياه للرى وكل ذلك إلى جانب مساحة أخرى بين المقارن والعدسية .

٧) لم يتضمن المشروع الموحد رى الأراضى السورية فى المليحة شمال شرق بحيرة طبرية حيث نجد أراضى زراعية مساحتها ٤٠ ألف دونم يروى منها ١٥ الف دونم من نهر الأردن حالياً ويمكن ٣٠ ألف دونم أن لم تفيد من مياهه ».

حدد المشروع الموحد مساحة الأراضى الأردنية التى ستروى من مياه حوض النهر بـ ٤٩٠ ألف دونم حين أن هناك مساحات أخرى قابلة للزراعة إذا توفرت لها المياه اللازمة ، وإلى جانب كل ذلك فإن ملوحة بحيرة طبرية تبلغ ٣٠٠ جزء من المليون على حين أن ملوحة اليرموك تبلغ ٨٨ جزءاً من المليون فقط ، فإذا تحول اليرموك إلى بحيرة طبرية فإن المياه التى ستوزع على الأراضى الأردنية ستزداد ملوحتها بسبب ذلك .

أما بالنسبة للطاقة الكهربية فقد جعل مشروع جونستون الطاقة التى ستولد من سد الحصبانى لإسرائيل

وتقدر بـ ٢٧ ألف كيلو وات ساعة أو ما مجموعه ٨٤ مليون كيلو وات سنوياً وتتضمن المشروع فى الوقت نفسه توليد طاقة من نهر اليرموك تقدر بـ٢٣ ألف كيلو وات ساعة مع أن هذه القوة يمكن أن تكون ٣٨ ألف كيلو وات ساعة .

وأهم من كل ذلك أن مراحل التنفيذ ضمنت لإسرائيل نفعاً مبكراً قبل الأردن الذى لن يفيد من المشروع إلا فى مراحلة الثانوية فى حين أن الطاقة التى ستولد من سد المقارن لن تنشأ إلا فى المرحلة الرابعة أو بعد مدة طويلة من إنشاء المحطة الأولى لمصلحة اسرائيل .

و - المشرع العربى بشأن نهرى اليرموك والأردن سنة ١٩٥٤

رأت اللجنة الفنية العربية أنه يستحيل عملياً وضع مشروع لإستغلال موارد المياه بحوض نهر الأردن وروافده على أساس إغفال الحدود السياسية بين البلاد التى فى أحواض هذه الأنهار وأنه لذلك يجب أن يوضع مشروع استغلال مياه الأنهار المذكورة بحيث تؤخذ بعين الإعتبار الحدود القائمة بين هذه البلاد وبحيث يكفل المشروع لكل دولة ضمن حدودها الإنتفاع برى الأراضى الصالحة للزراعة التى فى مناطق ينابيع وأحواض الأنهار فعلاً مع إفادة هذه المناطق مما يمكن توليده من القوى الكهربية فيها .

الخطوط الرئيسية للمشروع العربى:

وتمشياً مع المبادى المتقدمة رأت اللجنة الفنية العربية أن يشمل المشروع العربى ما يلى:

أ) استغلال مياه نهر اليرموك لأغراض الرى وتوليد القوى الكهربية .

ب) استغلال مياه نهر الأردن وروافده شمال بحيرة طبرية لأغراض الرى وتوليد الكهرباء جـ) استغلال مياه نهر الأردن وروافده ، جنوب بحيرة طبرية لأغراض الرى .

د) استغلال مياه الوديان والأبار .

استغلال مياه نهر اليرموك لأغراض الرى وتوليد الطاقة الكهربية :

ورأت اللجنة أن يكون استغلال مياه نهر اليرموك بتخزينها فى مجرى هذا النهر لأغراض الرى وتوليد القوى الكهربية لمصلحة الأردن وسورية وعلى حسب الإتفاقية المبرمة بينهما فى ٤ من يونيو سنة ١٩٥٣ .

ورأت اللجنة عدم اللجوء إلى تخزين مياه هذا النهر فى بحيرة طبرية وذلك للأسباب الأتية:

١) إن هذه البحيرة تقع كل شواطئها فى إسرائيل وسينتج عن استعمالها كخزان رئيسى لنهر اليرموك أن تكون الأردن تحت رحمة اسرائيل فيما يتعلق بخزان المياه التى تحتاج إليها كذلك فى تمويلها لترعتى الغور الشرقية و الغربية .

٢) إن متوسط الملوحة فى مياه نهر اليرموك نحو ٨٨ جزءاً فى المليون على حين يبلغ متوسط الملوحة فى مياه بحيرة طبرية نحو ٣٠٠ جزء من المليون وسينتج عن ذلك ضخامة زيادة ملوحة المياه التى يستعملها الأردن من نهر اليرموك فى حالة تخزين مياهه فى بحيرة طبرية .

٣) إن استعمال بحيرة طبرية كخزان لمياه نهر اليرموك يؤدى إلى ضياع كميات كبيرة من مياه النهر بالبخر . ومعلوم أن الفاقد من مياه هذه البحيرة فى الوقت الحاضر يبلغ نحو ٣٠٠ مليون م٣ سنوياً ويلاحظ أنه فى حالة تخزين مياه نهر اليرموك فى حدى مناطق حوض هذا النهر نفسه (المقارن أو وادى خالد) لن يزيد فاقد البخر عن ١٥ مليون من الأمتار المكعبة سنوياً .

٤) بمراجعة تصريفات نهر اليرموك خلال عشرين سنة يتضح أنه إذا خزنت مياه هذا النهر فى بحيرة طبرية على أساس جعل سعة التخزين فيه ٨٣٠ مليوناً من الأمتار المكعبة على حسب تقدير مشروع جونستون فإن ذلك سيؤدى إلى ضياع كميات من المياه التى ستزيد عن هذه السعة ، وقد وجد أن كمية المياه الضائعة خلف البحيرة فى هذه الحالة تصل إلى ١٥٠ مليوناً من الأمتار المكعبة سنوياً وهذا الفاقد هو غير الفاقد بالبخر الذى سبق التنويه عنه .

٥) سيؤدى التخزين فى بحيرة طبرية على حسب اقتراح جونستون إلى ارتفاع المياه فيها بمقدار مترين مما سيؤثر حتماً على معالم الأماكن المقدسة المنتشرة على شواطئ هذه البحيرة .

وترى اللجنة أن يكون استغلال مياه نهر اليرموك لمصلحة سورية والأردن كما يلى :

١) ينشأ سد تخزينى بحوض النهر عن المقارن أو وادى خالد بحسب ما تظهر الأبحاث الفعلية وتجعل سعة التخزين الكلية أمام هذا السد ٤٠٠ مليون م٣ منها ١٠٠ مليون م٣ كتخزين ثابت لأغراض توليد الكهرباء ولمقابلة رسوب الطمى بحوض الخزان وباقى سعة الخزان وقدرها ٣٠٠ مليون م٣ متضمن سحباً سنوياً من الخزان مقداره ٣٧٥ مليونا من الأمتار المكعبة .

٢) ينشأ سد تخزينى على نهر اليرموك بالقرب من العدسية لضمان سحب التصريف المتوسط بين موقع الخزان على اليرموك عند المقارن أو وادى خالد والعدسية وهو يبلغ نحو ٦٠ مليوناً من الأمتار المكعبة سنوياً .

وتقدر سعة الخزان المطلوبة لهذا الغرض والشاملة للتخزين الموسمى بنحو ١٠٠ مليون من الأمتار المكعبة .

٣) وبذلك يكون مقدار مايمكن سحبه سنوياً من الخزانين السالفى الذكر (٣٧٥+٦٠=٤٣٥) مليون من الأمتار المكعبة .

فإذا نقصنا من ذلك ١٥ مليون من الأمتار المكعبة نظير فاقد البخر بحوض الخزانين فإن باقى مايمكن سحبه يصبح ٤٢٠ مليوناً من الأمتار المكعبة وهو مايمكن الإنتفاع به على الوجه الآتى:

أ – فى سورية :

٩٠ مليوناً من الأمتار المكعبة سنوياً تؤخذ مما يمكن سحبه من الخزان وذلك لتأمين احتياجات الأراضى السورية الصالحة للزراعة أمام خزان المقارن أو وادى خالد والتى تعلو منسوب ٢٥٠ فى سهل حوران بجبهة مزيريب وتل شهاب وتبلغ مساحتها نحو ٦٨٠٠٠ دونم ثم استصلاح ورى ٢٢ ألف دونم منها فعلاً ١٠ ملايين من الأمتار المكعبة سنوياً لرى الأراضى الصالحة للزراعة فى وداى اليرموك بين موقع السد عند المقارن أو وادى خالد والعدسية .

ب – فى الأردن :

٣٣٠ مليوناً من الأمتار المكعبة سنوياً يجرى سحبها فى ترعة الغور الشرقية لأغراض الرى فيكون المجموع ٤٢٠ مليون م٣ سنوياً .

٤) إنشاء محطة لتوليد القوى الكهربية عند موقع سد خزان اليرموك عند المقارن أو وادى خالد .

٥) إنشاء قناة تأخذ مياهها من أمام سد خزان اليرموك (عند المقارن أو وادى خالد) وتتجه إلى الغرب حتى العدسية حيث تنشأ محطة أخرى لتوليد القوى الكهربية.

ويمكن استغلال محطتى القوى الكهربية المتقدم ذكرهما (عند موقع السد بالمقارن أو وادى خالد وسد العدسية) لمصلحة الأردن وسورية على حسب الاتفاقية المعقودة بين البلدين فى ٤ يونية سنه ١٩٥٣

استغلال ميـــاه نهر الأردن وروافده شمال بحيرة طبرية لأغراض الرى وتوليد القوى الكهربية :

رأت اللجنة الفنية العربية أن يكون استغلال مياه نهر الأردن وروافده شمال بحيرة طبرية بحيث يضمن :

رى المساحات الصالحة للزراعة بأحواض هذه الأنهار فى لبنان وسورية واسرائيل .

فى لبنان :

إن مساحة قدرها ٣٥ الف دونم بحوض نهر الحصبانى يحتاج ريها من مياه النهر إلى نحو ٣٥ مليونا من الأمتار المكعبة سنوياً

ملاحظة :

١) اسقط المشروع الأمريكى الموحد من حسابه رى أية أراض سورية بحوض نهر بانياس مع أن هذا النهر ينبع ويمر فى الأراضى السورية .

٢) مساحة ٢٢٠٠٠ دونم فى منطقة البطيحة شمال شرق بحيرة طبرية يحتاج ريها من مياه النهر إلى نحو ٢٢ مليونا من الأمتار المكعبة سنوياً .

ملاحظة

تتمتع بالرى فعلاً من هذه المنطقة فى الوقت (الحاضر) مساحة تقدر بـ ١٥٠٠٠ دونم تروى من نهر الأردن. ومع ذلك أغفل المشروع الموحد إدراج أية مساحات فى هذه المنطقة ضمن المساحات المقرر انتفاعها منه.

جـ - فى اسرائيل :

١) إن مساحة ٧٨٠٠٠ دونم بمنطقة الحولة يحتاج ريها من مياه النهر إلى نحو ٦٦ مليونا من الأمتار المكعبة سنوياً .

ملاحظة :

يدخل ضمن هذه المساحة نحو ٧٠٠٠ دونم تتمتع فعلاً بالرى فى الوقت الحاضر .

٢) أن مساحة ٣٠٠٠٠ دونم بمنطقة (ايليت هاشاحار) يحتاج ريها من مياه النهر إلى نحو مليونا من الأمتار المكعبة .

٣) أن مساحة ٢٢٠٠٠ دونم بمنطقة وادى (بانفيل) يمكن ريها من الأبار بها ولاتحتاج إلى شىء من مياه النهر .

استغلال الإنحدار الكبير فى نهر الحصبانى لتوليد القوى الكهربية لمصلحة لبنان حيث يتبع ويمر هذا النهر:

وتنفيذاً للأغراض المنوه عنها فى الفقرتين (١) و(٢) ترى اللجنة القيام بالأعمال الأتية:

١) إنشاء سد تخزينى على نهر الحصبانى أمام موقع التقاء هذا النهر بنهر الأردن بنحو عشرين كم .

٢) إنشاء قناة تأخذ من أمام سد الحصبانى لغرض رى الأراضى اللبنانية الصالحة للزراعة بحوض هذا النهر والتى سبق التنويه عنها والتى تبلغ نحو ٣٥ ألف دونم تحتاج لريها من مياه النهر إلى نحو ٣٥ مليونا من الأمتار المكعبة سنوياً .

٣) إنشاء محطة لتوليد القوى الكهربية الناتجة عن سقوط المياه من قناة الرى السالفة الذكر نهر الحصبانى.

٤) إنشاء قناة تستمد مياهها من نهر بانياس خلف بلدة بانياس لغرض رى الأراضى السورية الصالحة للزراعة على يمين النهر ومقدارها نحو ١٢ ألف دونم تحتاج لريها من مياه النهر إلى نحو ١٢ مليونا من الأمتار المكعبة سنوياً وقد شرعت سورية فعلاً فى إنشاء هذه القناة .

٥) إنشاء قناة تستمد مياهها من نهر بانياس خلف بلدة بانياس لغرض رى الأراضى السورية الصالحة للزراعة على يسار نهر بانياس مقدارها نحو ٨٠٠٠ دونم تحتاج لريها من مياه النهر إلى نحو ٨ ملايين من الأمتار المكعبة سنوياً .

٦) تجميع التصريفات الباقية فى نهر بانياس والدان والحصبانى بعد استقطاع احتياجات لبنان من نهر الحصبانى واحتياجات سورية من نهر بانياس كما نوهنا عن ذلك سابقاً فى قناة تسير شمالى منطقة الحولة مبتدئة من نهر بانياس متجهة نحو الغرب حتى تصب مياهها فى نهر الأردن بعد أن تؤخذ منها قنوات الرى اللازمة لرى أراضى اسرائيل بمنطقة الحولة (وهى نحو ٧٨٠٠٠) دونم تحتاج لريها من مياه النهر إلى٦٦ مليوناً من الأمتار المكعبة وبمنطقة ايليت هاشاحار (وهى نحو ٣٠ر٠٠٠ دونم تحتاج لريها من مياه النهر الى ٣٠ مليوناً من الأمتار المكعبة)أما منطقة وادى بافينال ومساحتها نحو٢٢ ألف دونم فيمكن ريها من الآبار التى بها

استغلال مياه نهر الأردن وروافده لاغراض الرى جنوب بحيرة طبرية :

يتضح مما سبق أن كميات المياه التى ستؤخذ من التصرفات الواردة إلى نهر الأردن وروافده شمال بحيرة طبرية كما يأتى :

٣٥ مليون م٣ لرى الأراضى	اللبنانية بحوض نهر الحصبانى
٢٠ ،، ،، ،،	السورية بمنطقة البطحية
٢٢ ،، ،، ،،	السورية بحوض بانياس
٦٦ ،، ،، ،،	الاسرائيلية بمنطقة الحولة
٣٠ ،، ،، ،،	بمنطقة ايليت هاشاحار .
١٧٣ مليـــــون م٣	المجموع

أما باقى تصريف نهر الأردن وروافده شمال بحيرة طبرية فينساب إلى هذه البحيرة حيث يجرى باستمرار لتأمين الإحتياجات اللازمة لرى المساحات الأتية :

فى إسرائيل

١) مساحة ٢٦٠٠٠ دونم بمنطقة المثلث وتحتاج من مياه النهر إلى ٤٥ مليون م٣ سنوياً

٢) مساحة ٧٨٠٠٠ بمنطقة الغور الغربية وتحتاج من مياه النهر إلى ٣٩ مليون م٣ سنوياً المجمـــوع ٨٤ مليون م٣ سنوياً

فى الأردن :

١) استكمال أراضى الغور الشرقية وتقدر كميات المياه اللازمة - خلف بحيرة طبرية - لهذا الغرض

كمايلى :

كمية المياه اللازم تدبيرها من النهر لرى أراضى الغور	٣٩٥ مليون م٣سنوياً
التى يمكن سحبها من نهر اليرموك لرى أراضى الغور الشرقية	٣٣٠ مليون م سنوياً
فيكون الباقى هو مايلزم سحبة من خزان بحيرة طبرية لاستكمال	
رى أراضى الغور الشرقية	٦٥ مليون م٣ سنوياً
٢) رى أراضى الغور الغربي تقدر كميات المياه الأزمة	
خلف بحيرة طبرية لهذا الغرض بـ	٣٠٥ ملايين م٣ سنوياً
المجمـــــــوع	٣٧٠ مليون م٣ سنوياً

وعلى هذا الأساس تكون كميات المياه اللازم سحبها خلف بحيرة طبرية :

لإسرائيل	٨٤ مليون م٣
للأردن	٣٧٠ مليون م٣
المجموع	٤٥٤ مليون م٣

استغلال مياه الوديان والأبار :

لقد شملت موارد المياه التى اعتمد المشرع العربى فى استغلالها :

أ) التصريف المستمر فى الوديان وهو مستعمل فعلا للرى فى	
الوقت الحاضر ويقدر بـ	٢٦٨ مليون م٣ سنوياً
ب) تصريف الأبار ويقدر بـ	٤٠ مليون م٣ سنوياً
التحكم فى مياه فيضانات الوديان ويقدر بـ	٧٤ مليون م٣ سنوياً
المجموع	٣٨٢ مليون م٣ سنوياً

ز - تصريح أنتونى إيدن وزير خارجية بريطانيا (٤ ابريل ١٩٥٥) بشأن التسوية بين العرب وإسرائيل

فى ٤ أبريل ١٩٥٥ جرت مناقشة فى مجلس العموم البريطانى تناول فيها وزير خارجية بريطانيا أنتونى إيدن العلاقات بين العرب واسرائيل بالتصريح التالى :

ليس فى الإمكان إجراء تسوية بين العرب وإسرائيل إلا إذا شملت تلك التسوية :

أولاً - تسوية مشكلة اللاجئين

ثانياً - تسوية مشاكل الحدود

ثالثاً - تسوية مشكلة مياه الأردن

وأن الحكومة البريطانية على استعداد للدخول فى شكل جديد من الضمانات للوصول إلى تسوية تلك المشاكل الحيوية الثلاث فإذا توصلت تلك البلدان إلى تسوية بينها فإنها تكون على استعداد لمؤازرة تلك التسوية وإذا أمكن الوصول إلى تلك التسوية فان ماقلته يعنى العمل على جلب السلام إلى ربوع تلك المنطقة بأن نتقدم كل ماتملك من سلطة لتدعيم التسوية المنشودة إذا كانت معقولة ويكتنفها الانصاف .

وفى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٥ ألقى المستر جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة فى ذلك الحين خطاباً أمام مجلس الشئون الخارجية الأمريكية تناول بالبحث مشروع استثمار وادى الأردن ثم انتقل إلى مشكلة فلسطين الرئيسية فاختصرها فى ثلاث نقاط وقال انه مفوض من الرئيس ايزنهاور بمعالجتها **فالمشكلة الأولى** اقترح حلها بتوطين اللاجئين خارج بلادهم وبعودة قسم منهم إلى بلاده ضمن الحد الذى تسمح به الإمكانيات وتدفع له التعويضات المستحقة على إسرئيل عن طريق عقد قرض دولى لإسرائيل وبتوفير الأراضى الصالحة للزراعة لهم باستثمار مياه الأردن .

والمشكلة الثانية إزالة الخوف المخيم فوق الشعبين العربى والاسرائيلى على السواء .

والمشكلة الثالثة إيجاد حدود دائمة بين الفريقين العرب واليهود ويمكن باتخاذ تدابير جماعية لها من القوة ما يردع العدوان أو أية محاولة من الجانبين لتعديل الحدود بين اسرئيل وجاراتها .

وتعرض لوضع مدينة القدس فقال إنه يمكن للولايات المتحدة الأمريكية إذا أمكن الوصول إلى حل المشكلات الأساسية أن تؤيد بحث الأمم المتحدة لهذه المشكلة من جديد وسنورد فيما يلى **نص هذا الخطاب** :

من أول الأمور التى قمت بها كوزير للخارجية زيارة الشرق الأوسط فقد كنت أتطلع إلى أن أرى بنفسى تلك المنطقة الغنية بثقافتها وتقاليدها القديمة وإن كانت تمزقها المحن المريرة فى الآونة الراهنة .

ولقد قمت فى ربيع عام ١٩٥٣ بزيارة مصر واسرائيل والأردن وسوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية وعندما قفلت راجعاً من رحلتى تحدثت عن الأثر الذى تركته تلك الزيارة فى نفسى وعن الآمال التى منيت النفس بها للمحادثات التى دارت بينى وبين زعماء شعوب تلك المنطقة .

ولقد أوضحت بعض هذه الآمال حقيقة واقعة ففى ذلك الوقت كانت قاعدة قناة السويس بؤرة الخلاف وكان من الممكن أن يتحول هذا الخلاف إلى مشاحنات أما الآن فقد حلت مشكلة هذه القاعدة بفضل الجهود الصابرة التى اتسمت بروح التوفيق .

وثمة مشكلة أخرى كانت مثار اهتمام كثير من زعماء الشرق الأوسط هى كفالة الأمن لتلك المنطقة فقد كان من الواضح أن الدفاع الفعال يعتمد على التدابير الجماعية وأن هذه التدابير يجب أن تكون - حتى يمكن الإعتماد عليها - تقارباً طبيعياً بين أولئك الذين كانوا يحسون بالمصير المشترك فى وجه ماكان يمكن أن يكون خطراً مشتركاً ولقد أحرزنا هنا تقدماً مشجعاً .

وثمة مشكلة ثالثة أثارت الإنتباه هى الحاجة إلى المياه اللازمة لرى الأراضى ولقد ذكرت فى تقريرى أن من الممكن إستغلال الأنهار التى تجرى فى وادى الأردن .. فى إحالة هذا الوادى إلى مصدر للرزق لا للنزاع وعمد السفير مستر أريك جونستون منذ ذلك الوقت إلى إجراء مباحثات، مع حكومات الدول التى يجرى نهر الأردن فى أراضيها وأبدت هذه الحكومات إستعدادا مشجعاً لقبول مبدأ الترتيبات المنسقة لاستغلال هذه المياه ولقد قطعت المشروعات التى وضعت لاستثمار وادى نهر الأردن شوطاً كبيراً إلى الأمام كما أن السفير جونستون يقوم الآن بزيارته الرابعة للبلدان التى يهمها القيام بجهد فى سبيل إزالة الخلافات البسيطة التى مازالت قائمة .

ولقد تمت فعلاً - كما ترون - البداية بأن أزحنا العقبات التى تقف فى طريق أمانى شعوب منطقة الشرق الأوسط . وأملى - وهو الأمل الذى سأتحدث عنه الآن - أن يكون الوقت قد حان لأن نجد النفع فى التفكير فى منحى المزيد من الخطوات نحو الإستقرار والهدوء والتقدم فى الشرق الأوسط».

ماهى المشكلات الرئيسية الباقية ؟

«إنها تلك التى لم تحلها اتفاقات الهدنة التى عقدت فى عام ١٩٤٩ وأنهت القتال بين الإسرائيليين مع العرب وقبل أن أتعرض لهذه المشاكل على وجه التحديد . أود أن أثنى ثناء عاطراً على ماقامت به الأمم المتحدة فى سبيل المحافظة على الهدوء وخدمة الإنسانية فى تلك المنطقة . وعلى الرغم من هذه الجهود التى لاغنى عنها لاتزال هناك ثلاث مشكلات تحتاج بشكل بارز إلى حل» .

فالمشكلة الأولى هى مأساة التسعمائة ألف لاجئ الذيم كانوا يعيشون من قبل فى الإقليم الذى تحتله الآن إسرائيل .

والمشكلة الثانية هى ذلك الدثار من الخوف الذى خيم فوق الشعبين العربى والإسرائيلى على السواء .. فالدول العربية تخشى أن تسعى إسرائيل بوسائل العنف إلى التوسع على حسابها ويخشى الإسرائيليون أن يحشد العرب بالتدريج قوات متفوقة يستخدمونها لإلقائهم فى البحر كما أن الإسرائيليون يعانون الآن من التدابير الإقتصادية التى اتخذت ضدهم .

والمشكلة الثالثة هى عدم وجود حدود ثابتة دائمة بين اسرائيل وجاراتها من الدول الغربية وهناك مشاكل أخرى هامة ولكنه إذا أمكن معالجة هذه المشاكل الرئيسية الثلاث أصبح الطريق ممهدا لحل المشاكل الأخرى .

ويبدو أن هذه المشاكل الثلاث قابلة للحل ولاريب فى أن الحاجة تدعو إلى ذلك . أن المصادمات التى تقع على الحدود تودى بالأرواح أسبوعياً تقريباً وتضرم بضراوة روحاً من البغضاء هى الآن خطيرة بالفعل .

ولقد كادت الآلام التى يعانيها اللاجئون العرب تفوق حد الإحتمال وبالتالى تعرقل إلى حد كبير التقدم الإقتصادى والإجتماعى كما أن الزعماء المسئولين يجدون من العسير عليهم أن يوجهوا كل اهتمامهم ونشاطهم إلى المهمة الإيجابية مهمة خلق ظروف نمو سليم .

والموقف على خطورته الراهنة قد يتطور إلى أسوأ إذا لم يطرأ عليه التحسن فإن الشر يقود إلى شر أخر والسبب والنتيجة أمران من العسير التمييز بينهما فإذا ساء الجو أمكن أن يحجب الحكم السليم فى مظهر الحس ما ينطوى على الخطر .

والواقع أن كلا الفريقين يقاسى كثيراً من الموقف الحالى كما أن كليهما يتلهف إلى ما يقدر أن يكون حلاً عادلاً منصفاً للمشكلة على أنه لم يكن فى استطاعة أى منهما الإهتداء إلى ذلك السبيل. قد يمكن هذا الموقف أصدقاء الطرفين من أن يسهوا فى سبيل الصالح العام ، وواقع الأمر أن هذا حق بوجه خاص لأن المنطقة فى حد ذاتها قد لاتكون مالكة لكافة العناصر التى تحتاج إليها تهيئة ظرف كامل مبكر للأمن والرخاء.

ولقد أولت الولايات المتحدة – كصديقة لكل من العرب والإسرائيليين – الموقف تفكيراً عميقاً متسماً بالقلق ولقد وصلت إلى بعض الإستنتاجات التى تساعد – إذا ماخرجت إلى حيز التعبير – الرجال ذوى النوايا الحميدة داخل المنطقة على القيام بجهد إنسانى جديد وأنا أطرق هذا الأمر بتخويل من الرئيس إيزنهاور .

١- أن وضع نهاية لمأساة اللاجئين الذين يبلغون تسعمائة ألف (فى ذلك الحين) يتطلب تمكين هؤلاء القوم الذين لاحامى لهم من استئناف حياه كريمة محترمة وذلك عن طريق إعادة إسكانهم وإعادتهم إلى أوطانهم فى الحدود الممكنة عملياً ولتحقيق هذه الغاية هناك حاجة إلى تهيئة المزيد من الأرض القابلة للزراعة حيث يستطيع اللاجئون أن يجدوا المسكن الدائم وأن يكسبوا رزقهم عن طريق عملهم الخاص .

ومن حسن الطالع أن ثمة مشروعات عملية لإستثمار الحياة تستطيع أن تجعل هذا الأمر ممكنا .

وتعويض إسرائيل للاجئين أمر واجب على أنه من الممكن أن تكون إسرائيل غير قادرة على أن تقدم التعويضات الكافية وإذا كان الأمر كذلك فقد يعقد قرض دولى لتمكينها من دفع التعويضات المستحقة لمثل هذا الغرض بحيث تمكن الكثير من اللاجيئن من إيجاد طريقة حياة أفضل لأنفسهم .

وفى هذه الحالة (سيوصى) الرئيس إيزنهاور بمساهمة الولايات المتحدة مساهمة كبيرة فى مثل هذا القرض كما أنه سيوصى بأن تسهم الولايات المتحدة فى تحقيق مشروعات الرى واستثمار الأموال الخليقة بأن تسهل عن طريق مباشراً أو غير مباشر إعادة توطين اللاجئين .

وسوف تكون تلك المشروعات بالطبع أكثر من مجرد معونة لإعادة توطين اللاجئين فمن شأنها أن تمكن شعوب هذه المنطقة من التمتع بحياة أفضل . ثم أن حل مشكلة للاجئين يساعده على القضاء على الحوادث المتكررة التى ابتليت ونكبت بها القرى الواقعة على جانبى الحدود .

٢- أما المشكلة الأساسية الثانية التى أشرت إليها هى مشكلة الفزع فإن هذا الفزع من الضخامة بحيث لا تستطيع دول المنطقة وحدها أن تحل محل هذا الفزع شعوراً بالإطمئنان . فلايمكن أن يتحقق الأمن فى هذه المنطقة شأنها فى ذلك شأن كثير من المناطق الأخرى إلا باتخاذ تدابير جماعية لها من القوة ما يردع العدوان . لقد فوضنى الرئيس ايزنهاور أن أقول أنه إذا اتيحت حلول للمشاكل الأخرى المتعلقة بالموضوع فإنه سيوصى عندئذ بأن تشترك الولايات المتحدة فى ارتباطات تعاهدية رسمية لمنع أو ردع أية محاولة من أى من الجانبين وأن يمد الحدود بين اسرائيل وجاراتها الدول العربية بالقوة وأملى أن تكون دول أخرى على استعداد للإنضمام إلى مثل هذا الضمان للأمن وأن يكون هذا تحت رعاية الأمم المتحدة .

فبمثل تدابير الأمن الجماعية تلك تستطيع هذه المنطقة أن تستريح من تلك المخاوف الشديدة التى تساور كلا الجانبين وبذا تتخلص تلك الأسر التى تقيم حول الحدود من وطأة الإحساس بأن الموت قد يداهمها على حين غرة ولن تكون هناك حاجة لشعوب هذه المنطقة التى تعيش على مستوى منخفض جداً من المعيشة أن تتحمل عبء ماقد يصبح تسابقاً فى التسلح إذا لم ينفلت إلى حرب بالفعل كما أن الزعامة السياسية فى تلك المنطقة تستطيع أن تكرس جهودها للقيام بمهام إنسانية .

٣- وإذا ماكان هناك ضمان للحدود فإن من الطبيعى أن يسبق هذا اتفاق على هذه الحدود وهذه هى المشكلة الكبرى الثالثة فالحدود الفاصلة الحالية بين إسرائيل والدول العربية قد رسمت بموجب اتفاقات الهدنة التى عقدت فى سنة ١٩٤٩ * ولم تكن قد رسمت لتكون حدوداً دائمة فى كل حال من الأحوال ولكنها عكست بصورة جزئية حالة القتال فى تلك المنطقة ومن المسلم به أن مهمة تخطيط الحدود الدائمة مهمة شاقة فليس لدينا دليل واحدة نسترشد به ونحن على ثقة منه فقد يبدو على مايبديه كل من الفريقين من حجج متضاربة أن له وجهاته .

ومما يزيد الأمر صعوبة أنه حتى الأقاليم القاحلة اكتسبت أهمية عاطفية ولاشك أن كفة الفوائد الإجمالية للإجراءات التى أجملت هنا أرجح بكثير من كفة مساوئ التعديلات اللازمة لتحويل خطوط الهدنة المحفوفة بالمخاطر إلى حدود يسودها السلام . على الرغم من الدعاوى والعواطف المتضاربة فإنى أعتقد أنه من المستطاع الوصول إلى سبيل للتوفيق بين المصالح الحيوية لكل الأطراف . والولايات المتحدة مستعدة للمساعدة فى السعى فى سبيل حل إذا رغب فى ذلك أطراف النزاع .

٤- وإذا أمكن الوصول إلى حلول للمشكلات الأساسية لمشكلة اللاجئين ومشكلة الخوف ومشكلة الحدود

كان من المستطاع إيجاد حلول للمشاكل الأخرى وهي إقتصادية في الأكثر نلك المشاكل التي تنشر الآن لهيب العداوة والتذمر . ولكان من المستطاع كذلك الوصول إلى اتفاق بشأن وضع القدس ولأمكن للولايات المتحدة أن تؤيد بحث الأمم المتحدة لهذه المشكلة من جديد .

ولم أحاول أن أعدد جميع المشكلات التي تدعو الحاجة إلى حلها ولم أحاول أن أفصل الصورة التي يمكن أن يكون عليها حل أي من هذه العناصر ولكنني حاولت أن أبين أن هذه الإحتمالات لاتحتاج من أية دولة أن تقوم بأي عمل في غير مصلحتها سواء قيست هذه المصلحة من القوة المادية أو بمقاييس الكرامة الوطنية وأعتقد أني أوضحت أن حكومة الولايات المتحدة مستعدة لتوسيع هذه الإحتمالات بمساهمة من عندها إذا رغب في ذلك أولو الشأن .

أن لكل من طرفي هذا الصراع ماضيه الكريم وتراثه المنعم بما للمدنية من خدمات فكل منهما عزز تقدم العلوم والفنون وكل منهما يمثل أعظم الأديان وكل منهما يريد أن يحقق حياة كريمة لشعبه وأن يساهم في نهضة هذا القرن ويحمل نصيبه فيها .

ألا نستطيع أن نأمل في هذا الوقت ببذل الجهود العظيمة لتخفيف حدة التوتر الذي دام فترة طويلة بين العالمين السوفيتي والغربي ؟ ألا نستطيع أن نأمل أن تسود في الشرق الأوسط روح مماثلة ؟ هذا ما نرجو فإن روح الوفاق وحسن الجوار أجدى على الشعوب والأمم إذا كان هذا ينطوي على بعض الأعباء فإنها أعباء ستشاطر فيها الولايات المتحدة كما تشاطر في الإرتياح الذي سيعم جميع الشعوب إذا ما استطاعت السعادة والرضاء وحسن النية أن تطرد البغضاء والبؤس من تللك الشعوب التي تكن لها الإحترام والتكريم .

تعليــق :

وقد علقت الأمانه العامة في ذلك الحين على خطاب مستر دالاس في جملة ماعلقت به العبارات التالية :

١) أنه تخلى عن قرارات الأمم المتحدة الأمر الذي تدعو إليه اسرائيل ومن يناصرها .

٢) تجاهل قرار مؤتمر باندونج الذي يطالب بتنفيذ هذه القرارت .

٣) نقل قضية فلسطين من المجال الدولي الواسع الذي سمح لكثير من الأمم الصغيرة والمحايدة بالتفاهم والتكتل إلى أيدي الولايات المتحدة وبريطانيا ومن يشايعهما في سياستهما .

٤) أنه سعى لإيجاد نوع من السيطرة على منطقة الشرق الأدنى دعاه إيدن شكلاً جديداً من الضمانات ودعاه دالاس من ارتباطات تعاهدية رسمية لمنع الإعتداء .

أما رأي حكومة إسرائيل في مقترحات دالاس فقد أبداه شاريت عندما كان رئيساً للحكومة قال : أنه لايرى أساساً إيجابياً في الإستناد إلى مقترحات مستر دالاس في أن يكون الوضع في المستقبل بين إسرائيل والبلاد العربية قائماً على قاعدة للسلم ورحب بإمكانية التوصل إلى ذلك دون أن يضحي أي من الفريقين بمصالحه الخاصة وأيد السعي لتعزيز الأمن داخل المنطقة بوساطة جهاز من المعاهدات الدفاعية الرامية إلى تحرير المنطقة من سباق التسلح والحرب الداخلية .

ح - مشروع بيكر وهرزا ١٥ يوليو ١٩٥٥

أعدت هذا المشروع الشركتـان الأمريكيتـان (مايكل بيكير) و (هرزا) الهندسيتـان بطلب من الحكومة الأردنية وبرنامج النقطة الرابعة الأمريكية وقدم التقرير إلى الحكومة الأردنية في ١٥ من يوليو سنه ١٩٥٥ وفيه تصميمات مفصلة لاستثمار مياه اليرموك والأردن لري القسم الأردني من وادي الأردن ويقترح المشروع

تصميمات لرى (٥٠٤.٠٠٠) دونم من الأراضى فى الأردن وتوليد ١١٦.٨٧٤.٠٠٠ كيلو وات ساعة من الكهرباء وتبلغ تكاليف المشروع كله. ١٩٦.٦٩٣.٠٠٠ دولار منها ١١٦.٨٧٤.٠٠٠ للرى و ٥٣.١٩٩.٠٠٠ للكهرباء ويحتاج بناء الأجهزة والمنشآت إلى ١٢ . ويقترح المشروع تخزين القسم الأوفى من مياه اليرموك فى المقارنة وذلك ببناء سد ارتفاعه التمهيدى ٦٨ متراً عن سطح الأرض (٩١متراً عن سطح البحر) بحيث يستوعب بعد إتمامه ٤٦٠ مليون متر مكعب والسد المرتفع على هذا الشكل ضرورى لتوليد الكهربا إلى أقصى حد ممكن (أن المشروع الموحد ذكر خطأ مقصوداً أن سداً ارتفاعه ٩٥ متراً يشكل أقصى توليد للكهرباء واقترح ألا يتجاوز الإرتفاع بالمراحل الأولى ٥٨) متراً .

وبهذه النقطة اتفق المشروع مع مشروع بنجر والمشروع العربى غير أنه لما كان موقع المقارن لا يؤمن تخزين مياه النهر كلها فقد اقترح المشروع تخزين الفائض فى بحيرة طبرية بدلاً من تخزينه فى خزان ثان (فى وادى خالد) كما فى (المشروع العربى المعدل).

أما المياه التى يخصصها المشروع للأردن فهى ٧٦٠ مليون م٣ من مياه الأردن منها ٦٠٥ ملايين تؤخذ من اليرموك والوديان والباقى ومقداره ١٥٥ مليون متر مكعب يؤخذ من المياه المخزونة فى بحيرة طبرية .

ولا تختلف مظاهر الرى الأخرى عن مشروع (بنجر) سوى تحويل الفائض من مياه النهر إلى بحيرة طبرية لتخزينه فيها . ولكنه يختلف عن مشروعى (بنجر) والمشروع الموحد بأن اقترح إنشاء ست محطات لتوليد الكهرباء بدلاً من اثنين مجموع انتاجهما ٦٧ مليون كيلو وات ساعة . وصمم المشروع بحيث يمكن تنفيذ نواحى الرى فيه دون نواحى الكهرباء .

وقدر أن المشروع يكفى استيعاب وعول ١٦٠ر٠٠٠ نسمة بشكل رئيسى فى المزارع بما فى ذلك الميكانيكيين فإذا افترضنا أن نسبة الأعمال الرئيسية إلى الفرعية ٢ر٥ : ١ فان ٦٤ر٠٠٠ شخص أخرين يمكن استيعابهم فى الأعمال الفرعية .

وهكذا فالمشروع كله يستوعب (٢٢٤ر٠٠٠ شخص) فى وادى الأردن بزيادة ١٤٣.٠٠٠ شخص عن الذين كانوا أيضاً يرتزقون من الزراعة بوادى الأردن سنه ١٩٥٣ ويقدر المشروع أن قسما وافراً من الزيادة سينجم عن زيادة انتاج وحدة الأرض بنسبة تتردد بين ١٤٠٪ و ٣٠٠٪ تقريباً .

ملحق رقم (٤)

نص خطاب الملك الحسن الثانى الموجه إلى المؤتمر الدولى السابع حول الموارد المائية بالرباط (مايو١٩٩١)

وجه الملك الحسن الثانى خطاباً سامياً للمشاركين فى المؤتمر الدولى السابع حول الموارد المائية الذى افتتح صباح يوم الإثنين ١٣ مايو ١٩٩١ بالرباط واستمر إلى ١٨من نفس الشهر حول موضوع «الماء والتنمية الدائمة فى أفق القرن الواحد والعشرين»

وفيما يلى نص الخطاب الملكى الذى تلاه الوزير الأول الدكتور عز الدين العراقى :

الحمد لله وحده

الصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه

حضرات السادة :

إنه لمن دواعي الغبطة والإرتياح أن نشهد افتتاح أشغال الدورة السابعة للمؤتمر العالمي للموارد المائية .

وأن للمغرب شرفاً عظيماً باحتضان هذا الملتقى العلمي الدولي الذي ندعو الله تبارك وتعالى أن يحقق له سبل النجاح ويمهد لغاياته أهدافه بلوغ المراد .

إن البشرية ألفت تكييف حاجياتها مع الوضع البيئي الذي توجد فيه واستطاعت بذلك أن تنمي إمكاناتها وتصهرها لتواكب التطور الزمني. وعرفت الحقب التاريخية التي عاشها الإنسان تطورات جذرية انتقلت معها أهمية الموارد المستعملة من الحجر إلى الحديد ومن الفحم إلى البترول ومنه إلى الذرّة كما انتقلت حاجيات تنقله من المحيط الضيق لعيشه إلى عبور القارات وصولاً إلى عصر الفضاء ووطء سطح القمر بفضل العبقرية التي وهبه الله .

لكن الماء بقي يحتل المرتبة الأصلية والمكانة الأثيلة التي ليس لها بديل هذه المادة الطبيعية التي جاءت مقرونة بالحياة في كتاب الله عز وجل حيث قال تعالى «وجعلنا من الماء كل شئ حي» فبها يحيى الله الأرض بعد موتها ويخرج نبات كل شئ ومن ثم كان ارتباطها الوثيق بأسباب التقدم والنماء وشكلت العمود الفقري لقيام أعرق الحضارات على امتداد العصور والأحقاب. ولقد جعل الله سبحانه وتعالى من تعاقب الصحو والغيث نعمة من نعمه التي يجب علينا أن نحمده حمداً لا يليق إلا باسمه فلو دام الصحو في قطر من الأقطار لعم الجفاف وكثرت الأمراض وانتشرت العدوى ولو دام الغيث لتعفنت الحقول وسالت الوديان والأنهار فأحدثت الفيضانات التي تذهب بالجامد والمتحرك .

لكن الباري جلا علاه وهبنا نعمة أخرى هي نعمة العقل والتبصر وأرشدنا إلى الحكمة لتسخير الموارد المائية وضبط استعمالها لضمان اجتناب الكوارث الطبيعية الحادة .

أيها السادة .

إن نظرية العرض والطلب تجد مدلولها في شتى الميادين الإنتاجية المرتبطة بالعمل الإنساني إلا أن العرض في مجال الماء يقترن بحكمة الله «والذي نزل من السماء ماء بقدر» .

فالكميات المتوفرة من الماء لا تتغير من حيث التوزيع الجغرافي ولا من حيث الفترات الزمنية والمناطق التي كانت تعرف خصاصاً ما زالت والأدهى من ذلك أن عامل التلوث أضحى يقلص من الحجم القابل للإستعمال .

نقل المياه من المناطق المطرة إلى الجهات التي تعرف خصاصاً .

وعلى العكس من ذلك ما فتئ الطلب على الماء يتزايد إذ تضاعف حجمه مرتين في الثلاثين سنة الأخيرة . وهذا ناتج عن النمو الديموغرافي الهائل وتطور مستوى المعيشة وتنامي الإستهلاك بالنسبة للفرد الواحد إضافة إلى التقدم الصناعي والتكنولوجي والفلاحي (الزراعي) الذي نجمت عنه سلبيات ومفارقات تكمن في ظاهرة التلوث . إن على دول العالم أن تعرف اليوم أكثر من أي وقت مضى أن الماء ملك للجميع ونأخذ استشهادنا مره أخرى من الفرقان فقد قال سبحانه وتعالى في سورة القمر «ونبئهم أن الماء قسمة بينهم»

فهو بذلك ملك للجميع أينما وجد وبات علينا أن نتآزر ونشد بعضنا البعض ونتبادل الخبرات والتقنيات

الكفيلة بالتحكم فى النظم الطبيعية والتعقيدات الناجمة عنها .

وإذا كان الله قدر لبلادنا جغرافياً أن تقع فى منطقة شبه جافة فلقد عملنا على زرع بذور التضامن الوطنى وأمرنا حكومتنا بإيجاد الصيغ الكفيلة بنقل المياه من المناطق الممطرة إلى المناطق التى تعرف خصاصاً وألا تأخذ بعين الإعتبار الحاجيات الآنية فحسب بل تؤمن المياه للأجيال المقبلة . ونحن على استعداد تام لنقل تجربتنا وبسطها للدول المحيطة بنا فى إطار التضامن الدولى الذى مافتئنا ننشده فى هذه المادة الثمينة

اعتمدنا فى تخطيط المياه منهجاً قوام النظرة الشمولية .

أيها السادة .. من الواجب علينا أن نقول أننا حققنا برعاية الله عملاً جباراً منذ ثلاثين سنة ذلك أننا وضعنا الخطط ورسمنا الإتجاهات ودققنا المواقف وأعلنا الفلسفة التى علينا اتباعها وعياً منا بالدور الفعال للماء فى إحلال التطور الإقتصادى والإجتماعى .

وعليه فقد اعتمدنا فى تخطيط المياه منهجاً قوامه النظرة الشمولية مما يسمح على المدى الطويل بتنظيم هذا القطاع الحيوى وتفادى أزماته واجتناب سوء استعماله والمحافظة على جودته .

ولبلوغ هذه الأهداف كان لزاماً علينا تكثيف الجهود فى سبيل المعرفة الدقيقة لمواردنا المائية السطحية منها والجوفية وإنجاز المنشآت والتجهيزات الضرورية لتسخير المياه اللازمة لتلبية الحاجيات .

إنجاز عشرات السدود وإحداث المجلس الأعلى للماء

فكان إنجاز عشرات السدود من مختلف الأحجام وآلاف الآبار والأثقاب من مختلف الأعماق هدفنا من ذلك سقى المليون هكتار وتلبية حاجيات السكان أينما وجدوا من الماء الشرب (مياه الشرب). كما اعتمدنا استعمال السقى بالأذرع المحورية وبتقنيات الرى الحديثة لتلافى تقلبات الطقس وبلوغ غاية الإكتفاء الذاتى من الحبوب .

وشرعنا فى بذل مجهودات مماثلة لا تخلو أهمية تتمثل فى التحكم فى مناهج التدبير وتقنيات الإقتصاد فى الماء بكيفية تسمح بالإبتعاد عن التبذير الضياع . كما حرصنا على أن يطبع الحوار والتشاور توجيهات بلدنا فى ميدان الماء .

وهكذا قمنا بإحداث المجلس الأعلى للماء الذى نترأسه شخصياً وهو المنتدى النافع الذى تتم بواسطته ومن خلاله مناقشة توجيهات واختيارات بلدنا فى هذا القطاع مما يضمن مشاركة واسعة للمنتخبين والمسؤولين السياسيين والمستعملين والخبراء فى إتخاذ القرارات .

وفى نفس الإتجاه قررنا سن قانون عصرى يسمح بتدبير الموارد المائية والسهر على مراقبة استعمال الماء وحمايته من التلوث والإفراط . كما أعطينا أوامرنا لحكومتنا للمزيد من البحث والمعرفة الدقيقة للمعطيات المناخية والإنتفاع بمزاياها وفى هذا المضمار انطلقت دراسات الاندروكورونولوجيا وهى علم إعمار الأشجار تسمح بمعرفة تاريخ مناخ بلدنا وفترات الجفاف به على الخصوص .

كما نولى اهتمامنا بالبحوث والتجارب المتعلقة بالتغيرات المناخية وانعكاساتها على الماء اعتباراً للتأثيرات السلبية المرتقبة خاصة فى المناطق الجافة مثل منطقتنا .

وقمنا ببرنامج طموح للبحث فى الأمطار الإصطناعية بغية تعزيز احتياطينا من الماء .

وقررنا إنشاء معهد متخصص توكل إليه مهمة البحث وإنعاش التطور الإقتصادى والإجتماعى بالمناطق الجافة ارتباطاً بتعبئة المياه .

وكل هذه المحاور التى أوضحناها تظهر بجلاء الهدف السامى الذى حددناه لسياستنا المائية والرامى إلى ترشيد استعمال الماء والحفاظ عليه بصفة عامة تدبيرة تدبيراً محكماً يسمح بتلبية الحاجيات الآنية مع السهر علي مصالح الأجيال القادمة .

استعداد كبير للمشاركة في المجهود الدولي

وعلى هذا النحو يتأهل المغرب لمواجهة تحدى الماء للسنوات القادمة وهو مستعد كل الإستعداد للمشاركة فى مجهود المجموعة الدولية فى هذا المضمار .

ويقينا منا بضرورة تدعيم التعاون الدولى فى هذا المجال نظم المغرب عدة لقاءات واجتماعات دولية بغية التفكير فى مواضيع تستأثر باهتمام المحافل الدولية كالجفاف وتدبير الماء وتشييد السدود الصغرى والإنتاج الفلاحى والبيئة والتلوث .

كل ذلك يقوم شاهداً على أن المغرب كان على امتداد تاريخه بلد انفتاح يأخذ ويعطى ويتفاعل تأثراً وتأثيراً لصنع حضارة الإنسان متخطياً بانفتاحه الحدود والحواجز حدود المكان وحواجز الزمان .

وأن التجربة التى خاضها المغرب بفضل ربط ماضيه التليد بحاضره المجيد اكسبته خبرة عالمية ومكنت مهندسيه وتقنييه من كفاءة وطنية ودولية اعترفت له المحافل الدولية بنضجها وغناها .

وها نحن نبسط لكم هذه التجربة مساهمة منا فى حل المشاكل العالمية المتعلقة بالماء .

حضرات السادة ... إن مؤتمركم يأتى فى ظروف مواتية تجعلنا ندق ناقوس الخطر لتنبيه العالم أجمع إلى أهمية هذه المادة الحيوية وما يحدق بها من أخطار والتى قد تعصف بها فى المائة سنة المقبلة ونحن واثقون من أن كل بلد عربى يعانى من مشكل الماء أينما كان موقعه الجغرافى وكيفما كان وضعه الإقتصادى وأن هذا الملتقى ليشكل منبراً لطرح كل القضايا المتعلقة بالماء خصوصا فى الدول النامية .

وإننا لننادى من خلالكم جميع الدول إلى عقد منتدى على أعلى مستوى فى السنوات المقبلة تشارك فيه جميع بلدان مايسمى بالجنوب بحضور دول الشمال المتقدمة لتدارس المشاكل المتوسطة والبعيدة المدى فى ميدان الماء وتسطير برنامج للمساعدة التقنية والمالية للبلدان النامية المهددة بالإفتقار إلي الماء .

كما ندعو إلي إنشاء صندوق عالمى خاص لتمويل البرامج المتعلقة بحماية رصيد المياه العالمى من التلوث ومساعدة الدول النامية لتمكينها من تعبئة مياهها ونقل المعرفة والتقنيات اللازمة للإعتماد على نفسها فى بناء قواعد ثابتة ملائمة فى ميدان الماء ونقترح رصد جزء من الديون المترتبة على الدول النامية لتمويل هذا الصندوق .

لكل ما تقدم نوالى اشغال مؤتمركم حدبنا ورعايتنا ونعتبر من الضرورى تنفيذ التوصيات الصادرة عنه خدمة لسعادة البشرية جمعاء . ونحن نرنو معتمدين على الله وعلى عملكم إلى أن يصبح الماء عنصر وئام وتآخ بين الشعوب ومصدر سلام وطمانينة بين الأقطار ويطيب لنا فى الختام أن ننوه بالمجهود الذى بذل لإقامة هذا المؤتمر الدولى للموارد المائية وبجميع الذين ساهموا فى تنظيمه وفى التظاهرات المواكبة له سائلين العلى القدير لإشغالكم التوفيق والسداد وبلوغ سبل الرشاد .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

وحرر بالقصر الملكى العامر بالرباط

يوم الأثنين ٢٨ شوال ١٤١١ هـ الموافق ١٣ مايو١٩٩١م

ملحق رقم (٥)

جدول يبين الموارد المائية للأقطار العربية *

الموارد المائية فى الدول العربية موزعة حسب مصادرها				
القطــــر	كمية الأمطار الهاطلة مليار م٣/سنة	الموارد السطحية مليار م٣/سنة	المياه الجوفية المساحة	مليارم٣ /سنة المستغلة
ليبيا	٤٨.٠٩٨٦	-	٢.٠٦	١.٧٣٥
تونس	٣٩١.٧٧٦	١.٦٧	١.٥٠	٠.٢٠٠
الجزائر	١٩٢.٤٧٦	٣.٥٠	٢.٠٠	١.٧٠٠
المغرب	٨٢.٣٥٢	١٦.٠٠	٧.٥٠	٢.٥
موريتانيا	١٥٧.٢٠٨	-	-	-
العراق	٩٩.٨٦٥	٤٢.٦٠	٢.٠٠	١.٢٠
سوريا	٥٢.٧٤٠	٩.٣٥	٣.٠٠	٢.٥٢٨
الأردن	٦.٧٢٦	٠.٧١٥	٠.٥٠	٠.٢٥٧
لبنان	٦.٨٣٥	٣.٨٠	١.٠٠	٠.٥٠٠
فلسطين	٨.٠٢١	-	-	-
مصر	١٥.٢٥٥	٥٥.٥٠	٣.٦٧٤	٠.٧٦٠
السودان	١٠٩٤.٣٥٧	١٨.٥٠	-	-
الصومال	١٩.٠٠٧	٨.٢٠	-	-
جيبوتي	٣.٩٩٧	-	-	-
السعودية	١٢٦.٧٨٦	-	-	-
الكويت	٢.٢٢٦	-	-	-
الإمارات	٢.٤٧٦	٢.٩٣٢	٤.٦٨٣	٣.٨٣٠
البحرين	٠.٠٠٦	-	-	-
قطر	١.٨٩٠	-	-	-
عمان	١٤.٦٦٦	-	-	-
اليمن الشعبية	٤٦.٠٨٥	-	-	-
اليمن الديمقراطية**	٢١.٠٧٦	-	-	-
الإجمالى	٢٢١٣.٠٠٠	١٦٣.٧٦٨	٢٨.٩١٦	١٥.٢٨٣

* نقلاً عن : «مجلة الوحدة» ، الصادرة عن المجلس القومى للثقافة العربية ، الرباط ، المملكة المغربية العدد (٧٦) يناير ١٩٩١ ص ٢٧

** توحدت اليمن فى ٢٢ مايو ١٩٩٠

ملحق رقم (٦)

الانهار الكبرى التى تمر بالعالم العربى

- النيل - الفرات - ودجلة

النهر	المنبع	دول الحوض	طول المجرى الرئيسى	مساحة النهر	التصريف
النيل	٨٠٪ من مياه النهر تنبع من أثيوبيا	مصر-السودان-اثيوبيا - زائير أوغندنا- رواندا بوروندى تنزنيا كنيا	١٧١٨كم	٢٥٠٠٠٠٠ كم مربع	٨٥.٥مليار متر مكعب سنوياً (نصيب مصر
الفرات	هضبة الأناضول جنوبى شرق تركيا من جبال طورس الشرقية	تركية - سورية العراق	٢٣٣٠كم	٤٤٤٠٠٠ك م مربع	٢٩ مليار متر مكعب /سنه
دجلة	هضبة تركيا وجبال زجروس فى إيران	تركيا - سورية العراق-وأجزاء بسيطة من إيران	١٧١٨ كم	٢٥٨٠٠٠ كم مربع	٤٨.٧ مليار متر مكعب /سنة

ملحق رقم (٧)

نص نداء دمشق حول الامن المائى

فى دول منطقة غربى اسيا

بدعوة من اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربى أسيا (الأسكوا) ، اجتمع فى دمشق فى الفترة مابين ١٣- ١٦ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٨٩ فريق الخبراء المختص بشأن الأمن المائى فى منطقة الأسكوا وناقشوا أوراقاً قدمها الخبراء من هذه البلدان وبعض المنظمات الإقليمية والدولية وتدارسوا الوضع المائى فى المنطقة ومتطلبات أمنها المائى والغذائى .

إذ يستذكرون مؤتمر الأمم المتحدة للمياه المنعقد فى ماردل بلاتا عام ١٩٧٧ ويؤكدون على أهمية الأخذ بما تمخض عنه من قرارات وتوصيات، وإذ يستذكرون كذلك البيان حول الأمن المائى العربى الصادر عن ندوة مصادر المياه واستخدامها فى الوطن العربى المنعقدة فى الكويت عام ١٩٨٦ ، يصدر المجتمعون نداء دمشق التالى :

«بعد انقضاء أكثر من عقد على مؤتمر ماردل بلاتا وثلاثة أعوام على ندوة الكويت ، فإن الوضع المائى فى منطقة غربى أسيا يبدو أكثر أهمية وخطورة مما كان عليه عند الاجتماعين المذكورين فالتردى فى الموارد المائية الجوفية والسطحية كماً ونوعاً فى العديد من أجزاء المنطقة، وتزايد عدد السكان فى بلدانها وفى مدنها بوجه خاص ، وما واكبه من ازدياد فى استهلاك للمياه فى المنازل والصناعة والزراعة وكذلك ما واكبه من إطراد فى

الحاجة إلى الغذاء والإنتاج الزراعى ، ودخول أجيال متتابعة فى سوق العمل ، مما يقتضى توفير فرص عمل جديدة لهذه الأجيال التى تعتمد على مصادر محدودة للمياه ، كل هذه العوامل بالإضافة إلى عوامل أخرى تواكبها وبجانب الرغبة فى إطراد هذه الموارد وديمومتها ، تدفع المجتمعين إلى إصدار ندائهم هذا لدرء الخطر الذى يقترب بسرعة تفوق التوقعات السابقة .

لذا يهيب الخبراء بدول المنطقة ومجتمعاتها وأفرادها وهى مهد حضارات الإنسان وموئل نشوئها وتطورها إلى الإستمرار فى جديتها وتضاعف من استعداداتها لمواجهة هذا التحدى بما فى ذلك :

١- التعاون والتكامل والتكافل لتطوير وحماية موارد المياه من التلوث والتردى والنقصان وترشيد استخداماتها ضماناً لديمومة الإستفادة منها لحياة الحاضر وحياة المستقبل ، باعتبار أن مصالح بلدان منطقة الأسكوا فى هذا الأمر مشتركة ، وأن الأمن المائى والغذائى للعضو فيها من أمن الجماعة.

٢- تشكيل مجلس إقليمى للمياه ترعاه اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربى أسيا بعضوية خبراء من المنطقة حيثما يلزم ، يتعاون فى مهامه مع المنظمات المراكز العربية والإسلامية والدولية القائمة . ويتكامل بجهوده مع جهودها وتكون طبيعته استشاريه ثم يتطور تدريجياً بمرور الزمن وخبراته المكتسبة إلى مجلس تمثيلى لبلدان المنطقة .

٣- العمل والتعاون على حل أية إشكالات موجودة أو قد تستجد فى اقتسام المياه الدولية والسطحية منها والجوفية وفى حسن إدارتها وتنظيمها .

٤- إدانة اغتصاب الكيان الصهيونى للمياه العربية أو المهدد منها بالإغتصاب وتأكيد حق الشعب العربى بالسيادة على هذه المياه .

«نداء يوجهه الخبراء بحسهم وامنياتهم وتطلعاتهم لخير مجتمعاتهم ووارثيها» .

دمشق فى ١٦ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٨٩

ملحق رقم (٨)

نص اعلان القاهرة حول المياه الافريقية
القاهرة ٢٥ - ٢٧ يوليو ١٩٩٠

مقدمة

اتخذ اهتمام المجتمع الدولى المتزايد بتنمية وإدارة الموارد المائية مظاهر عديدة فى السنوات الأخيرة . وانعكس هذا الإهتمام فى أنشطة عدد من أجهزة الأمم المتحدة (البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة الخ . .) وهى الأجهزة التى تقدم المساعدة الفنية للبلدان النامية فيما يتعلق بنواح معينة من تنمية موارد المياه ، وكذلك المساعدة المالية التى يقدمها البنك الدولى وبنك التنمية الأفريقى والأجهزة والوكالات الدولية المعنية الأخرى .

- يوجد بأفريقيا العديد من الأنهار والبحيرات التى تعطى صورة عن وجود ثروة كبيرة من الموارد المائية فى القاهرة .

وعلى الجانب الأخر يوجد بأفريقيا أكبر صحراء فى العالم الصحارى شمال خط الأستواء . صحراء كلهارى إلى الجنوب ومناطق شاسعة جرداء وشبه جرداء فى معظم أنحاء القارة تقريباً وهناك المحن والدمار الذى ينجم

عن فترات القحط الطويلة فى السهل وأجزاء عديدة فى بلدان اخرى ، والحاجة الصارخة إلى الغذاء وعلف الماشية والألياف والمرافق الأساسية مثل مياه الشرب والصرف الصحى.

- هذا التفاوت يوضح التناقض الظاهرى الموجود فى الصورة العامة لموارد المياه واحتياجات قارة من أكبر قارات العالم .

موارد المياه فى أفريقيا :

يوجد اعتماد طبيعى متبادل بين الموارد المائية والموارد الطبيعية الأخرى وهذا ما يجب أن تقره وكالات التخطيط والتنمية بصورة كاملة . أن التنمية أو استخدام الموارد المائية فى إطار نظام دولى للموارد المائية له انعكاسات هامة على الموارد الطبيعية الأخرى حيث تتوقف تنمية هذه الموارد والحفاظ عليها أو استخدامها على المياه أو على تأثير دورة المياه .

هناك بعض الحقائق التى يمكن أن نذكرها عن موارد المياه فى أفريقيا .

أ- نسبة وفرة المياه فى أفريقيا حسب وحدة المنطقة بالمليمتر هى أقل نسبة فى العالم.

ب- معدل التبخر فى أفريقيا أعلى منه فى كل القارات الأخرى .

ج- كفاءة مجرى المياه ، أى النسبة بين انسياب المياه وسقوط الأمطار هى أقل نسبة فى أفريقيا . وبعبارة أخرى فإن معظم الأمطار الساقطة فى أفريقيا لاتصل الأنهار والبحيرات ولكنها تفقد من خلال التسرب أو التبخر .

د- ان القيمة المنخفضة لمجرى الماء تشير إلى أن أفريقيا تمتلك من الأراضى أكثر مما تمتلك من الموارد المائية ، ومن ثم كانت هناك الحاجة إلى التخطيط من أجل الإستغلال الأمثل لهذه الموارد وفقاً لبرامج وسياسات تمت دراستها دراسة جيدة .

دور الماء فى التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى افريقيا :

أ- ان تنمية موارد المياه فى أفريقيا هو ضرورة أساسية لتنمية إمكاناتها الصناعية والزراعية .

ب- ان تنمية الطاقة الكهربائية من مصادر المياه توفر طاقة قليلة التكلفة نسبياً بالنسبة للتنمية الصناعية والمعدنية ، ان الطاقة المولدة من المياه تأخذ دوراً حاكماً مصدر من مصادر الطاقة .

ج- ولقد لعب النقل النهرى الداخلى فى الأنهار والبحيرات فى أفريقيا دوراً هاماً فى الحياة الإقتصادية لبلدان أفريقيا ، ومازال يلعب هذا الدور حتى اليوم ، وتتضح أهمية النقل النهرى عندما نعرف أن أفريقيا بها بلدان مغلقة اكثر من أى قارة أخرى فى العالم ومازال هناك الكثير الذى يلزم عمله فى أفريقيا لتعزيز مرفق النقل النهرى الداخلى.

د- ان أهمية مياه الشرب بالنسبة للمجتمعات الريفية والحضرية وبالنسبة للماشية هى من الوضوح بحيث لا تحتاج إلى مزيد من التأكيد .

هـ- ان اخطار اعتماد الإنسان كلياً على المطر والآثار المدمرة المترتبة على عدم سقوط المطر أو نقص سقوطه قد اتضحت بصورة مؤلمة من خلال فترات القحط الطويلة فى إجراء عدة من أفريقيا ، ولا عجب أن تحظى مكافحة الجفاف بهذه الدرجة العالية من الأولوية .

و- وعلى ذلك يتضح أن تنمية موارد المياه يجب أن ينظر إليها بإعتبارها من أهم العوامل لتنمية أفريقيا بشرياً واجتماعياً واقتصادياً و باعتبارها أداة سياسية فى تأمين نوعية أفضل من الحياة لشعوب القارة .

توصيات عمل

توصيات العمل هى كما يلى :

أولاً : تقييم توفر المياه :

موارد المياه السطحية والجوفية :

أ - هناك حاجة إلى إعادة النظر فى كفاءة الشبكات القائمة لقياس ودراسة الظواهر المائية بغية وتحسين أداء هذه الشبكات وعملها وتغطيتها .ويمكن لهذه الدراسة أن تتضمن معالجة موضوعات تتعلق بالتوحيد القياسى للمعدات ووسائل المراقبة والتسجيل ، وبصفة خاصة التوصل إلى تناسق بين الأنظمة الوطنية الموجودة فى نفس الحوض الدولى للنهر .

ب - يجب إقامة بنوك معلومات ولابد من اتخاذ الترتيبات بغية الجمع المنتظم للمعلومات وإعدادها ونشرها بصورة دورية فى استمارة متفق عليها وعلى فترات محددة.

ج - على أساس البيانات التى تم جمعها ونشرها يجب عمل تقييم دورى لموارد المياه السطحية ، ويجب تحديث هذه الدراسات من وقت لآخر كلما توفر مزيد من البيانات .

د- بالإضافة إلى مثل هذه الدراسات عن الموارد الإجمالية للمياه هناك حاجة إلى مزيد من الدراسات التفصيلية حتى يمكن معرفة الكميات التي يمكن استغلالها بصورة اقتصادية للإستعمالات المختلفة من الماء مثل الإستهلاك المنزلى ، والرى أو توليد الطاقة .

هـ - لابد من عمل فهرس لجميع البيانات الموجودة عن المياه الجوفية .

و- يجب أن تشتمل شبكات ملاحظة المياه الجوفية على برامج أخذ عينة لتحديد نوعية المياه .

ز- لابد من مراجعة ماتم عمله حتى الآن فى مجال المياه حتى يمكن الإستفادة مما هو قائم وتحديد برامج للبحث فى المستقبل فيما يتعلق بأحتياجات التنمية ، ولابد من تكثيف البرامج الحالية والبدء فى برامج جديدة كلما كان ذلك ضرورياً .

ح- هناك حاجة إلى تطبيق الوسائل الجيوفيزيائية أى الخاصة بطبيعة الأرض والنماذج والنظائر الرياضية بدرجة أكثر مما هو متبع حالياً لدفع الأنشطة الخاصة بالتنقيب عن المياه وتقييمها قدماً إلى الأمام .

ثانياً : تقييم استخدامات المياه :

أ- يجب عمل تقيم استخدام موارد المياه السطحية والجوفية فى أحواض الأنهار كلُ على حده وكذلك على مستوى قومى ، وذلك فيما يتعلق بموارد المياه اللازمة للمناطق الريفية والمناطق الحضرية والماشية ، والصناعة ، والرى ، وتوليد الطاقة المائية الخ ..

ب - وإذا ماكان مثل هذا التقييم قد أجرى بالفعل فى وقت ما فلابد من اتخاذ الترتيبات لمراجعة هذا التقييم وتحديثه .

ثالثاً : تقييم الطلب على المياه :

أ - إن الطلب على المياه للأغراض المختلفة مثل تغذية المناطق الحضرية والريفية بالماء ، والماشية والصناعة، والرى أو توليد الطاقة المائية يجب تقييمه من وقت لآخر وفقاً لأهداف التنمية الوطنية وذلك بهدف توفير الأساس للتنمية المستقبلية لموارد المياه الجوفية والسطحية المتاحة .

ب - وحيثما اجريت مثل هذه الدراسات عن الطلب للمياه واكتملت هذه الدراسات بصورة كلية أو جزئية ، فلابد من توفير الفرص لمراجعتها وتحديثها .

ج - عند إعداد مثل هذه التقديرات عن الطلب تبرز الحاجة إلى استخلاص معايير مشتركة لعمل تنبؤات عن هذا الطلب عن أن تكون هذه التنبؤات من المرونة بحيث تسمح بالتغيرات وفقاً للإختلافات فى الأوضاع الوطنية .

رابعاً : استخدام المياه فى الزراعة :

أ - إن تحقيق إنتاج وإنتاجية مثلى فى الزراعة يستوجب حكمة فى استخدام وتنمية الموارد من الماء والأرض بصورة متكاملة حيث من الضرورى أن ترتبط المياه بسياسات ملائمة لاستخدام الأرض حتى يمكن استخدام الأراضى التى لا تستغل حاليا للأنتاج الزراعى وذلك بهدف زيادة المستويات الحالية للإنتاج الزراعى والغذائى.

ب- يجب تكثيف الجهد لتحديد احتياجات المحصول من المياه حسب المنطقة وطبيعة التربة حتى يمكن استخلاص ممارسات أفضل فى إدارة المياه .

ج- تشكل الفيضانات مشاكل صعبة فيما يتعلق بمراقبة وحماية العديد من أحواض الأنهار فى كثير من بلدان المنطقة . ومن الضرورى أن تشتمل هذه المشاريع على هذا العامل ، أى ضرورة وجود مشروعات وخطط للتنمية الشاملة لأحواض الأنهار.

د- توجد مساحات شاسعة من المستنقعات فى العديد من البلدان ولذلك يجب أن تتضمن مخططات الرى خططاً لإستصلاح وتجفيف هذه المستنقعات حيثما كان ذلك لازماً .

هـ - فى كثير من المناطق الساحلية تبرز مشاكل الملوحة التى تؤثر على نوعية المياه السطحية وكذلك المياه الجوفية ولابد من أن تتضمن جهود تنمية أحواض الأنهار فى مثل هذه المناطق مراقبة الملوحة .

خامساً : استخدام المياه فى الصناعة :

أ - هناك بعض الأمثلة لإعادة استخدام المياه فى أغراض الصناعية ولكن امكانيات إعادة استخدام المياه فى عدد من بلدان المنطقة مازالت فى حاجة ، وبدرجة كبيرة ، إلى استكشافها.

ب - يشكل التلوث الناجم عن الإستخدامات الصناعية مشكلة كبرى بالفعل فى كثير من بلدان المنطقة ، وتقوم بلدان عديدة بإتخاذ التدابير اللازمة لرصد مستويات التلوث بصورة منتظمة ، وتلجأ إلى إصدار الأوامر التنفيذية والتشريعات بغية مراقبة تلوث المياه والحد من هذا التلوث.

هناك حاجة إلى مساعدة خارجية بخصوص المسائل الأتية :-

١- إجراء مسوحات عن المستويات الحالية للتلوث لموارد المياه السطحية والجوفية .

٢- إقامة شبكات رصد للكشف عن التلوث .

٣- إقامة معامل لإجراء تحليل لعينات المياه بصورة منتظمة ودورية .

٤- توفير المعدات والأموال والأيدى العاملة لمكافحة اثار التلوث .

سادساً : استخدام المياه فى توليد الطاقة :

أ - يوجد فى أفريقيا حوالى ثلث إمكانات العالم فى مجال توليد الطاقة من المصادر المائية ولكن السعة

الحالية لجميع مشروعات الطاقة المائية فى أفريقيا ليست سوى خمسة فى المائة من هذه الإمكانيات ، إن نصيب الطاقة المائية من إجمالى إنتاج الطاقة فى أفريقيا هو فى تزايد وسوف يستمر فى الزيادة مستقبلا ، الدراسات ومشروعات التننمية التى تمت فى الماضى كانت تستهدف تقريبيا فى معظم الحالات اغراضاً محددة مثل تزويد المراكز الحضارية أو التعدينية أو المنشآت الصناعية بالطاقة ، هو الأمر الذى حد من التنمية الكاملة لهذه الإمكانات ، ومن الآن فصاعداً يجب إجراء دراسات شاملة لتحديد احتمالات وإمكانيات التنمية فى أحواض الأنهار والبلدان و المناطق .

ب - ومن الطبيعى أن الطلب على استخدام المياه لتوليد الطاقة سوف يرتبط بالحاجة إلى توليد الطاقة وهو الأمر الذى يجب أن يقوم على أساس من المسوحات التفصيلية الشاملة ، ليس فقط على المستوى القومى ولكن على المستوى شبه الإقليمى أيضاً، حيث أن الإستهلاك لن يقتصر بالضرورة على المستوى القومى ، وهذا يؤكد ضرورة إجراء مسوحات عميقة إقليمية وشبه إقليمية .

ج - يجب أن ينظر إلى خطط تنمية الطاقة المائية على أنها جزء لا يتجزأ من مشروعات التنمية الشاملة فى قطاع الطاقة بأكمله .

د - يجب أن ينظر إلى تنمية الطاقة المائية باعتبارها مكوناً هاماً فى تنمية موارد المياه للأغراض المتعددة فى التخطيط الوطنى وتخطيط حوض النهر .

سابعاً : الإحتياجات المائية للملاحة :

توصى بشدة بإعداد لوائح للملاحة وذلك بغية إقامة نظام موحد للنقل النهرى فى أفريقيا ، ووضع اللوائح الأساسية لتنظيم هذه الملاحة .

أ - فى أى برنامج يستهدف التنمية الشاملة والمتكاملة لحوض الأنهار ولخدمة الأغراض المتعددة ، وحيث تكون هناك مصالح ملاحية ، لابد أن تؤخذ ضرورة الحفاظ على الحد الأدنى للسحب فى مصبات الأنهار فى الإعتبار أثناء إعداد مشرعات التنمية .

ب - يجب أن تكون سياسة تنمية النقل النهرى الداخلى جزءً لا يتجزأ من سياسة النقل الشاملة للقارة .

ج - يجب تنمية وتعزيز التكنولوجيا الملائمة فى المسائل المتعلقة بتطهير القنوات وصيانة الممرات المائية ، وإعداد الخرائط الخاصة بالفيضانات وأحواض النهار والمسوحات الجغرافية لمصبات الأنهار والبحيرات الطبيعية والصناعية ، وإعداد لوحات ملاحية وتحديث الموجود منها، وإقامة عوامات الإرشاد وإشارات السواحل والإرشادات البصرية ووسائل الإرشاد الملاحى الأخرى .

ثامناً : الجفاف :

أ - إن مراقبة الجفاف هو أحد المشاكل التى لها أولوية قصوى فى أفريقيا ، وهناك حاجة إلى إعداد برنامج شامل لتنمية موارد المياه فى افريقيا ، يحدد أهدافا وأغراضاً محددة للمستقبل فى المدى القصير والمدى الطويل .

ب - إن استكشاف المياه الجوفية فى افريقيا يحتاج إلى برنامج مكثف لاختيار الأبار والتجويفات المائية.

ج - يجب اتخاذ الترتيبات اللازمة للصيانة السليمة للأبار الموجودة وتنمية ابار جديدة باستخدام موارد وطاقات السكان المتأثرين بذلك فى المناطق الريفية على أساس مبدأ مساعدة الذات مع مساعدة إضافية تقدمها الدولة وكذلك الموارد الخارجية .

د - يجب إتمام دراسات الجدوى بأسرع مايمكن بالنسبة لمشروعات تنمية موارد المياه السطحية والتى حددتها الدراسات التخطيطية السابقة .

تاسعاً مشاكل التخطيط :

أ - إعداد مخططات رئيسية للبلدان وأحواض الأنهار حيث أن توفير تخطيط طويل الأجل سوف يشكل الإستراتيجيات التخطيطية اللازمة لتحقيق الأهداف الموضوعة ، ولابد من زيادة التأكيد على الحاجة إلى سياسة تنمية متعددة الأغراض ، وهناك عدد من البلدان فى حاجة إلى إعداد مخططات رئيسية قومية ولأحواض الأنهار بها ، وهناك مجال لمزيد من تطبيق تقنيات أنظمة التحاليل واستخدام النماذج الرياضية فى المشاكل المتعلقة بالتخطيط .

ب - هناك حاجة إلى دمج مخططات المياه الوطنية فى المخططات الوطنية فى التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

ج - فى مجال التخطيط تحتاج كثير من البلدان إلى المساعدة فى مجالات تحديد المشروعات وإعداد تقارير الجدوى والتقارير الخاصة بالمشروعات ذاتها .

د - بالنسبة للتخطيط لابد من إعطاء إهتمام إلى الأحتياجات المطلوبة فى مجال إجراء المسوحات الميدانية وإعداد الخرائط الطبوغرافية بما فى ذلك الصور القياسية والأساليب الحديثة الأخرى .

عاشراً : إعداد سياسة مياه :

فى بعض بلدان المنطقة بذلت جهود ولاتزال تبذل لإعداد سياسات وطنية تستهدف التنمية الشاملة لموارد المياه ولكن فى البلدان الأخرى التى لم تفعل ذلك حتى الان تبرز الحاجة إلى صياغة سياسة خاصة بالمياه تتسق مع السياسات الإقتصادية والإجتماعية الشاملة للبلد . إن صياغة سياسة للمياه أمر ضرورى لتخطيط تنمية منتظمة للموارد على مراحل وفقاً لأولويات سبق تحديدها وذلك بغية الوصول إلى الأهداف والأغراض فى مختلف مجالات استخدام المياه.

حادى عشر : تنمية تكنولوجيا مناسبة :

أ - هناك حاجة إلى توضيح مفهوم ومضمون التكنولوجيا الملائمة وبصفة خاصة فى مجال تنمية الموارد المائية فى نطاق البيئة الإقتصادية والإجتماعية للمنطقة وهذا الموضوع يمكن بحثه فى ضوء الحاجة إلى اقامة قدرة تكنولوجية داخل البلدان وفى المنطقة بغية إيجاد حل للمشاكل الوطنية الحقيقية فى مجال تنمية المياه دون اعتماد غير ضرورى على التكنولوجيا المستوردة أو المواد الخام .

ب - إن التوحيد القياسى للمعدات فى بلدان المنطقة سوف يساعد إلى حد ما فى حل مشاكل التشغيل التى تنجم عن نقص قطع الغيار .

ج - إن التوحيد القياسى لنوع التصميمات والمخططات سوف يساعد على تنمية التكنولوجيا الملائمة فى مجال تنمية المياه .

د - إن الجهود المؤسسية من أجل تنمية التكنولوجيا الملائمة فى مجال تنمية الموارد المائية تحتاج إلى كل تشجيع ممكن .

ثانى عشر : السياسة العلمية واحتياجات البحث :

أ- يتم إجراء قدر ملحوظ من البحوث فى العديد من معاهد البحث والمنظمات والجماعات والهيئات

الحكومية وغير الحكومية فى أفريقيا عن المشاكل المتعلقة بتنمية الموارد المائية وتشكل مشاكل تقييم موارد المياه السطحية والجوفية واستخدام وتنمية هذه الموارد مضمون هذا البحث والدراسة ، وهناك حاجة لمراجعة ماتم إنجازه حتى الآن ومعرفة مدى إسهام نتائج البحث فى عملية التنمية وتحديد المجالات التى تحتاج إلى مزيد من البحث .

ب - هناك أيضاً الحاجة إلى دراسة الرغبة فى توفير آلية مؤسسية لاستمرار التشاور والتنسيق فيما بين العاملين فى مجال البحث حتى تخرج حلول تلائم مشاكل المياه فى بلدان المنطقة وحتى يكون البحث جزءاً واضحاً فى طابع عملية التنمية .

ثالث عشر : تأثير مشروعات المياه على البيئة :

أ- هناك وعى متزايد بشأن التزايد البيئى لمشروعات المياه ، وتجرى حالياً العديد من الدراسات البيئية فى كثير من بلدان المنطقة .

ومن الآن فصاعداً يجب أن تكون السياسة هى إجراء دراسات عن التأثير البيئى للمشروعات المقترحة أو المشروعات المطروحة قبل تنفيذ المشروع حتى يمكن اتخاذ الإجراء البيئى المطلوب وقت تنفيذ المشروع .

ب - ولقد قامت بالفعل مؤسسات لضمان التمثيل الفعال للمصالح البيئية ، ويجب تدعيم هذه المؤسسات بصورة مناسبة لتمكينها من تحقيق تلك المسئوليات فى مجال مشروعات المياه.

ج - فى البلدان التى لايوجد بها مؤسسات بيئية حتى الآن يجب اتخاذ التدابير لإقامة المؤسسات التى تلائم احتياجاتها وظروفها.

د- اثناء تخطيط وإنشاء مشروعات المياه يجب إعطاء الإهتمام اللازم لصالح حماية وحفظ الحياة البرية حيثما كان لذلك ازما .

هـ- يجب تنمية السياحة وأماكن الترفية فى جميع حالات الخزانات الطبيعية وتلك التى من صنع الإنسان.

رابع عشر : التعاون الإقليمى والدولى :

أ- إن المنظمات القائمة حالياً فى حاجة إلى تدعيم مؤسسى من خلال توفير المعدات والأموال والموظفين .

ب- يرغب عدد من البلدان فى القيام بأعمال أو ترتيبات مشتركة لإجراء دراسات عن تنمية أحواض الأنهار ، وهناك حاجة إلى إتخاذ إجراء ما لتعزيز مثل هذه الجهود للتعاون المشترك فى أحواض الأنهار الدولية والبحيرات .

ج- يجب إضفاء الطابع المؤسسى على الأعمال التى تستهدف القيام بإجراء مسوحات بشأن موارد المياه متعددة الجنسية ورصد نوعية الماء فى أحواض الأنهارالدولية والبحيرات .

د- يجب القيام بعمل لتعزيز الجهود الرامية إلى توحيد وسائل القياس والمعدات وإعداد البيانات وذلك بغية إيجاد تناسق بين الجهود الوطنية المختلفة فى حوض النهر الدولى الواحد أو البحيرة.

هـ- ان الأرتباط مابين موارد مياه احد احواض التصريف أو الأنظمة يجعل من الضرورى اتفاق دول الحوض على قواعد دولية تحكم استخدام وتنمية الموارد المائية وهذا الأتفاق ليس فقط امراً مرغوباً فيه ولكن

يجب ايضاً ان تتخذ هذه الدول الخطوات اللازمة فى اطار سلطتها بغية ضمان ان استخدام وتنمية الموارد المائية داخل أراضيها يتم فى الواقع وفقاً للمبادئ والقواعد الدولية المعمول بها فى ، هذا المجال بما فى ذلك أى اتفاقات بين دولتين أو أكثر من الدول المعنية

المعوقـــــات

تنحصر المعوقات الرئيسية نحو استخدام أكثر فعالية وأكثر شمولاً لموارد المياه وتنميتها فى المنطقة فى الآتى :

- ندرة رأس المال
- ندرة الأيدى العاملة المدربة
- الضعف المؤسسى

ولمعالجة هذه المعوقات لابد أن يؤخذ فى الإعتبارات التوصيات التالية :

خامس عشر : الحاجة إلى رأس المال :

هناك حاجة إلى المساعدة المالية فى كثير من البلدان للأغراض التالية :

- إقامة وتشغيل شبكات موارد المياه الجوفية والسطحية .
- جمع وإعداد ونشر البيانات وإنشاء بنوك للمعلومات .
- إعداد دراسة جدوى قبل التخطيط .
- إعداد تقارير جدوى لمشروعات معينة .
- الإستثمار فى إنشاء مشروعات ذات أولوية تمت دراستها بالفعل وثبت جدواها .

سادس عشر : مسوحات عن الأيدى العاملة :

أ- توفر المسوحات التى تجرى عن الأيدى العاملة الإتجاه والتوجه اللازمين لصياغة برامج تدريب طويلة الأجل وعلى ذلك يجب إعطاء أولوية متقدمة لإعداد مثل هذه المسوحات وفقاً لمعايير واضحة تماماً وتوجيهات محددة مسبقاً

ب- أثناء إجراء هذه المسوحات يجب الأخذ فى الإعتبار العوامل الأتية :

١ - يجب أن تكون المسوحات شاملة بحيث تغطى جميع قطاعات تنمية الموارد المائية بما فى ذلك تقدير موارد المياه السطحية والجوفية والإستعمالات المختلفة للمياه الشرب للمناطق الحضرية والريفية والماشية وكذلك تكنولوجيات الصرف ، والإستخدام الصناعى للماء بما فى ذلك إعادة استخدامه ، والإستخدام الزراعى للرى ومصائد الأسماك والغابات والتربة والحفاظ على المياه والإستعمالات غير الإستهلاكية مثل توليد الطاقة المائية والنقل النهرى الداخلى الخ ..

٢- فى كل قطاع من القطاعات السابقة يجب إجراء تقييم الإحتياجات من الأيدى العاملة على المستوى المهنى وشبه المهنى وكبار وصغار الموظفين والمستوى المتوسط منهم .

٣- يجب النظر إلى المسوحات التى تجرى عن الأيدى العاملة فى مجال موارد المياه باعتبارها جزءً أساسياً من المسوحات عن الإحتياجات الشاملة للأيدى العاملة المدربة فى جميع قطاعات التنمية الإقتصادية على أساس الإحتياجات المحددة والفنية لبلدان المنطقة حتى تكون هذه المسوحات

أدوات فعالة حقيقية فى تخطيط السياسة أو تنفيذ المشروع .

سابع عشر : التجنيد من أجل التدريب :

أ - يوجد عدد من المؤسسات والجامعات والكليات والمعاهد الفنية ومراكز التدريب فى حاجة إلى التدعيم والتوسع .

ب - يمكن مراجعة مناهج بعض المعاهد القائمة ومراكز التدريب والتوسع فيها حتى تشمل موضوعات تتعلق بتنمية الموارد المائية .

ج - عدد مراكز التدريب القائمة غير كاف وهناك حاجة إلى إنشاء مراكز تدريب جديدة بناء على طلب بلدان المنطقة فى تخصصات بعينها تحتاجها هذه البلدان .

د - يجب تشجيع التعاون فيما بين البلدان الأفريقية لإقامة مؤسسات تدريب كمشروعات مشتركة فيما بين البلدان الأفريقية ذات المصلحة لتدريب الموظفين المهنيين وشبه المهنيين .

هـ - بالإضافة إلى التعاملات قصيرة الأجل الموجودة فى المشروعات هناك حاجة إلى منح طويلة الأجل عن دراسات فى موضوعات تتعلق بمجال تنمية الموارد المائية .

و - يجب إعطاء إهتمام لإنشاء مراكز تدريب لتنمية الموارد على أساس إقليمى أو شبه إقليمى لتدريب المتخصصين فى النواحى المختلفة لتكنولوجيا تنمية موارد المياه على مستوى الدراسات العليا لخريجى الهندسة من الجامعات والمعاهد الفنية الموجودة مع توفر تدريب على رأس العمل ودورات دراسية لتنشيط معلومات المهندسين الموجودين فى الخدمة .

ز - تطوير مراكز التدريب القائمة لتغطية مناطق اكبر من القارة .

ثامن عشر : مشاكل مؤسسية :

هناك تباين واسع فى الهياكل المؤسسية القائمة على النواحى المختلفة لتنمية الموارد المائية فى بلدان المنطقة ، وهو مايتفق مع الإختلافات فى الهيكل الإدارى والتقاليد التاريخية ان وجود نظام واحد وموحد ليس ضرورياً ولاممكناً ويجب إعطاء اهتمام للمقترحات الآتية والتى تأخذ فى الحسبان الإحتياجات المؤسسية على المستوى الوطنى وشبه الإقليمى والدولى .

على المستوى الوطنى :

أ - هناك حاجة فى كثير من البلدان إلى تقوية الإطار المؤسسى القائم لجعله أكثر فاعلية فى تشغيل المكونات المختلفة لتنمية المياه مثل التخطيط والتصميم والإنشاء والصيانة والتشغيل ، ولتوفير مرافق البنية الأساسية اللازمة مثل مكاتب الرسم والمعامل والورش وأوناش الحفر .

ب - ظهر تيار حديث ألا وهو إنشاء هيئات لأحواض الأنهار على المستوى الوطنى ومن الضرورى تقوية هذه الهيئات بغية جعلها أكثر فعالية فى مجال التخطيط المتكامل وتنمية أحواض الأنهار المعنية لاستعمالات المياه جميعها .

على المستوى شبه الإقليمى :

ج - يوجد بالفعل عدد من المنظمات شبه الإقليمية ولكنها فى حاجة إلى تدعيم وفقاً لاحتياجاتها كل على حده وذلك بالتشاور مع هذه المنظمات وبمشاركة الحكومات .

د - إعطاء اهتمام لإنشاء معاهد علمية داخل أحواض الأنهار المشتركة بهدف تعزيز الدراسات العلمية وصياغة مخططات على مستوى الحوض من أجل تنميته تنمية متكاملة ، وتعزيز تدريب الأيدى العاملة وتطوير إطار موسسى داخل بلدان الحوض .

على المستوى الدولى :

هـ - على المستوى الدولى هناك حاجة إلى تنسيق مشاركة وكالات الأمم المتحدة فى موارد المياه أو المشروعات المتعلقة بها ، لتنسيق أوثق وتشاور بين الوكالات الدولية والحكومات فى إعداد وتنفيذ مشروعات المياه .

تاسع عشر : بنود أخيرة :

تعلن البلدان المشتركة فى مؤتمر القاهرة إلتزامها بأهداف وبنود هذا الإعلان واستعدادها لتنفيذه .

ويعتبر هذا الإعلان وسيلة إضافية لتعزيز التعاون بين البلدان الأفريقية فى إطار الإعتماد الجماعى على الذات بغية تنفيذ خطة عمل لاجوس .

ملحق رقم (٩)

نص بيان مؤتمر دبلن
عن المياه والتنمية (يناير١٩٩٢)

أصدر المؤتمر الدولى المعنى بالمياه الذى عقد فى دبلن بايرلندا فى ختام اجتماعاته فى فى أواخر يناير ١٩٩٢ «بيان دبلن عن الماء والتنمية» وكذلك التقرير العام لأعمال المؤتمر ، الذى تضمن نتائج أعمال فرق العمل الخاصة بمواضيع «تنمية الموارد المائية وإدارتها المتكاملة» و«تقويم الموارد المائية وتأثيرات تغير المناخ فى الموارد المائية» و«آليات التنفيذ والتنسيق على الصعد العالمية والوطنية والإقليمية والمحلية» و«حماية الموارد المائية ونوعية المياه والنظم البيئية المائية» و«المياه والتنمية الحضرية القابلة للإدامة وتوفير المياه للشرب والإستعمال الصحى فى البيئة الحضرية» و«المياه من أجل تحقيق الإنتاج الغذائى والتنمية الريفية المستديمة وتوفير مياه الشرب والإستعمال الصحى فى الريف» **وفيما يلى النص الكامل لبيان المؤتمر :**

نقص المياه العذبة وسوء استخدامها يهددان بمخاطر جسيمة ومتزايدة على التنمية المستديمة وحماية البيئة ، ومالم تتخذ فى العقد الحالى ، والذى يليه ، تدابير أكثر فاعلية لإدارة موارد البيئة والأرض فالخطر يهدد على حد سواء صحة البشر ورفاههم وأمنهم الغذائى ، وكذلك التطور الصناعى وأنظمة البيئة التى يعتمدون عليها.

ويعتبر ٣٣٨ خبيراً يمثلون حكومات ١١٣ بلداً اجتمعوا فى المؤتمر الدولى للمياه والبيئة» فى دبلن فى ايرلندا بين ٢٦و٣١ كانون الثانى (يناير) ١٩٩٢، أن وضع الموارد المائية العالمية خطير ، وأن المشاكل البادية ليست احترازية الطابع ولايقتصر تأثيرها المحتمل فى كوكبنا على المستقبل البعيد فقط انها مشاكل راهنة وهى تؤثر على البشرية الآن وأن بقاء ملايين الناس يتطلب إجراءات مباشرة وفعالة .

ويدعو المساهمون إلى معالجة أساسية جديدة للتنمية وإدارة موارد المياه العذبة ، والتى لايمكن تحقيقها إلا

عبر الإلتزام السياسى والمشاركة من أعلى المستويات الرسمية إلى أصغر المجتمعات المحلية . وينبغى دعم الإلتزام باستثمارات كبيرة ومباشرة وحملات توعية عامة وتغييرات قانونية وإدارية وتطوير تكنولوجى وبرامج لبناء القدارت .

ويقدم المساهمون هذا البيان إلى زعماء العالم الذين سيجتمعون فى مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية فى ريودى جانيرو فى حزيران (يونيو)١٩٩٢ ، داعين جميع الحكومات إلى النظر بعناية فى النشاطات المحددة ووسائل تحقيقها المعروضة فى البيان الكامل الصادر عن المؤتمر من أجل ترجمة التوصيات إلى برامج عمل فورية للمياه والتنمية المستديمة .

المبادئ المرشدة

المطلوب إجراءات منتظمة لعكس الإتجاهات الحالية فى الإستهلاك المفرط للمياه وتلوثها ومخاطر الجفاف والفيضانات ، ويطرح تقرير «المؤتمر الدولى للمياه والبيئة» إرشادات للعمل على المستوى المحلى والوطنى والدولى على أساس المبادى التالية :

- المبدأ الأول :

موارد المياه العذبة الضرورية لإدامة الحياة والتنمية والبيئة محدودة ومعرضة للأذى لأن المياه تديم كل أشكال الحياة فإن إدارتها المستديمة تتطلب معالجات كلية تربط بين التنمية الإجتماعية والإقتصادية وحماية أنظمة البيئة الطبيعية ، وأن تربط الإدارة الفعالة استخدامات الأرض والمياه على امتداد كامل حوض النهر ومستودعات المياه الباطنية .

- المبدأ الثانى :

ينبغى أن تقوم تنمية المياه وإدارتها على أساس قاعدة المشاركة ، التى تشمل المستهلكين والمخططين وصانعى القرار السياسى والجمهور العام .

المشاركة العامة تعنى أن القرارات ينبغى أن تتخذ على أدنى المستويات الممكنة وبالمشاورة العامة الكاملة ومساهمة مستهلكى المياه فى تخطيط المشاريع وتنفيذها .

- المبدأ الثالث

تلعب النساء دوراً مركزياً فى توفير المياه وإدارتها ورعايتها .

لم ينعكس الدور الحيوى للنساء كمستهلكات للمياه وراعيات للبيئة الحية إلا نادراً فى التدابير الإدارية لتطوير وإدارة لموارد المائية . ويتطلب قبول هذا المبدأ سياسات إيجابية لدعم مساهمة النساء على جميع مستويات برامج الموارد المائية .

- المبدأ الرابع :

يملك الماء قيمة اقتصادية فى جميع جوانب استخداماته وينبغى اعتباره سلعة اقتصادية .

وضمن هذا المبدأ ينبغى الإعتراف أولاً بحق كل كائن إنسانى فى الحصول على الماء النقى الضرورى للشرب والحاجات الصحية فى سعر فى المتناول ، وقد أدى الإخفاق فى الإعتراف بالقيمة الإقتصادية للماء فى الماضى إلى استخدامات أهدرت الموارد وأضرت البيئة .

إن إدارة المياه كسلعة اقتصادية مهم للتوصل إلى استخدام كفء ومتساو للمياه يشجع على حفظ مواردها وحمايتها .

جدول العمل

وضع المساهمون فى المؤتمر على أساس هذه المبادئ الإرشادية الأولية توجيهات تساعد البلدان فى معالجة مشاكل مواردها المائية على نطاق واسع من الجبهات وتترتب على تطبيق توجيهات مؤتمر دبلن المنافع الرئيسية الآتية :

- تخفيف الفقر والمرض :

أكثر من ربع سكان العالم لايزال فى مطلع عقد التسعينيات عاجزاً عن سد الحاجات الإنسانية الأولية إلى الغذاء الكافى للأكل ، والماء النظيف للشرب والإستعمال الصحى ويولى برنامج عمل المؤتمر الأولوية فى تطوير موارد المياه وإدارتها إلى التوفير السريع للغذاء والمياه والرعاية الصحية لملايين الناس المحرومين من هذه الخدمات .

- الحماية من الكوارث الطبيعية :

تحصل خسائر جسيمة فى الأرواح والممتلكات والإقتصاد عن نقص الإستعداد لمواجهة كوارث الجفاف والفيضان وما يرافقها غالباً من الإفتقار إلى المعلومات . وقد تضاعفت الخسائر الإقتصادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية وبضمنها الفيضانات والجفاف ثلاث مرات خلال الفترة مابين ١٩٦٠ و ١٩٩٠ وتراجع التطور الإقتصادى فى بعض البلدان النامية سنوات عدة بسبب عدم الإستثمار فى عمليات جمع المعطيات والإستعداد لمجابهة الكوارث ويفاقم التغير المحتمل فى المناخ وارتفاع مستويات البحار المخاطر بالنسبة إلى البعض ، فيما يهدد أيضاً أمن الموارد المائية المتوفرة ويمكن تقليل الأضرار والخسائر فى الأرواح الناجمة عن الفيضانات والجفاف فى شكل كبير عن طريق الإجراءات التى يوصى بها «تقريرمؤتمر دبلن» .

- حفظ المياه وإعادة استعمالها :

تؤدى الأنماط الحالية فى استخدام المياه إلى هدر جسيم ، وهناك فرصة كبيرة للإدخار فى تجهيزات المياه الخاصة فى الزراعة والصناعة والإستخدامات المنزلية .

وتستهلك الزراعة حوالى ٨٥ فى المئة من الماء المستخدم فى البلدان النامية ، والذى يحظى على دعم حكومى كبير ، ولا تزيد النسبة ، التى تصل النباتات من هذه الكميات عن ٤٠ فى المئة ، فيما يمكن بلوغ مستوى أكفأ فى استخدام المياه عبر التغييرات المقترحة فى أعمال الرى، ويمكن أن يقلل تدوير المياه من استهلاك الكثير من الصناعات للماء بنسبة ٥٠٪ أو أكثر ، إضافة إلى المنافع المترتبة على ذلك فى تقليل التلوث .

وسيشجع إتباع مبدأ «الملوث يدفع» إضافة إلى التسعير الواقعى ، على حفظ المياه وإعادة استعمالها .

وتبلغ كميات المياه غير المحسوبة والتى تضيع قبل وصولها إلى المستهلك ٣٦٪ من إنتاج مصالح المياه فى المدن ، ويمكن أن تقلل الإدارة الأفضل للمياه هذه الخسائر .

ويمكن أن يوفر الإقتصاد فى تجهيزات المياه للزراعة والصناعة والإستخدامات المنزلية كثيراً فى الإستثمار فى تطوير موارد مائية جديدة مكلفة ويؤثر فى شكل كبير على استدامة التجهيزات المائية فى المستقبل ويؤدى الإستخدام المتعدد للمياه إلى اقتصاد أكبر ، ويمكن للقواعد الفعالة فى طرح المياه والقائمة على أهداف جديدة للتوعية أن تساعد المستهلكين فى أسفل المجرى على استخدام المياه التى تتعرض حالياً للتلوث بعد الإستخدام الأول لها .

- **التنمية الحضرية المستديمة :**

يهدد تقليص تجهيزات المياه الرخيصة بسبب الإضمحلال و التدهور الناجمين عن الإسراف فى الماضى استدامة النمو الحضرى . ومع أن الصناعة تعتبر من وجهة النظر الإقتصادية أفضل عائد لاستثمار تجهيزات المياه ، فبعد جيل أو أكثر من الإستخدام المفرط للمياه وطرح مخلفات النفايات البلدية والصناعية أصبحت غالبية مدن العالم الرئيسية فى وضع سئ ، بل يزداد سوءاً وإذ يفرض شح المياه والتلوث تطوير مصادر على مسافات أكثر بعداً تتضاعف مرات عدة النفقات الهامشية لسد الطلبات الجديدة . إن الإعتماد على تأمين تجهيزات المياه فى المستقبل ينبغى أن يقوم على توفير أنظمة ملائمة للسيطرة على إطلاق المياه وطرحها . ولم يعد ممكنا اعتبار تلويث الأرض والمياه بالنفايات ثمنا معقولاً للحصول على فرص العمل والرفاه ، التى يجلبها النمو الصناعى .

- **الإنتاج الزراعى :**

تعطى الأولوية الكبرى فى بلدان عدة لمسالة بلوغ الإكتفاء الذاتى فى الإنتاج الغذائى وفى هذا لعبت زراعة الرى دوراً متزايداً فى إستراتيجيات إطعام السكان المتزايدين . وإذا استطاعت زراعة الرى بلوغ غلة المحصول والكفاءة فى استخدام المياه التى حققتها البلدان المتقدمة فإن الأراضى المتوافرة والموارد المائية يمكن أن تسد الطلب على الغذاء لفترة ٢٠ أو ٣٠ سنة مقبلة ويمكن التحدى فى نقل التكنولوجيا وطرق الإدارة وتوفير الحوافز للفلاحين لقبول الطرق الجديدة وعلى رغم جسامة هذه المهنة فإنها ليست مستحيلة ، إذا تم تبنى السياسات والبرامج الملائمة على جميع المستويات المحلية والقومية والدولية .

حماية البيئات المائية

يعتبر الماء جزء حيوياً من كل بيئة وموطناً لكل أشكال الحياة . التى يعتمد عليها العيش الكريم للبشر . ويؤدى تدمير مجارى المياه وتلويث أنظمة البيئة إلى تدهور التجهيزات المائية، ومعالجات مكلفة للماء ، ويدمر الثروة والصناعة السمكية والمحاريَّة ، ويحول دون فرص تجددها . وتقدم الإدارة المتداخلة لأحواض الأنهار الفرصة لحماية البيئات المائية ، ووقاية صحة السكان والبيئة واستدامة الموارد المائية .

حل النزاعات حول المياه

خلال العقود المقبلة ستزداد إلى حد كبير أهمية إدارة مستجمعات المياه الدولية . بسبب ذلك ينبغى إعطاء أولوية كبيرة لإعداد وتطبيق خطط الإدارة المتكاملة والمصادق عليها من قبل جميع الحكومات المعنية ودعمها بالإتفاقات الدولية .

وتعتبر مستجمعات الأحواض ، التى تتضمن المياه السطحية والجوفية أكثر الكينونات الجغرافية ملاءمة لتخطيط وإدارة الموارد المائية ، ومن الناحية المثالية يملك التخطيط المتكامل الفعال وتطوير الأنهار أو أحواض البحيرات العابرة الحدود والمتطلبات الإدارية نفسها الخاصة بالحوض الموجود داخل بلد واحد . وترتكز الوظيفة الأساسية لمنظمات الأحواض الدولية فى تحقيق التوفيق والإنسجام بين مصالح البلدان المتشاطئة ، ورصد كميات المياه ونوعيتها ، وتطوير برامج العمل المشتركة ، وتبادل المعلومات ، وتطبيق الإتفاقات .

وثائق مؤتمر القمة العربى الأول

القاهرة ١٣- ١٩٦٤/١/١٧

القرارات

إن مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية، فى دور انعقاده الأول بمقر الجامعة فى القاهرة، من ١٣-١٩٦٤/١/١٧.

إيماناً بعدالة القضية الفلسطينية وإدراكاً لخطورتها .

وتصميما على إعادة الحقوق السليبة إلى أهلها.

واعتباراً لأن قيام إسرائيل هو الخطر الأساسى الذى أجمعت الأمة العربية بأسرها على دفعه، وانطلاقاً نحو المشاركة الفعلية فى الأعمال البناءة الجماعية التى من شأنها أن توحد كلمة العرب .

يعرب عن ارتياحه إلى أن اجتماعاته قد أسفرت عن إجماع الملوك والرؤساء العرب على إنهاء الخلافات، وتصفية الجو العربى من جميع الشوائب،وإيقاف جميع حملات أجهزة الإعلام.

ويقرر : أولاً:

اعتبار أن قيام إسرائيل هو الخطر الأساسى الذى أجمعت الأمة العربية بأسرها على دفعه. وبما أن وجود إسرائيل يعتبر خطراً يهدد الأمة العربية، فإن تحويلها لمياه الأردن سيضاعف من أخطارها على الوجود العربى.

لذلك فإن على الدول العربية أن تضع الخطط اللازمة لمعالجة الجوانب السياسية والإقتصادية والإعلامية، حتى إذا لم تحقق النتائج المطلوبة كان الإستعداد العسكرى العربى الجماعى القائم، بعد استكماله، هو الوسيلة الأخيرة العملية للقضاء على إسرائيل نهائياً .

(ق ق ١١/د١-١٩٦٤/١/١٧)

ثانيا - من الناحية العسكرية :

إنشاء قيادة عربية موحدة

١ - إنشاء قيادة عربية موحدة لجيوش الدول العربية فوراً، وذلك حسب التنظيم ووفق الصلاحيات التى صدق عليها مجلس الدفاع المشترك فى دورته الثالثة فى يونيو/حزيران/جوان ١٩٦١.

وحسب المرتبات التى وافق عليها رؤساء أركان حرب جيوش الدول العربية بتاريخ ١٩٦٣/١/٨.

٢ - يعين القائد العام لهذه القيادة من الجمهورية العربية المتحدة، وتقوم حكومتها بتعيينه، وعليه أن يختار رئيس الأركان الذى يعاونه فى عمله . وقد عين السيد الفريق على عامر قائداً عاماً.

٣ - يكون مقر هذه القيادة عند عملها فى المكان الذى يختاره القائد العام، على أن يبدأ تشكيلها فى كنف الجامعة العربية بالقاهرة إلى أن يكتمل شكلها ويحدد مقرها النهائى .

٤ - يبدأ تشكيل نواة القيادة خلال شهر من تاريخه، ويتم تشكيلها تدريجياً خلال شهرين.

٥ - تلتزم الدول العربية جمعاء بتشكيل وتخصيص القوات التى تقترحها القيادة العامة، ويصدق مجلس

الدفاع المشترك على تشكيلها وتخصيصها. وتلتزم الدول بتسهيل مهمة القائد العام وتنفيذ كافة الوصايا والطلبات التى تصدر منه .

(ق ق ١٢/د١/ -١٧/١/١٩٦٤)

ثالثا - من الناحية الفنية : إنشاء هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده :

الموافقة على توصيات الهيئة الفنية لمياه نهر الأردن، الواردة فى تقريرها إلى المجلس المؤرخ فى ١٣/١/١٩٦٤، والقيام بتنفيذ هذه التوصيات، لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده، على الوجه الآتى:

١ - إنشاء هيئة خاصة لها شخصية اعتبارية فى إطار الجامعة العربية يطلق عليها «هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده» تكون مهمتها الأساسية تخطيط وتنسيق وملاحظة تنفيذ المشروعات العربية الخاصة باستغلال مياه نهر الأردن وروافده، التى تقوم بتنفيذها الدول المعنية.

٢ - يكون لهذه الهيئة مجلس إدارة برئاسة الأمين العام للجامعة العربية . ويشترك فى عضويته أربعة أعضاء تعينهم حكومات كل من المملكة الإردنية الهاشمية، ولبنان، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية العربية المتحدة، على أن يجتمع هذا المجلس لمباشرة مهمته فى موعد لا يتجاوز ١/٢/١٩٦٤.

٣ - يعين الأمين العام بالتشاور مع مجلس الإدارة الموظفين والفنيين اللازمين لضمان حسن سير الأعمال الموكولة للهيئة .

٤ - يفتح اعتماد خاص بالجامعة العربية لحساب «هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده» قدره ما يعادل ستة ملايين وربع مليون جنيه إسترلينى لتمويل المشروعات العربية، حسبما جاء بتوصيات الهيئة الفنية لمياه نهر الأردن بتاريخ ١٣/١/١٩٦٤. وبالطريقة الملائمة التى يراها مجلس إدارة الهيئة.

(ق ق ١٣/د١/ -١٧/١/١٩٦٤)

رابعا - الجانب المالى :

مشاريع استثمار المياه العربية ومساهمات الدول الأعضاء فيها :

١ - إن المشاريع العاجلة لاستثمار المياه العربية تستلزم نفقات قدرها ستة ملايين ومائتان وخمسون ألف جنيه إسترلينى. ويتم سداد هذا المبلغ من قبل الدول العربية بنسبة حصتها فى ميزانية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مع مراعاة مقدرة وإمكانيات كل دولة. وتقوم الدول الأعضاء بإيداع نصف ما يستحق عليها من المبلغ المشار إليه بأسرع ما يمكن وبإشعار من القائد العام إلى الأمين العامة للجامعة. على أن يتم دفع النصف الثانى فى ١/١/١٩٦٥. ولكل دولة أن تدفع ما يزيد عن حصتها المقررة إذا رغبت فى ذلك.

٢ - مشاريع الإستثمار الأجلة. وهى تستلزم حوالى خمسة وستين مليون جنيه إسترلينى. وتقوم هيئة استثمار مياه نهر الأردن وروافده بدراسة هذه المشاريع، تمهيداً للنظر فى تحديد المبالغ اللازمة ليصار إلى تنفيذها. كما أن طريق تمويل هذه المشروعات يتم بواسطة عقد القروض. باعتبار أن هذه المشاريع هى مشاريع إنماء.

٣ - أما فيما يتعلق بالمبالغ اللازمة للتعزيزات العسكرية، فقد إتضح أن مجموع المبالغ المطلوبة لهذا الغرض فى سوريا والأردن ولبنان والعراق والسعودية يبلغ حوالى مائة وأربعة وخمسين مليون جنيه

إسترليني، مضافا إليها نفقات إدامة متكررة سنويا مقدارها إثنان وعشرون مليون جنيه إسترليني. وذلك على أن تتحمل المملكة العربية السعودية نفقات التعزيزات البرية والبحرية والجوية المطلوبة لها. وقدرها ثمانية وعشرون مليون جنيه. كما تتحمل الجمهورية العراقية نفقات التعزيزات الجوية المطلوبة لها، وقدرها حوالي تسعة عشر مليون جنيه .

وتتم تغطية المبالغ المتبقية وفقاً للطريقة الآتية :

أ- تساهم كل دولة من الدول المشار إليها أعلاه بجزء من تلك النفقات ضمن ميزانياتها وحسب إمكانياتها.

ب - أما المبلغ المتبقي فإن الدول العربية تقوم بتغطيته على أساس مساهمة كل منها حسب إمكانياتها .

ج- حدد المبلغ المطلوب سنوياً بخمسة عشر مليون جنيه إسترليني، ويدفع لمدة عشر سنوات. وتساهم فيه سنوياً المملكة العربية السعودية بثلاثة ملايين والجمهورية العربية المتحدة بثلاثة والعراق بمليون ونصف والكويت بخمسة ملايين وليبيا بنصف مليون. وتساهم باقي الدول الأعضاء في المليونين الباقيين حسب أنصبتها في ميزانية الجامعة

خامساً - إقامة قواعد سليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني:

أن يستمر السيد أحمد الشقيري ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية في اتصالاته بالدول الأعضاء والشعب الفلسطيني بغية الوصول إلى إقامة القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره .

سادساً - تشكيل لجنة للمتابعة والتنفيذ:

أن تشكل لجنة خاصة برئاسة الأمين العام للجامعة من ممثلين لملوك ورؤساء الدول الأعضاء منضماً إليها ممثل فلسطين لدى مجلس الجامعة، ويكون اختصاصها:

١ - متابعة تنفيذ القرارات السابقة الذكر .

٢ - وضع الخطط اللازمة لاسترداد فلسطين إلى أهلها، مستخدمين الوسائل السياسية والإقتصادية والإعلامية ، وخاصة لمنع إسرائيل من تحويل مياه مجرى نهر الأردن.

وتجتمع دورياً بدعوة من الأمين العام، وتقدم تقريراً بنتائج كل إجتماع لها إلى روساء الدول الأعضاء.

٣ - أن يقوم وزراء خارجية الدول الأعضاء في أقرب وقت برحلات إلى البلاد المختلفة لبذل المساعي حسب الخطة المقررة.

٤ - أن يعقد وزراء الإعلام في الدول الأعضاء إجتماعاً في مقر الجامعة لمعالجة الجانب الإعلامي.

(ق ق ١٦/د١. - ١٩٦٤/١١/١٧)

سابعاً - دورية إجتماع القمة :

أن يجتمع مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية مرة في السنة على الأقل، على أن يكون الإجتماع التالي في شهر أغسطس /أب/أوت سنة ١٩٦٤ في الإسكندرية.

(ق ق ١٧/د١/ - ١٩٦٤/١/١٧)

البيان الختامي

إن مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية، فى دور إنعقاده الأول بمقر الجامعة فى القاهرة، من ١٣ - ١٧ /١/١٩٦٤، بناء على اقتراح السيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة.

وقد تدارس التهديدات، وأعمال العدوان المتصلة التى مارستها إسرائيل منذ إخراجها الشعب العربى الفلسطينى من وطنه، وقيامها قوة إحتلال إستعمارية لأراضيه، تمارس التمييز العنصرى ضد الأقلية العربية، وتتخذ سياسة العدوان والأمر الواقع قاعدة لها، وتصر على التنكر لقرارات الأمم المتحدة المؤكدة لحق هذا الشعب الطبيعى فى العودة إلى وطنه، وتستهين بالإدانات المتكررة التى سجلتها عليها أجهزة المنظمة العالمية

وبعد أن بحث ما أوشكت عليه إسرائيل من القيام بعدوان خطير جديد على المياه العربية بتحويل مجرى نهر الأردن، والإضرار البالغ بحقوق العرب المنتفعين بهذه المياه، إستهدافاً منها لتحقيق المطامع الصهيونية التوسعية بجلب المزيد من قوى العدوان، وإقامة مراكز تهديد أخرى لأمن البلاد العربية وتقدمها وسلام العالم، وقياماً بواجب الدفاع المشروع.

وإيماناً بحق الشعب العربى الفلسطينى المقدس فى تقرير مصيره والتحرر من الإستعمار الصهيونى لوطنه، وبأن التضامن العربى هو السبيل إلى درء المطامع الإستعمارية، وتحقيق المصالح العربية العادلة المشتركة، ورفع مستوى العيش للسواد الأعظم وتنفيذ برامج الإنشاء والإعمار.

قد اتخذ القرارات العملية اللازمة لإتقاء الخطر الصهيونى الماثل، سواء فى الميدان الدفاعى أو الميدان الفنى، أو ميدان تنظيم الشعب الفلسطينى وتمكينه من القيام بدوره فى تحرير وطنه وتقرير مصيره.

كما أسفرت إجتماعاته عن إجماع الملوك والرؤساء العرب على إنهاء الخلافات وتصفية الجو العربى من جميع الشوائب وإيقاف جميع حملات أجهزة الإعلام، وتوثيق العلاقات بين الدول العربية الشقيقة، ضماناً للتعاون البناء الجماعى، ودرءاً للمطامع التوسعية العدوانية التى تهدد العرب جميعاً على السواء .

ورأى أن عقد مزيد من هذه الإجتماعات على أعلى المستويات أمر تقتضيه المصلحة العربية العليا.

وقرر أن يجتمع الملوك والرؤساء مرة فى السنة على الأقل، على أن يكون الإجتماع (المقبل) فى الإسكندرية فى أغسطس /أب/أوت ١٩٦٤.

قاعدة العلاقات العربية الدولية:

ويعلن الملوك والرؤساء العرب أن الأمة العربية تهيب بدول العالم وشعوبها التى تقدس حقوق الأفراد فى أوطانها، والشعوب فى الإنتفاع بمواردها وتقرير مصائرها، أن تكون خير عون لها فى دفع العدوان الإسرائيلى الجديد.

وهم يؤكدون أن العرب فى موقفهم الدفاعى العادل، سينظمون علاقاتهم السياسية والإقتصادية بالدول، على أساس مواقفها من كفاح العرب المشروع ضد المطامع الصهيونية فى العالم العربى.

ويأملون أن فى الدول الإفريقية والأسيوية التى آمنت بمبادىء باندونج وارتبطت بميثاق أديس أبابا، وضحت بالكثير فى محاربة الإستعمار، وكافحت التمييز العنصرى، وتعرضت ولا تزال تتعرض للأخطار والمطامع الإستعمارية الصهيونية وخاصة فى إفريقية - هذه الدول جميعاً ستقدم صادق التأييد والعون للعرب فى نضالهم العادل.

كما يأملون تأييد جميع الدول الحرة المؤمنة بالسلام القائم على العدل .

كذلك يؤمنون بعدالة الكفاح العربى وواجب تأييد تأييده ضد الإستعمار فى الجنوب اليمنى المحتل وعمان، وبعدالة الكفاح الوطنى فى أنجولا وجنوب إفريقيا وكل مكان بالعالم. فقضايا الحرية والعدل وحدة لا تتجزأ.

ويؤكدون الإيمان بحل المشاكل الدولية بالوسائل السلمية، طبقاً لميثاق الأمم المتحدة .

كما يؤمنون بمبدأ التعاون السلمى بين الدول وسياسة عدم الإنحياز .

ويوحى من هذا الإيمان كان ترحيب الدول العربية باتفاقية موسكو للحظر الجزئى للتجارب النووية، ومبادرتها إلى التوقيع عليها، وتأييدها السعى الحثيث للوصول إلى نزع السلاح نزعاً شاملاً كاملاً بالطرق التى تحفظ السلام بين الدول .

كذلك استوحت الدول العربية من وفائها للسلام المبنى على الحق والعدل وتصميمها على المساهمة فى تقدم اقتصاد العالم والقضاء على التخلف الإقتصادى والإجتماعى، أن قامت بدور رئيسى فى مؤتمر التنمية الإقتصادية الذى عقد القاهرة فى ربيع سنة ١٩٦٣، زيادة على أنها مقبلة بنفس الروح والعزم على مؤتمر التنمية والتجارة العالمى الذى (سيعقد) فى هذا العام .

ويرحب الملوك والرؤساء العرب بميثاق الوحدة الإفريقية، ويرون فيه أملاً جديداً للسلام والحرية والمساواة فى إفريقيا والعالم .

ويؤكدون تصميمهم على تدعيم التعاون الآسيوى الإفريقى، الذى بدأ خاصة منذ مؤتمر باندونج سنة ١٩٥٥.

ويعبر الملوك والرؤساء العرب فى كل هذا عن وفائهم لواجبهم نحو أمتهم العربية ونحو كرامة الأسرة البشرية وخدمة السلام والرفاهية فى العالم .

المصادر

أولاً: تقارير ووثائق:

١ - تقرير مجلس الشورى المصرى عن الموارد المائية واستخداماتها (٢٦/٥/١٩٩٠)

٢ - سلسلة تقارير مجلس الشورى مجلد (٢) ، تقرير لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى عن موضوع "التكامل بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية" .

٣ - ملف القضية الفلسطينية ، القسم الرابع من سنة ١٩٤٨ إلى ١٩٥٥ إصدار وزارة الإرشاد القومى ، الهيئة العامة للاستعلامات (د . ت)

ثانياً: كتب عربية:

١ - حمد سعيد الموعد حرب المياه فى الشرق الأوسط دار كنعان للدراسات والنشر دمشق ، ١٩٩٠ .

٢ - مجدى صبحى ، مشكلة المياه فى المنطقة والمفاوضات متعددة الأطراف ، مؤسسة الأهرام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٧ يناير ١٩٩٢ .

٣ - د . حمدى الطاهرى ، مستقبل المياه فى العالم العربى ، القاهرة (د . ن) ، ١٩٩١ .

٤ - د . محمود سمير أحمد ، معارك المياه المقبلة فى الشرق الأوسط ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٩١ .

٥ - د . على إبراهيم عبده ، أضواء على المنافسة الدولية فى أعالى النيل ، سلسلة كتب سياسية ، العدد (٣٣٣) ، مطابع الدار القومية ، ١٩٦٣ .

٦ - عبد التواب عبد الحى ، النيل والمستقبل ، ماذا جرى للنيل ولمنابعه الاستوائية والأثيوبية ، القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٨٨ .

٧ - موسى عرفة ، السد العالى ، دار المعارف المصرية ١٩٦٥ .

٨ - محمد عوض محمد ، نهر النيل ، ط (٥) القاهرة .

٩ - د . قاسم عبده قاسم ، النيل والمجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك ، ط١ ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٨ .

١٠ - نهر النيل .. الماضى والحاضر والمستقبل ،
د . عبد العظيم أبو العطا ، د . مفيد شهاب ، دفع الباب رضا (تحرير : فخرى لبيب) ط ١ القاهرة دار المستقبل العربى ١٩٨٥ .

١١ - كامل زهيرى ، النيل فى خطر ، الطبعة الثالثة كتاب الأهالى ، رقم (١٧) يناير ١٩٨٩ .

١٢ - د . محمد حافظ غانم ، مبادئ القانون الدولى العام ط٤ ، مطبعة نهضة مصر ١٩٦٤ .

١٣ - د . جمال حمدان ، شخصية مصر ، دراسة فى عبقرية المكان ، الجزء الرابع ، القاهرة ، عالم الكتب، يوليو ١٩٨٤ .

١٤ - د . عبد العزيز كامل ، فى أرض النيل ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، ١٩٧١ .

ثالثاً: كتب مترجمة:

١ - اليشع كالى ، المياه والسلام ، وجهة نظر إسرائيلية ترجمة رنده حيدر ، ط ١ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٩١ .

٢ - جون كيلى ، المياه فى فلسطين بؤرة الصراع الدائم ، ترجمة محمود برهوم ، محمد خروب ، ط ١ ، عمان (الأردن) ، دار الكرمل ، ١٩٨٩ .

٣ - آلان مورهيد ، النيل الأزرق ، ترجمة د . نظمى لوقا ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٦ .

رابعاً: مجلات عربية متخصصة:

١ - مجلة صامد الاقتصادى ، مجلة محلية اقتصادية اجتماعية تصدر عن دار كنعان مؤسسة صامد ، دار الكرمل للنشر ، عمان الأردن ، (العدد ٨٨ ، يونية ، ١٩٩٢)، (العدد ٨٩ ، سبتمبر ١٩٩٢).

٢ - مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة (عدد ابريل ١٩٩١) .

٣ - مجلة الوحدة ، الصادرة عن المجلس القومى للثقافة العربية ، الرباط ، المغرب (العدد ٧٦ ، يناير ١٩٩١)

٤ - المجلة المصرية للقانون الدولى ، المجلد ، ٣٧ ، عام ١٩٨١ .

خامساً: صحف مصرية وعربية:

* الأهرام "القاهرية"
* الأخبار "القاهرية"
* الجمهورية "القاهرية"
* الوفد "القاهرية"
* الحياة "اللندنية"
* الشرق الأوسط "اللندنية"
* الرياض "السعودية"
* عكاظ "السعودية"
* صوت الكويت الدولى "الكويتية"
* الأنباء "الكويتية"
* السياسة "الكويتية"
* الوطن "الكويتية"
* الرأى العام "الكويتية"
* البيان "الإماراتية"
* الاتحاد "الإماراتية"
* الخليج "الإماراتية"
* عمان "العمانية"
* الوطن "العمانية"
* الصحراء "المغربية"

سادساً: صحف ومجلات أجنبية:

* صحيفة الاكسبريس الفرنسية .
* لوس أنجيلوس تايمز الأمريكية ١٩٨٨/١/٢٣
* مجلة الاكسبريس الفرنسية ١٩٩١/٨/١٥

الفهـــــرس

جـ - مشروع جونستون للمياه (نوفمبر ١٩٥٣)

د - خريطة توضح مشروع الإنماء الموحد للمصادر المائية لوادى نهر الأردن «مشروع إريك جونستون».

هـ - ملاحظات اللجنة الفنية العربية على مشروع جونستون (يناير سنة ١٩٥٤)

و - المشروع العربى للمياه بشأن نهرى اليرموك والأردن. (سنة١٩٥٤)

ز - تصريح وزير خارجية بريطانيا (إيدن) فى ٤ أبريل ١٩٥٥ بشأن التسوية بين العرب واسرائيل.

ح - مشروع بيكر وهرزا (١٥يوليو ١٩٥٥)

٤ - نص خطاب الملك الحسن الثانى عاهل المغرب الموجه إلى المؤتمر الدولى السابع حول الموارد المائية - الرباط - (١٩٩١/٥/١٣)

٥- جدول بين الموارد المائية الحالية فى الدول العربية موزعة حسب مصادرها (أمطار، أنهار، مياه جوفية)

٦- جدول يبين الأنهار الكبرى التى تمر فى العالم العربى: النيل، الفرات ودجلة.

٧ - نص نداء دمشق حول الأمن المائى فى دول منطقة غربى أسيا.

٨ - نص إعلان القاهرة حول المياه الأفريقية (١٩٩٠/٦/٢٧)

٩ - نص بيان مؤتمر دبلن عن المياه والتنمية (يناير ١٩٩٢)

١٠ - وثائق مؤتمر القمة العربى الأول (القاهرة ١٣-١٧ يناير ١٩٦٤)

قائمة إصدارات مركز الحضارة العربية

العنوان	المؤلف
مخابرات ومخدرات	شفيق أحمد على
حقيقة دور الموساد في تدمير الشباب بالمخدرات	
فى جنازة المقاطعة العربية لإسرائيل	شفيق أحمد على
الملف المجهول لأسرار ووثائق مائة عام من المقاطعة والهرولة	
الملف السرى للسادات والتطبيع	شفيق أحمد على
عملية اغتيال سعد حلاوة . أول شهداء مقاومة التطبيع	
القـــدس	خليل إبراهيم حسونة
بين الغزو الصليبى والاستيطان الصهيونى	
الماسونية	خليل إبراهيم حسونة
الحركات الهدامة	خليل إبراهيم حسونة
الصهيونية السياسية	خليل إبراهيم حسونة
العنصرية والإرهاب فى الأدب الصهيونى	خليل إبراهيم حسونة
يهود ضد إسرائيل	ياسر حسين
السلام الفتاك سلام أشد هولاً من الحروب	محمد خليفة
البديل الإسرائيلى للعروبة	سيد زهران
مشروع للانتحار القومى !	مصباح قطب
غزة أريحا - المأزق والخلاص	عبدالقادر ياسين
غزة أريحا - التسوية المستحيلة	چورچ المصرى
صفقة التسوية الأردنية الإسرائيلية	د. السيد عوض
سلام أم استسلام	د. أحمد الصاوى
أوهام السلام	عبد الخالق فاروق
بروتوكولات حكماء صهيون	
التلمـــود	
التناقض فى تواريخ وأحداث التوراة	محمد قاسم
القوة العسكرية الإسرائيلية	جمال الدين حسين
سقوط نجم مخابرات إسرائيل	جمال الدين حسين
عملية السرب الأحمر (وإغراق إيلات)	جمال الدين حسين
الإختراق الإسرائيلى للزراعة فى مصر	صلاح بديوى
إختراق الأمن الوطنى المصرى	عبدالخالق فاروق
المياه العربية بين بوادر العجز ومخاطر التبعية	عبدالله مرسى العقالى
من يحمى عروش الخليج (النفط والتبعية)	د. أحمد ثابت
إعدام صحفى قصة الإفتاء بقتل كاتب مسلم بسبب جريمة أمريكا فى الخليج	سعيد حبيب
الكرامة الضائعة	حمادة إمام
أزمة الانتماء فى مصر	عبد الخالق فاروق
مصر الفرعوبية	سليمان الحكيم
التطرف الدينى ومستقبل التغيير فى مصر	عبد الخالق فاروق
كارثة المعونة الأمريكية	جمال غيطاس
العلاقات الليبية - الأمريكية	د. السيد عوض
بان أمريكان ١٠٣ (اتهام ليبيا أم اتهام أمريكا)	مجموعة مؤلفين
حلايب .. نزاع الحدود بين مصر والسودان	أحمد محجوب
الإخوان والعسكر	حيدر طه
قصة الجبهة الإسلامية والسلطة فى السودان	
القوى الخارجية فى السودان	د. السيد فليفل
نظم الحكم العنصرية فى جنوب أفريقيا	د. السيد فليفل
الشيشان	عمرو ناصف
القصص الشعبى فى مصر	إعداد: خيرى عبد الجواد
إغاثة الأمة فى كشف الغمة	
الفاشوش فى حكم قراقوش	
الحكمة المدنية	
المساجد الألفية فى الإسلام	د. أحمد الصاوى
معالم فى تاريخ حضارة آسيا الوسطى	د. أحمد الصاوى
رمضان .. زمان	د. أحمد الصاوى
كشف المستور من قبائح ولاة الأمور	د. أحمد الصاوى
النقود المتداولة فى مصر العثمانية	د. أحمد الصاوى
النقود الإسلامية فى مصر	د. رأفت النبراوى
المرأة التى أحبها عبد الناصر	شفيق أحمد على
عبد الناصر .. والإخوان أسرار العلاقة الخاصة	سليمان الحكيم
حوارات عن عبد الناصر	سليمان الحكيم
عبد الناصر .. هذا المواطن	سليمان الحكيم
برلنتى والمشير (القصة الحقيقية)	سيد زهران
عبود الزمر .. حوارات ووثائق	أحمد رجب
اعترافات الأميرة جيهان	ماجدى البسيونى
الأعشاب الطبية	د. مرسى الخطيب
الجنس والشباب الذكى	كولن ولسون ترجمة : أحمد عمر شاهين
تجارة الجنس	جارى جوردون ترجمة زينات الصباغ

العنوان	المؤلف
الصوت والضوضاء	د. مصطفى عبدالمطلب
ماهى السينما	صلاح أبو سيف
قضايا المونتاج المعاصر (جـزءان)	د. عفت عبد العزيز
عزة فى الفضاء (أطفال)	أم كلثوم إبراهيم
مهرجان (سلسلة للأطفال والفتيان)	أحمد زرزور/ممدوح طلعت
العصفور (سلسلة للأطفال والفتيان)	أحمد زرزور/محمد فرج
البديل الناصرى	سيد زهران
(قراءة فى أوراق التنظيم الناصرى)	
عن الناصرية والناصريين	مجدى رياض
الأقليات التاريخية فى الوطن العربى	د.أحمد الصاوى
الناصرية والتاريخ	سيد حسان
الناصرية ..الأيديولوجيا والمنهج	سيد زهران
التنمية المستقلة فى النموذج الناصرى	جورج المصرى
فلسطين الانتفاضة .. جدل الوطن والأمة	د. أحمد ثابت
كاريزما الزعامة الناصرية	د. السيد الزيات
الناصرية والتجديد	مجدى رياض
الكلمة والسيف	صالح الوردانى
محنة الرأى فى تاريخ المسلمين	
الحركة الإسلامية فى مصر / الواقع والتحديات	صالح الوردانى
الحركة الإسلامية فى مصر / واقع الثمانينات	صالح الوردانى
المسيح فى الإسلام	ترجمة عادل حامد
الحكومة والسياسة فى الإسلام	طارق وجاكلين إسماعيل ترجمة : سيد حسان
الوجيز فى بداية التكوين	عبد العزيز محمد ، مصطفى الخولى
رسالة التوحيد للإمام محمد عبده	تحقيق د.محمد عمارة
الإسلام والعروبة	مجدى رياض
كيف تقرأ القرآن	محمد محمود عبدالله
كيف تجود القرآن	محمد محمود عبدالله
التربية الإسلامية	محمد محمود عبدالله
القرآن : حل مشاكل الأمة	محمد محمود عبدالله

العنوان	المؤلف
قبس من نور الأسماء	محمد محمود عبدالله
نظرات فى نزول القرآن على سبعة أحرف	محمد محمود عبدالله
مطرية الغروب (قصص قصيرة)	جمال الغيطانى
مخلوقات الأشواق الطائرة (قصص قصيرة)	إدوار الخراط
حرب بلاد نمنم (قصص قصيرة)	خيرى عبدالجواد
حكايات الديب رماح (قصص قصيرة)	خيرى عبدالجواد
هذه الليلة الطويلة (مسرحية)	د.أحمدصدقى الدجانى
ليس هناك ما يبهج (قصص قصيرة)	عبده خال
لا أحد (قصص قصيرة)	عبده خال
مملكة القرود (مسرحية)	محمود عبدالحافظ
أحزان رجل لا يعرف البكاء (قصص قصيرة)	خالد غازى
الشاعر والحرامى (قصص قصيرة)	عزت الحريرى
رشفات من قهوتى الساخنة (قصص قصيرة)	محمد محى الدين
فى المرجعية الاجتماعية للفكر والإبداع	محمد الطيب
قصائد حب عراقية	البياتى وآخرون
رويدا باتجاه الأرض	إبراهيم زولى
نصف حلم فقط	عماد عبد المحسن
صلاة المودع	صبرى السيد
من فصول الزمن الرديء	درويش الأسيوطى
إذهب قبل أن أبكى	د. لطيفة صالح
اللعبة الأبدية ...	محمد الفارس
غربة الصبح	محمد الفارس
الغربة والعشق	مجدى رياض
عطر النغم الأخضر	عمر غراب
العجوز المراوغ يبيع أطراف النهر	نادر ناشد
هذه الروح لى	نادر ناشد
فى مقام العشق	نادر ناشد
ندى على الأصابع	نادر ناشد

خدمات إعلامية وثقافية "إشتراكات"


ملخصات الكتب : عرض وتلخيص لأهم الكتب السياسية والفكرية ، العربية والعالمية .

وثـائـق : تتناول نشاطات ووثائق الأحزاب والقوى السياسية فى الوطن العربى.

النشرة الدولية : تتناول ما ينشر فى الدوريات الأجنبية .

دراسات عربية : دراسات وأبحاث وملفات متخصصة ،تحليل سياسى لأهم الأحداث .

معلومات - ملفات صحفية موثقة : لكافة القضايا والموضوعات.



هذا الكتاب

ليس من المغالاة أن نردد قول الخبراء المتخصصين أن "قيام الدول يجد أصله الأصيل فى الحقوق المائية ، فحول أحواض الأنهار قامت حضارات وشيدت مدن وتذوق الإنسان لذة الاستقرار" والحضارة المصرية عبر كل العصور "حضارة نهرية" قامت أساساً على وجود النهر ، ومن المعلوم أن وادى النيل فى شطره المصرى عبارة عن تكوين فيضى من ترسيبات الطمى الذى يجلبه النيل فى فيضانه السنوى .

وهكذا ارتبط اسم بعض الحضارات العربية السالفة بمواقع مائية معينة كحضارة مصر - هبة النيل ، وحضارة ما بين النهرين وحضارة حضرموت ، كما ارتبط التطور الاقتصادى فى الجزيرة العربية وفى المناطق الصحراوية العربية بالواحات وبالمحيطات المائية الخصبة المهمة . ولعبت مصادر المياه الطبيعية ومكامن الآبار والأنهار دوراً رئيسياً فى نشأة المدن وظهور المدينة .

ومن هنا تأتى أهمية هذه الدراسة المتخصصة فى المياه العربية .

وكما يقول الأمريكى جيكس ليدرمان فإنه "على امتداد الستة آلاف سنة الماضية ظهرت فى الشرق الأوسط عشرات الحضارات وصلت إلى درجة العظمة ثم اختفت" ، لكن طوال هذه الفترة الطويلة جداً ، بقيت بديهية سياسية واحدة تقول :

"من يسيطر على المياه يسيطر على الأرض"

حيث "استقرت القوة دائماً فى أيدى الذين يسيطرون على المياه وتوزيعها" .